

هذه الرسالة

إنني أكره اللب والدوران وأحب الوضوح والصراحة، ولو كان في ذلك إعدائي وتعليقي على أفعوال المشائقي في سبيل ما أعتقد أنه واجب وحق. إن مجاهدة هذا النظام الذي تحركه الطغمة العسكرية غداً أمراً واجباً شرعياً كما سبق بيانه، وواجباً قانونياً لمصادرة هذه الطغمة حق الشعب في الاختيار الحر، فإن أي شعب يعتصب حقه، من حقه أن يقوم ويدافع عن مكانته وشخصيته الجماعية.

إن ما يقلق حقاً في الجزائر أن سائر الدول التي تسير نحو إعطاء الشعوب حقها في الاختيار بكل عزة وكرامة، واحترام ذلك الاختيار مهما كان نوعه بما أنه اختيار الشعب بمحض إرادته، إلا في الجزائر حيث ما زالت الطغمة العسكرية تفكر بأساليب بالية أكل عليها الدهر وشرب.

من هنا كنت ولا أزال أطالب كل رجال الجيش المخلصين للشعب لا للطغمة، وكذا رجال الأمن والدرك، ورجال القضاء أن لا يقفوا بجانب هذه الطغمة ضد الشعب الأعرل المسلم، بل كان من واجب الجيش المدافعة عن اختيار الشعب لا عن مصالح الطغمة الضالة الفاجرة. ولو أنني كنت خارج جدران السجن لكنت في صف إخواني الذين يجاهدون من أجل تخليص الشعب من هذه الطغمة الفاجرة الخارجة عن قانون السماء وقانون الأرض، والتي سفكت الدماء، وانتهكت الأعراس وعطلت الشريعة، وعشت في الأرض فساداً، قاتلتها الله وأخراها.

أما تهمة الإرهاب والتطرف والتعصب، فكل هذه التهم تعودنا سماعها من قاموس الأنظمة التي تدفن الحرية وتستبد بالشعوب بسياسة الحديد والنار، وتفرض عليها الوصاية، كأن الشعب قاصر لا يحسن الاختيار وهم أحق بوصف الإرهاب، فحوادث أكتوبر 1988 وحوادث جوان 1991 ومحتشدات الصحراء الالهية 1992 شاهدة على كفر هذه الطغمة وضلالها القديم.



الشيخ

أبو عبد الفتاح علي بن حاج

فصل الكلام

في مواجهة ظلم الحكام



الجهة الإسلامية للإنقاذ

فصل الكلام في مواجهة ظلم الحكام

بقلم
الشيخ أبو عبد الفتاح علي بن حاج

الإهداء

إلى الذين ردوا ذات يوم وساروا
يرددون ،
لإله إلا الله محمد رسول الله، عليها
نحيا، وعليها تموت، وفي سبيلها نجاهد،
وعليها تلقى الله .
إلى المجاهدين الذين يحملون
المصحف في يد والرشاش في يد .
إلى الشعب الجزائري المسلم الذي
يقدم في كل يوم أعداداً من الشهداء
لتكون كلمة الله هي العليا .
إلى أبناء الإسلام في كل مكان
نودي هذه الرسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين .
قال تعالى : « فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤْثِرْ أَمَانَتَهُ
وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْفُهَا فَإِنَّهُ أَمَّا قَلْبُهُ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » [البقرة ، الآية 283] .

من مدرسة سيدنا يوسف عليه السلام، من وراء قضبان سجن البليدة
العسكري، حيث يقبع سبعة سياح من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ قرابة
تسعة عشر شهرا لا يُجرم اقترافوه سوى أنهم عارضوا النظام وكشفوا خططه
وأساليبه الماكرة بكيفية سلمية ومشروعة وبيّنوا للجميع مدى مُحادّة هذا النظام لله
ولاختيار الشعب .

ولم يقل في ساعدهم ظلمة السجن ولا انقطاعهم عن العالم الخارجي حيث
هرموا من مقابلة ذويهم ومحاميهم باختلاف مختلف العراقيل غير القانونية، ومنع
دخول الصحافة إليهم إلا بعد فرزها حتى لا تسرب إليهم أخبار المجاهدين الذين
ألوا على أنفسهم إسقاط النظام وإقامة دولة الإسلام كما أراد الله وغير عن ذلك
الشعب مراراً وتكراراً .

وبالرغم من هذا الحصار وتنوع أساليب العدوان إلا أن شيوخنا الأشاوس لا
يزالون متمسكين بما عاهدوا الله عليه ووعدوا به الأمة .

وها هو صوت من كل صدق وإخلاص يفتح أبواب السجن بعد تكسير
الأغلال القضبان ويوصل إلى الأمة في الوقت المناسب ويدخل إلى القلوب بدون
استئذان ليرفع اللبس والغموض عن قضية المواجهة مع النظام بعد استنفاد كل
الوسائل السلمية الممكنة .

وهذا الصوت ورد إلينا في شكل رسالة ألقها الشيخ المجاهد أبو عبد الفتاح

علي بن حاج نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكلفنا بطيعة وتوزيعها، وعينت لجنة ترأسها عضو من المجلس الشوري الوطني تكلفت بتبليغ الرسالة من فهرسة وتخريج للآيات والأحاديث وتوضيح لبعض المفردات .

وفي تصورنا أن هذه الرسالة جاءت لتعطي الجواب الكافي الشافي من أن العمل السياسي من صميم الإسلام، وتلقي الأضواء على العملية الإسلامية التغييرية في الجزائر خصوصاً وفي العالم الإسلامي عموماً، وقد دأب شيخنا على كل ما تطرق إليه من أساليب التغيير بالكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح وآراء الساسة والفلاسفة القدماء والمحدثين عرباً وغربيين استسقاها من أكثر من مائة مرجع . فجازاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأبقاه الله وإخواته نحرّاً للأمة وسيفاً للحق مسلولاً إلى أن تقوم دولة الإسلام .

رئيس اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية

د . كبير

بسم الله الرحمن الرحيم

البليدة / المحكمة العسكرية

26 جمادى الثانية

الموافق 92/12/21

من السجين ظلماً وعواناً

بن حاج علي

إلى " المحكمة " العليا

الموضوع : مذكرة و تذكرة

الحمد لله القائل مخاطباً الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام . « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً » واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيماً * ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً . « [الآية 105 - 107 من سورة النساء] . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين القائل (لا يمنع رجالاً مية الناس أن يقول بحق إذا علمه) وعلى آله وصحبه الذين كانوا أشداء على الكفار رحماً بينهم أما بعد .

تحية وسلاماً . .

ليكن في علم هيئة المحكمة العليا أو المجلس الأعلى للقضاء أنني أسأل قلبي من غمده لأضع بين أيديكم هذه الرسالة عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : (الدين النصيحة) [رواه مسلم] عساها تجد عندكم أذناً صاغية وقلوباً واعية وتكون دافعاً لإنصاف الحق وأهله ومحض الباطل وأهله لأن الحق أحق أن يتبع .

والدافع لكتابة هذه الرسالة المطولة ليس الغرض منه الحديث عن قضية شخصية وإنما هدفها الأول بيان أوجه مخالفة النظام أو الطغمة العسكرية العقبة - بتعبير أدق - لأحكام الشرع مما يستوجب المقاومة والمجاهدة لهذه الطغمة المتسلطة بسياسة الحديد والنار على رقاب الأمة، وفيها بيان لأوجه المخالفة للقانون الذي كنا نعمل على استبداله - سياسياً - ليحل محله شرع الله الحنيف وهذا إمعاناً منا في تعرية هذا النظام الذي لا تحكمه لا شريعة السماء ولا قانون الأرض وإنما تحكمه شريعة الغاب والنا ب .

وأصل الرسالة ينقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالقضية وبالنظرة للأحداث السياسية بعد دخولنا السجن ومنعنا من حق الرد على تلك التهم والأكاذيب والتهويلات التي روج بها النظام بوسائل الإعلام المختلفة في غيابنا .

أما القسم الثاني فيتعلق بقضايا شرعية غفل عنها الكثير وهي من صميم الدين .

ولما كان موضوع الرسالة الأولى يتعلق بالدفاع عن القضية في مواجهة الطغمة الحاكمة والقسم الثاني يتعلق ببيان قضايا شرعية هامة، رأيت من الواجب تقديم حق الله في الدفاع عن دينه على حق النفس في الدفاع، ولا شك أن من سعى للدفاع عن دين الله تعالى تولى الله تعالى الدفاع عنه وصدق الله العظيم إذ يقول « **إِنْ تَتَصَرَّوْا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ** » [محمد الآية 7] .

ولا بأس أن أشير إلى النقاط العريضة التي سأتولى شرحها وبيانها لأن لها سحلاً كبيراً فيما نحن فيه .

1 - وجوب العمل السياسي لإقامة الدولة الإسلامية .

2 - بيان بعض أصول النظام السياسي في الإسلام في اختيار الحاكم .

3 - بيان أهم ملامح النظام الدكتاتوري الاستبدادي .

4 - مقاومة الأنظمة والحكام ضد الغرب .

5 - بيان مقاومة الحكام في ميزان الإسلام وما قاله أهل العلم قديماً

وحديثاً في هذا الموضوع الخطير من الفقه السياسي الإسلامي .

6 - دفع بعض الشبهات التي تثار في وجه القائمين بمجاهدة هؤلاء الحكام

تلك أهم المواضيع التي تتهمتها الرسالة الأولى أما الرسالة الثانية

فانتظروا خطوطها العريضة في نهاية الرسالة الأولى .

* * *

الباب الأول

وجوب العمل السياسي لإقامة الدولة الإسلامية

أولاً : العمل السياسي من صميم الإسلام

ليعلم المجلس " الأعلى " للقضاء أن كل صنوف التعذيب والتنكيل، وحرب الشائعات الكاذبة والتهم الباطلة الزائفة، والمحاكمات الظالمة الجائرة، كل ذلك لا وإن - بإذن الله - يصرف المسلمين الصادقين الثابتين على الطريق المستقيم الداخلي عن العمل السياسي الرشيد القائم على الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح مهما كانت التضحيات حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً وذلك - ببساطة - لأن العمل السياسي الشرعي من صميم ديننا الحنيف، فهيئات الطغمة العسكرية المتسلطة المقتضية السلطة بالحديد والنار أن تفلح فيما تريد مهما طال الزمن لأن الباطل يهوق مهما اتفخ وأغتر وكابر وعاند، وصدق الله العظيم إذ يقول « لا يغررك تقلب الذين كفروا في البلاد * متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد » [آل عمران 196 - 197] ، ذلك حكم الله تعالى وحكم التاريخ في الطواغيت والجبابرة والمتسلطين ، « ولن تجد لسنة الله تبديلاً » [الفتح : الآية 23] .

إن محاولة صرف المسلمين بالحديد والنار تارة، وبالمكر والدهاء والمخادعة تارة أخرى، عن العمل السياسي الهادف المشروع خطة استعمارية قديمة أكل عليها الدهر وشرب وجريتها قرئنا في بلادنا مرات ومرات فلم تفلح وكان عاقبة أمرها خسراً ولم تجن منها سوى العار والشفار ولذلك ننصح الطغمة الظالمة بعدم تكرير نفس التجربة التي جربها أسلافهم الساقطين من عين الله تعالى ثم من عين البشرية كلها ، أقول هذا وأنا متأكد من أن العاقبة للمتقين مهما طال الزمن

وصدق الله العظيم إذ يقول « وتلك الأيام نداولها بين الناس .. » [آل عمران : الآية 140] . وقول الرسول الكريم (**إن الله يملئ الظالم حتى إذا أخذه لم يفلته**) . [رواه البخاري ومسلم] .

قال محمد قنانش في كتابه الحركة الاستقلالية في الجزائر 1919 - 1939 ص 21 « وكانت الحقيقة الأولى التي أدركها الشعب الجزائري هي أن المسلم لا يمكن له أن يكون بحال من الأحوال محكوماً بأجنبي فلم يفكر في التفاهم أو في العيش تحت ظل الاحتلال، وكان يفضل الموت على البقاء تحت العبودية وقد سعت فرنسا بكل الوسائل لردعه عن هذه الفكرة فحصلت على فتاوى من رجال الدين في مصر والحجاز بواسطة "ليون روش" وغيره ولكنها لم تصل إلى نتيجة. وتابع الشعب المقاومة المسلحة كلما سئحت له الظروف تحت إشراف الطرق الدينية التي تمثل الرأي العام الجزائري وتمثل التراث الإسلامي والتي انشئت أساساً للمحافظة على المغرب العربي من احتلال الأسيبان والبرتغال وقد قامت بمهمتها أحسن قيام إلى آخر القرن 19 . راجع كتاب "بيجو" للجنرال أزان . وقال في ص 23 موضحاً كيف وظفت فرنسا رجال الدين لصالحها : « كما شجعت (أي فرنسا) علماء دينيين يدعوون للإصلاح الديني وينددون بالطرق على غرار الحركة الإصلاحية في المشرق وكانت زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1909 والفتاوى التي قدمها للحكومة والنصائح التي تركها للجزائريين بالابتعاد عن السياسة وعدم التعرض للحكومة الفرنسية تسير في نفس الخطة الميكافيلية التي سيطرتها الحكومة الاستعمارية للقضاء على المعلومات الجزائرية وفتح باب المسخ على مصراعيه » .

انظر من تاريخ الإمام لرشيد رضا ، ص 872 الطبعة الأولى « وقد ترك للقطرين نصائح هامة لخصها تلميذه في تاريخه بما يلي :

1 - الجد في تحصيل العلوم الدينية من طرقها القريبة .

الجد في الكسب وعموان البلاد من الطرق المشروعة الشريفة ومن الاقتصاد في المعيشة .

2 - مسألة الحكومة وترك الاشتغال بالسياسة . وبهذا الأخير يتم لهم كل ما يريدون من مساعدة الحكومة الفرنسية لهم على ما قبله، والمشهور عند العارفين بالسياسة العامة أن فرنسا تبحث دائماً عن طريقة يطمئن بها أهل الجزائر لحكومتهم وتطمئن هي لرضاهم عنها وإعراض الجزائريين والتونسيين عن السياسة إلى العلم الذي ينير العقول ويشغل عن الفضول » .

ومن خطاب الوالي العام للجزائر السيد "ليطو" في البرلمان الفرنسي جلسة 4 / نوفمبر 1914 بعدما صرح بأن ثلاثة من مفاتي مصريين أفتوا بأن المسلمين يمكنهم أن يعيشوا تحت حكم الكفار : « وأخيراً هناك مفت من القاهرة محمد عبده قد زار الجزائر وقد حصلنا منه على فتوى مهمة للغاية وقد حاول أن يظهر للمسلمي الجزائري أن أرض الجزائر ليست محتلة بأيدي الكفار لأن المسيحيين أصحاب كتاب يدعى الإنجيل وفي نفس الوقت فإن محمد عبده الذي توفي قد أظهر في كثير من المناسبات ميلاً للقضية الفرنسية وأفتى بلبس البرنيطة عوض الشاشية » . أ . هـ .

قلته : فهل أفلحت فرنسا في تدجين الشعب الجزائري يمثل هذه الفتاوى التي تصدر الشعوب عن المطالبة بحقوقها، فإذا كانت فرنسا لم تفلح فكذلك أبنائها لن يلجأوا بمشيئة الله في مثل هذا المسلك وإن كنا نعتقد أن الشيخ محمد عبده كانت له نظرة خاصة للقضية فاستغلت فرنسا ذلك استغلالاً قبيحاً كما تستغل الطغمة العسكرية في بلادنا مثل هذه القضايا . وقديماً قالوا « الحية لا تلد إلا حية » « والطيور على أشكالها تقع » أو قولهم « قل لي من تعاشر أقل لك من أنت » .

والآن إليكم الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ومدي السلف الصالح في بيان

أن السياسة من صميم ديننا وأن الاشتغال بها من أجل سياسة الأمة بشرع الله قربة من القربات وعبادة من العبادات، ولا ينكر هذا إلا جاهل لا يفقه طبيعة هذا الدين الحنيف . وأجمل ذلك في النقاط التالية :

أولاً : لقد بين الله عز وجل أن من مهمات الكتب السماوية عامة والقرآن الكريم خاصة مهمة الحكم وهي قضية سياسية كما هو معلوم . ولذلك قال تعالى في شأن التوراة « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون » [المائدة : الآية 44] . وقال في شأن الانجيل « وليحكم اهل الانجيل بما أنزل الله فيه » [المائدة : الآية 47] وقال في شأن الكتاب المهيمن الخاتم « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » [المائدة الآية 48] والآيات في هذا المعنى كثيرة .

ثانياً : إذا كان من مهمات الكتب الحكم فكذلك من مهمات الرسل الكرام الحكم والسياسة يحكم انهم أعلم الناس بما أنزل الله وأفقه الخلق في تنفيذ أحكام الله وسياسة الأمم بما أنزل الله تعالى . قال تعالى « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه » [البقرة : الآية 213] . وجاء في حديث البخاري الصحيح . (كانت بنو اسرائيل تسوسهم الأنبياء) . [رواه البخاري ومسلم] . قال الحافظ ابن حجر - ج 6 - ص 497 « أي أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بعث الله لهم نبياً يقيم لهم أموره ويزيل ماغيروا من أحكام التوراة وفيه إشارة إلى أنه لابد للرعية من قائم بأمورها يحملها على الطريق الحسنة وينصف المظلوم من الظالم » قال النووي في صحيح مسلم - ج 6 - ص 231 « أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه » . ومن هنا كان اتباع الأنبياء حقاً

يستعملون بالعمل السياسي بقوة بالرسول عليهم السلام ولذلك قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى « ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون » [آل عمران : الآية 79] الرباني الذي يجمع إلى العلم العمل بالسياسة .

ثالثاً : الإسلام نظام شامل كامل احاط بكل جوانب الحياة وما من شيء في الحياة الدنيا والآخرة إلا وله فيه كلمة أو توجيه . قال الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري « لقد تركنا رسول الله وما يتقلب في السماء طائر إلا ذكرنا منه علماً » وفي حديث [البخاري ومسلم] قال (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى عن مسح الحصى في الصلاة) . فإذا كان الإسلام تحدث في أبسط الشؤون أفيغفل عن الجانب السياسي ؟ كلا ورب الكعبة خذ مثلاً قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » [النساء الآية 59] . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ص 5 « إذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة » . ولذلك بنى رسالته كلها على هذه الآية قائلاً « فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع السياسة الإلهية والإنابة النبوية ولا يستغني عنها الراعي والرعية اقتضاها من أوجب إليه نصحه من ولاية الأمور » ومن هنا قال الإمام الشاطبي في الاعتصام ص 28 « وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمض حتى أتى ببيان جميع ما يحتاج إليه في أمر الدين والدنيا وهذا لا مخالف عليه من أهل السنة » .

رابعاً : بيان الفرق بين السياسة عند المسلمين وعند غيرهم فهي عند المسلمين صدق ووضوح وشرف وعند غيرنا كذب ومكر ومخادعة . قال

الشيخ أبو يعلى الرزوي سنة 1937 . « السياسة عندنا معشر المسلمين عموماً والعلماء خصوصاً هي خلاف ما عند الأفرنج وعندنا إنها عبارة عن تدبير الأمور . . . وعنه فمن أحق وأجدر بالسياسة من العلماء لحذاق الفطن ؟ » أما عند الأفرنج فهي عبارة عن الحيلة والغش والمكر والخديعة . وقال ثبنا صلى الله عليه وسلم : (المكر والخديعة في النار) . فتنطبق الأفرنجة على سياسة الإسلامية بتطبيق لشيء على ضده وقد اغتر بهذا بعض الجهل المسلمين » .

قلت : ولذا عندما قيمت الجبهة الإسلامية قانونها الأساسي بينت أنها تعمل بالكتاب والسنة وما كان عليه قمة المسلمين كب كانت صريحة بأن تلتزم بالعمل السياسي لسلمى ما التزمت السلطات به دون حيف أو جور لأنها ترى أن السياسة الشرعية لا يجوز فيها إلا الوضوح مع الخصم والصديق خلافاً للنظام الماكر المخادع المتربص بالمسمين الدوائر عليه دائرة السوء .

قال عبد الخنم النصر في كتابه الاجتهاد ص 151 « وقد يستغرب بعض الناس الآن هذه التسمية " السياسة الشرعية " لأنهم دأبوا على فهم السياسة بمعناها العام المذكور الآن في الدول ولذا تجدهم يفرقون بينها وبين الدين . لأنها تبتعد في طرقها عن منهج الدين والواقع أن كلمة السياسة المعروفة الآن والسياسة المعنى عند رجال التشريع الإسلامي تتبعان من أصل لغوي واحد من (ساس ، يسوس) لأمر إذا دبره وتفذه على أحسن وجه يراه فالكلمة من التدبير وحسن التصرف . . . وهي بذلك تختلف عن سياسة المعروفة لك التي لا تقيد بأخلاق ولا مبادئ الكلمة » .

خاصة : ومن خلال ما تقدم أود أن أقول - صراحة وبدون أي خوف أو وجل - وبالرغم من أنني سجين إن العمل السياسي لا يمكن التخلي عنه - يذن الله - لأنه عمل إسلامي شرعي من صميم ديننا وهو كفيلاً بإذن الله أن يسقط الأنظمة

الأكمة في البلاد العربية والإسلامية التي جعلت شعوبها المقهورة المحقورة في حيز كبير ومكنت أعداء الإسلام من النيل منها فكانت هذه الأنظمة صناع لا يستعمار حقاً ولولا ذلك لما تمكن اليهود والنصارى وأعداء الإسلام من كل هذه التمرير مخططاتهم الفاجرة الكافرة ، قذرين يريدون إبعادنا عن هذا الميدان ولهم ما قاله الشيخ عبد الحميد بن باديس : « ما هذا العيب الذي يعاب به أبناء المسلمون إذا شاركوا في السياسة ؟ فهل خلت المجالس النيابية الكبرى لسفري من رجال الديانات الأخرى ؟ وهل كانت الأكاديمية خالية من ثار القسيس ويتسليو ؟ أفيجوز الشيء ويحسن إذا كان من هناك ويحرم إذا كان من هنا ؟ » وقال أيضاً كما في إشارة ج 4 / 331 .

« وكلامنا اليوم في العلم والسياسة معاً وقد يرى بعضهم أن هذا الباب صعب الخول لأنهم تعولوا من العلماء الاقتصار على العلم والابتعاد عن مسائل السياسة مع أنه لابد من الجمع بين السياسة والعلم ولا ينهض العلم والدين حق النهوض إلا إذا نهضت السياسة » . وهذا الشيخ إبراهيمي يرد على الاستعمار كما في عيون البصائر ص 39 عندما اتهم بالاشتغال بالسياسة . إن أعلى معاني السياسة عند الحاكمين هو تدبير المصالح بالقانون والنظام طلة الشعوب بالإتصاف والاحسان فإذا نزلوا بها صارت إلى معنى التحايل والضعيف ليؤكل . وقتل مقومات لبهضم ، والكيد المستيقظ حتى يدم الهدية للناثم حتى لا يستيفط . . . » .

« . . . باحضرة الاستعمار إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بمصالح عقائده هم حقايقه وأحياء أديبه وديرخه وتطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلها والطالب باستقلال قضائه وتسمي عرارك على الإسلام ولسانه ومعاينه وقضائه » وأنا بصريح اللفظ وتطالبك بحرية التعليم العربي وتدافع عن الذاتية الجائفة التي هي عبارة عن العروبة والإسلام مجتمعين في وطن ، وتعمل لإحياء اللغة

العربية وأدبها وتاريخها في موطن عربي وبين قوم من العرب، وتعمل لتوحيد كلمة المسلمين في الدين والدنيا، وتعمل لتمكين إخوة الإسلام العامة بين المسلمين كلهم وتذكر المسلمين الذين يبيعهم صولتها بمحائق دينهم وسير أعلامهم وأمجدهم تاريخهم وتعمل لتقوية رابطة العروبة والعربي لأن ذلك طريق خدمة اللغة والأدب، فإذا كانت هذه الأعمال تعد - في فهمك وتظرك - سياسة فنحن سياسيون في العلانية لا في السرية والصراحة لا بالجمعية : إننا نعد كل هذا ديناً على الحقيقة لا على التوسع والتخيل ونعدّه من واجبات الإسلام التي لا تخرج من عهدها إلا بلذاتها على وجهها الصحيح الكامل . ١ - هـ

وقال عسّ بن البنا رداً على ذلك كما في رسالة إلى أي شيء ندعو الناس ؟ ص 35 :

« ويقول قوم أخرون إن الإخوان المسلمين قوم سياسيون ودعوتهم دعوة سياسية ولهم من وراء ذلك مآرب أخرى إلى أن قال . . . » « يا قومنا إننا نناديكم والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا وعمل السلف الصالحين من أيداء هذه الأمة قدوتنا وندعوكم إلى الإسلام وتعاليم الإسلام وأحكام الإسلام وهدى الإسلام، فإن كان هذا من السياسة عندكم فهذه سياستك وإن كان من يدعوكم إلى هذه المبادئ سياسياً فنحن أعرق الناس وأحمد له في الأساس وإن شئت أن نسمو ذلك سياسة فقولوا ما شئتم فنحن نضمننا الأسماء متى وضحت المسميات وانكشفت الغايات . »

وله دو شيخ الإسلام ابن تيمية عندك يقرر أن هناك صنف لا تصلح بهم لدنيا ولا الدين وهم أولئك الذين يزعمون في العمل السياسي بحجج واهية فيقول في الفتوى 293/25 : « ولكن اغتراق الناس هنا ثلاث فرق 1 - فريق غلب عليهم حب تلو في الأرض والفساد فم ينظروا في عاقبة المبدء وراؤ السلطان لا يقوم إلا بعباء وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموال من غير رحبها

مسرو نهابين وهابين وهؤلاء يقولون لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل . . . لهم فإن إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يطعم سقط عليه الرؤساء وعزلوه لم يضره في نفسه وماله وهؤلاء نظروا في عاجل دنياهم وأهملوا الآجل من دنياهم وأخرتهم فعاقبتهم عاقبة رديئة في الدنيا والآخرة إن لم يحصل لهم إصلاح عاقبتهم من توبة ونحوها . »

قلت وهذا شأن الطغمة الحاكمة في بلادنا وفي بلاد المسلمين أراح الله منهم الأرض . »

١ - وفريق عندهم خوف من الله تعالى ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحاً من ضم الحس والفعل المحارم فهذا حسن واجب ولكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا . . . إلا بما يفعله أولئك من لحرام فيمتنعون عنها مطلقاً وربما كان في نفوسهم . . . بن أو بخل أو ضيق خلق يندفع إلى ما معهم من الدين فيقعون أحياناً في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض المحرمات أو يقعون في النهي عن واجب . . . النهي عنه من الصد عن سبيل الله وقد يكونون متولين وربما اعتقدوا أن . . . ذلك واجب ولا يتم إلا بالقتال فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج وهؤلاء لا يصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض . . . الدنيا وقد يعنى عنهم فيما اجتهدوا فيه فخطأوا ويغفر لهم قصورهم وقد . . . من الأخصرين أعمالاً الذين حمل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره ولا يرى أنه يتألف الناس من الكفار والنجار لا يصلح ولا ينفع ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع أجور والعطاء المحرم . »

قلت وأمثلة هؤلاء كثير من طلبة العلم الشرعي وإن كان يفهم خير إلا من خذل ونهط حتى الخوف والحين . »

١ - والفريق الثالث الأمة الوسط وهم أهل دين محمد صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه

على عامة الناس وخاصتهم إلى يوم القيامة وهو انفاق المال ولخفاف الناس -
وإن كنو رؤساء - بحسب حاجة إلى صلاح الأحوال وإقامة الدين و لدنيا التي
يحتاج إليها الدين وعقته في نفسه فلا يأخذ مالا يستحقه فيجمعون بين تقوى
والاحسان « إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » [النحل :
الآية 128] . ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا إلا بهذه
الطريقة » .

وإذا ثبت من هذا البيان المختصر أن الحل السياسي من صميم هذا الدين
وثبت لكم - أيها المجلس الأعلى للقضاء - أن المسلم الثابت على دينه لن يتخلى
عنه وعن هذا الواجب مهما حاولت الطغمة العسكرية المتسلطة على الشعب وأجهزة
الدولة والجيش نفسه في تصفية خصومها السياسيين بشتى الوسائل المعروفة
لديكم وربما كنتم إحدى هذه الوسائل !! فننتقل إلى النقطة الأخرى وهي

ثانياً : إيجاد السلطة الشرعية قربة

من غير شك أن النظرية السياسية الإسلامية لا يمكن أن تطبق إلا في ظل
سلطة قوية مؤمنة تعام الإيمان بهذه النظرية النابعة من كتاب الله عز وجل وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان عليه الأئمة الهداة، فالسلطة ضرورية
لترجمة هذه النظرية وبغير سلطة يبقى الإسلام مجرد مواظ وشعار وعبادات لا
دخل لها في شؤون الحياة وهذا مالا يقبله الإسلام ولا يقبله المسلمون الذين فقهوا
حقيقة الدين . فالسلطان والقرآن توأمان فلا بد على المسلمين في مشارق الأرض
ومغاربها السعي لقيام الحكم الإسلامي الطيف الذي يمثل الإسلام تمثيلاً
صادقاً على نهج الراشدين القدوة المثالية في الحكم الإسلامي القائم على
الشرعية، ومن هنا نص أهل العلم قديماً وحديثاً على أن السعي إلى إقامة
السلطة الشرعية من القربات وأفضل الطاعات لاسيما من يتولى أمرها وفق

الشرع واليكم بعض لنقول في هذا الصدد :

قال الغزالي / الاقتصاد في الاعتقاد 214 : « إن الدنيا والأمن على الأنفس
الأمور لا ينتظم إلا بسلطان مطر وهذا تشهد له مشاهدة أوقات الفتن
وتسلط السلاطين وأن ذلك لو دام ولم يتداركه بنصب سلطان آخر مطاع دام
الهرج وعم السيف » .

قال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول
الحكم ص 24 : « فمظاهر الدولة كلها متوفرة في نظم الشريعة وأعظمها الحرب
والصالح والعهد والأسر وبيت المال وإمارة والقضاء وسن القوانين والعقوبات » .
قال الجويني في غياث الأمم 264 : « ثم قربات العلمين وتطوعات المتقربين
توازي وقفة من وقفات من تعين عليه بذل المجهود في الذب عن الدين » .

جاء في صك البيعة التي عقدت للأمير عبد القادر كما في تحفة الزائر : « إن
الله يحمي بالسلطان مالا يحمي بالقرآن وإن الوطن في حاجة إلى الدفاع عن
نفسه وإن أهل الحل والعقد وزعماء القبائل والأعيان والعلماء الصالحين قد
اجتمعوا إلى الأمير وقالوا له إن قبول الولاية قد تعين عليك . . . الخ . . . » .

ولشيخ الإسلام كلام غاية في النفاسة، قال في الفتاوى 394 / 28 : « إذا
انفرد السultan عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس » .

وقال في ج 28 / ص 107 : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا
بالقربات الشرعية فإن الله يرع بالسلطان مالا يرع بالقرآن وإقامة الحدود واجبة
على ولاية الأمور » .

وقال في ج 28 / ص 390 : « يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم
واجبات الدين بل لا قيام للدين ولا لدين إلا بها » .

فألواجب اتخذ الامارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله فإن التقرب إليه
فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس

لا ابتغاء الرياسة أو المال بها وغاية مرید الرياسة أن يكون كفرعون وجامع
لئال أن يكون كفرعون فإن الناس أربعة أقسام :

1 - يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض وهو معصية الله، وهؤلاء الملوك
والرؤساء المفسدون كفرعون وحزبه وهؤلاء هم شرار الخلق .

2 - الذين يريدون الفساد بلا علو . كالسراق والمجرمين من سقة الناس .

3 - يريدون العلو بلا فساد : كالذين عندهم دين يريدون أن يعلوا به على غيرهم
من الناس .

4 - فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً مع أنهم قد
يكونون أعلى من غيرهم كما قال الله تعالى « ولا تهنأ ولا تحزنوا وأنتم
الأهلون إن كنتم مؤمنين » [آل عمران : الآية 139] الخ .

فمن خلال ماتقدم نذكر بكل وضوح وجوب السعي لإقامة سلطة إسلامية
تقوم على تطبيق شرع الله في أرضه وفق سياسة شرعية حكيمة وأن من
يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فهو في عبادة عظيمة وأكرم بها من عبادة وقربة .
أما الذين لا يسعون إلى ذلك ويتقاعسون ويخلدون إلى الراحة ويجنحون إلى
السلامة فهم من المفضوب عليهم، أما الذين يسعون إلى السلطة ابتغاء حطام
الحياة الدنيا والعلو على الخلق فهم من الضالين ، وخير من هجر عن هذا المعنى
شيخ الإسلام ابن تيمية في ج 28 / ص 394

« ولا غلب على كثير من رلاة الأمور إرادة المال والشرف وصاروا بمعزل عن
حقيقة الإيمان في ولايتهم رأي كثير من الناس أن الإمارة تنافي الإيمان وكمال
الدين ثم منهم من قلب الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به من ذلك ومنهم من
رأى حاجته إلى ذلك فأخذ معرضاً عن الدين لاعتقاده أنه منافع لذلك وصار
الدين عنده في محل الرحمة والذل لا في محل العلو والعز وكذلك لما غلب على كثير
من أهل الدين العجز عن تكميل الدين والجزع لما قد يصيبهم في إقامته من البلاد

تضعف طريقتهم وسندلها من رأى أنه لا تقوم مصلحته ومصلحة غيره بها .

وهاتان السبيلان الفاسدان - سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما
يجب إليه من السلطان والجهاد والمال وسبيل من أقبل على السلطان والمال
لحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين هما سبيل المفضوب عليهم والضالين الأولي
الضالين النصاري والثانية للمعضوب عليهم اليهود .

وأما الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين
الشهداء والصالحين فهي سبيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسبيل خفافته
وأصحابه ومن سلك سبيلهم وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين
يعرفهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه .»

ولقد ثبت في السيرة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم جمع السلطين
الدنية والسياسية . قال د / مصطفى حلمي في نظام الخلافة ص 13 :

« إن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين السلطين الدينية والسياسية وبهذا
أرسيت قواعد الحكومة الإسلامية فالإسلام دين جامع للدنيا والدين أو بعبارة
أخرى أنه جامعة كبرى تنظم علاقة الفرد بمجتمعه وتربطه بخلقه في آن واحد
مالحياة الدنيا دار ، تنقل يعيش فيها المؤمن وقتاً محدوداً وينتقل بعدها إلى
الحياة الآخرة وهي دار البقاء وقد أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
بهذا نبياً مبلغاً لرسالة ربه ومؤسساً لدولة يتصرف في الدين بمقتضى الكاليف
الشرعية التي أمره الله بتوليها ويصرف سياسة الدنيا بمقتضى رعايته لأصالح
الناس في العمران البشري على حد تعبير ابن خلدون هذا هو الاتجاه الذي ينبغي
عليه الإجماع » . فهل بعد هذا كله يقال إن الإسلام لا شأن له بالسياسة وشؤون
السلطة . ولولا خشية الإطالة لأطلت أكثر من هذا فهل من مدكر !! » .

ثالثاً : السعي إلى تحقيق الاستقلال التشريعي

أيها المجلس " الأعلى " للقضاء قد تقولون : ما الهدف من قيام السلطة الإسلامية وهل الدولة - الحالية - القائمة بعيدة عن الإسلام ؟
والجواب بكل صراحة ووضوح أقول : إن الهدف من قيام الدولة الإسلامية هو تحقيق الاستقلال التشريعي ، أما الشق الثاني من السؤال فالجواب عليه في صفحات القادمة إن شاء الله تعالى .

غير خاف عليكم أن النظام الإسلامي الحق وفق الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح من الأنمة العظام لا يوجد في أي دولة من دول الأرض وإن كنت الدول الإسلامية تتفاوت في ذلك وبعض الشر أهون من بعض كما يقولون وقد أشار إلى هذه الحقيقة المرة أحمد جساني في محاضرة له سنة 1973 في الملتقى 7 لفكر الإسلامي ، ص 673 .

« إنه واقع يبعث على الأسى ، ويذم القلب ويثقل الهم والقلق ، فقد كانت أمم الإسلام ودوله تجمع على إهمال الشريعة الإسلامية والتخلي عنها كمصدر وحيد لأحكامها ونظمها مقيلة على القوانين الوضعية التي فرضت عليهم من الأعداء قرصاً أيام غلبتهم عليهم أو التي استوردوها باختيارهم وإرثهم أو التي وضعوها بأنفسهم ولم يبق لأغلبهم إلا ما يتعلق بالأحوال الشخصية مأخوذاً من فقههم .

إن أمراءهم بمضون هذه القوانين المستوردة أو الموضوعة أو يفضون ويتبايئون عن طرد ما ترك الاستعمار بالدار ، والقضاء يحكمون به والناس يشجعونها وتكاد أنفسهم تزهق ولا يستسيغونها ، وكانت هذه ليلوى تعم أقطار المسلمين إلا من رحم رب العالمين والحمد لله أن طهر منها أرض الحرمين ورفع

من أولي الأمر منا إلى السعي في طردها وفقههم الله وسدد خطاهم » .
وهناك جماهير من العلماء المصلحين يعملون بجهد ومن وراءهم شباب الإسلام المتحمس لإقامة دولة الإسلام وتحقيق الاستقلال التشريعي والذي يعتبر أصل كل استقلال ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي بل يعتبر لب الاستقلال .
ومعبر عن شخصية الأمة المتميزة وبغير تحقيقه ستظل الشعوب الإسلامية في الهوان والفاقة كما تبقى هدفاً لكل غزو ثقافي أو فكري أو اقتصادي بل أن أجزم وأقول إذا كان مرض (السيد) هو فقدان المناعة فكذلك الشعوب لا تحقق استقلالها التشريعي هي شعوب فاقدة للمناعة وكل من يحول دونها من تحقيق مدفها النيل فهو مجرم عدو له وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

واسمع الشيخ محمد الغزالي وهو يصور النتائج الوخيمة ما لم يتحقق هذا النوع من الاستقلال : « إن هذه الأمة الأبية المسلمة سوف تستعصي على كل حل غير إسلامي وسوف تبذل المحاولات الدامية لإكراهها على تجرع أدوية لا تريدها وسوف تبذل طاقة الشعب والدولة معاً بين الأخذ والرد وفي غضون هذا التناقض الداخلي يكسب الاستعمار العالمي معاركه بفرض نفسه بطريقة أو بأخرى ، إذ كيف تكلف أمة بنسيان شخصيتها وحضارتها ؟ هذا في الواقع تكليف لها بالانتحار وتلك المهمة القذرة التي ينقلها بعض السياسة لمرتدين عندنا » .

قال الشيخ أحمد شاكر في كتابه الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين ص 28 :

إن المدينة قد أفلست بما بُنيت عليه من عبادة المادة بعد أن جنت على بلاد المسلمين ما جنت وإن العالم يظلي ويفور وإنه يستقبل أحداثاً كبراً وانقلابات هائلة في مصائر الأمم ، وكما عرفنا بعد الحرب الماضية كيف نسترد استقلالنا السياسي أو أكثره ، فسنعرف الآن كيف نسترد استقلالنا التشريعي والعقلي كله

ونستعيد للإسلام مجده إن شاء الله

لست رجلاً خيالياً ولست داعياً إلى ثورة جامحة على القوانين وأنا أعتقد أن ضرر العنف الآن أكثر من نفعه، إنما قمتُ فيكم أدعوكم إلى العمل الهادئ المنهج بسنة لتدرج لطبعي حتى نصل إلى ما نريد من جعل قوانيننا من شريعتنا وأن أعرف أن هذا لا يوصل إليه في يوم ولا يومين ولا في عام ولا عامين .

قلت : فالمشكلة ليست كامنة في طريقة أهل العلم لتحقيق الاستقلال التشريعي وقيام الدولة الإسلامية وإنما لمشكلة كل مشكلة في الأنظمة المتعفة التي تعمل جاهدة ويمكن لإقصاء الشريعة الإسلامية عن عمد وسبق إصرار ولا كيف نفسر منع وجود أحزاب إسلامية في بلاد المسلمين وإذا وجدت ووضعت عن طريق العمل السياسي متعوها حقها بالصديد والنار وإذا دافعت عن نفسها وحشها وشرفها قالوا عنهم إرهابيون متطرفون؟؟؟ وقد أثبتت التجارب في البلاد الإسلامية أنه بمجرد ما تمنح الحرية للمسلمين في العمل السياسي حتى تنطلق سائر الأحزاب ومن هنا قرر رؤساء الأنظمة الكافرة منع أي حزب إسلامي من النشاط السياسي وكل من مارسه شتوا عليه حرباً شعواء لا هوادة فيها وأختلقوا له ألف ألف تهمة وباليهتهم كانوا شجعاناً ورداً لا فيسمحوا لخصومهم بالدفاع عن أنفسهم علانية وأسم لراعي العلم ولكنهم نذال ساقطين بلا رجوة يخافون من أن تكشف عوراتهم ويظهر زيفهم وخداعهم للناس أجمعين . ولتعد إلى ما قاله من العلم في وجوب السمر على هذه الأنظمة التي تحكم بغير ما أنزل الله وتمنع من الوصول إلى سدة الحكم بالقوة

قال الشيخ محمد رشيد رضا في المذ 336 / 6 : « ولظاهر أن الواجب على المسلمين في مثل هذه الحال مع مثل هذا الحكم أن يلزموه بيطل ما وضعه محالفاً لحكم الله ولا يكتفوا بعدم مساعدته عليه ومشايعته فيه فإن لم يقدروا فالأمر لا تعتبر دار إسلام فما يظهر »

وقال أحمد شاكر في عمدة التفسير : « إن المسلمين لم يسلوا بهذا (أي القانون الوضعي) - فيعلم من تاريخهم - إلا في ذلك العهد عهد اقتار وكان من سوء عيوب الظلم والظلام ومع هذا فيهم لم يخضعوا له بل غلب الإسلام أعمار ثم مزجهم فأنسخهم في شرعته وزال أثر ما صنعوا بثبت التسمين على دينهم وبشريعهم وبما أن هذا الحكم السيء الجائر كان مصدره الفريق الحاكم إذ لا لم يندمج فيه أحد من أفراد الأمم الإسلامية الحكومة ولم يتعلموه ولم يعصموا أبديهم فما أسرع ما زال أثره » .

وقال د / محمد عبد القادر بوفارس في النظام السياسي في الإسلام ص 27 : « فالطواغيت يرون أن الحكم لهم، فما أحوه فهو الحلال وما حرموه فهو الحرام وإن كان الذي حرموه هو الحلال عند الله وما أحلوه هو الحرام، لهذا تجد أكثر القوانين الوضعية تحل الخمر، والرب، والزنا، والنرى، والاختلاط المنسوخ والميسر وكل هذه الأمور في كتاب الله محرمة وهذا يعني أن ما يصدر عن الطواغيت من قوانين وتشريعات يُشرعونها للناس ويحكمون الناس بها تعتبر باطلة من أساسها غير مزمة لأحد من الناس بل على الناس أن يتمردوا عليها ويعصوا على محوها وإناتها من الوجود »

قال الشيخ أحمد حماني مستنكراً ص 691 محاضرات الملتقى السابع :
وغداة لاستقلال والتخص من الاستعمار صدور قرار من طرف الهيئة المؤقتة يقول : « كل القوانين التي كانت مطبقة في الجزائر تبقى سارية المفعول إلا ما يحس بالسيادة » . وهل هناك أشد مساساً بالسيادة من نسخ الشريعة؟؟
... من التشريع والقضاء من أعظم مظاهر سيادة الأمة وقوتها واستقلالها وقد غزانا بالاستعمار أيام ضعفتنا وغفلتنا وفرض علينا شريعته وقوانينه وقصاه بوسطة الكيد والخكر أو بوسمة الفتح والقهر أثناء احتلال فعلي أو احتلال فكري وإن من واجبتنا وقد تخلصنا والحمد لله من احتلاله الفعلي - أن نتخلص من كل

نفوذ بقي له اقتصادي أو سياسي أو قضائي أو فكري إذ لا يتحقق استقلال
إلا بمطاردة كل أثر الاحتلال . علينا أن نشروع لأنفسنا أنظمة حياتنا معتمدة
على أصول شريعتنا مستعملين تراثنا مما تركه مشرعون وفقهاؤنا واضعين لما
جد في الحياة حلولاً نستنبط أحكامها بشرط ألا تحلل حرماً ولا تحرم حلالاً ولا
تلغي نصاً ولا تنقض قاعدة، وواجب على علمائنا أن يفتحوا ويستجيبوا إذا
دعوا للتقنين وواجب على أرباب الأمر فينا أن يكرتوا عنا أمتاء على ديننا وديانات
قهل هذا هو ما نتجه إليه كل الدول الإسلامية ؟

إن البوادر تدل على ذلك فهذا خطاب الرئيس هواربي يوم 971/3/13،
أمام اللجنة المكلفة بمناقشة القوانين يقول « إن قوانيننا الحالية غريبة عنا
تعارض مع أحسن ما في تشريعنا الإسلامي فيجب إذا إعادة النظر فيها
جنزياً لئلا نلجأ إلى المصدر التشريعية الإسلامية » .

قلت فهل تحقق ذلك ؟ وهل كان مجرد خطاب لامتناس غضب بعض أهل
العلم ؟ والواقع أكبر دليل والله المستعان .

وقد يقول قائل منكم نحن متفقون على تحقيق الاستقلال التشريعي ولكن
ما هو الطريق إلى ذلك أهو القهر والإكراه أم ماذا ؟ ولعبد الفقير يقول إن الطريق
قد وضحتاه في القانون الأساسي وهو طريق الانتخاب والعمل السياسي النظيف
الشرعي شرط أن يلتزم النظم بذلك ويقلل بالتأني وألا لا يفعل لعنفه وبذلك
الانتخابات البلدية - ووفق الله - وكان النجاح فماذا كان بعد ذلك ؟ رأينا النظام
يخالف البلديات ويسجن رؤساء المجالس الولائية ويحد بطريقة غريبة من
صلاحيت رؤساء البلديات وهذا لون من ألوان العنف الذي تمارسه السلطة .

ولست الآن بصدد الشرح والإيضاح لأن المسألة معروفة لدى الخاص والعام
ولكن الطامة الكبرى حدثت بعد الاضراب السلمي وبؤهمت ساحة الشهداء وأول
ماي وضرب المعتصمون برصاص القدر والذلة . . ثم زج بنا في اسجن

مشرات الألوف من خيرة أشياب ورغم ذلك دخلت الجبهة الإسلامية الانتخابات
وكتب الله لها الفوز والنجاح مرة أخرى رغم حجم الضربات المتتالية فماذا كان ؟
صادرة حق الأمة في الاختيار وكانها أمة قاصرة لا تعرف ولا تحسن الاختيار
حدث الانقلاب المنقح فماذا كان ؟ فهل بعد هذا الإرهاب إرهاب ؟ إنه إرهاب
سفن وسوف أعود إلى هذه الحقائق بشيء من التفصيل واستوثق في مرة قادمة
إذا قدر الله تعالى .

وطريق الانتخاب هو طريق سلمي نادى به علماء كثيرون منهم :

قل العلامة أحمد شاكر في الكتاب والسنة مصدر القوانين من 33 : « هذه
سموتي وإبكم وأرجو أن تكون قد صادفت أذاناً وأعية وتلوياً مطمئنة بالإيمان
وأنتم الذين وكلت إليكم الأمة أمرها ووضعتم أملاكها فيكم وذلك ظني بكم إن شاء
الله أما إذا أبيتم، وعينكم بالله أن تأبوا، فسأدعو رجال الأزهر، علماء الإسلام
وجالهم ورجال مدرسة القضاء ودار العلوم وسيستجيبون لي وسيحملون عبء هذا
العمل العظيم، وسيرفعون راية القرآن بإيديهم القوية التي حملت مصباح العلم
لي أقطار الإسلام ألف عام وسينفضون به كما نهضوا من قبل بكل حركات
الرفي والتقدم في الأمة وفيهم رجال لا يبارون علماء وكفوة وحكمة وعزماً
وسيجدون الأعوان الصائقيين، لخصين همك رجال القانون، ومن سائر طبقات
الأمة، وإذا ذاك سيكون السبيل إلى ما نبغي من نصرة الشريعة السبيل الدستوري
السلمي ونحتكم فيها إلى الأمة ولنن فشلنا مرة فستفوز مراراً بل سنجد من
إخلاقنا إن أخفقنا في أول أمرنا مقدمة لتجارتنا بما سيحفظ من الهمم ويوقظ
من العزم وبأنه سيكون مبصراً لنا مواقع خطانا ومواضع خطتنا وبأن عملنا
سيكون خالصاً لله وفي سبيل الله .

فإذا وثقت الأمة بنا ورضيت عن دعوتنا واختارت أن تحكم بشريعتها طاعة
أربها وأرسلت منا نوابها إلى البرلمان فسيكون سبيلنا وإيكم أن نرفض وأن

ترضوا بما يقضي له الدستور فتلقوا إلينا مقاليد الحكم كما تفعل كل الأحزاب إذا فر أحدنا في الانتخاب ثم نفى لقومنا - إن شاء الله - بما وعدنا من جعل القوانين كلها مستمدة من الكتاب والسنة .

ومن بشائر الفوز وأمارات النجاح بإذن الله أن رأينا كثيراً من ذوي الرأي يقولون بقولنا ويتمنون أن تستجب دعوتنا ويرجون أن تعود الأمة إلى دينها وشريعته وأن بعض لجمعية القوة جعلت هذا المقصد من أهم مقاصدها «

إذن هذا هو الطريق الذي سلكناه وتحملنا في سبيله ذلك الأذى وصبرنا على ما لحقنا من الأذى حتى لا تحدث هزة في المجتمع عنيفة ولكن هل التزم النظام بوعده !!؟

لقد صادر النظام الذي تقوده الطغمة العسكرية حق الأمة في اختيار من يتولى أمرها بشريعة المولى تبارك وتعالى وكثر الشعب قاصر لا يعرف مصلحته وينبغي أن يحجر عليه وكانوا قبل الانتخابات يمدحون حس الشعب ونضجه السياسي فما اختار الحل الإسلامي سقوه بين عشية وضحاها ويأسرع ما يمكن، وكان نتيجة ذلك كله هذه المحنة التي تمر بالمسلمين ظلماً وعدواناً فمن هو الإرهابي السفاك للدماء أيها المجلس !!؟ .

إن أول من أراد أن يحقق الاستقلال التشريعي بعد الاستعمار الفرنسي هو الأمير عبد القادر بعد المبيعة الثانية 833 . جاء في تحفة الزائر 162 : « أم لسلطة التشريعية لم يكن تشريعها مطلقاً في كل الأمور بل كان خاصاً ببعض اللوائح الإدارية أو ببعض القوانين الإدارية وما يلحق بها من كل ماله صلة بأسياسة الشرعية التي يذكرها فقهاء القانون الإسلامي، وكان دستورها هو القرآن والسنة والمذونة للإمام ملك » . أ . هـ .

الباب الثاني

أصول النظام السياسي في الإسلام في اختيار الحاكم

من خصائص النظام السياسي في الإسلام

الإسلام دين يكره الاستعباد والاستبداد ومن أجل ذلك كان جوهر الرسالات عبادة الله والكفر بكل ألوان الطواغيت قال الله تعالى « ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطواغوت » [النحل : الآية 36] .
ولقد وعى المسلم هذه الحقيقة كما ينبغي فقال الجندي المسلم البسيط -
ربيعي بن عامر - لقائد الفرس رستم « لقد ابتعثنا الله لنخرج الناس من عبادة
العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ظلم الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا
إلى سعة الدنيا والآخرة » . ذلك الإسلام دين العزة والعدل والحرية لا يرضى
لأتباعه بالنزول والهوان فلا يجوز لأحد مهما كان أن يستعبد الناس وقد خلّقوا
أحراراً كما قال فاروق هذه الأمة « متى استعبدتم الناس وقد ولعتهم أمهاتهم
أحراراً » .

ومن هذا المنطلق وحفاظاً على عزة الأمة أعصاهم حق اختيار الحاكم فإن
استقاموا - أي، لحكام - أمانوهم وإذا أعرجوا نصحوهم وإن عبدوا وكبروا
عزلوهم وطردوهم، ولا بأس ببيان بعض الفوق التي يقوم عليها نظام الحكم في
الإسلام ليطلع الناس مدى تفاهة التهمة القاتلة بأن الدولة الإسلامية دولة
ثيوقراطية بالمفهوم الغربي وإيكم، البيان على عجل في نقاط محددة .

أولاً : لا شرعية بدون شورى شرعية

الشورى فريضة سياسية ولذلك ذكرت بين فريضتين فريضة تعبدية وفريضة اجتماعية، قال الله تعالى « والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون » . [الشورى : الآية 38] ومن هنا فهي واجبة عند اختيار الحاكم ولا شرعية لمن يصل إلى سدة الحكم بغيرها وهذه النقول لقول العلماء أصدق بيان .

1 - قال عمر بن الخطاب : « من بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا ذي بايعه نكرة أن يقتل » . رواه البخاري ومن هذا الحديث يظهر أن من أسباب انتشار القتل في القضايا السياسية هو عدم تطبيق مبدأ الشورى .

2 - قال الحسن البصري : « أفسد أمر هذه الأمة اثنان : عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ولولا ذلك لكانت شورى إلى يوم القيامة » . انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 79 .

3 - قال أبو حنيفة « والخلافة تكون باجتماع المؤمنين ومشورتهم » انظر منقب الإمام لأعظم الكردي ، ج 2 .

4 - قال عمر بن عبد العزيز : « يا أيها الناس . . . إني قد ابتليت بهذا الأمر من غير رأي مني ولا طلب ولا مشورة من المسلمين وإني جعلت ما في أعناقكم من بعثي فاختاروا لأنفسكم » .

5 - قال ابن عطية « ولشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب » انظر تفسير القرطبي ج 4 / ص 249

6 - قال ابن حجر الهيتمي : « وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين » انظر الصواعق المحرقة ص 134 .

7 - قال مصطفى حلمي في نظام الخلافة ص 46 : « فالواقع أن البيعة يجب أن تتم بعد مشاورة واتفاق دون استبداد، أما إذا بايع رجل الآخر بغير رجوع إلى الجماعة الإسلامية فإن معنى هذا تظاهر منهما بشق عصا الطاعة والخروج عن الجماعة، ومع ارتكابهما هذه الفعلية يحق قتلها » .

تعليق : من خلال هذه النقول يتضح أن نظام الحكم في الإسلام قائم على مبدأ الشورى لا غير وأن من يخالف هذا المبدأ أو يحرفه يعرض الحاكم نفسه ومن ولاه بغير مشورة إلى القتل والواقع أكبر شاهد على ما نقول وبخاصة في البلاد العربية والإسلامية التي استولت حكامها على السلطة بالحيلولة والحديد والنار أغلب القارات .

ثانياً : لا شرعية للحاكم إلا بالاختيار

الأصل الأصيل في شرعية الحاكم هو اختيار الأمة له من غير رغبة أو رهبة فالأمة هي صاحبة السلطة في تعيين الحاكم بمحض اختيارها خلافاً للشيعة الذين يرون أن الحاكم والإمام يتولى ذلك بالنص لا بالاختيار وخلافاً لمفهوم الدولة الديمقراطية في أوروبا أثناء القرون الوسطى حيث يرى الحاكم نفسه حاكماً بأمر الله !! . ولنتناول علماء الإسلام يوضحون ذلك :

1 - قال الإمام علي رضي الله عنه : « إن هذا أمركم (أي اختيار الحاكم) ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم، ألا إله ليس لي أمر دونكم » انظر تاريخ الطبري ج 6 / 3077 .

وقال أيضاً : « ولا تتعبد لإمامة إلا ببيعة المسلمين » انظر الروض النضير

للساغي ج 5 / 18 .

2 - قال الماوردي في الأحكام السلطانية ص 10 : « وذهب بعض علماء البصرة إلى أن رضا أهل الاختيار بيعته شرط في لزومها للأمة » .

3 - قال الجويني في الغياثي ص 54 : « تفق المنتسبون إلى الإسلام على تفرق المذاهب وتبين المطالب على ثبوت الإمامة ثم أطبقوا على أن سبيل إثباتها النص والاختيار وقد تحقق بالطرق القصعة بطلان مذهب أصحاب النصوص فلا يبقى إلا الحكم بصحة الاختيار » .

4 - قال أبو يعى الفراء في المعتمد في أصول الدين : « وطريق ثبوت الخلافة لاختيار من أهل الحل والعقد وليس طريق ثبوتها النص وبهذا قل جماعة من أصحاب الحديث والمعتزلة والأشعرية »

5 - قال إمام الحرمين في لمح الأدلة ص 114 : « وإذا ثبت أن الإمامة لم تثبت نصاً لأحد دلّ أنها تثبت اختياراً » .

6 - قال الباقلاني : « وفي فساد النص دلائل ثبوت الاختيار الذي نذهب إليه »
انظر التمهيد ص 164

7 - قال أبو الحسن الأشعري : « الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين » انظر الملل ص 103 .

8 - قال عبد القادر عودة : « تتعقد الإمامة من طريق واحد مشروع لا ثاني له وهو الاختيار من أهل الحل والعقد » انظر الإسلام وأوضاعنا السياسية ص 146
وقل « اختيار رئيس الدولة الإسلامية من أمر الأمة التي جعلها الله شورى بين المسلمين أن لم يكن من أهم أمورها ، فللأمة أن تختار رئيساً لدولة كلما خلا منصب الرئاسة بموت أو عزل أو استقالة ولا يجوز أن يفئات عليه في ذلك بأي وجه من الوجوه ولا تعطّل قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم »

[الشورى : الآية 38]

9 - قال تقي الدين النيهاني في الشخصية الإسلامية ج 2 / ص 31 : « استخلاف الخليفة غيره أي عهده بالخلافة لغيره لا يصح لأنه إعطاء لما لا يمكن إعطاءه مالا يملك لا يجوز شرعاً ، فإذا استخلف الخليفة خليفة آخر لا يجوز ولا تتعقد له ، الخلافة مطلقاً لأنه لم يجر عقدها ممن يملك هذا ، لعقد » .

10 - قال عبد الوهاب خلاف في السياسة الشرعية ص 56 : « إن العهد أو الاستخلاف لا يعنى أن يكون ترشيحاً من السلف للخلف والأمة بعد ذلك صاحبة القول الفصل فيمن تختاره إماماً » .

11 - قال سيد قطب في الإسلام والسلام العالمي ص 122 : « إن الراعي لا يصل إلى مكانه إلا عن طريق واحدة : رغبة الرعية ، لمصلحة واختيارها الحر »
وقال أيضاً في العدالة الاجتماعية في الإسلام ص 103 : « يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحيوتهم المصلحة لا يقيدهم عهد من حاكم ولا وراثته كذلك في أسرة فإذا لم يرض المسلمون لم تقم له ولاية » .

12 - قال الشيخ أبو زهرة في كتابه عن أحمد بن حنبل ص 149 : « إن اختيار الخليفة السابق لخلفه ليس سوى اقتراح من مخلص للإسلام ولجماهير المسلمين أن يقرروا ، لاختيار أو يردوه » .

تعليق : فهل يعد هذا يقال - ظالماً وعيوناً - إن الدولة الإسلامية تيفرراطية ؟؟ وهل يعد هذا يقال إن لإسلام نظام ظلامي استبدادي ؟؟ من تدبر في هذه القول يجد الخبر اليقين إن كان من أهل الانصاف ، والانصف في الدنيا قليل .
شبهة ودفعها : قد يقول قائل منكم لقد وجدنا في كتب السياسة الشرعية ، أن من طرق عقد الإمامة طريقة العهد كما ذهب إلى ذلك الماوردي وغيره ؟

والجواب : العهد نوعان أحدهما لا يعدو أن يكون مجرد ترشيح واقتراح غير ملزم للأمة فإن رأت بمحض اختياره إقراره أمضته ، وإن رأت رفضه وتبذره

ببذ النواه فلا حرج عليها وهي صاحبة الأمر وسيدة الموقف، وهذا ما أشار إليه الامام أبو يعلى في الأحكام السلطانية ص 25 : « والإمامة لا تنعقد للمعهود له بنفسه، لعهد وإنما تنعقد بعهد المسلمين » وقيل : « إن إمامة المعهود إليه تنعقد بعد موته - أي الخيفة الذي عهد - باختيار أهل الوقت »

ثانيهما : العهد بمعنى بوارث الحكم لهذا أمر لا يجوز شرعاً .

قال عبد القاهر البغدادي في أصول الدين ص 184 : « كل من قال بها - أي بإمامة أبي بكر - قال إن الإمامة لا تكون مورثة » .

وقال ابن حزم في الفصل 167 / 4 : « لا خلاف بين أحد من أمر الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيه » ولذلك أنكر الصحابة عهد معاوية لابنه يزيد .

روى البخاري والنسائي أن مروان خطب بالمدينة وهو على الجسر من قبل معاوية فقال : « إن الله قد أرى أمير المؤمنين في ولده يزيد وأياً حسناً وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر فقال عبد الرحمن بن أبي بكر - موضحاً الفارق - « سنة هرقل وقيصر، إن أب بكر والله ما جعلها في أحد من ولده ولا أحد من أمر بيته ولا جعلها معاوية إلا رحمة وكرامة لولده » .

وجاء في الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة ص 173 : « وفي سنة خمسين للهجرة قدم معاوية المدينة فلقاء الناس فلما استقر في منزله أرسل إلى العبدالة الأربعة 1- عبد الله بن عباس 2- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب 3- عبد الله بن عمر 4- عبد الله بن الزبير وأمر حاجبه بأن لا يتن لأحد من الناس حتى يخرج هؤلاء التفر، فما جلسوا تكلم معاوية، ومما قاله « فأني قد كبر سني، ووهن عظمي، وقرب أجلي، وأوشكت أن أدعى فأجيبه وقد رأيت أن أستخلف عليكم بعدي يزيد ورأيت لكم رضاً وأنتم عبادلة قريش وخيارها ولم يمنعني أن أحضر حسناً وحسيناً إلا أنهما أولاد أبيهما علي، علي حسن رأيي فيهما وشدي مَحَبَّتِي لهما فَرَدُّوا على أمير المؤمنين خيراً ورحمكم الله » قلت أراد أن يصفى

لمشروعية على هذا العمل ١

- أما ابن عباس فقد تهرب من الجواب .

- وأما عبد الله بن جعفر فقال « فأتق الله يا معاوية فإنك قد صرت راعياً وتحن رعية فانظر لرعيك فإنك مسرول عنها غداً » .

- وأما عبد الله بن الزبير فقال « فأتق الله يا معاوية وأنصف من نفسك فإن هذا عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا عبد الله بن جعفر ذو الجناحين ابن عم رسول الله وأنا عبد الله بن الزبير ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي خلف حسناً والحسين وأنت تعلم من هما فأنت الله يا معاوية وأنت الحاكم بيننا وبين نفسك » .

- وأما عبد الله بن عمر فقال « فإن هذه الخلافة ليست بهرقلية ولا قيصرية ولا كسروية يتوارثها الأبناء من الآباء ولو كنت كذلك كنت ألقم بها بعد أبي فوالله ما أدخلني مع السنة من أصحاب الشورى إلا على أن الخلافة ليست شرطاً مشروطاً وإنما هي في قريش خاصة لن كان أهلاً ممن ارتضاه المسلمون لأنفسهم ومن كن أتقى وأرضى »

ولذلك نجد أن كثيراً من الصحابة والتابعين أنكروا الخلافة الوراثية وأعتزضوا عليها واحتجوا على خلافة يزيد بأنها هرقلية وليست شرعية وامتنعوا عن البيعة وحملوا السلاح من أجل ذلك واستشهدوا دفاعاً عن الحق . ومن هنا يعلم كل مسلم يعرف دينه في تطور الدنيا أن أغلب الحكام إن لم نقل كلهم لا يتصفون بالشرعية في تولي الحكم في بلادهم وإنما وصلوا إلى السلطة إما بالوراثة كما هو شأن الملوك أو بالانقلابات العسكرية وتعقبها انتخابات مزيفة في غياب الأحزاب المعارضة ولواقع أكبر شاهد والله المستعان .

شبهة ثانية ودفعها : مفادها أن إمامة المنتجب جائزة ومُعْتَرَفٌ بها بل هناك من حكى الإجماع على ذلك والجواب من وجوه :

1 - صحيح هناك من أوجب طاعة الإمام المتغلب بالسيف ولقهر فقال الإمام أحمد بن حنبل « ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسُمِّيَ أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً » انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص 4 .

وقال الشافعي : « كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة » . انظر مناقب الشافعي للبيهقي ج 1 / ص 439

2 - أما دعوى الإجماع فباطلة وسوف أتحدث عن مسألة الإجماع في موطن آخر من هذه الرسالة إن شاء الله تعالى - ويكفي في ذلك حكمة الخلاف في المسألة .

3 - الذين أوجبوا الطاعة لم يطلقوا الأمر حتى يشمل حكاه كفره فجرة عطلوا شريعة الإسلام وعاثوا في البلاد فساداً وأهلكوا الحرث والنسل وإنما قيسوا ذلك بإقامة شرع الله وخوفاً من الفتنة قال ابن بطال : « قال الفقهاء محمدين إن المتغلب طاعته لازمة ما أقام الجماعات والأعياد والجهاد، وأنصف المظلوم غالباً وأن طاعته خسر من لخروج عليه لما في ذلك من تسكين الدهماء وحفن السماء » .

قال الحافظ ابن حجر كما في الفتوح ج 13 / ص 17 « وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب وجهاد معه وإن صاعته خيبر من الخروج عليه لما في ذلك من حقن للدماء وتسكين للدهماء ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من سلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل وتجب مجاهدته لمن قدر عليها .

قلت : وحكام معظم بلاد المسلمين وقع منهم من الكفر، لبواح الشيء الكثير كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في منهاج السنة ج 1 / ص 132 : « فمتى صار قادرٌ على سياستهم إما بطاعتهم أو بقرهه فهو ذو سلطان

مطاع إذا أمر بطاعة الله »

4 - ولا بأس أن أثقل بعض نقول أهل العلم ممن لا يرى ذلك ولا يُقيم ورثاً لمن قد بشرعية الحاكم المتغلب المستلزم بالحديد والنار :

1 - قال ابن حجر الهيتمي كما في الصواعق المحرقة ص 6 : « المتغلب قدسق مدقب لا يستحق أن يُبشَّر ولا يُؤمَّر بإحسانٍ فيما نغلب عليه بل إنما يستحق الزجر والمقت والاعلام بقبيح أعماله وفساد أحواله » .

2 - قال الباقلاني في التمهيد ص 181 : « فإن دُفعونا عنه وعقدوا لبعض موافقيهم فلس له إمامة ثابتة ولا طاعة واجبة وكذا نحن دأر قهر وغلبة »

3 - قال القلقشندي في مائثر الإنافة في معالم الخلافة 1 / 597 : « والقول لثاني لا تتعقد إمامته لأنه لا تتعقد له الإمامة إلا بالبيعة إلا باستكمال الشروط، والمعتزلة ترفض حكم المتغلب وترفض إعطاء أي شرعية مهما تكن الطُروق » .

4 - قال عبد القادر عودة كما في الإسلام وأوضاعه السياسية ص 170 : « إن المسلمين رضوا بولاية العهد وإمامة المتغلب وبلسكوت على لائمه الجليلة والفسقة وكان رضاؤهم يرجع إلى الخشية من الفتنة وما علموا أنهم في الفتنة سقطوا بما رضوا من الخروج على أمر الله وبما سكتوا عن إقامة أمر الله » .

5 - قال عبد العزيز البشري في الإسلام بين العصف والحكم ص 21 : « وأما استعمال القوة للمادية في تولي الحكم وفرض شخص معين نفسه على الأمة وهي لا تريد ولا ترضاه حاكماً عليها، فهذا لا يجوز شرعاً ولا يقره الإسلام ولو أن هذا الشخص أعلن أنه يصيق الإسلام ويرعى الأمة على أساسه » .

6 - قال محمد المبارك في نظام الإسلام (الحكم والدولة) ص 77 : « ولحقيقة أن هذا الرأي على وجهته من ناحية تجنب الفتنة والقتال بين المسلمين يجب أن يُعيد فقهاء المسلمين النظر فيه لاتخاذ قواعد وضوابط تحول دون إزالة الحكم الشرعي والسير على الطرق المشروعة في الحكم لنلا يتجروا

المنجربون الصغارون . .

تعليق : الذي ينبغي أن يُشاع ويذاع في بلاد المسلمين عامة أن لا اغتصاب للحكم ولو كان الذي سيتولى الحكم يحكم بالشرع بالطريق الشرعي الوحيد هو الاختيار من قبل الأمة لا عبرة لأورثية ولا تغلب ولا قهر ولا دكتاتورية ومن سلك غير هذا الطريق فعلى الأمة أن تقف في وجهه بالمصداق حتى تحافظ على كيانها كرامة ولا تبقى لعبة في يد الطاعوت يصرفها كيف يشاء كأنها قطعان من الماشية تساق إلى المذبح وهي لا تدري من أمرها شيئاً .

ثالثاً : من حق الأمة نقد الحاكم وتقويمه

لقد تقرر في شرعنا الحنيف أن الحاكم في الإسلام ليس حاكماً مطلقاً ولكنه حاكم مقيد بالشرع ولكل مسلم حق الإنكار عليه إذا انحرف، ونقده لا يعتبر نقداً للإسلام، كما تذهب إليه الشيعة وبعض الفرق الضالة، بل لقد امتاز الإسلام عن جميع مذاهب الأرض أنه جعل كلمة الصدق بالحق أمام الحاكم المنحرف حقاً بل واجباً من لوائح الشريعة لأن الحاكم ليس نائباً عن الله وإنما هو نائب على المسلمين . فللأمة إذن حق اختيار الخليفة وحق نصحه وتوجيهه وتقويمه إن أساء بل وحق عزله من منصبه إن وجد ما يوجب عزله ، فسلطة الأمة في مراقبة الحاكم وتقويمه ليست محض جدل وما أنكر سلطان الأمة في هذا المجال إلا الفساق الذين أرادوا أن يجعلوا الحاكم في مقام ملوئى تبارك وتعالى لا يسأل عما يفعل قال صيه الصلاة والسلام (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر) . (رواه أبو داود و الترمذي وهو حديث حسن) ، فمنزلة الصادق بالحق في وجوه حكام الجور والغور تعدل منزلة المجاهد بل ذلك هو أفضل الجهاد وهذا معنى الجهاد السياسي الذي تظلي عنه جماهير المسلمين عامة وعلماؤهم خاصة فمكتنوا من رقابهم الكفرة والفجرة فتدافعهم لباس الخوف والجور وصدق الله العظيم إن

يقول في شأن الشعوب التي تسلم قيادتها للكفرة في طامع عمياء فاستخف قومه فطاعوه إنهم كانوا قوماً فاسقين * فلما «سفرنا انتقمنا منهم فافرقناهم أجمعين » . [الزخرف : الآية 54 - 55] « قبل الإمام الخطابي في معالم الدين 190/6 في شرح الحديث السابق مبيناً فضيلة الجهاد السياسي » « إنما هار ذلك أفضل الجهاد لأن من جاهد العدو وكن متروداً بين الرجاء والخوف لا يدري : هل يغلب أو يغلب ؟ وصاحب السلطان متهور في يده، فهو إذا قال الحق، وأمره بالمعروف فقد تعرض لتلف وعرض نفسه لهلاك فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف » .

واليك الأدلة المقررة لهذا الحق من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه الراشدين الذين أمرنا بالاعتداء بهم :

« من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المعصوم يسمح لصحابة بمناقشته ومراجعته في بعض القضايا مما لا يمس التبليغ ويتخذ بأمرهم ويصير على حدة بعضهم أحياناً وهو سيد المرسلين من كان يعطي القوة من نفسه صلى الله عليه وسلم فهل وعى حكم بلاد المسلمين ذلك ؟ أولئك الحكام الذين اغتصبوا السلطة وأختلسوا الأموال الطائلة وأنفقوها في شهواتهم وأفقروا ، ابتلاء والعبد ورفنوا الأرض والبحر والجو لأعداء الإسلام وإذا عارضهم معارض قتلوه غيلة أو رجوا به في غياهب السجون وأشاعوا في الناس اتهم الفاطلة عليه وهم أعلم لناس بثته بريء وسيأتي بيان ذلك في صفات النظام الدكتاتوري إن شاء الله .

ولنعد على عجل إلى سيد الخلق نتخذ منه الدروس النافعة في سياسة الرعية . - أورد ابن سعد في طبقاته أن الفضل بن عباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته فقال : يا فضل شدة هذه العصابة على رأسي، فشدها ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم أرنا يدك قبل : فتأخذ بيدي النبي صلى الله عليه

وسلم حتى دخل المسجد فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : (إنما أنا بشر فأبما رجل كنت أصبت من عرضه شيئاً فهذا عرضي فليقتص، وأبما رجل كنت أصبت من بشره شيئاً فهذا بشرى فليقتص، وأبما رجل كنت أصبت من ماله شيئاً فهذا مالي فليأخذ منه، واعلموا أن أولاكم بي رجل كان له من ذلك شيء فأخذه أو خللني) . انظر لدولة قانونية لمؤيد البياتي ص 69 .

وعرضه عمر في صلح الحديبية عندما طلب كفار قريش الصلح مع الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت لهم بعض الشروط المجحفة فقال يرسلون : الله أأست برسول الله . قال : بلى . قال : أو كنسنا مسمين ؟ قال : بلى . قال أوليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى قال فعلام تعطي الدنيا في بيتنا ؟ قال : « أنا عب الله ورسوله لن أخالف أمره وإن يضيئني » . [أخرجه مسلم] . والقصة مشهورة والرسول صابر يسمع له ويقدر مشاعره ولم يزعجه .

قال ابن تيمية في الصارم السلول ص 191 : « وكانوا يراجعونه في الاجتهاد في الأمور النبوية المتعفة بمصالح الدين وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده باتفاق الأمة . . . » ثم أفاض في شرح أنواع المراجعة مراجعته فإنه نفس . وأكتفي بهذه الأمثلة وأمثاله . أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر لمن درس السيرة النبوية دراسة واعية . ولأن لنتقل إلى الراشدن وعلى رأسهم الصديق رضي الله عنه .

2 - من سيرة الصديق رضي الله عنه : نقل ابن اسحاق في سيرته عن أنس بن مالك قال لما دوع أبو بكر في السقفة وكان العد جس أبو بكر على المنبر فتكلم عمر ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « يا أيها الناس قد وليت عبيكم ولست بخيركم فإن أحسنتم فاعينوني وإن أسأت فقوموني ، الصديق أمانة والكتب خيانة والضعيف منكم قوي عني حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله . لا تدع قوم الجهاد في

سبيل الله إلا ضريهم الله بالذل ولا تشيع القاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بأبلاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فإلا طاعة لي عيكم » انظر البداية والنهاية لابن كثير ج 6 / ص 301 . وفي رواية « وإنما أنا متبع ولست بمبتدع فمن استقمتم فبأيعوني وإن زغت فقوموني » .

تعليق : لا شك أن التقويم والتسديد هو ما نسميه بالنقد ، سياسي حتى ولو كن في أعنف صوره وهي مقاومة الظلم عمليا فالخليفة الراشد الأول يقرر - كما رأينا - بنفسه أو بتعبير أكثر دقة يعلن بنفسه مبدأ النقد ، سياسي وحرية الرأي ويدعو الناس في المسجد وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حق ممارستهم له في مواجهته وهو من هو بلا خوف ولا تردد قائل هو الاستبداد أو أن الحكم المسلم فوق النقد 1119 .

3 - من سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه : والحديث عن عمر في هذا المجال طويل ولكن نكتفي بهذه الشذرات

- قال أبو يوسف في كتابه الخراج ص 19 : « روي عن الحسن البصري أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب اتق الله يا عمر وكثر عليه فقال له قاتل اسكت فقد أكثر على أمير المؤمنين فقال له عمر « دعه لا خير فيهم إن لم يقولوها ولا خير فينا إن لم نقبل » .

- ويخطب في الناس حينئذ تولى الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه فيقول الرعية ويصبرها يحقها في النقد والتقويم ولو بالسيف إذا اقتضى الأمر . « من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه » فيرد عليه أعرجي من وسط الناس فيقول « يا عمر لو وجدنا بك أعوجاجاً لقومناه بسيوفنا فيقول الحمد لله الذي جعل في أمة عمر من يقوم أعوجاج عمر بسيفه » .

- وقف عمر ذات يوم يسأل من حضر مجلسه من أصحابه . « ما قولكم لو أن أمير المؤمنين شاهد امرأة على معصية ؟ فقال له علي رضي الله عنه يأتي بأربعة

شهداء أو يجد حد القذف شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين» انظر الطرق الحكيمة لابن القيم ، وهاجن نجد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخبر عمر بن الخطاب أنه واحد كبقية الناس أمام اقلان الإلهي ولا يشفع له مركزه وعذالته وتقوا دوزعه .

وجاء في عيون الأخبار 1/ 55 ، قال العثبي « بعث إلى عمر رضي الله عنه بحل فقسّمها فأصاب كل رجل ثوب فصعد المنبر وعليه حلّة والحلّة ثوبان فقال أيها الناس ألا تسمعون ؟ فقال سلمان لا نسمع قال : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال لأنك قسمت علينا ثوباً ثوباً وعليك حلّة . قال : لا تعجل يا أبا عبد الله ثم نادى يا عبد الله فلم يجبه أحد فقال يا عبد الله بن عمر قال ليك يا أمير المؤمنين ، قال نعمتكم بالله ، الثوب الذي أنزّرت به هو ثوبك ؟ قال اللهم نعم ، فقال بسعد رضي الله عنه : أما الآن فقل نسمع . » ياللعجب لقد بلغ حق النقد السياسي إلى هذه الدرجة أن بحاسب الخليفة حتى على اللباس ! ونظر في حكام المسلمين في شرق البلاد وغربها فنرى العجب العجيب من تبديد أموال الأمة في الشهوات والملذات والقصور الفخمة فإذا ما وجة لهم انتقاد رغو وأزبدوا واتهموا الناقدين بكل شنيعة ورموهم بكل مزية وقالوا في أجهزة إعلامهم المرتزقة هؤلاء ضد أمن البلاد ويهدنون المصححة العليا للبلاد ولا بد أن تضرب بيد من حديد ، قاتلهم الله نبي يوفكون

- كان يقول للولاة « إني لم استعمل عليكم عمالي ليضربوا أبشاركم ، وليشتمو أراضكم ويأخذوا أموالكم ولكني استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم ، وسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم فمن ظلمه عامله يظلمه فلا إذن له علي ليرفعها إلي حتى أقصه منه فقال عمرو بن العاص : يا أمير المؤمنين أرايت إن أدب أمير رجلاً من رعيته أقصه منه ؟ ، فقال عمر ومالي لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ؟ . وكتب عمر إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا

لمسلمين فتكّلواهم ولا تحرموهم فتكفروهم ولا تجمروهم فتقتلهم ولا تزلوهم لفياض فتضيعوهم » . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد 281/3 .

- وخطب يوماً فقال « لو بدلت أني وريكم في سفينة في أجرة البحر تذهب بنا شرقاً وغرباً فلن يعجز المسلمون أن يولوا رجلاً منهم فإن استقام اتبعوه وإن جنّب قتلوه فقال طلحة وما عليك لو قلت وإن أوج عزّوه قال لا : لقتل أنكي لمن بعده » . انظر . التشريع الجنائي الإسلامي ج 1 / 308

ياسبحان الله هكذا يرى القتل لقد سبق بهذا الحضارة الغربية في تقويم الحكام . رحمة الله عليك يا عمر يا من قال في الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (ينطق الحق على قلبه واسانه) [رواه الترمذي] . وما أروع ما قاله محمد عبده في تفسير الممار ج 4 / ص 44 . « إن المسلمين في صدر الأول لاسيما زمن أبي بكر وعمر كنوا يسيرون على هذا النهج من المراقبة للقائمين بالأعمال العامة حتى كن الصلوة من رعاة الإبل يأمر مثل عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين وينهاه ، فيما يرى أنه الصواب » .

4- من سيرة عثمان بن عفان رضي الله عنه : ظهرت من عثمان رضي الله عنه أخطاء في شؤون الحكم وعدم توفيقه في اختيار ولائه فتظاهرت عليه الجموع وتصدت الصعابة لحاسبيته من أعماله ومن تصدوا لحاسبيته أبوذر الغفاري وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين وعلي بن أبي طالب وغيرهم ولقد اجتمع الناس على علي وشكوا ما تقوموه على عثمان وسألوه مخاطبته عنهم واستعتابهم لهم فدخل عليه ووعظه وعظا بيغاً وأكّر عليه ما أنكر حتى أذن عثمان وقال : « كلم الناس في أن يجلوني حتى أخرج إليهم من مظالمهم » وقال « إني أتوب وأترع ولا أعود لشيء مما عيّني المسلمون وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من زلّ قليتب ومن أخطأ قليتب ولا يتمادي في الهلكة فإن من تمادي في الجور كان أبعد عن الطريق وأنا أول من اتخط . استغفر الله مما فعلت

شهداء أو يجد حد القذف شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين» انظر الطرق الحكيمة لابن القيم - وهانحن نجد علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخبر عمر بن الخطاب أنه واحد كبقية الناس أمام القانون الإلهي ولا يشفع له مركزه وعدالته وتقواه وورعه .

وجاء في عيون الأخبار 55 / 1 . قال العتبي : « بعث إلى عمر رضي الله عنه بحل فقسّمها فأصاب كل رجل ثوب فصعد المنبر وعليه حلة والحلة ثوبان فقال : أيها الناس ألا تسمعون ؟ فقال سلمان لا نسمع قال : ولم يا أبا عبد الله ؟ قال لأنك قسمت عينا ثوباً وثوباً وعيك حلة قال : لاتعجل يا أبا عبد الله ثم نادى يا عبد الله فلم يجبه أحد فقال يا عبد الله بن عمر قال ليبيك يا أمير المؤمنين قال نشدك بالله ، الثوب الذي أكرّمت به هو ثوبك ؟ قال اللهم نعم ، فقال سلمان رضي الله عنه : أما لأن فقد تسمع » . باللعجب لقد بلغ حق النقد السياسي إلى هذه الدرجة أن يحاسب الخليفة حتى على اللباس ! وننظر في حكم المسلمين في شرق البلاد وغربها فنرى العجب العجيب من تبديد أموال الأمة في الشهوات والملاذات والقصور الفخمة فإذا ما وجة لهم انتقاد أرغوا وأزبنوا واتهموا الناقدين بكن شنيعة ورموهم بكر مزيّة وقالوا في أجهزة إعلامهم المرتزقة هؤلاء ضد أمن البلاد ويهددون المصلحة العليا للبلاد ولا بد أن تضرب بيد من حديد . قاتلهم الله أنى يؤفكون .

- كان يقول للولاة « إني لم استعمل عبيكم عمالي ليضربوا أبشاً وكم ، وليشتموا أعراضكم ويأخذوا أموالكم ولكني استعمتهم ليعلموكم كتاب ربكم ، وسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم فمن ظلمه بما له مظلمة فلا إذن له عني ليرفعها إلي حتى أقصه منه فقال عمرو بن العاص : يا أمير المؤمنين أرايت إن أدب أمير رجلاً من رعيته أنقصه منه ؟ فقال عمر ومالي لا أنقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ؟ وكتب عمر إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا

المسلمين فتذلولهم ولا تحرموهم فتكفروهم ولا تجعروهم فتفتنوهم ولا تنزلوهم القياض فتضيعوهم » . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد 281 / 3 - وخطب يوماً فقال « أوددت أني وإياكم في سفينة في لجة البحر تذهب بنا شرقاً وغرباً ، فلن يبحر المسلمون أن يولوا رجلاً منهم فإن استقدم اتبعوه وإن جئف قتلوه فقال طلحة ومعاوية لو قلت وإن أوج عزله قال لا ، القتل أنكر لمن بعده » . انظر التشريع الجنائي الإسلامي ج 1 / 308

يسبحان الله هكذا يرى ، لقتل لقد سبق بهذا الحضارة الغربية في تقويم الحكام . وحمة الله عليك يا عمر يا من قال فيك الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (ينطق الحق على قلبه ولسانه) . [روه الترمذى] ، وما أروع ما قاله محمد عبده في تفسير المنار ج 4 / ص 44 . « بن المسلمين في الصدر الأول لأسبما ومن أبي بكر وعمر كانوا يسيرون على هذا النهج من المراقبة للقائمين بالأعمال العامة حتى كان الصلوة من رعاة الإبل يأمر مثل عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين وينهاه ، فيما يرى أنه الصواب » .

4- من سيرة عثمان بن عفان رضي الله عنه : ظهرت من عثمان رضي الله عنه أخطاء في شؤون الحكم وعدم توقيفه في اختيار ولاته فتظاهرت عيه الجموع وتصدت الصحابة لمعاسيته من أعماله ومن تصدوا لمعاسيته أبوذر الغفري وطلحة والزبير وعائشة ثم المؤمنين وعلي بن أبي طالب وغيرهم ولقد اجتمع الناس على علي وشكوا ما تقومه على عثمان وسألوه مخاطبته عنهم واستعجابهم لهم فدخل عليه ووعظه وعظا بلعياً ونكر عليه ما أنكر حتى أذن عثمان وقال : « كلم الناس في أن يؤجلوني حتى أخرج إليهم من مظالمهم » وقال « إني أتوب وأترع ولا أعود لشيء مما عابني علي المسلمون وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من زل فليتب ومن أخطأ فليتب ولا تماشى في الهلكة فإن من تماشى في الجور كان أبعد عن الطريق وأنا أول من اتعظ) استغفر الله مما فعلت

الحق في نقد الحاكم ومحاسبته ومناصبته دين خوف أو وجل بل لها حق عزله وإقصائه إذا أخل بشروط العقد والتبعية كما أن النصيحة لا يستغني عنها حاكم ولو كان في منزلة اخلفاء الراشدين فضلاً عن غيرهم ومن هنا وجدنا الخلفاء الراشدين يطلون هذا الحق ويطالبون الأمة بممارسة حرية إيلاء الرأي في إطار الإسلامي، ونختتم بهذه الواقعة :

جاء في سير أعلام النبلاء ج 2 / ص 372 : « أن عمر رضي الله عنه أقر مشربة بني حارثة (أرض) فوجد محمد بن سلمة فقال يا محمد كيف ثرائي ؟ قال أراك كما أحب وكما يحب من يحب لك الخير، قوياً على جمع المال عفيفاً عنه، عدلاً في قسمته ولو ملئت عدناناً كما يعدل لسهم في الثفاف . قال : الحمد لله الذي جعلني في قوم إذا عشت عدلوني » .

فائدة : لقد ثبت في لشريعة الإسلامية أن الحاكم إذا ارتكب جريمة استحق العقاب فهذا الرسول طلب القود من نفسه وهو مريض وقيل :

(أيها الناس من كنت جلست له ظهراً فهذا ظهري فليستقد منه ومن كنت شمتت له عرضاً فهذا عرضي فليستقد منه ومن أخذت له مالاً فهذا مالي فليأخذ منه) .

فمن يخضع لإسلام الحنيف على الأحكام صفة التنزيه عن الإجماع وإذا جرموا لم يعفهم من العقاب والعذاب فأناس جميعاً أسم الشرع سواء لا فرق بين الرعية والراعي .

قال الكمال بن الهمام في فتح القدير ج 4 / ص 160 : « إن لإمام الأعظم إذا قس إنساناً أو أنلف مال إنسان يؤخذ به » .

وقال ابن خلدون في المقدمة ص 683 : « الخليفة لا يتميز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذاً للأحكام وحارساً للدين » . ومن هنا عاب موسى جاز الله في كتابه الرشيدة في نقد عقائد الشيعة ص 3 الذين يصفون الحكومة الإسلامية

بالثيوقراطية « لم تكن حكومة الإسلام أصلاً وأبداً لا في عصر الرسالة ولا في عصر الخلافة الراشدة حكومة ثيوقراطية وإن توهم كثير من أهل العلم عربيون وغربيون أنه ثيوقراطية » .

رابعاً : لا هيبة للدولة بغير شرعية

لقد أثبتت تجارب الحياة عبر القرون أن هيبة الدولة لا تتحقق على أرض الواقع بسياسة الحديد والنار ولا بفتح السجون ومحطات لخصوم السياسيين والدعاة لعاملين ولا بالظلم والبقى في الأرض وإنما تنال بالعدل والإنصاف واحترام الرعية وإعطائها حقها كاملاً في اختيار من تريده حاكماً عليها، أما سياسة العصا والعلظة ولغة الخشب والنفق والتدخل السياسي فهذه هيتهات أن تنال بها هيبة الدولة التي تنادي بها الطغمة العسكرية في البلاد لأن لعلاقة بين الراعي والرعية لا تقوم على الإكراه والتسلط وإنما تقوم على الثقة المتبادلة بين الراعي والرعية عن طوعية وحسب ولذلك كان عمر بن الخطاب يخاطب الولاة فيقول : « اللهم اني لم أعتهم لبئخؤا أموالهم ولا بضربوا أنسارهم ، من ظلمه أميره فلا إمرة عليه دوبي » . ومما يروى في التاريخ الإسلامي أنه عندما تزاحم الناس على عبد الله بن المبارك المحاهد - الذي جمع بين العلم والعمل والجهاد - في الرقة اندهش هارون الرشيد لهذا المشهد وهذا الانجفال نحوه فقالت له زوجته « هذا هو ملك لا ملك هارون الرشيد الذي يجمع الناس عليه بالسوط والعصا والرغبة والرهبة » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى 28 / ص 329 : « وأما إذا كان غرضه العلو عليهم (أي من إقامة الحدود) وإقامة رياسته ليعظموه أو ليجلوا له ما يريد من الأموال انعكس عليه مقصوده ويروى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قبل أن يلي الخلافة كان نائباً للرايد بن عبد الملك على مدينة النبي صلى الله

عليه وسلم، وكان قد ساسهم سياسة صالحة فقدم الحجاج من العراق وقد ساسهم سوء العذاب فسأل أهل المدينة عن عمر كيف هيبتكم فيكم؟ قالوا ما نستطيع أن ننظر إليه قال كيف محبتكم له؟ قالوا هو أحب إلينا من أئمة قال فكيف أدبه فيكم؟ قال: ما بين الثلاثة الأسواط إلى العشرة قال هذه هيبتة وهذه محبته وهذا أدبه أمر من السماء». فلما أرادت أي دولة الهيبة الحقيقية فعليها بالعدل واحترام الرعية وبغير هذا الأسلوب الرشيد فهيئات أن تستقر أحوال أمة ولو ساندتها دبابات العالم بأسره، بل إن دول الغرب أقرب إلى الاستقرار من الدول الإسلامية بسبب بساط هو احترامها لشعوبها وإقامة العدل على الكبير والصغير ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى 28 / ص 146 :

«وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم ولهذا قيل إن لله يقيم لدولة العادلة وإن كثرت كافرة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال الدنيا تنوم مع العدل والكفر ولا تنوم مع الظلم والإسلام».

وقال ابن خلدون موضعاً الأثر الوخيمة للظلم وعقد لذلك فصلاً في المقامة تحت عنوان «الظلم مؤذن بخراب العمران» فقال «ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمه أو طالبه بغير حق أو قرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه... ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها... وأعم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه» وقال أيضاً «والعدوان على الناس في أموالهم وحرمتهم وبما لهم وأسرارهم وأعراضهم فهو يفضي إلى الخلل والفساد دفعة وتنقض الدولة سريعاً بما ينشأ عنه من الهرج لفضي إلى الانتفاض ومن أجل هذه المفاسد حظرت الشرع ذلك كله»

الباب الثالث

النظام الدكتاتوري الاستبدادي

من مواصفات الأنظمة الدكتاتورية العسكرية

بعد أن شرحت لكم - بإيجاز - بعض القواعد الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام وفي من المعلوم من الدين بالضرورة، أحب أن أتذكر بعض صفات الأنظمة الطاغوتية الاستبدادية الدكتاتورية في العالم، وفي بلدان المسلمين خاصة مبرزاً من خلال العرض الأساليب الماكرة التي سلكها الطغمة العسكرية لاثام الأبرياء وتبرئة ساحتهم كما يقول المثل «ومعني لها وانسلت» والطرق الشنيعة في تصفية الخصوم السياسيين والدعاة والمصلين والرجال الناصحين، وقبل الشروع في ذلك أضع بين أيديكم هذا النقل المؤرخ محمود شاكر في كتابه التاريخ الإسلامي ج 6 / ص 15 وما بعدها، أضيفاً مثالب الحكم العسكري :

« ومع مجيء هؤلاء الجند إلى مركز السلطة، أصبحت الأمور بأيديهم وبقي الخليفة اسماً أو صورة في قصره ليس عليه سوى التوقيع على التعليمات في كثير من الأحيان أو إصدار الأوامر حسب رأي القادة، حتى وصف الخليفة :

خليفة في قفص	بين وصيف وبقا
ليقول ما قاله	كما تقول البهف

قلت : (كـ هـ هو الحال عندنا اليوم في المجلس الأعلى وكذا رئيس الحكومة وسائر أجهزة الدولة) . ثم يواصل فيقول « وأصبح الحكم يرأسه لا بالرأي والتفويض بالسوط لا بالحكمة والناس مجبرون على الخضوع سواء أكن الأمر حقاً أم باطلاً وعليهم أن يقولوا عن كل شيء أنه حق وصحيح وجيد مادام مفروضاً من

1- لا يمكن من مراكز القرار إلا أمثاله :

إن الحكم العسكري لا يتوطد إلا بلفيف - مفروق أو مقرون - من المرتزقة الأسافل فهو لا يمكن من مراكز القيادة والتوجيه والقرار إلا من كن على شكلته ويؤسس شبكة رهيبية من المحابرات ويتفق عليها الأموال الطائلة ثم ييئها في كل لأوساط الاجتماعية فتجد أطباء وهم محابرات ومهندسين وإطارات يحصون شهادات عالية وكذا فئات إعلامية تمارس نفس المهمة وهي التي تقوم بالدفاع عن الطغمة العسكرية بأساليبها المجهودة وتقتل الأبرياء من الطرفين بأفلامها لهدمة كالذي يقتل بالسم في العسل، أو يخنق بخيط من حديد، ويقع لحسم في جهاز القضاء على يد أمثال هؤلاء فاهمه قاضي مستقل وهو من المحابرات أو عسى صبه بها وهذا الأسلوب تلجأ إليه الأنظمة العسكرية باصطلياح مجموعات من لشباب وهم على كراسي الدراسة في الجامعة وغيرها، ولذلك من السهولة عليها تغيير وجوه بوجوه إذا ما ثار الشعب على المسؤولين وتبقى دار لقمان على حالها، والأمر لا يحتاج إلى زيادة إيضاح فمن درس طبيعة حكم العسكري ولاستبدادي يعرف ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى 150 / 28 :

« إن كثيراً من أهل النكر يحبون من يوافقهم على ما هم فيه ويبغضون من لا يوافقهم، وهذا ظاهر في الديانات القاسدة من مولاة كل قوم لموافقيهم ومعاداتهم لمخالفهم وكذلك في أمور الدنيا والشهوات كثيراً ما يختارون ويؤثرون من يشاركهم إما للمعاونة على ذلك كما في المتغلين من أهل الرياسات وقطاع الطريق ونحوهم وإما بالموافقة كما في المجتمعين على شرب الخمر فإنهم يختارون أن يشرب كل من حضر عندهم ولم تكراهتهم امتيرزه عنهم بالخير وإما لنلا يكون له عليهم حجة وإما لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه أو بمن يرفع ذلك إليهم ولئلا يكونوا تحت منته وخطره ونحو ذلك من الأسباب . قال الله تعالى

« وقد كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق » [البقرة : الآية ١٧٧] « وقال تعالى في المنافقين : » ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكوتون سواء « [النساء الآية 89] . وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه : « ودت أن أكون من زنى النساء كهن » والمشاركة قد يختارونها من نفس الفجور كالمشارك في الشراب والكذب والاعتقاد القاسد وقد يختارونها من النوع الذي الذي يود أن غيره يزني والسارق الذي يود أن غيره يسرق أيضاً لكن من الذين الذين زنى بها أو سرقها ، وأما الدعي الثاني فقد يأمرون الشخص بتركهم فيما هم عليه من المنكر فإن شاركهم وإلا عادوه وأذوه على وجه ينتهي إلى الإكراه أو لا ينتهي إلى حد الإكراه ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة من في قبيل فعتهم أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه ومتى عادوهم وعاونهم وأطاعهم انتقصوه واستخفوا به وجعلوا ذلك حجة عليه في أخرى وإن لم يشاركهم عادوه وأذوه وهذه حال غالب الظالمين القادرين » ، وقال في صفحة 260 / ج 28 : « لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين ، بما موا في ولايتهم من معنهم على تلك المقاصد وكان من طلب رئاسة نفسه ، مما من يقيم رئاسته .

« الأعجب أن كثيراً من الناس ومن مختلف شرائح المجتمع تجدهم قبل أن يار أحد عندهم مكانه يتقدم تقدماً لا دعماً لا مثيل له فإذا استدرجوه إلى بهم وورسوه في القبايح والعظام وأغدقوا عليه من المال وخاتلوه بالملوك وادعاء ، « له إن الوطن في خطر ومحنة لا يصح لهذا المنصب إلا أنت أو قالو له الوطن في خطر فلا يصلح لهذا المنصب إلا أنت فمن دخل معهم وانخدع ، ثم أدرك أن الأمر ليس كما صوروه له من أن البلاد والوطن في خطر ، ثم في خطر صعب عليه الخروج من هذه الدائرة بعد أن غص في الوحل

إلى الأذقان وعندها قد يكون هذا أشد ضرراً على المجتمع .

قل شيخ الإسلام في الفتاوى 147/28 مصوراً لذلك أحسن تصويركم هي عاقبته « والناس ثلاثة أقسام :

1- قوم لا يقومون إلا في هوا، نفوسهم فلا يرضون إلا بما يعطونه ولا يفسون إلا لما يحرمونه، فإذا أُعطي أحدهم ما يشتهي من الشهوات الحلال والحرام زال غضبه وحصل رضاه وصار الأمر الذي كان عنده منكراً - ينتهي عنه ويعاقب عليه ويذم صاحبه ويغضب عليه - مرضياً عنده، وصار ماعداً له وشريكاً فيه ومعاوناً عليه ومعادياً لمن نهى عنه وينكر عليه وهذا غالب في بني آدم يرى الإنسان ويسمع من ذلك ما لا يحصى وسببه أن الإنسان ظلم جهول فلذلك لا يعذل بل ربما كان ظالماً في الحالين يرى قوماً ينگرون على الحقولى ظلمه لوعبته واعتدائه عليهم فيرضي أولئك المنكرين ببعض الشيء فينقلبون أعواناً له وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الإنكار عليه وكذلك ترى هم ينكرون على من يشرب الخمر ويترن ويستمع الملاهي حتى يخطو أحدهم معهم في ذلك أو يرضوه ببعض ذلك فتراه قد صار عوناً لهم وهؤلاء قد يعودون بإنكارهم إلى أقبح من الحال التي كانوا عليه وقد يعودون إلى ما هو دون ذلك أو نظيره .

2- وقوم يقومون ديانة صحيحة يكونون في ذلك مخلصين لله مصلحين فيما عدلوه ويستقيم لهم ذلك حتى يصبروا على ما أودوا، وهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهم من خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله .

3- وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا وهم غالب المؤمنين فمن فيه دين وله شهوة تجتمع في قلوبهم إرادة الطاعة وإرادة المعصية وربما عب هذا تارة وهذا تارة وهذه القسمة الثلاثية كما قيل لأنفس ثلاث أماراة ومطمئنة ولوامة » .

ولا شك أن من فعل هذا الصنيع فقد اقتترف إثماً ميبناً

« ابن تيمية في موطن آخر : « فإن عدل عن الأحق الأصح إلى غيره لأجل ... أو ولاء عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو ... به والدارسية والتركية والرومية أو لوشوة يأخذها منه من مال أو منفعة ... من الأسباب أو لضغن في قلبه على الأحق أو عداوة بينهما فقد خان ... والمؤمنين وبخل فيما نهى عنه في قوله تعالى : « يا أيها الذين ... لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » [الأنفال : الآية 27]

سبب حريات الأمة بقيود كثيرة :

1- على الأنظمة الدكتاتورية الحوية لسياسية لأنها تكشفهم ... وتظهرهم للشعوب على حقيقة أنهم لجامعة للجهل والسفالة ... والتعطش لدماء ومن هنا كانت الأنظمة العسكرية تكثر من القيود على ... السياسية خاصة ومن كانت تفتح المجال على مصراعيه للحريات ... (المادية) فتشجع حرية الإباحية تحت شعار الحرية الشخصية ... وحرية الخروج عن الدين تحت حرية الرأي والفكر، وتشجع الربا ... تحت الحرية الاقتصادية وحق الملكية، ولكن تكثر من القيود على الحرية ... لأنها الحرية الوحيدة التي بها يعبر المجتمع جمعياً عن نظام الحكم ... وهذا هو الفرق بين الديمقراطية التقليدية والديمقراطية الحديثة وتظهر ... فيما يلي :

1- لا دارة سلطة تقديرية واسعة مما يشك جنابة على الحرية فتدخل ... في كل وقت لعرقلة الأحزاب القوية إذا ما أرادت أن تقوم بعمل احتجاجي ... باسم المحافظة على الأمن . ولحق هو تقيد الحرية السياسية على الصحافة من حيث الإصدار وكذا التعويق الإداري وذلك من أجل

تأمين السلطة أمام المعارضة الجادة وتجريم الرأي وحرية التعبير الإعلامي المعارض .

3- قيود على تكوين الجمعيات من حيث الإنشاء والإنهاء وكثرة الشروط حتى يصبح تكوين حزب كونه رخصة في يد الإدارة لا حقاً للأفراد .

4- قيود على حرية الاجتماعات العامة يحكم أنها من أقوى وسائل التعبير السياسي عن الرأي والعقيدة وسيلة التظلم وأعطيت للإدارة سلطة واسعة حتى يصبح التظلم السياسي معلقاً بمشقة الإدارة .

5- تهافت المشروع الجنائي (زعموا) في تجريم الرأي بشكل غريب بحجة تنظيم الحرية، والحق إنما هو تقييد لها ولا شك أن هذه القيود تعني خنق حرية الرأي السياسي وهذا ما يسمى دكتاتورية ولو سماه من سماه ديمقراطية !! .

3 - تصفية الخصوم السياسيين بتهم واهية :

الأنظمة العسكرية من أبرز خصائصها الكذب على الشعب وقلب الحقائق، وتهام الأبرياء ليخلو لهم الجو لأنهم جنباء أسافل لا يرفعون أصواتهم إلا في غيبة الرجل من الميدان وله در الشاعر إذ يقول :

وكذا الديار إذا خلت من قائد
فدناؤ في عرصاتها يستأسد
وقال آخر :

وإذا ما خلا الجبان بأرض
طلب الطعن وحده والغزال
وأبدع آخر فقال :

تعدو الذئاب على من لا كلاب له
وتتقى صولة المستأسد الضاري

ومن مثالبهم إظهار الأمين في صورة خائن، والناصح في صورة غاش، والمصلح في صورة مفسد، والغيور على دينه في صورة متطرف متعصب،

الحق المشروع في صورة إرهابي

والله صلى الله عليه وسلم إذ أخبرنا في سنته بهذا الصنف وذلك
الاعادة قال عليه الصلاة والسلام (إن من أشراط الساعة الفحش
والفساد والارحام والائتمان الخائن، أحسبه قال وتخوين الأمين) . [رواه
ابن جرير] . وإليك بعض هذه التهم لتصفية الخصوم السياسيين :

1 - الترسبي والزعامة :

الخصوم السياسيين إذا خسروا معهم في حلبة الميدان بأنهم
وكأنني بهم هم من أزهق الناس في الكوسى لا قيتهمون غيرهم بما
فأ مضاعفة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع أو الجدل في عينه
[رواه ابن حبان وأبو نعيم وهو حديث حسن]

السعي إلى منصب الحكم لتحكيم شرع الله ويطويقة سليمة ووفق
جريمة 119 ، عجباً لهؤلاء الجبابرة الذين أقسدا العباد والبلاد
الأرض فساداً من أجل المنصب وباليته كان على وجه حق لمن الأمر
بهم يصلوا إليه إلا على جثث القتلى وما حافظوا عليه إلا بقتل الأبرياء، ولو
أب نوايا خالصة لا بفؤ فيه لحظة واحدة بعد أن مجّهم الشعب مرتين
وإن ومرات في داخل أنفسهم فلا تسمع إلا لاعتاً لهم متضمرماً من جبروتهم
إن الوصول إلى المنصب بجدار واستحقاق لا يعد جريمة إلا في
الطغمة العسكرية أو من تطفل على بقايا موائدهم الحافلة بالطعمة
والمرام . ولقد واجه خصوم الأنبياء أنبياء الله بهذه التهمة الكاذبة . قال
إلى حكاية عن نوح عليه السلام : (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه
يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون * فقال
ألا الدين كغفروا من قومه ما هذا إلا بشرى مثلكم يريد أن يتفضل

عليكم » [المؤمنون : الآية 24] . وقال أيضاً حكاية عن موسى عليه السلام في مواجهة قومه : (قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحروا هذا ولا يفلح الساحرون * قالوا اجثثنا لثفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض وما نحن لكما بمؤمنين)

[يونس : الآية 76 77]
كما أنهم به بقلب نظام الحكم وتهديد مصلحة الوطن وزعزعة الاستقرار في البلاد . قال تعالى وهو يصف جيروت فرعون لثفتنا من ذلك عبرة (وقال فرعون لنروني اقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد) [غافر : الآية 26] . وبعد أن هدّد موسى بدعوة التوحيد كيان الشرك وإحياءه بدعوة الحق قلوب من كانوا عبيد لفرعون ، سارع فرعون ويعدّته السوء إلى تحديد الحل لهذا الخطر لداهم فم يكن لهم إلا الحديد والنار في مواجهة دعوة عجزوا عن دفعها بالحجة والبرهان وبذلك شأن الطواغيت في كل زمان ومكان عندما يعجزون عن مواجهة الحق لتضاعفته ووضوحه قال تعالى (وقال الملا من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك والهلكة قال سنقتل أبناءهم ونستحي نسائهم وإنا فوقهم قاهرون) [الأعراف : الآية 127] .

هذا منطق الجبابة في كل وقت فالصنع يسمونه مفسداً ، فهل يعقل أن يكون موسى عليه السلام جاء ليفسد في الأرض ؟ اللهم لا وآلف لا . إذن فهذه التهمة ضخمة لا تقضي إلا على المخطين الذين لم يدرسوا القرآن الكريم ولم يدرسوا تاريخ الطغاة في كل عصر ومصر في مواجهة خصومهم السياسيين .

ب - الإخلال بالنظام العام وتهديد المصلحة العامة :

كل من نظم مسيرة ضخمة أو قدم باحتجاج صارخ ضد السلطة قتلوا به يهدد المصلحة العامة للبلاد ويعرض النظام العام للزعزعة ولا بد أن يقمع ويمنع

الاحتجاجات والاحتجاجات والصغار إلى أن مجرد كتابة مقال في جريدة ما أو مجلة أو يفتح الجار الرأي المخالف يعتبر مسأ خطيراً بمصلحة البلاد !!
نظام وصلت إلى حد أن مجرد مقال يخالفها يهدد الوحدة الوطنية
المقال - المسكين - في صنف المجرمين وتصادر الجريدة ولا
إلا إذا ركعت أمام أرجل هؤلاء الأنجاس الأرجاس الخونة عندهم
أن تسلكي هذا الطريق والآ !! ياللعجب عندما يصبح مقال واحد
السلطة يهدد كيان الدولة ويضرب الوحدة الوطنية في الصميم !!
الآن ليست هناك دولة أصداً ، وتسعى جميعاً لإيجادها بسواعدنا
رثا وليتقنوا عن الطريق مرة واحدة وليعطوا القوس ياربها إن
من رجولة !!

خبراء القانون الدستوري أن المصلحة العامة فكرة مرنة للغاية
رغم ذلك قالوا أن ثمة عناصر ثلاثة فيها ثابتة لا يخلوا منها مجتمع
العدالة الاجتماعية 2 - الاستقرار الاجتماعي 3 - التقدم الاجتماعي .
ول الإخلال بواحد من هذه العناصر فهو الذي يعرض المجتمع لعدم
سواء كان ذلك من الحاكم أو المحكوم وقالوا ينبغي التفريق بين حماية
المجتمع وبين حماية السلطة حتى لا تستغل السلطة هذه الفكرة
الصلبية خصومها السياسيين تحت غطاء احترام النظام العام أو
على المصلحة العامة ، وقالوا لابد من التفريق بين المصلحة العامة
الاشخاص إن كثيراً ما يتنزع بالمصلحة العامة لتكثير الأفواه وإسكات
السياسية . وقالوا إن المس بقاء المجتمع ومقوماته يعتبر تعدياً على
الجماعة يدخل فيه الحكم والمحكوم ، ومن هنا يمكن تحديد

الذي يهدد المصلحة العامة ويخل بالنظام العام

أحمد جلال في حرية الرأي في الميدان السياسي ص 295

والحقيقة أنه عسى أن نرغم من التنوع البالغ في الأسس الفلسفية والأوضاع الاقتصادية والمبادئ السياسية، التي تصبغ مثل المجتمعات العليا وقيمها وأوضاعها صبغة خاصة، فإن هناك قيما وأوضاعاً مشتركة بين هذه المجتمعات كلها تعتبر المحافظة عليها داخلة في نصق " النظام العام " ولهذا الخطق المشترك وحها :

1 - فنكاد لا نتفاوت في المجتمعات أصلاً وهو توقي أوجه العنف والقوة والعون لماضي، فالمحافظة على الأمن العام والسلام أو الاستقرار الاجتماعي والسكينة الاجتماعية داخل الجماعة أمر لا يمكن أن تختلف فيه أشد المجتمعات تبعاً من الناحية السياسية أو الاجتماعية .

2 - ولدائرة الأخرى للنظام العام هي تلك التي تحصل بحماية السطة في المجتمع وفي هذا المجال بالذات تتفاوت الفلسفات والنظم تفاوتاً بالغاً ومرد هذا تفاوت أن السلطة ليست مجرد قوة مادية صماء ومحيطة وإنما هي المعبرة عن فلسفة النظام كله وإحامية لقيمه الأساسية، ولأوضاع السياسية والاجتماعية التي يرتفع بها الحكم إلى مصاف تلك القيم الأساسية والواقع أنه يستحيل تجريد السلطة من مضمونها الاجتماعي و لسياسي فهي ثمرة لعلاقات اجتماعية وهي في نفس الوقت أدواتها المسخرة لحمايتها، ومن الطبيعي أن تنعصب لسلطة لقيم معينة وأوضاع سياسية أو اجتماعية بذاتها ... ويبدو بهذا الوضوح في كثير من القيود التي تفرض على حرية الرأي السياسي في صورها المختلفة بحجة وقية الأمن والنظم العام مع أنها في الحقيقة لحماية السلطة ليس إلا

وقال في موضع آخر موضحاً أنه ينبغي منح الأمة حق محاسبة السلطة إذا مسست هي بالنظام لعدم لأنه يمكن للسلطة أن تشكل خطراً بتصرفاتها على النظم العام وتعرضها للزعزعة . « لما كان من المسلم به أن الدولة تتدرع بنظيره

السلطة الجنائية " أو الصالح العام " عندما تتجاوز القانون أو حتى تصرحه من الظروف ما يجعل من تطبيقه إجحالاً بالنظم العام أو بالسلطة العامة فإن العدالة تقتضي أن يمنح لقرن نفس الحق هو من الحكومة عن جادة الصواب أو تتنكب طريقها إلى المصلحة العامة، أو المسطر ذلك الفرد إلى إتيانه من الأقوال أو الأفعال ما يعد جريمة من الجرائم، أو السب أو الإهانة أو التحريض شريطة أن يكون هدفه من ذلك لا شيء سبغاً فائش شخصية فحسب فضلاً عن توقي حسن النية العامة، ما استقرت عليه أحكام القضاء واجتهادات الفقهاء إذ لا محص من انتقاء المصلحة العامة من النقد . وإذا أردنا أن نقطع المصلحة العامة والعسكرية خاصة في استغلال مبدأ المحافظة على المصلحة العامة فلنحدد بوضوح المقصود منها حتى لا يتقلب القاضي في الأنظمة العامة إلى مشروع يحكم بالهوى والظن، انظر ما كتبه د . / عصفور في المجلد 154، لأنه بغير هذا التحديد ستبقى السلطات المستبدة تتدرع بهذه الهممة

التهمة التي يمارس الحرية السياسية بالقذف :

انهم أن السلطات الضعيفة والمهلهلة تخاف من ممارسة النقد السياسي والارح إلى تصفية الخصوم باتهامهم بتهمة القذف في السلطة ورجالها . وهي هية الدولة، وهذا جهل منهم بالقانون لأن القواعد الجنائية المنهم من جرائم القذف والسب الواقعة في حق الموظفين العموميين النقد السياسي على ضرورة توافر شروط أهمها :

1 - النقد متعلقاً بشأن من الشؤون العامة .

2 - النقد صادراً بحسن نية وهدافاً إلى تحقيق مصلحة عامة ولا يمس من قرب أو بعد ومن هنا نص رجال القانون أن النقد لمن له حق

عمومية أو نيابية أو مكلف بخدمة عامة لا يُجرّم ولا يخفى أن هذه الإسخة مسند إلى مبدأ ربح الحق وهو يفترض أن الفعل الذي يجرمه القانون - لأنه يهدد حقاً - قد صان في ذات الوقت حقاً آخر يربو في القيمة الاجتماعية على الحق الذي أهله ... ومن ثم فهو أولى منه بالرعاية وفي هذا العرض يباح الفعل من أجل الحق الذي صانه . ولذلك لا يعتبر نقد الشخصيات ذات المراكز العالية مذمناً مطلقاً ، قال حسن صادق المرحشوي في قانون العقوبات ص 37 « إبه ما كان الموظف أو من في حكمه يباشر عمله في سبيل مصلحة الجسعة فإن مد له مصلحة تقتضي الكشف عن الأعمال المخالفة لقانون فتجيز بلقاذف - حتى يخرج تصرفه عن نطاق الأفعال المعاقب عليها قانوناً - أن يثبت حقيقة كل فعل أسندته إلى الموظف وأن يكون في تصرفه مستغياً الكشف عن أعمال الموظف تحقيقاً للمصلحة العامة » .

قال د . جمال العيصفي في كتابه آراء في الشرعية والحرية ص 512 .

« فيكفي إذن أن يتصدى الشخص لأمر الرأي العام أو أن يصدر منه تصرف يمس به قيمه ومثله لتصبح تصرفات هذا الشخص وأعماله ملكاً للرأي العام يجوز أن يمزقها إرباً وأن يجري عليها النقد . فليس من حق الصحافة (أو أي نقد) أن يكشف ما يجري في الحجرات المغقة التي أرخى أصحابها ستراً عليها ومع ذلك فالمصلحة الخاصة قد تنصّر أحياناً بحياة المواطن العامة فلا يمكن فصلها ، كما أن الحياة الخاصة قد تؤثر على سير الشخص العام أو عمله الذي أصبح في حوزة الرأي العام فلا جناح على الصحافة في مثل هذه الحالات إذا مست حياة الشخص الخاصة في الحدود اللازمة لنقد حياته العامة وبغير تشهير أو تجر » . كما حكم أيضاً في بلجيكا بأنه من المصلحة العامة أن تكشف انتقاص .

وقال المحامي عبد الله رشوان : « بل من الأحكام القضائية ما اعتبر أن

أما جعل حياته ، لخدمة ملكاً للشعب يتناولها بالنقد والتعليق ... حياته الخاصة بالقانون - فعله أن يترك منصبه العام » .

... نجد أن المستفاد من أحكام القضاء الأمريكي إطلاق التعبير ... تهتم سباً أو قذفاً أو إهانة أو تحريضاً مدام لا ينطوي على

... الفرضية بأنه طالما أن العبارة القذفية قبلت لتحقيق ... فإن حسن نية يكون قائماً ويختلف به قصد الجنائي .

... عبد الحميد النجار - النقد المساح ص 369 ود . / محمود ... عقوبات ص 571 .

... بما لا يخفاء فيه أن الأنظمة الطاغوتية تجعل من النقد لرجال ... لإسكات المعارضة السياسية ومصادرة حق الصحافة الحرة ... النظام كما هو حادث في بلاد العالم الإسلامي كله والجزائر ... من المهازل والفصائح منذ دخولنا السجن وهذا العمل هو عين

الاعدام المعارضة بالتحريض :

... الأنظمة العسكرية تهمة المعارضة السياسية ... قلب نظم الحكم ، وكم من أبرياء رحلوا ضحية لهذه التهمة في ... العالم الثالث معروف بهذه التهم التي يلصقها بمن يعارضه ... ولذلك تجد أنظمة العالم الثالث المستبدة تقضي على خصومها في ... الجادة والإعلام النزيه بهذه التهمة ، فالتهمة التي وجهت لقيادة ... الإسلامية لا تختلف عن الاتهامات التي وجهت للمسلمين في تونس ... والعراق وعلم جراً .

والذي ينبغي التفطن إليه من الناحية القانونية أن هناك فرقاً شاسعاً بين شرح الفكرة والتحريض عليه وبين التعبير عن الرأي وبين الأفعال المدعوب عليها .
واذ نتجد الدول التي تحترم شعوبها - ولو كانت كلفتة - لا تقوى على انهم المعارضة الذين يشرحون فكرتهم بتهمة التحريض، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الأحكام القضائية تؤكد التفرقة بين شرح الفكرة والتي تدفع سامعها إلى ارتكاب فعل مخالف للقانون وبين التحريض على القيام بهذا الفعل إلا أن الحقيقة كما ذكر المستشار "قرانكفورت" إنه لا يوجد معيار حاسم نستطيع أن نحدد بموجبه مامية التحريض وهذا ما رددته في معارضته في قضية أخرى بقوله { إن كل فكرة تعد تحريضاً }

ذكر د. / محمد عصفور في كتابه الحرية عن Freund >> إن عرضاً للخطأ أو للظلم الاجتماعي يجب أن يسمح له كما يجب ألا تهدر حرية الإثارة الضرورية بسبب مخاطبتها للشعور أكثر من مخاطبتها للعقل . ذلك أنه إذ قيل بأن الدعوة للشعور هي دعوة للعاطفة وأن هذا يؤدي حتماً إلى الفوضى والعنف فيجب أن يرد على ذلك بأن هذه الحجة كانت من قبل دائماً ذريعة لقمع لإثارة السياسية، وحتى إذا ارتكب أحد اتباع المذهب الذي يروج له جريمة ما، فلا يمكن أن يعني ذلك أن تعليم المذهب يصل إلى درجة التحريض >> .

ومن خلال هذا النقز يتضح أيضاً مدى ضعف حجة الأنظمة العسكرية في اتهام مخالفتها بالتحريض، فثمة هناك فرق آخر وهو بين التحريض وبين إثارة سياسية ولا يمكن أن توصف بالدعوة إلى العنف مطلقاً إلا فما معنى المعارضة اسبسية إذا خللت من الإثارة السياسية . ومن هنا قال رجل لقانون يدعوه المعارضة إلى تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذا إعادة النظر في الدستور بالطرق المشروعة لا يعتبر مطلقاً تحريضاً على الفوضى ولا على قلب نظام الحكم

...داد في حرية الرأي : >> ولعل تعبيراً قانونياً لا يبلغ في غرابته ...
...نظام ديمقراطي - مبلغ التعبير بعبارة " جرائم الرأي " فإنه لأمر ...
...اعتبر حرية الرأي حقاً دستورياً وعمامة للنظام الديمقراطي وأن ...
...إلى بعض الأحيان جرائم غير واضحة المعالم وغير محددة ...
...من حيث أنها ليست في حقيقتها سوى صورة من صور التعبير عن ...
...من مظاهر ممارسة حرية دستورية أساسية وكان من الواجب أن ...
...ات الدستور التي تكفل حرية الرأي حتى ولو انصرفت إلى المطالبة ...
...السياسي والاجتماعي فمثل هذه الإثارة السياسية والاجتماعية ...
...التعبير عن الرأي التي كان يتحتم أن يحميها النظام ...
...إلا أنها لم تبغ مرتبة الإخلال المادي بالأمن أو النظام العام .

... كما يرى لبعض بحق - أنه لا يقع أي إخلال بالأمن أو عدوان ...
...أو قيمها بانتقاد النظم السياسية أو الاجتماعية القائمة أو الدعوة ...
...إلا إذا وسعت فكرة الأمن توسيعاً منكراً ونظر إلى النظم الأساسية ...
...إلى أنها نظم مقدسة لا تقبل تعديلاً أو تغييراً أو انتقاداً وإلا إذا ...
...إلى سلطة ولائية على راء المحكومين فيملكون وصف أرائهم بأنها شريرة ...
...والتي تأثمها >> أ هـ

...هذا أنهم أي النظام العسكري يتهمون غيرهم بكرهية ...
...أثره انضمام جريمة !! ...
...بعد الحسيد بدوي في كتابه حرية القول : إن كانت الكراهية ...
...جريمة في نظر القانون فلا معنى أن يعد التحريض عليه جريمة
...حميل في كتابه حقوق الإنسان والقانون الجنائي ص 115
...النظام الديمقراطي أن من حق كل فرد أن يعارض حكومته وأن ...
...وأن يدعو إلى تغييرها مدام ذلك لا يتجاوز حدود القول ولم يدخل

في نطق العس . فلا معنى لأن لجريم التحريض على فعل هو من حق المواطنين » .

قال د / علي راشد : فيه بترتب على مبدأ قانونية اجرائم واعتقود إلزام لشارع بتعريف كل جريمة يرى النص عليها تعريفاً من شأنه رفع كغموض يحتمل أن يحيط بتفسيرها أو تحديد نطاقها عند تطبيق القاضي لها وإلا أدى الغموض في تعريف جرائم [الصحافة و الرأي] إلى مضادة حرية الرأي [الصحافة و الرأي] ذاتها فإذا عجز الشارع نفسه عن تحريم الرأى التام في تعريف ما يرى جريمه فاحرى به أن يمتنع عن التجريم لأن عجزه ، تقاضي الإتهام يعني عدم قسرتة هي التعبير - فيما جرم - بين الحرية وحدودها وخير له عندئذ أن يطلق الحرية من أن يقيد بفيد يدها

ثم رح يسوق عبارات تركها المشوع غامضة فيقول ١٠ والواقع أن لذه يحار في معرفة حقيقة مدلول كثير من هذه العبارات فماذا يراد بكراهة نظام الحكم ١١ أو مدلول الأزداء به ١٢ إذا كيف يكون تمييز بين هذه المعاني ١٣ ما هو مباح من نقد لأعمال الحكومة خدمة للصالح العام ١٤

ما هو المانع للقاضي إذ شاء لامتناع في التطبيق من أن يأخذ بكراهة الأزداء والأزداء كل منتقد للحكومة وأعمالها ١٥ إن من جانب بعد ، حقاً من إخفاق لشرع الجنائي مثل هذا الإخفاق - إذ كيف جرم الكراهية مع أن كلا منهما إحساس داخلي يستعصي على الضبط أو الإدراك ناهيك عن فلسفة النظام الديمقراطي التي لا تجرم الأزداء وإنما تجرم أفعالهم ، تتخذ من العنف طبعها » ، انظر د / محمد عصفور الحرية ١٥٥ د / محمد الحميد بيوي مجلة مصر المعاصرة ١٩٤٥ .

١٠ - إتهام المعارضة بخيانة الوطن :

١٠ - إتهام المعارضة بخيانة الوطن : إتهام كل من يعارضهم معارضة جادة قوية بأنه ضد وطنه إتهامهم بقدا لمصلحة الطب للبلاد ومن كشف حقيقة أمرهم مستحقاً لعقوبة نهم هم اسوطن وهذه التهمة المقصود بها استعطاف حصه مهم بحجة الدفاع عن الوطن وهم لا يطمعون إلا من رحم السوط من في خصومهم ، يشع الوان التعذيب والتكلم وإعدام الحريات والحقوق ومن هنا صرخ أحد رجال القانون : كفاكم عنواناً على القضاء والدستور فمن لمؤكد أن من يجسد الأمة في أشخاص حكمها توصلنا إلى اعتبار مستحق عقوبة على الأمة وعدم ولائها من تجسيد الحكم هو من عه الزم وهو محرر حية لإخراس الألسنة وكسر الأقدام ولا من يعبر انتقاد احكام او تصرفاتهم نعد ما للولاة للوطن أن يحتكر الوطنية أو الولاة في شخصه ونظم الحكم أو أضر عارضة ورائة ومتفجرة لا يمكن أن يطب لولاة لها على أنه الوطنية د / محمد عصفور مقالة بجريدة الشعب الوطنية قسم وتتل عليها فبأن يكون أشخاص وصلوا إلى إلى

١٠ - إتهام المعارضة بخيانة الوطن : إتهام كل من يعارضهم معارضة جادة قوية بأنه ضد وطنه إتهامهم بقدا لمصلحة الطب للبلاد ومن كشف حقيقة أمرهم مستحقاً لعقوبة نهم هم اسوطن وهذه التهمة المقصود بها استعطاف حصه مهم بحجة الدفاع عن الوطن وهم لا يطمعون إلا من رحم السوط من في خصومهم ، يشع الوان التعذيب والتكلم وإعدام الحريات والحقوق ومن هنا صرخ أحد رجال القانون : كفاكم عنواناً على القضاء والدستور فمن لمؤكد أن من يجسد الأمة في أشخاص حكمها توصلنا إلى اعتبار مستحق عقوبة على الأمة وعدم ولائها من تجسيد الحكم هو من عه الزم وهو محرر حية لإخراس الألسنة وكسر الأقدام ولا من يعبر انتقاد احكام او تصرفاتهم نعد ما للولاة للوطن أن يحتكر الوطنية أو الولاة في شخصه ونظم الحكم أو أضر عارضة ورائة ومتفجرة لا يمكن أن يطب لولاة لها على أنه الوطنية د / محمد عصفور مقالة بجريدة الشعب الوطنية قسم وتتل عليها فبأن يكون أشخاص وصلوا إلى إلى

بميراثها وبالإيمان في ذلك كله حتى يكون لها عقيدة راسخة باض على
وتستमित في سبيلها، وتزى أن وجود تلك المقومات شرط لوجودها فإن انعدم
الشرط انعدم المقومات، ثم يفض عليها من مجوع تلك الحالات إلهام لا يعالج ولا
يرد بأن تلك المقومات مني اجتمعت تلاحت ونسي تلاحت وندت وطأ فاسمحو
لنا حين نقشخر بأن هذا للساب من حظ جمعية لعلماء، له عملت وفي مدياته
سابقت فسبقت وفي سبيله لقيت الأذى والكيد والالتهام وفي معناه اصطدام فهمها
بفهم الاستعمار تفهمه ديناً وهو يفهمه سياسة » .

إن هذا الوطن قسم ومقومات وليس أشخاصاً مهما كانوا وعلى هذا التخرص
يمكن أن نميز بين لوضعي وغيره، ثم كيف يدعى لوطنية من يحرم بناء وطنه
حقهم في ممارسة العمل السدسي ومصادرة حقهم في الوجود كما هذا
بوضياف الذي جيء به ليكون واجهة للطغمة العسكرية التي جثمت على صدر
الشعب الجزائري ثلاثين سنة وفعلت من المنكرات ما الله وحده يعلمه، فإذا كان
بوضيف ضحى في سابق زمانه من أجل الاستقلال وحرية البلاد فهذا لا يسمع
له بأى مقاس شرعي أو قانوني أو قيم وطنية أن يشارك في جريمة ما
بعدها جريمة كل ذلك باسم ماضيه المجيد وقد علمنا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن الأعمال بالخواتم وأن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون
بينه وبينها إلا أذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها . نسأل
الله حسن الخاتمة ولكنها نشوة السلطة تُغير أصحابها .

قال جوستاف لويون في كتابه الثورة الفرنسية ونفسية الثوار « للسلطة نشوة
كتنشوة الخمر تنور بالرووس منكما تنور بها الكؤوس » .

وقال روبرت ميشيل في كتابه الأحزاب السياسية ص 302 « إن الأغلبية
رعماء الأحزاب وقادة الحركات السياسية وساسة الدول في مختلف البلاد
بدأوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية . نزعة التضحية في سبيل

الوطن أن يحيا من أجلها وأن يفنوا في سبيلها فبدأ دولوا مسلطين
على الشعب لمصلحة بين أيديهم . فأنصب كمنهم وحدهم هي العليا
والحق والعدالة والصالح لعام لكلمة السفلى ذلك لأن
الذين هم في السلطة تشورتها فأسكرتها وعبثت شهوتها بنفوسهم
فأصبحت تلك الجماعات التي يكثر عددهم ويزداد شرها تحت خلال
الذين هم في السلطة لمراتين المتملقين والمتفيعين من وراء سلسل
والذين هم في السلطة إن بوضياف قد ارتكب جريمة كبيرة عندما ساهم في
التي هي حرب بال الفوز بجدارة واستحقاق، واتهمه وأنه دور أن
الذين هم في السلطة لا تكافئ حقد والأزاحيف وسيلة لفتح أكبر عدد من
الذين هم في السلطة سبب الأمة من مختلف الشرائع فهل بقسم على هذا العمل
الذين هم في السلطة ال الوطني هو الذي يُشرك أبناء وطنه جميعاً في القيام به
الذين هم في السلطة وطاقت

الذين هم في السلطة رويش في كتابه النظرية السياسية في العصر الذهبي ص
الذين هم في السلطة الحق أن كل انفس (حر) عليه أن يبذل ما استطاع من
الذين هم في السلطة العناية العامة لوضعه ولا ينكب على مجرد حياته الخاصة وإبان
الذين هم في السلطة عليه مثل هذا الصنف الأخضر من الناس لا يصبر بنفسه
الذين هم في السلطة ... وإيمته بأن لنافشة هي الأداة الفعلة لتفهم
الذين هم في السلطة بهم يتور ملأثم في الحبة العامة وفي انظام السياسي
الذين هم في السلطة ميرثيت عن غيرها من بلدان اليونانية . فالوطني الحق
الذين هم في السلطة في القيام بحق وصنه ويقدر كل من يريد أن يمس نفوسه
الذين هم في السلطة ساهو وطني يُحسب له في لأعمال بالخواتم
الذين هم في السلطة سرب عنها صفحاً لتفاهتها وحقرتها .

4 - استغلال القانون وتقنين الظلم :

قال د. / السيد صبري في كتابه مبادئ القانون الدستوري ص 52 :
المادة السادسة من إعلان الحقوق بعد الثورة الفرنسية 1789 . « من لقانون التعبير عن إرادة الأمة » ولكن النظام العسكري لا يؤمن لا بقانون السماء ، لا بقانون الأرض ومن هنا فهو يقنن للأهواء والظلم في غيبة المعارضة السياسية وفي غيبة البرلمان فيصوغ نظم قوانين وقوانين في ذلك الضوئيت الكبير
قال موسيليني « عني أن أفعل ما أريد ولا أعجز أن أجد استناداً جامعاً { مرتزقاً وما أكثرهم } يؤلف نظرية علمية يسند بها ما أفعل » . وذلك ما فعله Raggio إذ نشر مقالا ذا شأن كبير من حيث تقرير المبادئ الدستورية وفلسفة والاجتماعية التي اعتبرها أساساً للأفكار الفاشية ودعمها لنظامه » . انظر مجموعة رسائل في الأنظمة الدستورية د. / ذهني ووايت ص 51

فمن هو ياترى لفاشي الجبهة الإسلامية أم نظام الطغمة التي تقنن للإرهاب ؟ وهي أسس الإرهاب وجزئومة هذه الطغمة النجسة التي جعلت الحرية رخصة لا حد يُقاتل ويعدّ بونه ولكنها تقنني دوماً بالطغمة .

قال خرشوف في تقريره الذي قدمه إلى المؤتمر (20) لحزب الشيوعي في 25 أبريل 1968 : « إن الحرية في نظر الدولة ليست إلا رخصة أو مجرد امتياز يجوز لها استرداده متى شاعت وكيفما رأت فضلاً عن أن السلطة الحاكمة هي فحسب التي تحدد اتجاه هذه " الحرية " وهي ليس لها في زعمها إلا اتجاه واحد وهو دعم النظام الماركسي فحسب » . وهذا عين ما هو حادث في الجزائر فمجرد ما تقلق المعارضة الجادة النظام تُحل الأحزاب أو يُصادر حقها في التعبير والإعلام ، قاتلهم الله من مجرمين طواغيت .

ومن أقبح وسائل استغلال القانون في عدم مركزها مايلي

4 - استغلال القوات الأمنية :

« ما عمن الوطن والمصلحة العليا للبلاد وحقيقة الأمر من أجل ما لا غير ، يقتلون أبناء الشعب بإخوانه وهم فرحون ! »
« همفور » ونحن نرى أن استغلال الدولة لسلطانها البوليسية أمر طبيعي نابع من طبيعة النشاط السياسي الذي يفرضه ذلك أن احريات ليست أموراً مجردة تمارس في فراغ وإنما هي أموراً ارس لأغراض سياسية ولم يعد يمارسها الأفراد متفرقين بل هي مضمّنات في منظمات قوية ضخمة تخشى الدولة بأسسها ولذلك أن سلطة الحكم [التي ستمارس هذه الحقوق في مواجهتها] لا يجوز سحب من أي نشاط معارض أو تقدره خطراً على الأمن القومي الذي يستند منه سلطة الحكم وجودها .

4 - استغلال الإدارة :

« من الإدارة محايدة ولكن هل صحيح أن الإدارة في دول العالم حرة والأنظمة العسكرية بوجه أخص محايدة ؟ » أما في الإدارة مطلقاً والدليل أن الذين كانوا يتادون بحياة الإدارة « لجنة إنقاذ الجزائر » منهم ، لدعو سنحضر في حفيد هذا المجرم « مع أمثاله ومن ورائهم ، لطفمة ، التي تحركهم كعرائش القراقوز المثلب الدموي في البلاد ومصادرة حق الشعب في الاختيار ومن أن الأنظمة العسكرية خاصة تستخدم الإدارة في تصفيه »

« أبو زيد فهمي في كتابه القضاء الإداري ومجلس الدولة »
« استعمالة السلطة مما يخضع لرقابة مجلس الدولة في كلتا

الحالتين والمضايقات لهذا الخروج هو كشف الباعث على إصدار هذا القرار وهو
أحالة النفسية التي توافرت عند إصدار هذا القرار وكانت لمن أصدره بمثابة
بهدف الحقيقي الذي يسعى إلى تحقيقه إذ قد يكون هذا الباعث هو الشك
بالخصوم السياسيين والتضييق عليهم لا لتحقيق المصلحة العامة التي جعلها
لقانون هدفاً عاماً لكل قرار» .

تلك أهم الركائز التي يقوم عليها النظام العسكري في كل بلاد ابقيت بصدده
عسكرية، والجزائر على وجه الخصوص ولنا عودة لتفصيل هذا الإجمال في
رسائل أخرى إن شاء الله تعالى .

وعجلة لقول أن النظام العسكري لا يخرج عما قاله الشاعر الفحل
تلو باطلا وجلوا صدرما وقالو صدقنا قلنا نعم

الباب الرابع

مداومة الأنظمة والحكام عند الغرب

بيان مشروعية مقاومة الحكومات الجائرة

١- المجلس " الأعلى " للقضاء لقد تحدثتُ قبل قليل عن أسس النظام
٢- في أخير الحاكم وبقده وبقيومه ثم تحدثت عن صلاح النظام
٣- في الدكتاتوري كل ذلك بصفة إجمالية لا تفصيلية مسدلين على ما ذهبنا
٤- إليه من الحثيف وهو مقصودنا أولاً وأخيراً ثم بالقانون نفسه بمعنى أننا في
٥- الحجة وإظهار النظام بأنه نظام لا تحكمه لا شرعية، إسماء ولا قانون
٦- وأثقت الآن بالحديث عن وجوب مقاومة الأنظمة الجائرة الكفرة الجاحدة
٧- بالرعية، وأحب أن تبدأ بنظرية الغرب في مقاومة مثل هذه الأنظمة المستبدة
٨- في بيان ذلك من الناحية الشرعية القائمة على الكتاب والسنة وهدي

٩- أصحاب بعون الله تعالى

✻ ✻ ✻

مقاومة الغرب للسلطات المستبدة

وسنعالج الأمر من خلال النقاط التالية .

أولاً - الغرب والسلطة المطلقة

في الوقت الذي كان فيه المسلمون يعمون بالحرية السياسية في مواجهة الحكام والخلفاء والولاة ويصدعون في وجوههم بالحق كان الغرب يعيش يُشع ألوان القهر والاستبداد والطغيان من طرف السلطة الزمنية والسلطة الدينية بما لا يمكن الآن تصويره وإيضاحه ويكفي أن يقرأ كل منا تاريخ هذه الحقبة ليقف على جبهة الأمر ولذلك قالوا أثناء الثورة الفرنسية « اشتقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس »

قال الفريد بون في كتابه فلسفة السلطة « وهذا يولس صاحب المقولة { أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله } قال في خطابه الرومان { فلتخضع كل نفس للسلطات العليا فما السلطان إلا لله والسلطات القائمة في الأرض إنما هي من أمره فمن يعص السطات الشرعية إنما يعصي الرب ومن يعصه حلت عليه اللعنة } ، فالحكام هم وجنوا لمخاربة العمل الصالح بل لمخاربة الشر فلا تتوجس من الحكام خشية ، بل اعمل الخير مثل رضا ، فالحاكم ليس إلا رسول للناس ليعملوا الخير ، إن السلطان ظل الله يرى كل شيء بأمره فأعطه ماله وادفع له الجزية لتي هي حقه .. » ومعنى هذا الكلام الباطل الخضوع التام للحكم ولا يجوز بقده فضلاً عن تقويمه وهذه هي الشيوعية التي يحريها الإسلام كما سبق بيانه

ومن الاتجاهات التي ظهرت في الغرب تدعو إلى السلطان المطلق وتسوق درات على أنفسية الحكم المطلق .

1 - ميكافلي ظهر في إيطاليا 1513 لدى في كتابه الأمير ، بالأمير المستبد ، - ثم بالقوة حتى يحقق وحدة الدولة ويكفل له الرخاء والسعادة ، ويرر لحكم معلق على أساس أنه أكثر فعالية والتحلل من القيود ، لأخلاقية وأهم نصابه :

أ - نصيحة للحكام بعدم احترام مبدأ سيطرة أحكام القانون فهو لا يفكر إلا من ميدان الواقع ميدان القوة فانتصار الأقوى هو الظاهرة الأساسية الجلية في تاريخ البشرية وهذا جوهر عقيدة ميكافلي فالغاية عنده تبرر الوسيلة .

ب - نصيحته للحكام بارتكاب عدة زنازل وسننات أخرى ظلمًا كانت تعهد لحاكم إدراك أماسه وتأييد ، الساسة لطفة إلى حد أن أباح تخاذ أية وسيلة من سبيل تدعيم حكمه ، لطلق ولذا قال شيفليه في المزلقات السياسية لكبرى ص 34 « مهد بكتابة { الأمير } الطريق أمام الاستبداد وأخذ به كثير من لحكام » ، انظر لوجيز في النظريات والأنظمة السياسية لعبد الحميد متولي ص 16 ، وأصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية لكبرى لثروت بدوي ص 133 .

2 - جيهان بودان سنة 1576 - في فرنسا مجد سيادة الدولة ومجد سطانها فهي تسمى على الأفراد وتدعو على القنون وأن الديمقراطية أكثر أنظمة الحكم سوءاً .

3 - هوبز خلال القرن 17 : هذا الفيلسوف الانجليزي صاحب العقد الاجتماعي ويرحب هذا العقد يتنازل الأفراد للحاكم عن حقوقهم وحياتهم كافة في مقابل أن يقوم هذا الحاكم بالمحافظة على حياتهم والاستقرار وأن الأفراد لا يحق لهم الاحتجاج أو المقاومة إذا ما استبد هذا الحاكم فرب الحاكم مهما استبد أفضل من الحال البدائية واستبعد حق الأفراد في المقاومة مهما كانت تصرفات الحاكم ومجمل النظرية { وما دام ، لأفراد قد نزلوا عن كل حقوقهم دون أن يلزموا ، الحاكم

بشيء فمن سلطانه عليهم يكون مطلقاً لا حدود له ومهما أتى من تصرفات أو أفعال فمن حق للأفراد أن يتوروا عليه أو أن يخالفوا أمره ولا عدوا خارجين على العقد ثاكثين بالعهد ويذهب إلى حد القول بأن الدولة مالكة لجميع الأموال بحجة أن الأفراد قد نزلوا للحاكم الذي اختدوه عن جميع حقوقهم وبالتالي لا تكون لهم على الأموال حقوق إنما مجرد امتيازات يقرها الحاكم يلغيها كما يشاء والحاكم غير مقيد بأي قانون لأنه هو الذي يضعه ويعدل ويلغيه حسب هواه { حتى وجدنا لويس الرابع عشر يقول أنا الدولة } . انظر لمراجع لسابقة بل لقد حاول ممثلو الشعب في مجلس الطبقات سنة 1614 إيجاد قانون أساسي يقضي بإلزام كل موظف بأن يؤدي يمين الولاء للملك وتعهده بأن يتمتع من كل مامن شأنه أن يخل بهذه الطاعة كما طالبوا بإدانة الرأي القائل بوجود حق في مقاومة الملك وكان ممثلو الملك هم الذين عارضوا هذا الاقتراح . انظر تطور الفكر السياسي ، جورج سبين والسيادة برتراند .

ومن هذا الاتجاه يغترف الطغاة وكل طغمة عسكرية مستبدة في لعالم الثالث وفي الجزائر على وجه الخصوص بل هناك من يستوره في «السياسة من كتاب» الأمير .

ثانياً - الغرب والصراع من أجل تقييد السلطة

إذا كنا رأينا من قبل أن هناك من المفكرين من دنا إلى السلطة المطلقة فهناك اتجاه مغاير لذلك تماماً منادي بتقييد السلطة وكبح جماحها ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر ، ولكن نضال هؤلاء طال وذهب الكثير منهم صيحة فكره وحبه للحرية ، فمن منا ينسى النصيحة الجبارة التي أطلقها An Figome في وجه الملك Greon حين قال الملك إنه على المواطنين أن يطيعوا الحاكم في الجليل ولتافه من

لامور - بالعدل نطق أو بالظلم وابيهب - عندئذ صاح انتيجون قائلاً : إنني لا اعتقد أنك وأنت فرد تستطيع بكلمة من فمك أن تبطل القانون أو قانون السماء وأن تتخطاه وهو الراسخ المكتوب » وبذلك صاغ انتيجون نظرية تقييد سلطة الدولة تجاه «أفراد بقانون سماوي لا يحق لهم مخالفته» ، نظر الديمقراطية ، شكر الدولة ، عبد الفتاح ، العلوي ص 128 .

واليك بعض من ندى بمبدأ تقييد السلطة بل مقومتها والثورة عليها إذا كنت بحقوق الشعب :

1 - جون أوف سلايز بري (1130 - 1180) ، فهو يقرر بأن الأمير ليس شيئاً ، كره إلا إذا خضع تماماً لتعاليم الكنيسة ويرى أن القوة والبطش والقضاء على الحريات وعدم الإهتمام بمصالح العامة يبيع اغتيال وقتل لطاغية . فيقول « إنه ليس فقط من القانون قتل الطاغية بل ومن العدالة والصواب أيضاً ، ذلك لأن من استبد بالسيف لابد أن يقتل بنفس السيف » . انظر الفكر السياسي الغربي د / علي عبد المعطي ص 147 . والحاكم عند جون أوف سلايز بري أنه يجب على الحاكم أن يكون مسؤولاً عن إطاعة القانون المستمد من القانون الإلهي كما يكون مسؤولاً عن تحقيق العدالة وإثراء الفضيلة وتنمية القيم ، ويجب على كل فرد وفي أي موقع أن يقاوم قدر طاقته كلها كل حاكم لا يلتزم بهذا بل إن جون يعلن « أن كل من يتقاسم عن طلب رقبة لطاغية يسيء إلى نفسه وإلى الآخرين » فهو يقرر حق الثورة على الطغاة واجباً ملزماً لجميع أفراد الأمة .

2 - توما الاكوينى (1225 - 1274) . كان يرى أن أول وظائف الدولة هو تحقيق الأمن والطمأنينة في الحبة وثمين الأفراد من الجوع والاضطار كما يرى أن طاعة لعدون واجبة طال كان عادلاً ، أما القانون الظالم فإذا كان معارضاً للقانون الطبيعي [أي قواعد العمل] والقانون الإنهني [أي القانون ، الأزلي] فلا تجوز له الطاعة بأي حال من الأحوال أما إذا كان معارضاً لحق ثانوي فرعي

فيطاع . قلت وتوما هذا تثر بالفيلسوف الإسلامي ابن رشد الذي يرى أن الخلافة نظام جمهوري لأنه يستند إلى الاختيار وأن سلطة الحكم مقيدة بالشرع ونتيجة إحساس الشعوب بالاستبداد والظلم ومصادرة حقوقهم تبني بعض الفلاسفة فكرة جديدة عن الدولة من حيث نشأتها وطبيعتها ووظيفتها مبدأ سيادة الشعوب قاعدة الأساس في التنظيم الدستوري، فالسيادة للأمة وما الحكام إلا عمال لها يقومون عليها بموجب تنصيبهم تنصيباً شرعياً وهذا التحول العميق ظهر جلياً في أواخر القرن 17 على يد لوك في إنجلترا و أوائل القرن 18 على يد منتيمكو وروسو في فرنسا . نظر مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة لقانون، د . / طعيمة الجرف ص 26 .

3 - جان لوك، كان لوك يمثل مرحلة انتقالية بين نظرية هوبز وجان جاك روسو فهو من أنصار الملكية المقيدة واعتبار تلك طرفاً في العقد الاجتماعي وله التزامات أمام الأفراد لقاء السلطة التي تنازلوا له عنها فإذا أخل الحاكم بالتزاماته انفسخ العقد كما تنفسخ لعقود في المعاملات . فالسلطة وبيعة لوئتمن عليه الحاكم لصلحة الشعب ويحق للشعب بالتالي أن يسحب ثقته ويسترد وديعته ويستعيد سيادته الأصلية ليفوض حاكماً جديداً بممارستها .

فلوك يرى أن الشعب هو صاحب السيادة إلا أنه يملك أن يفوض ممارستها إلى حاكم معين هو الملك ضمن قيود يجوز عزله إذا لم يتقيد بها . إن نظرية لوك تستعمل فكرة لعقد الاجتماعي لخدمة أهداف سياسية غير التي توخاها هوبز لأنها تنفضي إلى مناهضة الملكية المطلقة والتمهيد ملكية مقيدة . انظر د . / كامل أبو المجد - دراسات في النظم الدستورية المقارنة، ومبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية د . / الغالي ص 80

4 - جان جاك روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي يرى القانون ليس إلا تعبيراً عن إرادة الجماعة التي صدر فيها وليس من سبيل لمعرفة إرادة هذه الجماعة إلا

باستشارة أفرادها ومحاورتهم والوقوف على رأيهم أو على الأقل رأي الأغلبية فيها حتى يمكن للقتون أن يصدر معبراً عن إرادة الجماعة التي يصدر فيها وبغير حرية التعبير عن الرأي والمناقشة لا يكون من أمل في سن تشريع يؤدي إلى صالح الجماعة ويغير هذه الحرية أيضاً يكون التشريع مستهفناً بالدرجة الأولى ومعنياً أول ما يعني برغبة الحاكم وإن رغبة المحكومين تأتي بعد ذلك إذا لم تتعارض مع رغبة الأولى . . . وإن تحققت مصحة المحكومين من وراء مثل هذا التشريع فهي - بحق - مصحة عارضة غير مقصودة ومن هنا كان البعض أن يقول بأن مثل هذا الحاكم لا يكون ديمقراطياً بل استبدادياً بالدرجة الأولى لأن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يعنى على تحقيق رغبة الأشخاص - أو على الأصح أغليبيتهم - الذين ينضون تحت لوائه وعنده ' شركة سياسية ' تنشأها الأفراد المتعاقدون فيما بينهم بمجموع إرادتهم وهي تشخص سيادتهم التي هي مجموع الإرادات الفردية وهذه السيادة لا تنقل للحاكمين لأنها لا تقبل التفويض وإذا كانت أسندت للدولة فإنما تكون الدولة ليست شخصاً مادياً وإنما هي شخص معنوي .

ويرى جان جاك روسو أن هذه الأفكار المعلن عنها لا يمكن التنازل عنها قائلاً [إن ننزل لشخص عن حريته هو تنازل عن حقه كإنسان وتدنزل عن حقوق الإنسانية وإيجاباتها] فهو بهذا، يكون موافقاً تماماً لجان لوك الذي لا يقبل التنازل عن هذه الحقوق لأنها خصائص أساسية للكرامة الإنسانية ومن ثم فهي ملزمة للجميع وللحكومة فيقول « فإذا حاولت الحكومة أن تتصرف بطريقة استبدادية فقد تو فرت لشعب عندئذ المبررات الشرعية لإسقاط هذه السلطة، لأنها تكون حينئذ قد خرجت على فكرة العقد الاجتماعي الذي بناء عليه يُنصب الحاكم لحماية هذه الحقوق لأفراد الرعية . انظر المرجع في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، عبد الهادي أبو طالب ، ج 1 / ص 82 .

قال جاك مارتان { حقوق الإنسان أصلها من لله سبحانه وتعالى وبهذه الصفة تفرض هذه الحقوق احترامها وسلطانها على سلطة الدولة وإن القانون الطبيعي ينبثق من القانون لسمدي أي من الحكمة الخالقة أي من الله سبحانه وتعالى }

الثورات في العالم الغربي أثر من آثار النظريات السابقة :

لقد كانت هذه الأفكار - التي اصطنعها الفقهاء الفرنسيون والانجليز في القرنين السابع عشر والثامن عشر بهدف تصويق مبدأ سيادة الملوك والقضاء على القاعدة الدستورية القديمة ، والأفكار التي سادت في العصور الحديثة - هي الفكرة التي عبرت عليها الشعوب الأوروبية من الماضي إلى الدولة القانونية الحديثة ومما روج لهذه الأفكار تسلط الحكام على الشعوب وحساسها بالاستعباد والاستبداد ومصادرة حقوقها وحريتها، فكانت هذه النظريات السياسية تهدف إلى مهادنة الحكام والاطاحة بهم ومقاولتهم والقضاء على القاعدة الدستورية القديمة التي تقرر أن الحكام هم أصحاب السلطة وهم وحدهم مصادر القانون ، فكانت أكبر الثورات في العالم الغربي كما يلي :

1 - ثورة الأنجليز في 1688 ، هذه الثورة التي قدمت في إنجلترا انتهت بجعل السيادة شركة بين الملك والشعب وإعلان وثيقة الحقوق وبها تحدت سطات الملك حيث حُرِّم من حق إلغاء القوانين أو الاعفاء منها بغير موافقة البرلمان وهكذا تطور نضج الحكم في إنجلترا من ملكي مطبق إلى ملكي دستوري فكان بعدها الاستقرار السياسي الذي تمخض عنه التقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وأصبح الشعب هو سيد الموقف ،

2 - ثورة أمريكا 1776 : وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان لأفكار روسو وغيره الأثر البالغ في وثيقة إعلان الاستقلال في 14 يوليو 1776 التي تؤكد السيادة الشعبية وتقيم من فلسفة المذهب الفردي الحر ومن نظرية لحقوق والحريات

العامية قاعدة الأساس لنظام دستوري فلا يصل إلى سدة الحكم إلا من اختاره الشعب في منافسة سياسية حرة

3 - ثورة فرنسا 1789 : في فرنسا أخذ رجل ثورة سنة 1789 كثيراً من أفكار روسو وغيره في حقوق الإنسان في السيادة الشعبية فأعلن الثوار أن السيادة للأمة وأنها وحدة لا تقبل الانقسام ولا تسقط بعدم الاستعمال وأنه ليس بقد أو لفئة من الأفراد أن تدعي لنفسها حقاً فيها أو في ممارستها ،

ومن هذا البيان نرى أن الغرب لم يتقدم إلا ل كسر شوكة الاستبداد وقلم أظفر المستبدين وأعطى للشعب قيمته وحافظ على حقوقه وحرياته وهذا هو السر في التقدم المدهش في العالم الغربي من الناحية المادية والعلمية واستقرار المجتمعات من الهزات العنيفة وإن كنا نجد إخفاقاً كبيراً من الناحية الروحية والأخلاقية، ولو اجتهد الدعاة إلى الله تعالى وفق خطة محكمة مدروسة لدخل الناس في دين الله أفواجاً أفواجاً كما نرى ذلك في كبار علمائهم ومفكرهم ممن درس الإسلام والحضارة الإسلامية بعمق

ثالثاً - تأثر الغرب بالحضارة الإسلامية

لقد اعترف أكبر المفكرين في الغرب من ذوي الانصاف أن الحضارة الغربية تأثرت بالحضارة الإسلامية في عدة جوانب ومنه الجانب السياسي وأن الحروب الصليبية عادت بالفائدة على الحضارة الغربية بعد احتكاكهم بالمسلمين وخاصة في مقاومة الظلم القائم باسم الله وباسم الكنيسة وفي مقاومة الضغط على حرية الفرد حتى أن توما الاكويني كان من دارسي الثقافة الإسلامية عقيدة وشريعة وفلسفة حينما التحق بجامعة نابولي أولى الجامعات في أوروبا المسيحية وهو صاحب نظرية الحق الإلهي غير المباشر فقال « السلطة تأتي من الله ولكن

بواسطة الشعب واختياره»

وفي القرن 15 م بدأت الحروب الصليبية تنمو ثمرتها في العقيدة الأوروبية تحت تأثير الاحتكاك بالفكر الإسلامي فظهر مارتن لوثر وكافح «تعاليم الشيطان» كم سماها تعاليم البابوية و لكنيسة الكاثوليكية وحارب صكوك الفقران وعقيدة التثليث وجاء بعده كلفن، وليكم شهداء هؤلاء القوم في إثبات هذه التأثير الحضارة الإسلامية وتنقسم إلى قسمين :

1 - شهادات في إثبات أن الإسلام دين ودولة

قال ستروتمان : «إن الإسلام ظاهرة دينية سياسية إذ أن مؤسسه كان «نبياً حاكماً» .

.. قال ماكرونالد : «هنا [أي في المدينة] تكونت الدولة الإسلامية الأولى ووضعت مبادئ الأساسية للقانون الإسلامي» .

- قال توماس أرنولد : «كان النبي في نفس الوقت «رئيساً للدين ورئيساً للدولة» .

- قال انريكو انسابا تومين : «وشريعته [أي الإسلام] تفوق في كثير من تفاصيلها الشرائع الأوروبية» .

- قال أرنولد : «في الدعوة إلى الإسلام ص 37 «إن الإسلام قد سبق نظاماً سياسياً بقدر ما هو نظام ديني»

- قال فيتر جيرالد : «ليس الإسلام ديناً فحسب ولكنه نظام سياسي أيضاً» .

- قال نالليش : «لقد أسس محمد في وقت واحد ديناً ودولة

وكانت حدودهما متطابقة صوال حينه»

- قال شاخ : «إن الإسلام أكثر من دين إنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية وجملة القول أنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً» .

- قال ليفي أولمان : «أسناد الحقوق ايفرسي «يجب اعتبار الشريعة الإسلامية في المعاملات مصدراً حياً للقانون لعصري ومناطقاً للحق في أدواره المختلفة» .

- قال هوكنج : «ابحاثه الأمريكي في كتابه روح السيرة العلمية

«إن سبيل تقدم الممالك الإسلامية ليس في اتخاذ الأساليب العربية التي تدعي أن الدين ليس له أن يقول شيئاً عن حياة الأفراد اليومية وعن القانون والنظم السماوية وإنما يجب أن يجد المرء في الدين مصدراً للنمو والتقدم وأحياناً يتساءل البعض عما إذا كان نظام الإسلام يستطيع توليد أفكار جديدة وإصدار أحكام مستقلة تتفق وما تتطلبه الحياة المعاصرة، فالجواب على هذه المسألة هو أن في النظام الإسلامي كل استعداد داخلي للنمو، لا بل إنه من حيث قابيته للتطور بفضل كثيراً لنظم المماثلة والصعوبة لم تكن في انعدام وسائل النمو وانتهضة في الشرع الإسلامي وإنما انعدام الميل لاستخدامها، وإني أشعر بكوني على حق حين أقدر أن الشريعة الإسلامية تحتوي بوفرة على جميع المبادئ اللازمة لنهوض» .

- قال العالم الإنجليزي جونسون : «إننا نرى إخوتنا المسلمين مولعين بالوقوف على عاداتنا وأحوالنا ويسعون في تقليدنا ولكننا نحن الذين يجب علينا أن نأخذ عنهم ونتعلم منهم، إنهم أصحاب التعاليم الحكيمة وهم المتقدمون حيناً في الهداية وهم أصحاب علم الإلهيات وعلم التشريع في العالم المتقدمين بأسره وإن لهم الصنعة الجميلة على تقدم لجنة الغرسة ومن الواجب على أهل المملكة

الانجليزية أن يفتقروا آثارهم ويسعون في دفع الأبطال المنتشرة بين عامتها عن دينهم وعاداتهم منذ القرن الرابع عشر» ، انظر حكمة لإسلام ص 77 .
- قال جان جاك روسو في لعقد الاجتماعي متحدثاً عن حكم الرسول صلى الله عليه وسلم « ربط نظامه السياسي وطول كانت صورة الحكم التي وضعها باقية في عهد الخلفاء فقد ظلت هذه الحكومة واحدة تماماً وكانت حكومة جيدة »
انظر كتاب الحريات العامة / عبد الحكيم حسن، والنظريات السياسية الإسلامية / ضياء الدين الرئيس .

2 - شهادات في إثبات مدى تأثير الغرب بالحضارة الإسلامية في المجال السياسي وغيره

- قال مونتجوسري وات : « لقد زود الفكر الأوروبي بغذاء ومود جديدة وفتح أمامه عالماً كمالاً جديداً من ليتافيزيقا وكان على كافة مذاهب الفكر الأوروبي أن تدرس أولاً ترجعت المؤلفات العربية » .

ثم يقول « وقد كانت كافة المدارس الأوروبية مدينة أعظم الدين للمؤلفين العرب » . وقال « إن منظور الموضوع عندى سيختلف عن منظوره لدى المؤرخ الأوروبي ذلك أنني لن أنظر إلى المسلمين باعتبارهم دخلاء من بين العديد من السخلاء على القارة الأوروبية وإنما باعتبارهم ممثلين لحضارة ذات إنجازات عظيمة تدين لها بالفضل رقعة كبيرة من سطح الأرض وهكذا مهدت الصلات التجارية والتواجد السياسي في اسبانيا وصقلية الطريق أمام الثقافة العربية الأرفع شأنًا للتوغل تدريجياً في أوروبا الغربية، ورغم أن أوروبا الغربية كانت لها صلات بالامبراطورية البيزنطية فقد نقلت عن العرب أكثر مما نقلت عن البيزنطيين، فالمرء يوسع أن يرى أن العلوم والفلسفة الأوروبية ما كانت لتتطور

دون فضل العرب في الوقت الذي تطورت فيه . . » . وقال أيضاً « ولم يكن لعرب مجرد نقله الفكر اليوناني وإنما كنوا حملة للشعلة مبعين وحافظوا على العلوم التي درسوها ثم وسعوا أفاقها وحين شرع الأوروبيون حوالي سنة 1100 في الاهتمام الجدي بعلوم أبحاثهم العرب وفلسفتهم كانت هذه العلوم والفلسفة في أوجها وكان على الأوروبيين أن يتعلموا كل ما يوسعهم تعلمه من العرب بل إن يتمكنوا بأنفسهم من إحراز المزيد من التقدم في هذه المجالات » . وقال من يؤكد أن العلماء الأوروبيين استمسين بالعلوم والفلسفة بدلوا في القرن الثاني عشر يدركون أن يوسعهم أن يتعلموا من العرب الكثير ويدأوا بدرسون المؤلفات العربية في موضوعات بحثهم ويترجمون أهم هذه المؤلفات إلى اللاتينية إن لرجعت السبغة هي التي كان بها الفصل في فتح المجال أمام التأثير العظيم لعلوم العرب وفلسفتهم في الحياة الفكرية في أوروبا الغربية . ومن أهم ما قل قوله « إن تأثير الإسلام في العالم المسيحي الغربي هو أضخم ما يُظن عادة فلم يقتصر دور الإسلام على تعريف أوروبا الغربية بالكثير من حاجته المادية واكتشافاته التكنولوجية ولا على إثارة اهتمام الأوروبيين بالعلوم الفلسفية بل إنه دفع أوروبا أيضاً إلى تكوين صورة جديدة لذاتها . . . وقد أدت . . . وجهة لأوروبيين لعدائية للإسلام إلى تهوينهم من شأن أثر المسلمين في . . . سلوكهم ومبالاتهم في بيان أفضل التراث اليوناني والروماني عليها » . وفي . . . من آخر يوضح سر تعلق أوروبا بفلاسفة ليون رغم أن لفائدة الكبيرة . . . فانوه من المسلمين فهو يوضح سبب هذا الجحود والتركيز قائلاً « إن . . . سام الأوروبيين بأرسو لا يرجع إلى المقومات الأساسية لفلسفته فحسب وإنما . . . مع كذلك إلى . . . تراثهم لأوروبي ويتعبير آخر فإن إحلال أرسطو . . . ان الصدارة في الفلسفة والعلوم ينفي النظر إليه باعتباره مظهراً لرغبة . . . وبين في تأكيد حنلفهم عن مسلمين . . . ولم يكن هذا الفحص السلبي تماماً

المتمثل في التنكر للإسلام أمراً سهلاً بل كان في الواقع أمراً مستحيلاً، خاصة بعد كل ما تعلمه الأوروبيون من علوم العرب وفلسفتهم ما لم يكن قد صاحب هذا التنكر نشاط إيجابي، وكان هذا النشاط الإيجابي متمثلاً في الدعوة إلى العودة إلى ماضي أوروبا الكلاسيكي أي إلى حضارتي الإغريق والرومان « انظر مزلقه

3 - فضل الإسلام على الحضارة الغربية

تعليق : ولقد ثبت بالأدلة القاطعة أن الأنظمة السياسية في الغرب استفادت استفادة عظيمة من النظام السياسي من الإسلام كاختيار الحاكم وتقييد سلطانه ومقاومته إذا انحرف أو أخل بالعقد الذي أبرمته الرعية معه غير أنهم لا يصرون بذلك كما وضح " واثق " بل إن أكبر الملحدون اعترف بتأثير الإسلام في الحضارة الغربية

قال الفيلسوف برتراند رسل في كتابه لماذا لم أكن مسيحياً ؟ - تحت عنوان « المسيحية عدو أصيل للتقدم الخفي » في عصر ما يسمى عصر الإيمان وفي الوقت الذي كان يؤمن الناس فيه إيماناً حقيقياً بالدين المسيحي في جميع تعاليمه وطقوسه أنشئ (ديوان التفتيش بتعذيباته فأحرقت جثث ملايين من النساء التعيسات كأمثلة للعيان واستُخدم باسم الدين كل أنواع القسوة ضد جميع صنوف الناس .. وأنت تجد عندما تنظر في العالم أن كل إمارة صغيرة تدل على التقدم في الشعور الإنساني وكل تحسين في قانون العقوبات وكل خطوة نحو معالجة أفضل للعناصر أو كل تطبيق للرق ... كل تقدم حقيقي وقع في العالم معرض بإجماع الكنائس المنظمة في العالم) . وهو هنا يقصد الحضارة الإسلامية

قال جوستاف لوبون في كتابه حضارة العرب ص 567 : « كلما تعمق المرء في دراسة المدنية العربية تجلت له أمور جديدة واتسعت الآفاق أمامه وثبت له أن لقرون الوسطى لم تعرف الأمم القديمة إلا بواسطة العرب، وأن جامعات الغرب

عاشت خمسمائة سنة يكتب العرب خاصة وأن العرب هم الذين تقدموا أوروبا في المادة والفعل والخلق ومتى درس المرء ما عمل العرب وما كشفوه في العلم ثبت له أنه ما من أمة أنتجت مثل ما أنتجوا ... ولئن كان تأثير العرب في العرب عظيماً فإن تأثيرهم في الشرق أعظم ... إن العرب أول من علم العالم كيف تتحقق حرية الفكر مع استقامة الدين » .

قال بندلي في تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ج 1 / ص 22 - عن حركة الرسول صلى الله عليه وسلم بالدعوة « كسرعة لتأثر ولطف الصبغة وبعد انظر وطيبة القلب ومعرفة طبيعة الناس وحسن السياسة والاستعداد اتم للتضحية بمصالحه الشخصية، بل رجح لغريزة في سبيل المصلحة العامة »

قال الأستاذ ميلو من جامعة باريس متأثراً بسياسة اختيار الحاكم في الإسلام « إن تعيين الخليفة هو من اختصاص الجماعة الإسلامية تجريه بالانتخابات » وقال معلناً على خطبة أبي بكر يوم تولى الخلافة « فأبو بكر لم يعثر نفسه إذن حاكماً مطلقاً ولا محتكراً وحده لحق تفسير الكتاب المقدس ولم يدع لنفسه أية قداسة ولا أية صفة بالسماء وإنما كان يعتبر نفسه فرداً كبقية أفراد الجماعة أو مجرد نائب أو وكيل عن الأمة التي اعترفت لها - مقدماً - بحق في تقديمه » . نلظر مقدمة لدراسة الشريعة الإسلامية .

هذه قطرة بحر وغيض من فيض لما قاله علماء الغرب مع انحرافات أخرى حسب عيهم وإياك أن تقول إننا نحتاج إلى هذه الشهادات لتقوي حجبتنا المحجة قائمة بالكتب والسنة وما قاله الأئمة والجماعة وما وافق لحق وإن كنت ... ك ولكن كما يقول الشيخ الغزالي في كتابه معركة المصحف « ونحن لا نعمل على شهادت الأجانب ولا تزيت ثقة بنفاس ما لدينا وإنما نطمح بها الوجوه التي ... الأجانب وجدهم وتقبل كلماتهم بخضوع شديد »

رابعاً - نهسك الغرب بالحرية

الدارس للتاريخ السياسي لشعوب عبر العصور يدرك أن موضوع الحقوق والحريات لا سيما الحرية السياسية هي محور الصراع بين الحكام والشعوب فهذا سقراط الذي يعشقه الغرب كثيراً أحد الذين وقفوا في وجه الحكام المستبدين وصالحيهم بالخضوع للقانون وهو لقائل « السياسي هو الذي يعرف الفضيلة فيعرف بذلك الحكم الصحيح ويطاع رغبة لا رهبة » ولكن لفقت له تهمة إفساد الشباب والتحريض فأعدم فكان إعدامه سبباً في جين الديمقراطية الیونانية .

لقد أرادوا منه لمسايرة والسكوت والآن الموت فقال كلمته المشهورة « الإنسان بغير فكره عدم بعينه » وقال للقضاة وهم يحاكمونه بتهمة الإلحاد وإفساد الطلاب « إن شئتم أن تبرئوني على أن أقرر بحثي في سبيل الحق فأبني سأقول لكم بني شاكر أيها الاتينيون ولكني أفضل طاعة الله الذي أؤمن بأنه ألقى على عاتقي هذا العبء أفضل طاعته على طاعتكم وإن أترجع عن اشتغالي بالفلسفة ماذا في جسمي عرق ينفض ... سأوصل أداء رسالتي ... إنني لا أعرف أيها السادة طعم الموت ... إنني لا أخافه ولعله شيء جميل ولكني واثق أن هجر رسالتي شيء قبيح وأنا أفضل ما يحتمل أن يكون جميلاً على ما أنا واثق من أنه شيء قبيح » وحكم عليه بالإعدام ولم يهرب لكفره بالآلهة وإفساد الشخصية.

قلت كم في تاريخ البشرية من أمثاله ممن أعدموا لأنهم قالوا بكل حرية مايعتقدون . وخلفه تلميذه أرسطو وتصدى لتسلط الحكام وهيمنتهم على الشعوب واختصاصهم بوضع القانون دون رجوع إلى الشعب حسب أهوائهم وألف دستوراً جمعه من أصل 158 دستوراً وظل الصراع محتدماً بين السلطات من أنه شيء قبيح » وحكم عليه بالإعدام ولم يهرب لكفره بالآلهة وإفساد الشبيبة.

قلت كم في تاريخ البشرية من أمثاله ممن أعدموا لأنهم قالوا بكل حرية مايعتقدون . وخلفه تلميذه أرسطو وتصدى لتسلط الحكام وهيمنتهم على الشعوب واختصاصهم بوضع القانون دون رجوع إلى الشعب حسب أهوائهم وألف دستوراً جمعه من أصل 158 دستوراً وظل الصراع محتدماً بين السلطات من أنه شيء قبيح » وحكم عليه بالإعدام ولم يهرب لكفره بالآلهة وإفساد الشبيبة والمفكرين إلى أن تحقق للغرب بفضل الثورات العارمة ما أراد بعد أن مات لدماء أنهاراً وأنهاراً

خامساً - الحرية السياسية لبّ الحريات

« إن حرية الرأي والتعبير هي لبّ الحريات وهي من مستلزمات كل نظام ديمقراطي ولا يتصور وجود هذا النظام من غير هذه الحرية فالحكم النيابي لا يمكن أن يوجد إلا على أساس من الحريات العامة وهي بدونها لا يمكن أن توجد على أساس من حرية الرأي »

قال Tmeno « تتجه الحريات جميعاً لتتجمع حول [البرلمان] فيجب تحقيق حرية الفكر والتعبير، لأنها أساس الحرية الانتخابية التي هي أساس حرية البرلمان وحرية البرلمان هي الضمان للحريات الأخرى » ، أنظر د . / مصطفى مل شرح القانون الدستوري ص 387 ،

قال د . / محمد عصفور « إن حرية الرأي هي أكثر الحريات تحديداً لمبدأ الديمقراطية لأنها تقوم شامداً على أنه خارج نطاق سيادة الأغلبية توجد أهمية لها الحق في الوجود كأقلية وأن تُعبر عن رأيها بهذا الوصف - كما تؤكد الديمقراطية السياسية أن لأقلية تستطيع أن يكون لها إرادة سياسية وأنها تستطيع التعبير عنها وإن كانت هذه الإرادة ليست هي التي تحدد إرادة الدولة ولذلك قبل

- بحق - إن الحريات في النظام الديمقراطي تقوم على أصل حكم الأغلبية وأن غاية هذه الحريات هي توفير حق المعارضة للأقليات السياسية ». انظر جرائم النشور ص 90 - محمد عبد الله .

ولذلك قال روزفلت في 1.1.1941 في رسالة للكونجرس : « يجب أن تسود العالم حريات أربع هي : حرية التعبير - حرية العبادة - التحرر من الخوف - التحرر من الحاجة » .

وقال القاضي جاسبيرو برنتون « ولقد قال - بحق - القاضي هولز : إذا كن ثمة مبدأ دستوري يدعو إلى التعلق به أكثر من أي مبدأ سواه فهذا المبدأ هو حرية التعبير، ليس لنئين يؤيدوننا فيما نذهب إليه بل حرية التعبير عن الفكرة التي نيفضها » انظر د. / عماد عبد الحميد النجار - نقد المباح ص 66 .

كما يمكن أن ترد إلى ذلك النص الدستوري المعروف بالتعديل الأول للدستور الأمريكي والذي جاء فيه أنه « لا يجوز للكونجرس إصدار أي تشريع يقيد بموجب حرية القول » وعلق الأستاذ شايبير على هذا النص، بأنه منذ حرب التحرير الأمريكية والمحكمة العليا للولايات المتحدة تناضل من أجل الدفاع عن حرية القول وأنه يجب كقاعدة إقرار حرية القول لأنها في إيجاز هي الحرية الأساسية وبدونها لا تكون هناك سياسة حرة ومن ثم يجب أن يكفل القانون القائم التحرر من فوق العقاب .

ويقول المستشر الأمريكي في حكم أصدره 1937 « إن حرية الفكر والقول هي الجوهر والشروط الذي لا غنى عنه لكل صور الحرية الأخرى وأنه لا الحرية ولا العدالة يمكن أن يوجد أيهما إذا ضُحِّيَ بحرية الفكر » وقال فرنكفورت « إن أي قانون يمس وسائل التعبير تشوبه قرينة عدم الصحة » وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن « مخالفة حرية القول ولو كانت استجابة من حالة هستيرية فإن تعذيبه يمثل تهووراً في حق المواطن ولا يمكن التذرع بتقييدها

... الشيوعيين والآ خلقنا قطعة من جهنم دخل أرضنا » . انظر د. / عماد عبد الحميد النجار - نقد المباح ص 368

« عليق على ماسيق : يمكن أن نستخلص مما سبق أن حرية الرأي والتعبير من لب الحريات كلها وينبغي أن تمنح لكل أحد بحكم أن لها صلة بالذات الإنسانية كما أنه لا سياسة حرة بدونها، ومن خلال هذا الاستنتاج الصحيح ... أن نميز بين الدولة الديمقراطية والدكتاتورية فالحرية السياسية ضرورية الأسباب التالية

- 1 - في الميدان السياسي لأنها أداة فعالة في إصلاح الحاكم أو ما يسمى بالنقد الإصلاحي .
- 2 - وسيلة يتمكن بها الشعب من رقابة حكامه والحد من طغيانهم .
- 3 - وسيلة ناجحة لرد طغيان الحكام ومقاومة الظالمين إذا لم ينفع معهم النصح والنقد السياسي الوجداني .
- 4 - وسيلة للتعبير عن الذات الإنسانية فبغيرها يصبح الإنسان أشبه بالحيوان المحصور في عالم المادة واشهوة البهيمة لا غير، ولذلك تنص الديمقراطية في فلسفتها على وجوب قيام الدولة بكفالة الحريات العامة ومعاملتها على أنها أسس القيم .

« من ستبوارت إميل والحرية : من عماء الغرب الذين دافعوا عن الحرية ... » في القرن 18 . قال إميل في كتابه الحرية : « وليكن من المعلوم لدى ... أنه إذ سكت رأي فقد أخفيت حقيقة وأن الرأي الخطأ قد يحوي بذور ... بل من الجائز أن يؤدي إليه كاملاً ... وأن لرأي الصواب كثيراً ما ... لجماهير الظلم به ... وأن الآراء لصائفة ملتم تعارض من الآخرين بين ... حين فإنها بعد حيويتها وتغيرها على سلوك الناس ... »

وقار» إن الرأي الذي تحاول سلطنة إخماده قد يكون صحيحاً وولئك الذين يحاولون إخماده يتكبرون بلاشك صحته ولكنهم ليسوا معصومين من الخطأ فكل إخماد للمناقشة هو افتراض للعصمة فحرمان الأفراد من ممارسة حق التعبير عن الرأي يكون منافي للناموس الطبيعي وليس في الإمكان الحيولة بين الناس وبين ما يعتل في نفوسهم، والحاكم الذي لا يستطيع أن يستفيد من أفكار وآراء مواطنيه، ولا يكون في الوطن كله إلا آرائه هو ولا يظهر في ذلك الوطن ما يخالفها على ما قد يكون بها من أخطاء لا محالة يؤدي بنفسه ووطنه إلى كارثة محققة» .

ويرى إميل أنه إذا كانت الآراء التي تعتقها السلطة فيها خطأ وصواب فإن المناقشة والحوار تكون من غير شك أشد لزوماً لبيان جوانب الصحة والخطأ . ومادام القطرف شبيمة الآراء المقبولة فيما يقول إميل فالأفضل أن يكون المدفوعون من الآراء المرفوضة من المتطرفين أيضاً ما إذا كانت آراء السلطة صائبة مسلم بها فإن الحوار من حولها يكون لازماً حتى لا تكون الحقائق التي يفسلها هذا الرأي بمثابة عقيدة جامدة ميتة . نظر الحرية - جون ستيوارت

* * *

سادساً - الآثار الوخيمة لكبت الحرية السياسية وحرية التعبير

إذا صدرت الحرية السياسية وحرية التعبير مات المجتمع أدبياً ومعنوياً وركدت فيه الحركة الفكرية وانعكس ذلك سلباً على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتفسد أحوال الناس ويظهر النفاق فيعلن الناس خلاف ما يرون «تطهر الطبقات الانتهازية تصبل للسلطة وتمجدها وهي لا تعتقد صحة ما تقول، يصب معين الفكر وتهاجر الأدمغة وتبرز الجريمة والأمراض النفسية والآفات الاجتماعية» .

قال ابن خلدون في المقدمة ص 169 «إن الملك إذا كان قاهرًا ماضياً بالعقوبات منقذ عن عورات الناس وبعيد ذنوبهم، شملهم الخوف والذل ولأنوا الكذب والكفر والخديعة، فسحقوا به وفسدت بصائرهم وأخلافهم وربما حذوه من موطن المدافعات ففسدت حمايه بفساد النبات» .

قال مصطفى أمين مصوراً مدى خطورة الاستبداد وفقدان الحرية على الفكر «نحطت اللغة العربية عندما قيدت الأقلام وتحولت إلى حصنة إملاء، لحاكم سلمي والكتاب يكتبون، انحطت اللغة العربية عندما رتجت الكلمات من الخوف في الأقلام وأصبحنا نعزل بالحكام بعد أن كنا نتمجد الله، وانحطت اللغة العربية عندما أصبحت البلاغة هي إبلاغ لشعب بما يريد الحاكم بعد أن كانت البلاغة من إبلاغ الحاكم بما يريد الشعب» .

لا أريد أن أزيد على هذا قواقع البلاد خير شاهد على ما نقول فالصحافة ما دخت في النصف - إلا ما رحم ربي - بعد أن هددها رئيس الحكومة ولا

حكومة ! بالتبوير وعطائم الأمور إن هي هددت مصالح الطغمة العسكرية عفواً إن هي هددت المصلحة العليا للوطن ! وناه عزاً وفخراً عندما جاءه بعض الصحافيين الذين منعت جرائدهم من الصدور في حالة من التوبة والإنابة فمتحهم الرئيس الفاشل في مسقط رأسه صكوك القفران، ياله من بابا الجزائر ! ونسي يوم أن كان يندد بهذا التصرف والعريضة التي وقّع عليها مع بعض الشخصيات السياسية بعد حوادث أكتوبر التي لم يُحقّق فيها إلى اليوم شهادة عليه وب يوم حيلة يسراً ! أما التلفزة فقد انطبق عليها المثال القاتل " عدت حليلة إلى عاداتها القديمة " فكل شيء على مايرام ملكيات بلا حدود وأيام دراسية وتسييح بحمد المجلس الأسفل للدولة عفواً للمجلس الأعلى للدولة، يالها من مهزلة عندما تحولت لتلفزة إلى مركز استنطاق وعرض العضلات على أبناء الشعب، يالها من خسة ونذالة وحفارة ! عفواً أيها المجلس " الأمل " للقضاء (المستقل) أخشى إن زدت في البيان أن يرسل إلي من يطرني رصاصاً في زنتي كم فعلوا بنخريين ودفنوا في غيابات الليل المظلم بلا محاكمة ! ولكن أريد هذه الكلمة وليكن ما يكن : إن الطغمة العسكرية لن تفلح في إسكات الحق يوماً لأن دولة الباطل جولة وساعة، ودولة الحق إلى قيام الساعة .

ملاحظة : إن الأنظمة المستبدة الكافرة والفاجرة تطلب الحريات المادية على المعنوية وتغيب الحريات الشخصية والاقتصادية على الحرية السياسية لأن هذه الأخيرة خطر على الأنظمة وأهل الاستبداد، ومن هنا وجدناها أكثر عرضة للمداهمة من حرية الاعتقاد والفكر فسيب .

ولأن بعد هذه الجولة في نظرة الغرب لموضوع الحرية وخاصة الحرية السياسية نرجع إلى الشريعة لغراء ترى كيف تنظر إلى مقاومة الأنظمة الكفرة والفاجرة بعد أن رأينا في الغرب من باب الاستحالة أن يصل الحاكم إلى السلطة

عن طريق الديباجة أو الرشاش وإذا وصل إلى السلطة عن طريق الاختبار فهيهات أن يحاول الانحراف فيه يَطَّح به سريعاً وتبقى الكلمة للشعب
فما هو حديث الإسلام في هذا الباب الخطير بعد أن أقمت الحجة على لخصوم من خلال ما يعتقدون ويحبون بل ويتشددون . . . ! ! .



الباب الخامس

مقاومة الحكام في ميزان الإسلام

من موجبات مقاومة الحاكم في الشريعة الإسلامية

قد رأينا بما لا يدع مجالاً للشك أن النظام السياسي الإسلامي يقوم على قواعد لا يجادل فيها إلا جهول منها قيامه على الشورى وأن الحاكم لا شرعية له ما لم تختاره الأمة عن طوعية وأن نقده ونصحه وتقويمه وعزله يجب إذا ارتكب ما يوجب ذلك وعلى رأس ذلك إذا كفر أو ارتد أو صدر منه ما يهدم ركائز الدين .
واليكم البيان بإجمال في نقاط محددة

أولاً - من كفر أو طرأ عليه الكفر يجب خلعُه :

من شروط الحاكم المسلم الإسلام وهذا شرط أساسي في كل ولاية في البلاد الإسلامية فلا يجوز فيها تولية من ليس بمسلم لقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » [النساء الآية : 141] والرياسة هي أعظم سبيل وأقوى تسلط على المحكوم وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » [النساء : الآية 59] . فقولهُ منكم نصٌّ على اشتراط أن يكون ولي الأمر من المسلمين ولم ترد كلمة [أولي الأمر] إلا مقرونة بأن يكونوا من المسلمين فدلُّ على أن ولي الأمر يشترط أن يكون مسلماً فالكافر أو المرتد لا تجب طاعته في شيء أبداً بل تجب محاربته ومقتلته حتى يسم أو يعطي الجزية عن يد وهو صائر إن كان من أهلها . وجاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم أن عبادة بن الصامت قال (يا بعنا أي رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في سخطنا ومكرهنا وعسرتنا وبُسرتنا وأثرة علينا ولا ننازع الأمر أهله إلا أن

ثروا كفرة بواحاً عنكم من الله فيه برهان) [رواه البخاري ومسلم] وجاء في الحديث الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام (من بدل دينه فاقتلوه) [رواه البخاري وغيره] . وإليك ما نقله أهل العلم في هذا الصدد :

قال ابن المنذر « أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم بحال » انظر أحكام الذمة لابن القيم ج 2 / ص 414 .

قال القاضي عياض كما في صحيح مسلم 229 / 12 . « أجمع العلماء على أن لإمامة لا تنعقد لكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل ، قل : وكذلك لو ترك إقامة الصلوات و لدعاء إليها » .

قل الحافظ ابن حجر في الفتح 123 / 13 . « إنه - أي الحاكم - يتعزل بالكفر إجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك فمن قوي على ذلك فله النواب ومن داهن فعليه ، إثم ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض » وقال في 7 / 13 « وإذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها »

قال أبو يعلى في المعتمد في أصول الدين ص 243 « إن حدث منه ما يقدح في دينه نظرت فإنه كفر بعد إيمانه فقد خرج عن الإمامة وهذا لا إشكال فيه لأنه خرج عن إملة ووجب قتله »

قال سقاسقي في إرشاد الساري 217 / 10 : « أجمعوا على أن الخليفة إذا دعا إلى كفر أو بدعة بشر عليه » .

قال النووي نقلاً عن القاضي عياض « أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل وكذا لو ترك إقامة الصلاة والدعاء إليها فدوا طراً عليه الكفر وتفسير الشرع أو بدعة خرج عن الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين لقيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك فإن لم يقع إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب ذلك في المبتدع إلا إذا

ظنوا القدرة عليه فإن تحقق العجز لم يجب القيام »

قال الشوكاني كما في نيل الأوطار ج 7 / ص 198 « وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السultan المتطلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن لدماء وتسكين الدهماء ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته من ثجب مجاهدته لمن قدر عليها » .

قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى المصرية 507 : « فمن أجاز اتباع شريعة غير شريعة الإسلام وجب خلعه وأعلنت بيعته وحرمت طاعته لأنه في مثل هذه الحالة يستحق وصف الكفر »

وقال في مجموع الفتاوى 422 / 3 : « ومحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين : إنسهم وجنهم فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله » .

قال ابن كثير في تفسيره وكذا في البداية والنهاية 119 / 13 . ولذا عندما ظهر الياسق في عصره على يد الحكام التتار رغم أنهم مدعوا الإسلام ويشهدون أن لا إله إلا الله ، والياسق ألقه جنكيز خان فوضع فيه قوانين هداه شيطنة إليها وأخذ يدعو الناس إلى التحاكم إليها فأصدر ابن كثير هذه الفتوى فيهم بكل صراحة ووضوح رغم أن الياسق فيه بعض أحكام الشريعة مخلوطة بغيرها « وفي هذا كله مخالفة لشرائع الله المنزل على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرع المنسوخ كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه ؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين »

وقد أيضاً « ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتغل على كل خير ، الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا معتد من شريعة الله كما كان أهل

لجائية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يعضدون بها بواطنهم وأهوائهم وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المتخوذة عن ملكهم جنكيز خان الذي وضع لهم الباسق وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيره وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهو فصررت في بنية شرعاً متبعاً يقدموه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن فعل ذلك متهم فهو كافر يجب قتله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم بسواه في قليل ولا كثير».

قال محمد رشيد رضا في تفسير المنار 367/6 : «ومن المسائل المجمع عليها قولاً واعتقاداً أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق [ولما الطاعة في المعروف] وأن الخروج على الحاكم لمسلم إذا ارتد عن الإسلام واجب وأن إباحتها المجمع على تحريره كالزنا والسكر واستباحة إبطال الحدود، وشرع ما لم يأت به الله كفر وردة».

قال محمد الخضير في إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء ص 11 : «وهنا لا إمامة له ولا طاعة بل يجب على كل مسلم القيام ضده حتى يبيد بالخزي والنكال».

قال عبد القادر عودة في التشريع الجنائي في الإسلام ج 2 / ص 709 : «ولا خلاف بين الفقهاء والعماء في أن كل تشريع مخالف للشرعية الإسلامية باطل لا تحب طاعته وأن كل ما يخالف الشرعية محرم على المسلمين ولو أمرت به أو أباحته سلطة الحكمة أي كانت».

وفي هذا القدر كفاية لبيان أن التغيير لشرع الله إما بتغييره وإما بتبديله وإما بإنكاره يقتضي عدم الخضوع للحكم ويوجب على الأمة مقاومته والعمل على خلعها إن قدرت على ذلك والأفهي أئمة».

تعليق : في الغرب نجد أن الحاكم إذا خرج عن قواعد النظام الديمقراطي أو أخل بشروط العقد تجب مقاومته بالقوة إن لم يتنازل طواعيةً وعندنا في شرع

لله أن الحاكم إذا خالف قواعد الشريعة وأمن ببعض وكفر ببعض وجب الخروج عليه وقتله ولا يسمى هذا لعمل حرباً أهلية كما يشاع لأن الحرب الأهلية بين فصائل الوطن الواحد أما هنا فلامة كلها ضد السلطة فتنبه .

ثانياً - معنى الكفر البواح في الحديث :

قال الخطابي « يريد ظاهراً بدياً من قولهم باح بالشئ ييوح به بواحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره » .

وقال ابن حجر « عندكم من الله فيه برهان أي نص آية أو خبر صحيح لا محتمل التأويل » .

وقال النووي « المراد بالكفر هنا المعاصي ومعنى عندكم من الله فيه برهان أي تعلمونه من دين الله تعالى ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن أتوا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام فإذا رأيتم ذلك فأتكروهم عليهم وقولوا بالحق حيث كنتم » ، انظر فتح الباري 3/ 5 ، ونيل الأوطار ج 5 / ص 367 + ج 7 ص 198 والنووي 12 / ص 243 .

قال انكشاميري في إكفار المحدين ، ص 22 : « يدل - أي هذا الحديث - ابضاً على أن أهل القبلة يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة وأنه قد يلزم الكفر بلا الترام ويدون أن يريد تبديل الملة والألم يحتج الزاني إلى برهان » .

قال أحمد شاكر « إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة ولا غش لأحد ممن ينتسب للإسلام - كأننا من كان - في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها فليحذر امرؤ لنفسه وكل امرئ حسب نفسه » . انظر عمدة التفسير

وخلاصة القول أن المراد بالكفر البواح الخروج عن أحكام الشريعة إما بسببها أو الرضا بقانون وشرع غير شرع الله فمن فعل ذلك وجب مثاقمته

والخروج عليه لرد الأمر إلى بصلبه . ولا يشترط أن يعلن هو بنفسه الكفر كما يذهب إليه الكثير خطأ ولذلك يُكفرون ثم يخرجون والحق أن الخروج يجب ولو لم يعلن الكفر صراحة .

ويؤيد ماذهب إليه النووي من أن الكفر البواح المراد به المعصية أن هناك بعض الروايات الأخرى للحدث جاء فيه قوله عليه الصلاة والسلام (إلا أن يكون معصية لله بواحاً) وجاء في رواية عند أحمد >> ما لم يأمرك بأثم بواحاً > والمقصود المعاصي التي تخرق قواعد الإسلام وتشكل منهجاً مستقلاً في الانحراف أو الدعوة إلى المنكر والبدع .

من المبررات الشرعية لمقاومة الأنظمة

هناك مخالقات إذا وقعت في نظام وجب الخروج عليه ومقاومته لمن قدر عليها أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1 - **اغتياب الحاكمية** : من عقد المسلم أن الحكم لله لقوله تعالى « **إن الحكم إلا لله** » [الأنعام : الآية 57] وقوله تعالى « **ولا يشرك في حكمه أحداً** » [الكهف : الآية 26] فالحكم الشرعي والقدري لله تبارك وتعالى فما على المسلم المؤمن إلا أن يخضع لحكم الله تعالى لقوله تعالى « **إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون** » [النور : الآية 51] ومن هنا فالحاكمية لله تعالى لا شريك له وهذا أمر مطلوب من الدين بالضرورة والحاكم المسلم يختاره المسلمون ليطبق عليهم حكم الله تعالى ولا يتعداه .

قال الإمام الغزالي في المستصفى 8/1 و 83 . >> وفي البحث عن الحاكم متعين أنه لا حاكم إلا الله ولا حكم للرسول ولا للسيد على العبد ولا لمخلوق على

مخلوق بل كل ذلك حكم الله تعالى ووصعه لا حكم غيره ... وأما استحقاق نفوذ الحكم فليس إلا لمن له الحق والأمر فإنما السافذ حكم المالك على مملوكه ولا ماله إلا الخالق فلا حكم ولا أمر إلا له أما النبي صلى الله عليه وسلم وسلطان والسيد والاب والزوج فربا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم بل بإيجاب الله تعالى كان للموجب عليه أن تغلب عليه الإيجاب إذ ليس أحدهما أولى من الآخر فإن من أوجب طاعة الله تعالى - وطاعة من أوجب الله طاعته >> .

قال أبو زهرة في أصول الفقه ص 63 >> وهذا التعريف يوجب لا محالة إلى أن الحاكم في الفقه الإسلامي هو الله سبحانه وتعالى ، إذ أن هذه الشريعة قانون ديني يرجع في أصله إلى وحي السماء فالحاكم فيه هو الله . وكل طرائق التعريف بالأحكام فيه إنما هي مناهج لمعرفة حكم الله تعالى وأحكام دينه لسماعي . على هذا تفق جمهور المسلمين بل أجمع المسلمون ... فإن الإجماع مد اعتمد على أن الحاكم في الإسلام هو الله تعالى . وأنه لا شرع إلا من الله وقد صرح بذلك القرآن الكريم فقال تعالى « **إن الحكم إلا لله** » وقال تعالى « **وأن لحكم بينهم بما أنزل الله** » [المائدة : الآية 49] .

قال الدكتور السنهوري . وفي كلمة وحدة فإن سيادته في الشريعة الإسلامية لله وحده ولكنه أناب عنه لأمه كلها وليس فرداً واحداً أي كان حتى ولو كان خليفة أو هيئة أخرى متميزة ولو كانت هيئة دينية >> .

وقال فرج السنهوري في تاريخ الفقه >> لا حاكم إلا الله ولا حكم إلا ما حكم الله . على هذا اتفقت كلمة المسلمين حتى الذين قالوا للأفعال حسنة وقبحها عقليين أن يدركها العقل إذ أنهم لم يذهبوا إلى أكثر من نخاد بوصفين أساساً لحكم الله - سبحانه - يصدر من موقفهما فالعقل لا دخل له في إنشاء الأحكام إصدارها وإن كن هو شرط التكليف وله أعظم الأثر في فهم الشرع >> .

قال د . / محمد ضياء الدين الرئيس في النظريات السياسية الإسلامية 374 : « **إذ الذي ينبغي أن يعتد في الإسلام أن الله سبحانه هو المشرع الأصلي بل**

الأوحد فهو صاحب الدين والشريعة والنظام لا يقصد من إقامته إلا أن يتخذ تلك الشريعة وهو لم يقم إلا بمقتضاها

قال د / سليمان الطماوي في السلطات الثلاث 682 : « فالتشريع - بمعناه الدقيق - في الإسلام إنما هو لله تعالى وعلى هذا الأساس لا تملك أي سلطة في الدولة الإسلامية سلطة التشريع أي ابتداء أحكام مبتدأة في النبوة، أما مواجهة الضرورات الجديدة فإنما يكون عن طريق استمداد ما يناسبها من أحكام من التشريع الإلهي، ولقد رأينا أن هذه الوظيفة إنما يقوم بها فئة خاصة من المسلمين هم المجتهدون » .

وقال د / السنهوري في فقه الخلافة وتطورها ص 70 : « روح التشريع الإسلامي تقتضي أن السيادة بمعنى السلطة غير المحدودة لا يملكها أحد من البشر، فكل سلطة إنسانية محدودة بالنصوص التي فرضها الله فهو وحده صاحب السيادة لعلها ومالك الملك وإرادته هي شريعتنا، التي لها السيادة في المجتمع ومصدرها ولتعبير عنها هو كلام الله المنزل في القرآن، وسنة الرسول المعصوم الملهم ثم إجماع الأمة » .

2 - عدم الرد عند التنازع لله وللرسول :

الموجب عند كل خلاف الرد إلى الله { أي لكتابه } وللرسول أي { لسنته } وكذا إذا وقع خلاف بين الراعي والرعية بخلاف ما نراه في الدول " الإسلامية " فإنهم يسمون الخلاف بالقانون الوضعي أو سياسة الحديد والنار، قال تعالى : « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » [الشورى : الآية 10] . وقد تعالى « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » .

[النساء : الآية 59]

قال ابن كثير في تفسيره . ج 2 / ص 326 : « وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع إلى الكتاب والسنة كما قل تعالى « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » فما حكم به الكتاب والسنة وشهدنا له بالصحة فهو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال ولهذا قال تعالى « إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » أي ردوا الخصومات والجهالات إلى كتب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ... فدل على أنه من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولم يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله واليوم الآخر » .

قال محمد بن إبراهيم في رسالة تحكيم القوتين « إن من الكفر الأكبر المستبين تنزيل لقانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعدنة أقول لله عز وجل « فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » [النساء : الآية 59] ... فإنه لا يجمع التحاكم إلى غير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مع الإيمان في قلب عبد أصلاً بل أحدهما ينافي الآخر » .

قال الخالدي في تصريبات في فهم بعض الآيات « تبين الآية للحاكم والمحكومين طريق حل النزاع بينهم وتدلهم على المرجع الذي يرجعون إليه ، يحكمون عند الاختلاف والتنازع ، إنه توجب عليهم جميعاً رد الأمر المختلف » إلى الله ورسوله أي إلى كتاب الله وسنة رسوله ولا تمنع الآية الحاكم حق إعلان حالة الطوارئ وفتح أبواب السجون على المخالفين والمعارضين وتعذيبهم ومحاربتهم في إنسانيتهم وحرثهم ورزقهم وأولادهم وأعراضهم وأختيائهم إعدامهم بل توجب عليهم سماع الرأي المخالف والاحتكام مع صاحبه إلى الحق

ولرجوع عن الخطأ إلى الصواب ولو كان عند المخالف .

تعليق : فهل هذا هو المسلك الذي تسلكه الدول " الإسلامية " عندما يقع نزاع بين الراعي والرعية ؟ ! إنهم يدعون الإسلام ولا يحكمونه في الخلافات مطلقاً، فهذه الجزائر مثال على ذلك عندما وقع خلاف بين السلطة أو الطغمة العسكرية بصفة أدق مع الجبهة الإسلامية لم ترجع إلى الكتاب والسنة وإنما اتخذت من القمع الهمجى وسيلة لها في إسكات أصوات المعارضة الجادة ففتحت المحتشدات في قلب الصحراء اللاهية لشباب المسلمين وطلاق الرصاص على المتظاهرين ليلاً وهم يتلون القرآن الكريم عبداً، والرسول الكريم يقول (من رمانا بالليل فليس منا) ويقول أيضاً (نهيت عن ضرب أهل الصلاة) وعذب الآلاف تعذيباً شديداً ودمست الكرامة الإنسانية وأهينت النساء وبوغت البيوت . . . و . . . كل هذا من أجل مصادرة حق الأمة في اختيار الحاكم الذي تريد والعالم بأكمله ساكت صامت كما هو ساكت إزاء قضية البوسنة والهرسك وكما سكت من قبل على ما حدث في العراق وليبيا ومن قبل ذلك كله في فلسطين وكأن حكام المسلمين قرّض عليهم أن يكونوا يد الاستعمار العالمي في قمع الشعوب ، إنها مهمة قنطرة ولكن يوم النصر قائم بإذن الله والشعوب الإسلامية بدأت تستيقظ وتدرك أن هذه الأنظمة التي تحكم مآهم إلا عملاء وخدام للكفرة وإلا فم هو السر في السكوت على ما يحدث في العالم من مآسٍ للمسلمين !!!

قال الشيخ أبو الأعلى المودودي : في الخلافة والملك ص 24 : « إنها (أي الآية) تحدد المبادئ التي يقوم عليها دستور الدولة حيث توضح ست نقاط دستورية وهي :

- 1 - طاعة الله ورسوله مقدمة على أية طاعة أخرى .
- 2 - طاعة أولي الأمر تأتي تحت طاعة الله ورسوله .
- 3 - أن يكون أولو الأمر من المؤمنين .

4 - للناس حق تنازع الحكام والحكومة .

5 - أن الفصل في النزاع هو قانون الله ورسوله .

6 - ضرورة أن توجد في نظام الخلافة هيئة حرة مستقلة عن نفوذ الشعب وتأثير الحكام لتقضي في النزاعات طبق القانون الأعلى قانون الله ورسوله .

تعليق : فإين هذه الهيئة في بلاد المسلمين التي تقف حاكماً عادلاً في نزاعات بين الرعية والراعي ؟ لقد رأينا في الجزائر مثلاً أن المجلس الدستوري الذي من واجبه أن يقف مع اختيار الشعب بكل قوة وعزيمة يقف خادماً للشعب ولا فمن الذي اتخذ القرار بإيقاف المسار الانتخابي ؟ وعلى أي الأسس ؟ ومن خولهم هذا الأمر ؟ ! وبأي حق يقتل الأبرياء ذنبهم الوحيد هو أنهم قاوموا السلطة ، التي خرجت عن أحكام الأرض والسماء وجميع الأعرف الإنسانية وإلى اليوم لم نسمع صوت هذا المجلس الدستوري في القضية ومن هو صاحب الحق ؟ ورغم ذلك كله ينعثون المجاهدين لظلم النظام - وهو حق أقرته شريعة السماء وقوانين الأرض - بإلزامهم ويضعون قانوناً كافراً جائراً على مقاسهم لتصفية المعارضة السياسية سياسياً بل وجسدياً فهل يمثل هذه التصرفات يا خلق الله تتقدم المول وتزدهر ؟ ! أما لعب الفقير إلى رحمة الله فيقولها صراحة ومن وراء القضبان الحديدية إنتي إرهابي من الطراز الأول لقوله تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم » [الأنفال : الآية 60] . فهياً وطبقوا على قانون الإرهاب الذي صمّمه على مقاسكم وصدق الله العظيم إذ يقول « لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله »

[البقرة : الآية 13]

3 - عدم التحاكم إلى شرع الله تعالى :

من الكفر لبواح الذي حرّمه الشارع الحكيم التحاكم لغير شروعه الحنيف،

قال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » [النساء : الآية 65]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ج 2 / ص 192 : « إذ عرف هذا فالرخص بقضاء الديني الشرعي واجب وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان فيجب على العبد أن يكون راضياً بلا حرج ولا منازعة ولا معارضة ولا عراض تم يذكر الآية مسالفة فيقول : « فاقسم أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله صلى الله عليه وسلم وحتى يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه وحتى يسلموا لحكمه تسليماً وهذه حقيقة الرضا بحكمه فالتحكم في مقدم لإسلام وانتفاء الحرج في مقدم الإيمان والتسليم في مقام الإحسان » انظر أيضاً مدارج السالكين ج 2 / ص 201 .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين 1 / 51 : « فإذا كان ربح أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم فكيف بتعديدهم زرائعهم وعقولهم وأوقافهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عنه ؟ أليس هذا أولى أن يكون محيطاً لأعمالهم » .

تعليق : فكل مسلم أو حاكم دعي لإسلام ويتظاهر به ثم لا يتحكم إلى شرع الله فأعماله لا وزن لها وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم فالإسلام حقائق وليس مجرد شعارات نخادع بها الشعوب المسلمة لفرض مقاومتها ونستجيب رضاء

قال ابن كثير في تفسيره ج 1 / 520 : « يقسم الله تعالى بنفسه الكريمه المقدسة انه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع أموره فما حكم به فهو الحق ، الذي يجب الاتقياء له باطناً وظاهراً ولهذا قال : « ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » أي إذا حكموك

يلعبونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً مما حكمت به وينقادون له في لظاهر وأبطن فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير معارضة ولا مدفعة ولا منازعة كما ورد في الحديث (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) .

وقال في ليداية والهدية : « فمن ترك الشرع المحكم والمنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحكم إلى غيره من الشرع استنسخه كفر فكيف بمن تحكم إلى الياسق وقدمه عليه ¹⁹ من فعل ذلك كفر بجميع المسمين » .

قال الهضبي في كتبه دعة لا قضاة ص 76 : « ومن اعتقد بعد فیم الحجة عليه بوجوب الرد إلى غير شريعة الله تعالى التي بلغته أو بعدم لزوم الرد إليها ، ولو لم يفعل تنسأ ، ولو لم يحتكم فعلاً فإنه يكون مشركاً كافراً حاداً لأمر الله الذي بلغه وأن من جهر حراً مختاراً فإنه يريد التحكم إلى غير شريعة الله التي بلغت ليعرف ما هو حلال وما هو حرام وما هو فرض عليه وما هو منهي عنه أو ماله من حق وما عليه من واجبات فإنه يكون قد أعين عقيدته الفاسدة وأنه يفضل تلك الشريعة التي يريد التحكم إليها على شريعة الله التي بلغت فهو كافر مشرك ولا شأن لما بما في قلبه لأن من جحد بلسانه شيئاً مما افترض الله تعالى الإيمان به في غير كراه فقد كفر وأشرك وارند عن الإسلام » .

قدس محمد حامد الفقي في فتح المجيد ص 406 : « من أخذ من كلام اهرنجة قوانين يتحكم إليها في الدماء والفروج والأموال ويقدمها على ما علم وتبين به من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليه ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله ولا ينفعه بأي اسم يسمى به ولا أي عمن من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها »

تعليق : وهذه حال أغلب احكام في بلاد المسلمين يكفرون بالإسلام والواقع شاهد على ذلك ثم يتظاهرون مخادعة لشعوب ببعض اصاعات

فيؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض والله المستعان من مكر هؤلاء المالكين .

قال الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان ج 4 / 92 : « وبهذه النصوص لسمائية التي ذكرناها يظهر غاية لظهور أن الذين يتبعون القرآن لتي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله عز وجل على السنة رسوله صلى الله عليهم وسلم أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم » .

قال سيد قطب في ظلال القرآن ج 8 / ص 146 : « إن الذين يحكمون على عائد الوثن بالشرك ولا يحكمون على المتحاكم إلى الطغوت بالشرك وتخرجون من هذه ولا يتحرجون من تلك هؤلاء لا يقرأون القرآن ولا يعرفون طبيعة هذا الدين فليقرأوا القرآن كما أنزله الله وليأخذوا قواله بجد » وإن أظعنهم إنكم مشركون » .

قال د . / عبد الله عزام في العقيدة وأثرها في بناء الجيل ص 79 : « كل من رفض التحاكم إلى شريعة الله أو فُض أي تشريع على تشريع الله أو أشرك مع شرائع الله شرائع أخرى من وضع البشر وأهوائهم وكل من رضي أن يستبدل بشرع الله قانوناً آخر فقد خرج من حوزة الإسلام وألقى ربة الإسلام من عقه ورضي لنفسه أن يخرج من هذه الملة كافراً » .

قال عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه الحدود الشرعية كيف نصبتها ص 20 : « ولا يشك مسلم أن من لوازم الإيمان الاقرار بشرع الله سبحانه والتسليم بأمره ، وهذا معنى الإسلام أي التسليم والانحياز والانقياد لأمر الله وقد دل على هذا لعنى آيات كثيرة كقوله تعالى « إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا » [النور : الآية 51] وكقوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا »

تسليماً » [النساء : الآية 65] وفي هذه الآية تعجب الله سبحانه ممن يدعي الإيمان وهو يريد أن يتحاكم إلى غير حكم الله وحكم رسوله وأخبر أنه لا يؤمن إلا من حكم الله ورسوله في كل شجار يكون بينه وبين آخرين ورضي بحكم الله وحكم رسوله وسلم تسليماً كاملاً لذلك ولا شك أن الحدود الشرعية للجرائم المعروفة : السرقة، والقتل، والزنا، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والافساد في الأرض وغير ذلك من الجرائم، هذه الحدود الشرعية أعني العقوبات المقدرة شرعاً لهذه الجرائم أصبحت لأشتمارها من المعالوم في الدين ضرورة، ولا يكاد بل ولا يصح من مسلم أن يجهل ذلك، وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً في الدين فإن تكذيبه أو رده كفر مخرج من ملة الإسلام وهذا الحكم لا خلاف فيه بقائاً أعني كفر من رد حكماً من أحكام لله الثابتة في كتابه أو على لسان رسوله خاصة إذا كان هذا الرد سلباً بأن هذا التشريع لا يناسب الناس أو لا يوافق العصور أو أنه وحشية أو غير ذلك لأن حقيقة عيب لتشريع هي عيب التشريع، ولذي شرع هذا وحكم به هو الله سبحانه وتعالى ولا يشك مسلم في أن عيب الله أو تسببه للنقص أو الجهل له كفر به وخروج عن ملة الإسلام ولذلك فالأمر الأول الذي ينبغي أن يتعلمه الذين يريدون هذا الحكم أنهم ليسوا من جماعة لمسلمين ولا ينتمون إلى هذه الأمة أصلاً إلا أن يعلنوا توبتهم ورجوعهم إلى الله سبحانه وتعالى .

وإذا ثبت أن التحاكم إلى غير شرع الله كفر بواح فلنتحدث عن أمرين هامين وذلك قياماً بواجب تبيان وخاصة لهيئة هامة " وهي المجلس " الأعلى " للقضاء وهذان الأمران هما :

الأمر الأول : بيان حكم الحكم بغير ما أنزل الله تعالى

واليك تقول أهل العلم قديماً وحديثاً في حكم الحكم بغير ما أنزل الله لتكونوا على بصيرة من أمركم ولا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور .

قال الجصاص في أحكام القرآن ج 2 / 214 : « من رد شيئاً من أوامر الله

أو أوامر رسوله فهو خارج عن الإسلام سواء رده من جهة التثبوت فيه أو من جهة ترك القبول أو الامتناع عن التسليم ولقد حكم الصحابة رضوان الله عليهم بإرتداد مانعي الزكاة لأن الله حكم بين من لم يسلم بما جاء به الرسول ولم يسلم لقضائه وحكمه فليس من أهل الإيمان» .

قال شارح الطحاوية ص 323 : « وهذا أمر يجب أن يتفطن له وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة ويكون كفراً إما مجازياً وإما كفراً أصغر على لقولين المذكورين وذلك بحسب حال الحاكم، فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه أو استهين به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص ويسمى كافراً مجازياً أو كافراً كفراً أصغر وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطئ له أجر على جتهاده وخطؤه مغفور » ، انظر أيضاً مدارج السالكين 1 / 365

فتوى بن باز في جريدة المسلمون العدد 1405/5/19 هـ ، سئل ما حكم الذين يطالبون بتحكيم المبادئ الاشتراكية والشيوعية ويحاربون حكم الإسلام ؟ وما حكم الذين يسامعونهم في هذا الطلب وينضمون من يطالب بحكم الإسلام ويلمزونهم ويفترون عليهم فأجاب « لقد أجمع العلماء على أن من زعم أن حكم غير الله أحسن من حكم الله أو أن هدي غير رسول الله أحسن من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كافر ضال كما أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال وأن الذين يدعون إلى الاشتراكية أو الشيوعية أو غيرهما من المذاهب الهدامة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضلال أكفر من اليهود والنصارى لأنهم ملاحدة لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » .

قال العلامة رشيد رضا في تفسيره 6 / 336 : « وإن العقل لمعسر عليه أن يتصور أن مؤمناً مذنباً لدين الله يعتقد أن كتابه يفرض عليه حكماً ثم هو يغيره باختياره أو يستبدل به حكماً آخر بإرادته إغراضاً عنه وتفضيلاً لغيره عليه أو يعذر مع ذلك بإيمانه وإسلامه »

وقال الأستاذ عبد القادر عويضة في الإسلام وأوضاعنا القانونية ص 72 : « فمن يرفض الحكم بما أنزل الله ومن لم يحكم بما أنزل أو تحاكم إلى غير شريعته فهو كافر ليس في قلبه ذرة من الإسلام وإن تسمى باسم مسلم وانتسب إلى أبوين مسلمين وادعى لنفسه الإسلام ذلك حكم الله جل شأنه » ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » [المائدة : الآية 44] ، وإذا كان هذا هو حكم الإسلام الذي عطلته ولا تزال تعطله الحكومات في البلاد الإسلامية فإن كل ذي عقل يستطيع أن يدرك بسهولة مدى خط هذه الحكومات من الإسلام وأن يقول غير متحرج أن هذه الحكومات تدعو المسلمين إلى الكفر وتحملهم عليه »

قال سيد قطب في ظلال القرآن ج 2 / 1990 : « إن الحكم لا يكون إلا لله فهو مقصور عليه سبحانه بحكم الوهيته إذ الحاكمية من خصائص الألوهية، من ادعى الحق فيها فقد نازع الله سبحانه وتعالى أولى خصائص الوهيته سواء ادعى هذا الحق فرداً، أو طبقة أو حزب أو هيئة أو أمة أو الناس جميعاً في صورة منظمة عالمية ومن نازع الله سبحانه أولى خصائص الوهيته فقد كفر بالله كفراً بواحاً يصبح به كفره من المعلوم من الدين بالضرورة وادعاء هذا الحق لا يكون بصورة واحدة هي التي تخرج المدعى من دائرة الدين لقيم وتجعله منازعاً في أولى خصائص الوهيته - سبحانه - فليس من الضروري أن يقول : ما علمت لكم من إله غيري أو يقول أنا ربكم الأعلى كما قال فرعون جهرة ولكنه يدعي هذا الحق وينازع الله فيه بمجرد أن ينحى شريعة الله عن الحاكمية ويستمد للقوانين

من مصدر آخر» .

قال أحمد شاكر معقفاً على كلمة صاحب الطحاوية كقر أكبر 324 : « وهذا مثل ما ابتلى به الذين درسوا القوانين الأوروبية من رجال لأهم الإسلامية ونسائها أيضاً : الذين أشربوا في قلوبهم حبها والشفق بها والذب عنها وحكموا بها وأذاعوها بما رُبوا من تربية أساسها صنع الشرعيين ، لهذا من أعداء الإسلام ومنهم من يصرح ومنهم من يتوارى ويكادون يكونون سواء قباله وإنا إليه راجعون » .

وقال معقفاً على فتوى ابن كثير في التتار كما في عمدة التفسير ج 4 / 179 : « أقول أقيجوز - مع هذا - في شرع الله أن يحكم المسلمون في بلادهم بتشريع مقتبس عن تشريعات أوربية الوثنية الملحدة ؛ بل تشريع يدخله الأهواء والآراء الباطلة يغيرونه ويبدلونه كما يشاؤون لا يبالون وأصعبه وأقبح شرعة الإسلام أم خالفها ... أقرأيت هذا الوصف القوي من الحافظ ابن كثير - في القرن الثامن - لذلك القانون الوضعي ، الذي وضعه عدو الإسلام جتكين خان ؟ أستم تروته يصف حال المسلمين في هذا العصر في القرن الرابع عشر ؟ إلا من فرق واحد أشهد إليه أن ذلك كان في طبقة خاصة من الحكم أتى عليها الزمن سريعاً فاندمجت في الأمة الإسلامية وزال أثر ما صنعت ... إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس هي كفر يواح لا خفاء فيه ولا مداورة ولا عثر لأحد ممن ينتسب للإسلام - كائناً من كان - في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها فليحذر امرؤ لنفسه وكل امرئ لحسب نفسه » .

قال مفتي الحجاز محمد بن إبراهيم في رسالة تحكيم القوانين مفضلاً الأمر كما ينبغي « من الممتنع أن يُسمى الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرأ ولا يكون كافراً ، بل هو كفرٌ مطلقاً إما كفر عمل وإما كفر اعتقاد وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية من رواية طاووس وغيره يدل أن

الحاكم بغير ما أنزل الله كافر إما كفر اعتقاد ونقل عن الملة وإما كفر عمل لا ينقل عن الملة . أما الأول وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع أحدها : أن يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله وهو معنى ما روى عن ابن عباس واختاره ابن جرير أن تلك هو جحد ما أنزل الله من الحكم الشرعي وهذا ما لا نزاع فيه بين أهل العلم فإن لأصول المتقربة المتفق عليها بينهم أن من جحد أصلاً من أصول الدين أو فرعاً مجعاً عليه ولو أنكر حرفاً مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم قطعاً فإنه كفر الكفر الناقل عن الملة .

الثاني : أن لا يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله كون حكم الله ورسوله حقاً ، ولكن اعتقد أن حكم غير الرسول صلى الله عليه وسلم أحسن من حكمه وتم وأشمل له يحتاجه الدس من الحكم بينهم عند التنازع إما مطلقاً أو بالنسبة إلى ما استجد من الحوادث ، التي نشأت عن تطور الزمن وتغير الأحوال وهذا أيضاً لا ريب أنه كفر ، لتفضيله أحكام المخلوقين التي هي محض زياة الأذهان وصرف جثالة ، الأفكار على حكم الحكيم الحميد . وحكم الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان أو تطور لأحوال وتجدد الحوادث ، فإنه ما من قطعية كأنه ما كانت إلا وحكمها في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم نصاً أو ظاهراً أو استنباطاً أو غير ذلك ، علم ذلك من علمه وجهله من جهله وليس معنى ما ذكره العلماء من تغير الفتوى بتغير الأحوال ما منه من قل نصيبهم أو عدم معرفة مدارك الأحكام وعلها ، حيث ظنوا أن معنى ذلك بحسب ما يلائم إراداتهم لشهوانية البهيمية وأغراضهم الدنيوية وتصوراتهم الخاطئة الوبية ولهذا تجدهم يحامون عليها ويجعلون النصوص تابعة لها منقاداً إليها مهما أمكنهم فحرفون لذلك الكلم عن مواضعه وحيث معنى تغير الفتوى بتغير الأحوال والأزمان مراد لعلماء منه ما كان مستصحية فيه الأصول الشرعة وأبطل المربعة والمصالح التي جنسها مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن المعلوم أن أبواب

القوانين، لوضعية عن ذلك بمعزل وأنهم لا يقولون إلا ما يلائم مراداتهم كائنة ما كانت والواقع أصدق شاهد .

الثالث : أن لا يعتقد كونه أحسن من حكم الله ورسوله، لكن اعتقد أنه مثله، فهذا كالتوعين للذين قبله في كونه كافراً الكفر الناقل من الملة لا يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق والمنافضة والمعاندة لقوله تعالى « ليس كمثله شيء » ونحوها من الآيات الكريمة الدالة على تفرد الرب بالكمال وتنزيهه عن مماثله المخلوقين في الذات والصفات والأفعال والحكم بين الناس فيما يتنازعون فيه .

الرابع : أن لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل الله مماثلاً لحكم الله ورسوله فضلاً عن أن يعتقد كونه أحسن منه لكن اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم الله ورسوله فهذا كالذي قبله يصدق عليه ما يصدق عليه لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصحيحة الصريحة القاطعة تحريمه .

الخامس : ما يحكم به الشر من رؤساء العشائر والقبائل من البواري ونحوهم من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم التي يسمونها (سلومهم) يتوارثون ذلك منهم ويحكمون به ويحصلون على التحاكم إليه عند النزاع بقاءً على أحكام الجاهلية وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وأما القسم الثاني : من قسمي كفر الحاكم بغير ما أنزل الله وهو الذي لا يخرج من الملة فقد تقدم أن تفسير ابن عباس رضي الله عنه لقوله عز وجل « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » [المائدة : الآية 44] . قد شمل ذلك القسم وذلك في قوله رضي الله عنه في الآية (كفر دون كفر) وقوله أيضاً ليس بالكفر الذي تذهبون إليه وذلك أن تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضية بغير ما أنزل الله مع اعتقاده أن حكم الله ورسوله

هو الحق واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبية الهوى وهذا وإن لم يخرج كفرة عن الملة فإنه معصية عظمى أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقه واليمين العموس وغيرها فإن معصية سماها الله في كتابه كفراً أعظم من معصية لم يسمها كفراً فبمسألة الله أن يجمع المسلمين على التحاكم إلى كتابه انقياداً ورضاءاً إنه ولي ذلك والقادر عليه .

قال الشيخ أحمد حماني في الملتقى 7 للفكر الإسلامي « القوانين الوضعية تشريع نص فيها على واجبات ومحرمات وحددت جرائم ومخالفات وعقوبات وكل ذلك من حق خالق الكون عسى العباد فهو الذي يحل ويحرم » أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » [الشورى : الآية 21] . « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حلالاً وحراماً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون » [يونس : الآية 59] . تضمنت هذه التشريعات تنوياً تخالف الشريعة الإسلامية وتلغي أحكامها وهذا أخطر ما فيها، فالحكم بها في ديار مسلمين في هذه الأشياء ليس حكماً بغير ما أنزل الله فحسب ولكنه معاندة لله ورسوله « إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذل » [المجادلة : الآية 20] ، إن لهذه القوانين الوضعية في كل من السرقه والقذف والردة رأي وحكم غير رأي الشريعة وحكمها والنصارى يروجون لها ويفضلونها على حكم الشريعة على أن لهذه القوانين ينوداً لا تصادم الشريعة وقد توافقت فيها ما يوافق اجتهادات لفقهاءنا وفيها ما يخالفها، والخرج كل الحرج فيما يصادم قرآناً أو سنة متواترة أو إجماعاً أو يهدم قاعدة، وإن في واضعي هذه القوانين ومستورديها وأنصار الفقه بها من يجب أن أراهم أفضل وأنسب من أحكام الشريعة في أمثالها وأن في إحلالها محل الشريعة تقدماً ورقياً وتطوراً . إن هذه القوانين قد ورثناها عن عهد الاستعمار وفرضت علينا فرضاً بالقوة والقهر أو بالكيد والمكر وكانت علينا جميعاً بلية على الأمة وقضتها وأمرائها .»

قال محمود شاكر وهو يعتقد شبهة خطيرة في تفسير القرطبي ص 349 وهذه السببة فنزيل بمعدل لشريعة بكفر دون كفر فقد فلم يكن سق بهم عن احيح به مبتدعة زماننا في القبض في الأموال والأعراض والدماء بقسمين مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا هي إحد ر قسبون ملزم لأهل الإسلام بإحکام إلى حكم غير حكم، الله ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه وتعالى وهذا كفر لا يثبت أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القتل به والدعي إليه، والذي نحن فيه اليوم هو محرم لأحكام الله عامة بلا استثناء وإيثار حكم غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تقضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة والدعاء المحتجين بذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعل وأنساب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضاءها فإين هذا مما بيناه من حديث أبي مجبر، ولنفرد من الإباضية من بني عمرو بن سدوس ولو كان الأمر على ما ضنو من خبر أبي مجبر أنهم رادو مخالفة السلطان في حكم من أحكام الشريعة، فبما سم بحدث في تاريخ الإسلام أن سن حاكم حكماً وجعله شريعة مزمنة للقضاء بها منه وحده، وخرى أن الحكم أدى حكم في قضية بعينها بغير حكم الله فيب فأنه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة، وإما أن يكون حكم بها موبى ومعصية فهذا ذنب ناله بالتوبة ونحوه المغفرة وإما أن يكون حكم به متولاً حكماً يخالف به سائر العامة فهذا حكمه حكم كل متول يستمد تأويله من إقرار بنصر الكذب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإما أن يكون في زمن بي مجبر أو قبله أو بعده حاكم حكم بعضاء في أمر جاحداً حكم من أحكام الشريعة أو مؤثراً لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط صرف كلام أبي مجبر والإباضيين إليه، فمن احتج بهذين الأثرين { أي كفر دون كفر } وغيرهما في غير بابها وصرفها إلى غير معناها، رغبة في نصرة السلطان أو احتيالا على تسويغ لحكم بغير ما أنزل

لله وفرض على عباده حكمه في الشريعة حكم لجاحد لحكم من أحكام الله أن يستتاب فبن أصر وكابر وجهد حكم الله ورصي بتبديل الأحكام فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين >
وقد نص أهل العلم على أن الحاكم بغير ما أنزل الله إنما هو صاغوت أمرنا أن تكفر به .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين ص 50 ج 1 : > من تحاكم أو حكم إلى غير ما جاء به لرسول فقد حكم الصغوت وحاكم إليه واطاغوت . كل ما تماون به لعبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله أو يعبدونه من دون الله أو يتبعونه على غير بصيرة من الله أو يطيعونه فيم لا يعلمون أنه صاعا لله > .

قال محمد بن عبد الوهب في إجماع امريد 265 > والطواغيت كثيرة ورؤوسهم خمسة وذكر منها

2- لحكم الجائر امير لأحكام لله تعالى ولدبل قوله تعالى « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً » [النساء : الآية 60] .

3- الذي يحكم بغير ما أنزل الله والسبل قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » [المائدة : الآية 44] واعلم أن الإنسان ما يصير مؤمناً بالله إلا بالكفر بالطاغوت والدبل قوله تعالى « فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم » [البقرة : الآية 256] .

وانظر مقال أحمد حماني في محاضرات المتقى 7 لفكر الإسلامي ص 678 .

الأمر الثاني : بيان حكم القاضي الذي يحكم بغير ما أنزل بين الناس

قالوا قديماً " من جعل للناس قاضياً فقد ذُبِح بغير سكين " وصدقوا فيما قالوا لخطورة هذا المنصب عند الله تعالى ثم عند الزعية خاصة إذا جار القاضي ولم يحكم بالعدل ومن هنا نجد أن الشريعة الإسلامية اشترطت فيمن يتولى القضاء شروطاً إذا أُخل بها فحكمه باطل بقوة الشرع .

قال أبو يعلى في الأحكام السلطانية ص 60 : « فأما ولاية القضاة فلا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت فيه سبع شروط » :

الذكورية، والبلوغ، والعقل، والحرية، والإسلام، والعدالة، والسلامة في السمع والبصر والعلم

أما الذكورية : فلأن المرأة تنقص عن كمال الولايات وقبول الشهادات .
وأما البلوغ والعقل : فلأن الصبي والمجنون لا يليان على أنفسهما فقولوا أن لا يبين على غيرهم ولأن طريق الاجتهاد في الحوادث وأعيان لشهود معدومة فيها .

وأما الحرية : فلأن العبد ليس من أهل الولايات ولا كامل الشهادات .
وأما الإسلام : فلأن الفاسق المسلم لا يجوز أن يلي فأولى أن لا يلي الكافر .

وأما العدالة : فلأن الفاسق متهم في دينه والقضاء طريقه الأمانات .
وأما السلامة ... : في السمع والبصر فليعرف المدعى من المنكر ولا يتحصل هذا للضرير والأطوش وأما سلامة في بقية الأعضاء فغير معتبرة لأنه يتأتى منه الحكم .

وأما العلم : فلا بد أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية ومعرفتها تنقف على معرفة أصول أربعة :

1 - المعرفة من كتاب الله بما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً ومحكماً ومتشابهاً وعموماً وخصيصاً ومجملأً ومفصلاً .

2 - عمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أفعاله وأقواله وطرق مجيئها من التواتر والأحد والصحة والفساد وما كان على سبب أو إطلاق

3 - علمه بأقوال السلف فيما أجمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الإجماع ويجتهد رأيه مع الاختلاف

4 - علمه بالقياس لموجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها فهذا عرف ذلك صار من أهل الاجتهاد يجاز له أن يفتي ويقضي ومن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد ولم يجز له أن يفتي ولا يقضي فإن قلد القضاء كان حكمه باطلاً وإن وافق الصواب لعدم الشرط .
قال الطاهر بن عاشور في مقاصد الشريعة الإسلامية ص 195 : « أهم أركان نظام القضاء هو القاضي ... قل مالك

لا أرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد فإذا اجتمع منهما في الرجل خصتان رأيت أن يولى العالم ولورع فليتعين أن يكون القاضي أمثل العلماء الصالحين للقضاء وبمقدار قوة علمه يزداد ترجمه . .. قال ابن القاسم : لا يستقضى من ليس بفقيه . وقال أصمغ وأشهب ومطرف وابن الماجشون : لا يصلح كون القاضي صاحب حديث لا فقه معه ولا صاحب فقه لا حديث معه .
قال ابن عبد البر في الكافي : لم يختلف لعلماء بالمدينة وغيرها فيما علمت أنه لا ينبغي أن يولى القضاء إلا المؤثرق به في دينه وعلمه وفهمه » .

... وجوب تجرد القاضي عن كل ما من شأنه يجعله نفوذ غيره فإن العبودية مراتب وفي الحديث (تفس عبد الدرم تفس عبد الدينار وتفس عبد القطيفة الشيء إذا أعطى رضى وإن لم يعط لم يرض) فجعل ذلك سبباً لاستعباده .
ومن هذا ينضج ما قاله أشهب أن من واجبات القاضي أن يكون مستخفاً بالائمة

أي مستخفاً بتوسطاتهم في النوازل وشفاعتهم فيها وفي إنفاذ الحق عليهم وعلى ذويهم وليس المراد أنه مستخف بحقوق الأئمة في تقرير الطاعة العامة»

تعليق : يعلم من هذا أن أغلب القضاة إن لم نقل كلهم أحكامهم باطلة بقوة الشرع لعدم توفر الشروط السابقة وغلب القضاة عبيد لمنصب - إلا ما رحم ربي - تمرر الأحكام القاسية الجافية تحت عنايتهم الفضفاضة فيظلمون الناس ويرجون بهم في السجون السنين الطويلة من أجل أكل السحت والحرام خوفاً من الطغمة العسكرية وخاصة في القضايا السياسية وهم من أعلم الناس بأن القضية لا تعدو أن تكون تصفة للمعارضة السياسية فلا هم حكموا بالشرع وهو الواجب وغيره حرام، ولا هم احترموا نفس القانون الذي اضاعوا فيه سنين عديدة دراسة وتفسيراً، ألا ما أخص هؤلاء الخلق عند الله تعالى ثم عند الناس، فلا حقاً نصرنا ولا ظمناً كسروا وإن سجون الجزائر مليئة بالآلاف الأبرياء ممن كانوا ضحية ظلمهم وتعسفهم الوقح .

والآن إليكم أيها المجلس " لأعلى " للقضاء ما قاله أئمة الإسلام في القصي الذي يحكم بغير ما أنزل الله :

قال ابن حزم، الأندلسي في المحلى ج 1 / ص 59 « ولا يحل الحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وهو الحق وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم ولا يحل الحكم به ويفسخ ببدأ إذ، حكم به حاكم، برهن ذلك قوله تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » [المائدة : الآية 49] . وقوله تعالى « لتبين للناس ما نزل إليهم » [النحل : الآية 44] والظلم لا يحل إقراره والخطأ لا يجوز إمضؤه .

قال ابن تيمية في منهاج السنة 412 : « ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله ولا بين المسلمين والكفار ولا الفتيان ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء ولا غير ذلك إلا بحكم الله ورسوله ومن ابتغى وراء ذلك تنوله قوة تعالى

« أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » [المائدة : الآية 50]

وقال مفتي الحجاز محمد بن إبراهيم في أصناف كفر الاعتقاد :

الخامس : وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة لشرع ومكابرة لأحكامه ومشاققة له ولرسوله ومضاهاة بالمحاكم الشرعية إعداداً وإماداً وإحصاداً وتأصيلاً وترقيعاً وتشكيلاً وتنويعاً وحكماً وإلزاماً ومراجع ومستندات فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع ومستندات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فلهذه المحاكم مراجع هي : لقانون الملوك من شتى شتى وقوانين كثيرة كالقانون الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون لبريطاني وغيرها من القوانين ومن مذاهب بعض البدعين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك .

فهذه الأحكام الآن في كثير من أمصار الإسلام مهياة مكملة مفتوحة الأبواب والناس إليها أسراب ثم أسراب يحكم حكمها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون وتلزمهم به وتقرهم عليه وتحتمه عليهم في كفر فوق هذا لكفر وآي متناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المتناقضة .

قال أحمد محمد شاكر في حكم الجاهلية ص 151 موضحاً حكم المتشرع والمدافع والحاكم : « نرى كثيراً من المسلمين عهد إليهم بتنفيذ هذه القوانين والقوانين عيباً ، بالحكم به ، أو بالشرح لها أو بالدفاع فيها تراهم مسلمين فيما يتبين له أمرهم يَصُونَ ويصرصون على الصلاة ويصومون ويحرمسون على الصوم ويؤدون الزكاة ويَجُولُونَ بالصدقات رضىة نفوسهم مطمئنين وبحجون كأحسن ما يحج الرجل المسلم بل نرى بعضهم يكذب حجج هو وأمه في كل عام ولن تستطيع أن تجد عليهم مغزراً في دينهم من خمر أو رقص أو فجور وهم فيما يفعلون مسلمون مطمئنون إلى الإسلام وراضون معقنون عن معرفة ويقين ولكنهم إذا مارسوا صلتهم في القضاء أو التشريع أو الدفاع أُرستهم هذه القوانين

وجرت منهم كالشيطان مجرى الدم فيتعمسون له أشد الحسبية، ويحرصون على تطبيق قواعدها والدفاع عنها كأشد ما يحرص الرجل العاقل المؤمن الموقن بشيء يرى أنه هو الصواب ولا صواب غيره وينسون ذلك كل شيء يتعلق بالإسلام يصلح أن يكون مصدراً من مصادر التشريع ! فيما لم يرد فيه نص في قوانينهم ويحرصون كل الحرص على أن يكون تشريعهم تبعاً لما صدر إليهم من أمر أوروبية في معاملة منتهوي مطالباً لمبادئ التشريع الحديث وكما قلت مراراً في مواضع من كتبي وكتاباتي، وتياً لمبادئ التشريع الحديث ،

فهؤلاء الثلاثة الأنواع المتشروع والمدافع والحاكم ، يجتمعون في بعض هذا المعنى .

أما المتشروع : فإنه يضع هذه القوانين وهو يعتقد صحتها وصحة ما يعمل فهذا أمره بَيِّنٌ ومن صدم وصلّى وزعم أنه مسلم .

وأما المدافع : فإنه يدافع بالحق وبالباطل فإذا ما دافع بالباطل المخالف للإسلام معتقداً صحته فهو كزميله المتشروع وإن كان غير ذلك كان منافقاً مهما يعتذر بأنه يؤدي واجب الدفاع .

وأما الحاكم : فهو موضع البحث وموضع المثل فقد يكون له في نفسه عنز حين يحكم بما يوافق الإسلام من هذه القوانين وإن كان التحقيق للتحقيق لا يجعل لهذا العنزة قيمة أما حين يحكم بما يناقض الإسلام مما نُصّ عليه في الكتاب أو السنة وما تدل عليه الدلائل منهما فإنه - على اليقين - ممن يدخل في هذا الحديث : قد أمر بمعصية القوانين التي يرى أن عليه واجباً أن يطيعها وإن أمرته بمعصية، بل بما هو أشد من المعصية أن يخالف كتاب الله وسنة رسوله فلا سمح ولا طاعة فإن سمح وأطاع كان عليه من الوزر ما كان على أمره الذي وضع هذه القوانين وكان كمثل هؤلاء .

وقال في عمدة التفسير ج 4 / ص 171 معلقاً على الياسق في عصر ابن

كثير ، « أر يجوز رجل مسلم أن يلي القضاء في ظل هذا الياسق العصري وأن يعمل به ويعرض عن شريعته ليينة ؟ ما أظن أن رجلاً مسلماً يعرف دينه ويؤمن به جملة وتفصيلاً ويؤمن بأن هذا القرآن أنزله الله على رسوله كتاباً محكماً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ويأن طاعته وطاعة الرسول الذي جاء به وجبة قطعية الوجوب في كل حال ما أظنه يستطيع إلا أن يجزم غير متردد ولا متأول بأن ولاية القضاء في هذه الحال باطلة بطلاناً أصلياً لا يحقه التصحيح ولا الإجازة » .

وقال الشيخ أحمد حماني في كتاب محاضرات الملتقى 7 ص 679 « إذا كان شأن من دعي إلى الله ورسوله للحكم فأعرض وصد أنه منافق مرتد كمد دلت عليه ، آيات فإن شأن من حكم على الناس بغير ما أنزل الله شأن الكافرين أو الظالمين أو الفاسقين ... وأما القضاة المنفذون لهذه القوانين فمسؤولون عنهم ، لا لأنهم يلزمون الناس بأحكامهم ولكنهم ينورهم بأحكامهم بها فمن حمل كلمة الكفر في قوله تعالى « فأولئك هم الكافرون » على معناه الشرعي وهو الخروج من الملة فإنه يشترط في ذلك شرطاً معروفاً من القواعد العامة وهو { إن لم يحكم بما أنزل الله منكر له أو راغباً عنه لا اعتقاده بأنه ظلم مع علمه بأنه حكم الله أو نحو ذلك مما لا يجاسع الإيمان } هذا التأويل يكمن في القضية فقد يحكمون بها وهم كارهون مستثقلون لها مستغفرون الله وأما من يضع هذه القوانين ويلزم بها الناس ويرغمهم على الخضوع لها فإن التأويل في حقهم عسير قال السيد محمد رشيد رضا { إن التأويل في موقف ، لواقعين لهذه القوانين ولا مبرر بها أعسر لأنه لا يظهر فيهم أنهم يستنكرونها } ثم قال { إن العقل لعسير عليه أن يتصور مؤمناً مدعياً لدين الله يعتقد أن كتاب الله يفرض عليه حكماً ثم هو يغيره باختياره ويستبدل به حكماً آخر بإرادته إغراضاً منه وتفضيلاً لغيره ويعتقد مع ذلك بإيمانه وإسلامه » . أ . هـ . فهذه الأقول مجتمعة

تحريم تولي القضاء في ظل حكم يحكم بالقوانين الوضعية فإذا كان علماء المسلمين الكبار وأهل الاجتهاد رفضوا تولي القضاء في ظل بولة تحكم بالكتب والسنة فكيف لو عاشوا إلى عصرنا وعانوا تبديل شرع الله بقانون البشر !!! وإليه بعض من رفض القضاء وقد جمع شرائطه على أحسن ما يكون أو لم يقبله إلا باستقلاليه تامة لا يدخل لحاكم فيه :

1 - أبو حنيفة : لما سئل ما منع أن تلي القضاء قال وهو الجتهد . لمطلق واحد الأئمة الأربعة « إن القضية ثلاثة رجل يحسن العوم فأخذ البحر طويلاً فما عساه يعوم بوشك أن يكل فيغرق ، ورجل لا بأس بعومه عام يسيراً فيغرق ، ورجل لا يحسن العوم ألقى بنفسه على الماء فغرق من سعته » وظل يلح في رفضه لقضاء لأنه كان يرى أن أبا جعفر المنصور لم تعقد له بيعة اختيار من طرف المسلمين ومات سجيناً رحمه الله ولو كان في عصرنا وشاهد ما عليه حكام المسلمين لحمى سيفاً بئراً وحرّض الأمة على قتالهم دون هوادة .

2 - عبد الله بن غانم وهو تلميذ الإمام مالك وأحد كبار الفقهاء في القبروات عندما صب منه تولي القضاء أمر من الرشيد اشتراط في قبوله انصب القضاء أن لا يراعي في أحكامه اعتبارات القضاة السالفين ، وأن الرعية عنده سواء أمام الشرع لا فرق في ذلك بين أميرها وخادمه وبين راعيها فقبل الوالي شروطه على مضمّن ، وكان يحتمى منه هذه المثالية مكرها ويوم مات قال الوالي { إبراهيم بن الأغلب } « إنه لم يكن لنا معه بولة وما صارت لنا إلا اليوم » وبه أخبار في مقاضاة الولاة والخلفاء عجيبة مما يدل على استقلال القضاء وبه أخبار في حلمه على خصومه وإكرامهم ، انظر ترجمته في المدارك للقاضي عياض ج 1 / ص 319 .

3 - أبو سعيد سحنون : من كبار تلاميذ الإمام مالك صاحب المدونة ، ولي سحنون القضاء بعد أن أدير عليه حولا وأغظ عليه أشد الغلظة وحلف عليه محمد بن

الأغلب بأشد الأيمان فشرط في توليه القضاء إن الأمير محمد بن الأغلب أعطاه كل ما طلب وأطلق يده في كل ما رغب حتى أهل بيته وقرباته وأعاونهم الذين كانت للناس قبلهم ظلمات وأموال منذ زمان طويل ، ولم يجز عليهم من كان قبله ، ورغم ذلك كله عندما دخل على بنته خبيجة وكانت من خيار الناس قال لها { النوح ذبح أبوك بغير سكين } وكان لا يأخذ لنفسه رزقاً ولا صلة في قضائه كله . قال ابن الأغلب الوالي : « إن سحنون لم يركب لنا دابة ولا عقل كمنه بصرة فهو لا يخاف » وهكذا ينبغي أن يكون القاضي فهو دعامة العدل ولعل أساس ملك

4 - محمد بن بشير القاضي : كان من عيون القضاة الهداة وكان شديد الشكيمة ماضي لعزيمة صلياً في الحق مؤيداً لا هواة عنده لأحد ولا مداة له لأحد من أصحاب السلطان ، لا يؤثر غير الحق في أحكامه ولما ولي القضاء ذهب إلى صديق له عابد فنزل عليه وتحدث معه في شأن نفسه فقال له ابن بشير فإذا قيتُها فم تری ، فأتصّح لي وأشر علي قال له العابد أسألك عن ثلاثة أشياء فأصديقي فيها .

1 - كيف حبك لأكل الطيب والبأس اللين وركوب الفاره ؟ فقال ابن بشير والله ما أبالي ما رددت به جوعي وسقرت به عورتی وحملت به رجسي ، فقال هذه واحدة .

2 - فكيف حبك لوجود احسان وشبه هذا من الشهوات ؟ فقال ابن بشير هذه حالة والله ما ستشرفت نفسي إليها قط ولا خطرت ببالي . قال هذه الثانية .

3 - فكيف حبك للمدح والثناء ، وكرامتك للعزل وحب الولاية ؟ قال والله ما أبالي في الحق من مدحني أو ذمتي وما أسر بالولاية ولا ستوحش للعزل . فقال له اقبل القضاء ولا بأس بك .

ولصلابته في الحق عزل لحكومة أظهر فيها الحق فانصرف لبلده ثم جاء أمر الوالي بالعودة ثانية فذهب إلى صديق له وسأله عن الرجوع فقال { إن كنت تعلم أنك تنفذ الحق على القريب والبعيد ولا تأخذك في الله لومة لائم فصبت ربي لك

أن تحرم الناس خيرك وإن كنت تخاف أن تعبد قاترك الولاية أفضل لك ؟ { فقل
{ أما الحق فلمست أباي على من أمرته إذا ظهر لي . فقال له لست أرى أن تمنع
الناس خيرك } فورد قرطبة وولي القضاء ثانية وأقدم العدل بصلابة .

هذه قطرة من بحر وقُل من جل من أخبار القضاة الذين لا يخافون في الله
لومه لائم فمضى بصبح في بلاد المسلمين قضاة من هذا الطراز النفيس الرائع !!
ولنعد الآن إلى المخالفات الأخرى التي ينبغي محاربتها إذا صدرت من
الأنظمة التي ترفع الإسلام شعاراً وتخالف عقائده ومقاصده العظيمة على أرض
لواقع كما هو مشاهد في بلاد المسلمين - إلا مارحم ربي -

4 - التحليل والتحريم بالآهواء :

جوهر العقيدة الإسلامية أن لا يتخذ الدماء بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله
لقوله تعالى « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم
ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً
من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » [آل عمران
الآية 64] وروى الترمذي عن عدي بن حاتم قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
وفي عنقي صليب من ذهب فقال : (ما هذا يا عدي ؟) طرح عنك هذا الوثن،
وسمعت يقرأ في سورة براءة « اتخذوا أربابهم وريبتهم أرباباً من
دون الله والمسيح ابن مريم » قال فقلت إنهم لم يعبدوه قتل : بل إنهم
حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم)

[رواه الترمذي وهو حديث حسن]

قال السدي : « استنصحو الرجال وثبتوا كتاب الله وراء ظهورهم » .
قال الأوسمي : « الأكثر من المفسرين قالوا ليس المراد من الأرباب أنهم
اعتقدوا أنهم آلهة العالم بل المراد أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم »
قال الموردي : وقوله [أرباباً من دون الله] يعني آلهة لقبولهم منهم تحريم ما

يحرمونه عليهم وتحيل ما يحلونه لهم فلذلك صبروا لهم كالأرباب وإن لم يقولوا
أنهم أرباب ، ومن هنا لا يجوز مطلقاً لأي أحد كان حاكماً أو محكوماً عبداً أو
سيداً أن يحلل ويحرم بغير إذن من الله ومن فعل ذلك فقد كفر » .

جاء في الدرر السنية ج 8 / ص 28 ، « فمن أعان على ترك واجب أو إباحة
محرم من شعائر الإسلام الطاهرة المعلومة من الدين بالضرورة فحكمه الكفر وإن
ادعى الإسلام » .

وقال ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص 194 وهو يفسر معنى
لتحليل والتحريم « وقد فسر بعضهم تحليل الحلال باعتقاد حله وتحريم الحرام
باعتقاد حرمة مع اجتنبه ، ويحتمل أن يراد بتحليل الحلال إتيانه ويكون الحلال
هاهنا عبارة عما ليس بحرم فدخل فيه الواجب والمستحب والباح ويكفي المعنى
أنه يفعل ما ليس بمحرم عليه ولا يتعدى ما أبيح له إلى غيره ويجتنب المحرمات
وقد روي عن طائفة من السلف منهم ابن مسعود وابن عباس قى قوله تعالى «
الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به » [البقرة
: الآية 121] . قالوا يحلون حلاله ويحرمون حرامه ولا يحرقونه عن موضعه
والمراد بالتحليل والتحريم فحس الحلال واجتناب الحرام كما في هذا الحديث وقد
قال الله تعالى في حق كفار الذين كانوا يغيرون تحريم الشهور الحرم « إنما
النسئ زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلونه عاماً
ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدة ما حرم الله » [التوبة : الآية 37] .
والمراد كانوا يقاتلون في أشهر الحرام عاماً فيحلونه بذلك ويمتنعون من
القتل فيه عما فيحرمونه بذلك وقال الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا
لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعبدوا إن الله لا يحب
المعتدين » [المائدة : الآية 87] . وهذه الآية نزلت بسبب قوم امتنعوا من تناول
بعض الطيبات زهداً في الدنيا وتقشفاً وبعضهم حرم ذلك عن نفسه إما بيمين

حلف بها أو بتحريمه على نفسه وذلك كله لا يوجب تحريمه في نفس الأمر وبعضهم امتنع منه من غير يمين ولا تحريم فسمي الجميع تحريماً حيث قصد الامتناع منه اضراً بالانفس وكفا لها عن شهواتها ويقال في الأمثال : فلان لا يحل ولا يحرم إذا كان لا يعتد من فعل الحرام ولا يقف عند ما أبيع له وإن كان يعتقد تحريم الحرام فيجعلون من فعل الحرام ولا يتحاشى منه محلاً وإن كان لا يعتقد حله » ، إن أي نظام يحل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله فهو نظام خارج من دائرة الإسلام .

قال المفكر محمد الغزالي في كتابه الجانب اعطاني في الإسلام ص 62 :
« فيصل التفرقة بين ألوان الخروج عن الدين . فهناك اللوم المرتجى له العفو وهناك الإهمال الذي يستحق اللوم وهناك التقريط أو الانحلال اللذان يستوجبان لعقوبة، وهناك أخيراً المروق الذي يحكم على صاحبه بالارتداد، وللعصبي عن ربة الإسلام فشرب الخمر مثلاً جريمة ولها حد تواضع المسلمون على إقامته وربما رأيت بعض واهني العزيمة من المذمئين الذين ألقوا الخمر في جاهليتهم لا يحسنون اجتنابها فيقعون فيها على خزي، وكان لحد قديماً يقام على أحدهم فيتحمله راضياً . مثل هذا المجرم لا نستطيع عده مرتداً عن الإسلام إله مسلم مخطئ وحسب ولكن هناك من يفتح معصرة لتقطير الخمر أو حانة لبيعها وهو يعلن عن بضائعه ويغري بتناولها ويجتهد في ترويجها هنا وهناك ويقع حياته على مكاسبه من هذا الاتجار الخبيث، هذا الصنف لا يمكننا بآية حال أن نعده مسلماً لقد كفر بلا ريب، وأثبت رباطه بالإسلام لماذا ؟ لأن السكر الأول رجل وهت إرادته في الخير أما السكر الثاني فهو رجل قويت إرادته في الشر فالبون بينهما بعيد بعد الخضوع المضطرب عن التمرد لعدتي .

ونية الخضوع لا تخرج صاحبها عن معنى الإسلام أما نية التمرد والإصرار على رفض الطاعة فلا يمكن البتة أن تسمى إسلاماً بل إن ذلك عادة يصحبها

استباحة لحرام ويحدد الواجب وهما كفر باتفاق المسلمين ، وفي أمثال هؤلاء المصريين المتمردين تساق آيت التخليد في العذاب التي تهددت بعض العصابة « ومن بعض الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً »
[الجن : الآية 23]

وهناك مثلاً آخر . إن القاضي قد يميل عن الحق لشفاعاة بعض ذوي الجاه وقد يميل عن الحق لهوى غالب عليه وجعه بحايي أحد الخصوم هذه معصية بلا ريب تستحق اللوم والنبور وهي حكم بغير ما أنزل الله يحرض صاحبه لأشد العذاب ولكن هل ذلك كفر بالله وارتداد عن الملة ؟ أو بتفسير آخر هل يسوئ هذا ، لأنهم يصنف آخر من الناس يرى الحكم بما أنزل الله بقية من مخلفات الماضي لا تستحق البقاء ويستبدل بها قانوناً آخر يبيع ما حرم الله ويقترح عقوبات أفضل في نظره مما شرعت السماء من حدود وقصاص ؟ ويدرس ذلك ويدعو إليه ويوسع دائرة جهد الطاقة !! . إن العاصي الأول شخص طاش به نفع عاجل أو غلبته شهوة جارفة فحادث به عن طريق الواجب الذي يعرفه ويعترف به أما الآخر فهو يدع أمر الله رغبة عنه وانها ما له، ويرى أن يتقدم بين يدي الله ورسوله بأحسن مما أوحى الله ويلغ الرسول . هذا إن كان في نفسه إقرار بأن النبوة حق وأن الله قائم بين عباده بالقدس . إن الفارق بعيداً جداً بين معصية تتم في الظلام ومعصية تقع في وضوح النهار، بين معصية يكون العقل فيها غافياً ومعصية تتم مع يقظة الفكر وإعمال الرأي بين معصية تمشي في الأرض على استجداء ومعصية تتجسس كأنها فضيلة، إن عزيمة تتعثر في طريق أخير غير عزيمة استحكمت في طريق انشراح . ويستحيل أن ينسب إلى الإسلام فرد أو مجتمع من ذلك النوع ، لفاجر بعصيته السافر باعتداء على حدود الله وإصرار فرائضه واستبقاء محارمه إن الدين كما وضحت إيمان بأن الله حق وإقرار بأن شر نفعه واجبة النفاذ والسجود لها بالقلب والجوارح فمن استعلن بمسلك مضاد

لما أمر الله به ونهى عنه واجتهد كي يرسى قواعد الشر مشاقاً لله ورسوله فهو فاسق كفور ومن البلاء وصفه بالإيمان « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون * أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نُزُلًا بما كانوا يعملون * وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون » [السجدة : الآية 18 - 20] والصايغ الذي يطرد حكمه في كل شيء والذي لا تقى من السير معه هو أنه حيث يرى أثر الخضوع لله والانقياد لأمره فالإسلام موجود ولا فلا إسلام أجل لا إسلام حيث تجد الفرائض وتموت الشرائع ويسود الهوى ويضيع هدي السماء » وقار في صفحة 124 من نفس الكتاب « الكفران بالله والتمرد عليه ورفض توجيهاته خيانة عظمى » .

5 - القول بفصل الدين عن الدولة :

من عقائد المسلمين أن الإسلام دين ودولة لا فصل بينهما . هذه المقولة هي العلمانية بعينها وأوضح تعريف للعلمانية هو ذلك الذي ورد في مناقشات المجلس النيابي الفرنسي لستور 27 10 1946 . جاء فيه « إن العلمانية هي حياد الدولة تجاه الدين » . والعلمانية هي محاربة دين أصلاً ، جاء في مجلة أكاسيا ماسونية عام 1904 ما نصه « إن طريقتنا السياسية هي الحرب ضد الأديان وإيجاد حكومات علمانية » وفي نفس المجلة سنة 1903 « إن النضال ضد الأديان لا يبلغ نهايته إلا بعد فصل الدين عن الدولة » ففصل الدين عن الدولة فكرة ماسونية يهودية قديمة ، والذي يعمل على تنفيذها من الحكام في ديار المسلمين إنما هو خادم أمين للماسونية علم ذلك أم جهل ومما يدل على أن فكرة فصل الدين عن الدولة غريبة عن التفكير الإسلامي الأصل تعريف العلماء للإمامة أو الخلافة والتي تجمع بين القيام بأمور الدين وأمور الدنيا في آن

واحد دون فصل خلافاً للحضارة الغربية التي فصلت الدين عن الدولة لأسباب يطول ذكرها الآن .

قال الماوردي في الأحكام السلطانية ص 8 : « الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا » .

وقال لجرجاني في شرح السعد على المقاصد ص 200 : « بأنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص » .

قال ابن خلدون في المقدمة ص 191 : « إنها عس الكفة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الآخوية والدينية الراجعة إليها » وقال أيضاً « بأنها خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا » .

قال القشقندي في مائتة الإتافة ج 1 / ص 8 : « بأنها الولاية العامة على كافة الأمة والقيام بأمورها والتبوء بأعيانها »

قال ابن الأرق في بدائع السلك في طبائع الملك ص 90 / ج 1 : « إن المراد بها - الخلافة - وبالإمامة راجع إلى التبية عن الشارح في حفظ الدين وسياسة الدنيا » .

قال الجويني في الغياثي 183 : « إن الغرض من - الحكم - استيفاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرهاً والمقصود إقامة الدين ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا كانت هذه قضية فرعية » .

وقال إمام الحرمين أيضاً في غياث الأمم ص 22 : « الإمامة رئاسة عامة وزعامة عامة تتعلق بالخصصة والعمدة في مهمات الدين والدنيا متضمنها حفظ الحوزة ورعاية الرعية وإقامة الدعوة بالحجة والسيف وكف الجف والصف » .

نقل ابن قتيبة في عيون الأخبار ج 1 / ص 2 من الحسن البصري « إن لإسلام قد أعطى من شؤون ومجالاته إلى السلطان أربع مجالات هي : الحكم والفيء والجمعة والجهاد فهذه أربعة من الإسلام إلى السلطان » . والنقول

للأئمة الأعلام في هذا المعنى أكثر من أن تحصر مما يدل دلالة قاطعة على أن الحاكم المسلم يقوم بإقامة الدين وسياسة الدنيا بمقتضى هذا الدين، وثمة نقول أخرى كثيرة في بعض فكرة فصل الدين عن الدولة.

قال مصطفى صبري في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين 281/4: «مؤامرة بالدين لقضاء عليه...» ويقول «إن فصل الدين عن الدولة ثورة ضد الشعب من النظام» «ثورة حكومية على دين الشعب في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة، وشق عصي الطاعة من الحكومة لإحكام الإسلام وارتداداً عنه منها ولأولاً ومن الأمة {الراضية} - ثانياً - وهذا أصح تعبير في نظري عن هذه الفكرة إذ عادة ما تكون الثورة من الشعب على النظام ولكن هذه الفكرة هي ثورة ضد الشعب وعقائده ومقوماته لاسيما الشعوب الإسلامية»

قال محمد ضياء الرئيس في، النظريات السياسية الإسلامية ص 16، «لم يعد هناك لا شك في أن النظام الذي أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون معه بالمدينة إذا نظر إليه من وجهة مظهره العملي وقس بمقاييس السياسة في العصر الحديث يمكن أن يوصف بأنه سياسي بكل ما تؤديه هذه الكلمة من معنى وهذا لا يمنع أنه يوصف في الوقت ذاته بأنه ديني إذا كانت وجهة الاعتبار هي النظر إلى أهدافه وواقعه والأساس المعنوي الذي يركز عليه».

قال العلامة محمد الخضر حسين في مقالة له: - ضلالة فصل الدين عن السياسة - «منذ عهد قريب أخذ بعض الكاتبيين يثميهمون بمن يؤلف على طريق البحث العلمي فقالوا ما شأؤنا أن يقولوا وخرجوا بغير مناسبة منطقية إلى إنكار أن يكون للإسلام مدخل في الشؤون القضائية والمعاملات المدنية... وقال... خرجت إحدى المجالات تحمل مقالات تحت عنوان داء الشرق ودونوه وفي هذا

المقال دعاية إلى فصل الدين عن السياسة وبلغ بكاتبه الحال أنه وعم أن سبب تأخر المسلمين عدم فصلهم الدين عن السياسة... وقال... والسكوت عنهم تقربط في جنب الله ومن فرط في جذب الله خسر الدنيا والآخرة... وقال... ولم يوجد في الأمراء المعروفين بالفجور من حول أن يمس اتصال السياسة بالدين من الوجهة العلمية وإن جروا في كثير من تصرفاتهم على غير ما يأذن الله جهالة منهم أو طغياناً... ومن أحسن ما قال... فصل الدين عن السياسة هدم المعظم حقائق الدين ولا يقدم المسلمون عليه إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين».

قال مقبل بن هادي في كتبه هذه دعوتنا وهذه عقيدتنا ص 17: «ننتقد أن لسياسة جزء من الدين والذين يحاولون فصل الدين عن السياسة إنما يحاولون هدم الدين وانتشار الفوضى وكذا ما شاع في بعض البلاد الإسلامية، الدين له والوطن للجميع دعوة جاهلية»

قال محمد سرور بن نايف في كتابه منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله ص 102 عند تفسير قوله تعالى «قائلوا يا شعيب أصولك تأمرك أن تترك ما يعبد آبائنا أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء إنك لأنك الحليم الرشيد» [هود الآية 87] فأهل مدين يستغربون دعوة نبينهم لأنه كما يرون يتدخل بأمر ليس من حقه أن يتدخل بها... فليصر ما شاء وليعبد ربه بالطريقة التي يريد ولكن عليه أن يتجنب خلط الدين بالسياسة.

... وبعضهم {أي في عصرنا} يقول متطفاً نحن مسلمون وحرية الاعتقاد مصونة في دستورتنا ونهتتم ببناء المساجد ورعايتها ولا تمنع أحداً من الصلاة والصوم والحج... وكنت لا نسمح وإن نسمح لرجال الدين أن يتدخلوا في شؤون الحكم والسياسة... وفصل الدين عن السياسة لم يكن له وجود في جميع مراحل تاريخنا الإسلامي....»

قال لقرضاوي في النص الإسلامي فريضة وضرورة ص 76: «تستبعد

الفكرة الغربية الدخيلة القائمة على الفصل بين الدين والدولة والعودة إلى الفكرة الإسلامية الأصيلة التي لا تعرف إلا [الإمامة] التي هي منصب ديني وسياسي معاً فهي رئاسة عامة في الدين والدنيا أو نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا كما عرفها علماءنا ... لا تفصل السياسة في الإسلام عن العقيدة ولا عن الشريعة ولا عن الأخلاق وإنما يرتبط بها كلها وتلتزم به كلها ولا يقر الإسلام المبدأ القائل أن الغاية تبرر الوسيلة فهو لا يرضى اتباع الباطل لنصرة الحق ولا يرى إلا الوسيلة النظيفة للغاية الشرعية » .

قال الشيخ محمد الغزالي في معركة المصحف ص 4 : « إن الله نظم للناس شؤونهم الخلقية والاجتماعية والسياسية وأراد أن يحترموا ما شرع لهم لا داخل جدران المعابد وحدها بل في متقلبهم أثناء الليل وأطراف النهار في أنحاء البر والبحر » وقال في ص 14 : « ومن الجهل لشائن بعد مطالعة المصحف آية آية وبعد متابعة النبوة سنة سنة أن يزعم زاعم أن القرآن كتاب مواعظ نفسية محدودة أو أن محمداً كان يستهدف وصل الناس بالله عن طريق الدعاء والرجاء وحسب » وقال : « شرائع الإسلام للوصية على الضمير مثل شرائعه في تنظيم البيت مثل شرائعه في إقامة العدل السياسي والاجتماعي عند بناء الدولة » وأخيراً قال : « إن الحكومة في الإسلام تقوم على عقيدة ومبدأ وليست غايتها توفير الطعام والأمان لجماعة الناس وكفى أن توفر الضروريات المادية والأدبية وسيله لا هدف » .

6 - أنظمة تعمل على تغيير الشرع وتبديله :

قال تعالى « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليّ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم » [يونس : الآية 15] .

قال ابن عباس نزلت هذه الآية في المستهزئين بالقرآن من أهل مكة قالوا يا محمد ائتنا بقرآن غير هذا ، لقرآن فيه ما نسألك ونقترحه عليك ، فجاء الجواب من رب العزة قل لهم يا محمد لا ينبغي ولا يصلح لي عقلاً أن أتلاعب في كتاب الله فأغير فيه أو أبدل من عند نفسي فما أنا إلا مأمور بالتبليغ فقط ولو كان للبشر حق في التغيير والتبديل لكان ذلك لسيد الخلق قال تعالى « ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين » [الحاقة الآية 46] ومن هنا فالذي يحدث في الدين ويحاول تبديل الشرع بغيره أو هدم قواعد الشريعة يكون قد قارف جرماً عظيماً خاصة إذا صدر ذلك من حاكم الدولة ومن هنا قال الحافظ ابن حجر « أسباب الفتن غالباً إنما تنشأ عن ذلك الإحداث وفي الحديث وعيد عن التبديل والإحداث »

ولهذا قال أبو بكر الصديق عند إرادة قتال أهل الردة فيما يرويه البخاري ومسلم (فم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في «ذين فوقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وحكامه») ، قال النبي صلى الله عليه وسلم (من بدل دينه فاقتلوه) .

[رواه البخاري ومسلم]

قال الإمام النووي في صحيح مسلم : « وأما قوله [أفلا نعلمهم ؟] قال لا ما صلوا [فقيه معنى ماسبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو القسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام التي يحكم بموجبها بكفرهم وخروجهم عن الإسلام فعند ذلك لا يصح الخروج عليهم مباحاً وإنما هو واجب من واجبات الشرع .

قال ابن الأزرق في بدائع السلك ج 18/1 : « إن وظيفة الحاكم منحصرة في أصن عظيمين هما حراسة الدين من محظور تبديله وتغييره وسياسة الدنيا بتنفيذ الأحكام وإقامة الصلوات وجباية الخراج ونصب لقضاة وحماية ديار

المسلمين وتجهيز الجيوش وبعث السعاة والولاة وإنصاف المظلوم» .

وذلك لما اعترض على عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : [لم أسدّدوا بهال ولا بدلت حكماً] ومعنى ذلك أن تبديل حكم من أحكام الله منور للمقومة والخروج . قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى 3 / 267 : « والإنسان متى حل الحرام المجمع عليه وحرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً ومردداً باتفاق الفقهاء وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين » ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » [المائدة : الآية 44] أي هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله » .

قال د / سليمان الطماوي : « إن القواعد والأحكام المستمدة من القرآن والسنة باعتبارها تعبيراً عن إرادة الله سبحانه وتعالى بطريق مباشر [القرآن] أو غير مباشر [السنة] تتسم بالخلود ولا يمكن أن يتغير بحال من الأحوال لأنها ليست من وضع جماعة المسلمين حتى يجوز لهم التعديل فيها بهذا لا يمكن تشبيه القرآن والسنة حتى بالقواعد الدستورية وفقاً لاصطلاحات فقهاء القانون العام المعاصرين لأن المسلم به أن للجماعة في كل وقت أن تميز دستوراً بمطلق حريتها ودون أي قيد في هذه الخصوص » ، انظر سلطات ، العدد 383 . فالحاكم مادام يحكم بالإسلام فقد وجبت طاعته وحرمت معصيته والخروج عليه أما إذا انحرف عن حكم الله تعالى وقام بتعطيل الشريعة فذهب أذنبه وما يلاقيه من عنت ومشقة فيما كسبت يدها وعنده يستحق الردع والتأديب »

7 - الإخلال بمقاصد الحكم في الإسلام :

الحاكم في الإسلام ، جبر كما قال ذلك أبو مسلم الخولاني لمعاوية وعليه أن يشعر أنه أنقل الناس حملاً وأن الحكم أمانة وأنه يوم القيامة خزّي وندامة إلا من أخذ به حقه وؤدي واجبه على أحسن ما يرام وهكذا فهم السلف الحكم . يجوز الحاكم ليثبغ الناس ، ويعزى لتستر عورات الناس ويحتهد لبرتاح الناس الخ .

أما ليوم فلصبح الحكم شهوة من شهوات التسلط على الخلق والتطاؤل عليهم وذلّالهم خاصة في العالم الثالث ، فما أن يصعد أحدهم إلى سدة الحكم حتى تتفجر الشهوات التي كانت مكبوتة في نفسه هذا الحاكم أشكلاً وألواناً والله المستعان . ولذلك حيد الإسلام مهمة الحاكم إذا تولى قيادة الأمة ينبغي أن يقوم بها ولا فهو أثم إثمًا عظيماً ألا وهي إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين » .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه « ألا وإنني ما وجدت صلاح ما ولاني الله إلا بثلاث : أداء الأمانة والأخذ بالقوة ، والحكم بما أنزل الله » وقال أيضاً « من سؤده قومه على الفقه كان حباة له ولهم ومن سؤده قومه على غير فقه كان هلكاً له ولهم » .

وقال أبو بكر رضي الله عنه قبله وذلك عندما حضرته الوفاة « قد حضرت من قضاء الله ما ترون وأنه لا بد لكم من رجل يلي أمركم ويصلي بكم ويقاض عنيكم ويقسم فيكم » .

بالمروعة في التحديد الدقيق لمهمة الحاكم في إقامة الدين وسياسة الدنيا قال ، ابن تيمية في الفتاوى 28 / 242 : « وصلاح أمر السلطان بتجريد المتابعة لكتاب الله وسنة رسوله ونبيه وحمل الناس على ذلك فإنه سبحانه جعل صلاح أهل نمكين في أربعة أشياء إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن منكر » ، ولا بأس أن أفصل هذا الإجمال لأن الاستبداد السياسي قتل في الناس هذه المعني فعاشوا ليطون فقط ولأن الفقه السياسي الإسلامي جهله الكثير منذ في الوقت الذي استفاد منه الغرب كثيراً ، وأخذ عنا مفاهيم سياسية نطّم بها شؤون أممنا .

من مقاصد الحكم في الإسلام ما يلي

1 - نصرة الدين وتعليمه وإياكم أن تفهموا أن إقامة الدين معناه فتح الجامعات وكثرة المحاضرات وتخريج عشرات الأئمة والدكترة في علم الشريعة فهذا موجود

حتى في الغرب وربما كان أمثل مما في بلادنا الحسرية الموجودة عندهم فالإسلام ليس ثقافة أو جملة من المواقف بل، الإسلام قبل هذا وبعد هذا لين ينبغي أن يسود الدنيا بعقيدته السمحة وشريعته العظيمة وأخلاقه التي هي مضرب الأمثال لإقامة الدين معناه مجتمع القرآن والسلطان وإجتمع المصنف والسيف أما ما يظنه الكثير من أنه بمجرد فتح جامعة إسلامية أو تخريج دفعة من الأئمة أو الدكاترة في علوم الفقه أو افتتاح التلفزة بالقرآن واختتام البرامج به أو صلاة الحاكم المتعطل لشروع الله أمام الجماهير في الأعياد محاطاً بعلماء البلاط ذلك هو إقامة الدين فهذا كذب عسى الله وخداع للمسلمين كما هو حاصل في البلاد الإسلامية وليس معنى هذا أنني أرشد في هذه الأسور وإنما أصف حقيقة معنى إقامة الدين، ولا يتم إقامة الدين إلا بما يلي :

- 1 - تطبيق الدين وذلك يتمثل في : أ - اتحاكم للشرع ، ب - الحكم به ، ج - سعة اتحاكم على العمل بالكتاب والسنة .
 - 2 - حفظ الدين ويتم ب : أ - تعليمه للرعية ، ب - منع العقائد الفاسدة ، ج - الرد على أهل الأهواء والبدع .
 - 3 - نشر الدين ويتم ب : أ - نشره بالحجة والبرهان ، ب - صد المعاندين بالقوة ج - نشره خارجياً .
- هذا هو المعنى الصحيح لإقامة الدين ،

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية ، « والمقصود الواجب في الولايات هو إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرواً مبيهاً » وقال « أصل ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا » ومعنى كلمة الله اسم جامع لكلماته التي تضمنتها كتابه ، ليقوم الحاكم بهذا الواجب ، بشرعي المكلف به وهو عليه فرض عين ينبغي أن يكون عالماً أو لا يقدم على أي عمل حتى يسأل أهل العلم عنه .

مسألة : اختلف العلماء هل يشترط في الإمام أو الحاكم أن يكون مجتهداً ؟ أم لا ؟ - فالجمهور على أنه ينبغي أن يبلغ مرتبة الاجتهاد .

قال الشاطبي في الاعتصام 126 / 2 : « إن العلماء نقلوا الاتفاق على أن الإمامة الكبرى لا تتعد إلا لمن ذل رتبة الاجتهاد والعقوى في علوم الشرع » .
قال الجويني في غياث الأمم ص 66 : « فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً بالغاً مبلغ المجتهدين مستجمعاً صفات المفتين ولم يؤثر في اشتراط ذلك خلاف »
قال الرملي في نهاية المحتاج 409 / 7 : « ... مجتهداً كالقاضي وأولى بل حكى فيه الإجماع » وقال « ويكون أكثر من ولي الخلافة بعد الظقاء الراشدين غير مجتهد إنما هو لتغلبهم فلا يرد » . وإلى هذا القول ذهب الشافعي في الأم والمالودي والقاضي أبو يعى وعبد القاهر البغدادي والقرطبي وابن خلدون والقشندى والباقلاني » .

قال الجويني في غياث الأمم معللاً : « وللدليل عليه أن أمور معظم الدين تتعلق بالأئمة فأما ما يختص بالولاية وذوي الأمر فلا شك في ارتباطه بالإمام وأما ما عداه من أحكام فقد يتفق به من جهة انتدابه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلم يكن الإمام مستقلاً بعلم الشريعة لاحتاج إلى مراجعة العلماء في تفاصيل الوقائع التي ترفع إلى الإمام وذلك يشترط رأيه ويخرجه عن دائرة الاستقلال » .
قال ابن خلدون : « لأن التقليد نقص والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال لأنه إنما يكون متقدماً لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها » .

ومناك جماعة من أهل العلم لم تشترط الاجتهاد في الإمام ،

قال الشهرستاني في الملل والنحل 160 / 1 : « ومالت من أهل السنة إلى ذلك حتى جاوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ولا خبير بمواقع الإجهاد ولكن أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه في الأحكام ويستفتيه في الحلال

وإحرام ويجب أن يكون في الجملة ذا رأي متين في البصر والحوادث فنفذ «
وعتير بن حزم الأندلسي هذا الشرط من لشروط المستحبة لا الواجبة وإلى هذا
القول ذهب أكثر الحنفية وبه قال الغزالي ، وليست رتبة الإجتهد مما لا بد منه في
الإلمة ضرورة بل النوع الداعي إلى مراجعة أهل العلم فيه كاف فإذا كان
المقصود ترتيب الإمامة على وفق الشرع فبني فرق بين أن يعرف حكم الشرع
بغيره أو يعرفه بإتباع أفضل أهل زمانه ، انظر نصاب ، الباطنية ص 191 ،
والصحيح أن يكون الحاكم المسلم على درجة كافية من العلم الشرعي ومن العلوم
الأخرى وخاصة السياسة الشرعية والسياسة العامة ومشاورة العلماء فيما لا يعلم
فيما تشكل عليه .

تعليق : لظاهر في حكام البلاد الإسلامية - إلا القليل النادر - أنه لا يرجع
إلى أهل العلم وإنما يرجع إلى الديباجة والرشاشة ولقنابل التسمية لدموع والدماء
إلى بساتين السوء والجلادين وإذا رجع إلى عالم فلا بد أن يكون من علماء البلاد
الذين يقرؤون الفتوى الباطلة ويذكرون الرخص الواهية أولئك هم العلماء الخدام
بين السلطة والشرطة نسأل الله العافية في الدين والدنيا والآخرة . ولا كيف
نفسر أن من يسب الحاكم يدخل إلى السجن ومن يسب الله هو حر !!! هكذا
قالوا حتى تتشربسب الله تعالى ورسوله ودينه بين الخلق ثم يقال الدين في
الجزائر بخير والحمد لله !!!

قال ابن زيمية في كتابه : نصارم المسئول على شاتم الرسول . ص 3 في هذه
المصيبة العظيمة التي عمت البلاد - إلا من رحم الله - وأصبح الإنسان يفاخر
بذلك كتابته عنوان الرجولة والأدنى والأمر أن تجد رجل الأمن والدرك والجيش
والمخابرات - إلا ما رحم ربي - سلعة رتبة وبعد هذا يقال الدين قائم والإسلام
ومسلمين بخير ولا تريد من يعطينا درساً في الإسلام !! قال الشيخ : قل
إسم إسحاق بن راهوية أحد الأئمة الأعلام : « أجمع المسلمون على أن من

سب الله أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم أو دفع شيئاً مما أنزل الله عز
وجل أو قتل نبياً من أنبياء الله عز وجل أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بكل ما
أنزل الله » .

قال الخطابي : « لا أعلم أحداً من مسلمين اختلف في وجوب قتله » .
وقال محمد بن سحنون ، « أجمع العلماء على أن شاتم النبي صلى الله عليه
وسلم والمتنقص له كافر » والوعيد جاء بعد ب الله له وحكمه عند الأمة القتل ومن
شك في كفره وعذابه كفر وتحرير القول فيه أن الساب إن كان مسلماً فإنه يكفر
ويقتل بغير خلاف وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم » . فسبحان من جعل شرعه
ضياء ونوراً ولكن الطواغيت عندهم محاكم تنظر في أمن الدولة وليس عندهم
محكمة لأمن الدين ! .

ب - مقصد إقامة العدل : هلاك الأمم بالظلم وغياب العدل . قال
عليه الصلاة والسلام : (إنما هلك الذين من قبلكم من الأمم أنهم كانوا إذا سرق
فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن
فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) [رواه البخاري ومسلم] فأتين حكام
البلاد الإسلامية من هذا الحديث فأسجون خاصة بأبناء الفقراء والمساكين قل أن
تجد فيها ابن مسؤول كبير كأنهم خفقوا من طينة العصمة !! السجون في هذه
الأيام يساق إليها الذين نادوا بدولة الإسلام التي تقيم العدل وتنصف المظلوم
وتمسح دموع المحزون وتطعم الملهوف واليتيم الفقير ، أما أصحاب البطون
المتخمة من السمات والحرام تُنفق وتروح بل وتتلاذذ بروية خيرة شباب الجزائر بين
ألوان التعذيب التي تذهل لها الجبال الصم . إن في الجزائر مدرسة تخرج
أساتذة فن التعذيب فهناك من قُلع جهازه التناسلي وهناك من دقت في يده
المسمير وهناك وهناك مما يطول ذكره وسأجعل له كتاباً خاصاً قائماً بذاته
أذكر فيه ما تدهش منه الألباب . فنبهم (أي الشباب) أنهم أرادوا أن تكون

الجزائر بولّة يحكمها الكتاب والسنة أسف أيها المجلس " الأعلى " للقضاء أن أقول إن هذه الطغمة سوف يأتيتها يومها قريباً بائن الله وإني أدعو الله تعالى أن يمزقهم في الأرض كل ممزق جزاء ما ظلموا العباد وأفسدوا البلاد وهتكوا الأعراض واحترقوا الشعب وسفوها اختياره .

لقد أمر الله تعالى بالعدل حتى مع الأعداء فقال عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » [المائدة : الآية 8] فالعدل أساس الملك وأساس الاستقرار في المجتمع ولذلك يعتبر العدل من المقاصد العظيمة التي ينبغي أن يقوم بها الحاكم المسلم .

قال ابن تيمية في الاستقامة 2 / 248 / 247 : « .. وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم يشترك في إثم . ولهذا قيل إن الله يُقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام وذلك أن العدل نظام كل شيء فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الدنيا من خلاق ومثى لم تقم بالعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجري به في الآخرة » . وكثيراً ما يدفع الظلم بالأمم إلى خذلان حكامها وقت الشدة بل قد يدفع الظلم بالمسلم الضعيف الإيمان إلى تبني العقائد الفاسدة التي تتادي بالعدل وهي كاذبة .

قال الغزالي في فضائح الباطنية 24 : « واعتنق كثير منهم المذهب الإسماعيلي لا إعجاباً منهم بالعقيدة الإسماعيلية وإنما لأملهم في أن يحكم الأئمة بلادهم فيمهد فيها العدل والسلام » . فالحاكم الظالم لا تجوز طاعته وإن أعظم نظام لشوك ماله وتعطيل شرعه وتقديم غيره عليه .

قال الطبري في تفسير قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً » [النساء : الآية 58] وأولى الأقول بالصواب في معنى الآية السابقة عندي قول من قال هو خطاب من الله إلى ولاية أمور المسلمين باداء الأمانة إلى من ولوا أمره في قبيلهم وحقوقهم أو ما أئتمنوا عليه من أمورهم بالعدل بينهم في القضية والقسم بينهم بالسوية » . قال البيضاوي في تفسيره 115 : « وهو خطاب يعم المكلفين ، والأمانات - أي وأن تحكموا بالإنصاف والسوية إذا قضيت بين من يُنفذ عليه أمركم أو مرضى بحكمكم - ولأن الحكم وظيفة الولاية قيل الخطاب لهم » .

قال الرازي في تفسيره : « أجمعوا على أن من كان حاكماً وجب عليه أن يحكم بالعدل وقد أوجب الله العدل على جميع الخلق حتى الأنبياء قال تعالى : يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » [ص : الآية 26] .

قال ابن خلدون في المقدمة ص 319 : « اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها ، لما يرويه حينئذ من أن غايته ومصيرها انتهى بها من أيديهم أو على قدر الاعتماد ونسبه يكون انقياض الرعابا عن السعي في لاكتساب ... » قت كما هو الحال في بلاد .

ج - مقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

قال الله تعالى : « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور » [الحج : الآية 41] .

قال أبو الركات النسفي في مدارك التنزيل ج 6 / 376 : « هو إخبار من الله عما سئكون عليه سيرة المهاجرين إن مكثهم الله في الأرض وييسر لهم في

الدنيا وكيف يقومون بأمر الدين» .

قال ابن جرير لطبري في جامع البيان في تفسير القرآن 115 / 17 :
« يعنى بقوله [إن مكناهم في الأرض] إن وطننا لهم في البلاد فقهروا المشركين
وغلّبوا عليهم عليها وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بن نصرناهم
على أعدائهم وقهروا مشركي مكة أطاعوا ، الله فأنقموا الصلاة بحدودها . [وأنوا
الزكاة] يقول وأعطوا زكاة أموالهم من جعلها الله له [وأمروا بالمعروف] يقول
دعوا الناس إلى توحيد الله ولعمل بطاعته وما يعرفه أهل الإيمان بالله [ونهوا
عن المنكر] يقول ونهوا عن الشرك بالله والعمل بمعاصيه والذي ينكره أهل الحق
والإيمان بالله »

هذا هو العمل الواجب على الراعي والرعية عندما يمكن الله لهم في الأرض،
ويهزم عدوهم . فهل تم ذلك في بلاد الإسلام بعد حركات التحرر والاستقلال !!!
اسق يقال أن الفساد والمنكر والفحش والمعاصي أصبحت سلعة رائجة بعد
الاستقلال حتى أصبح الحرام القطعي له قانون يحميه فالخمر تباع وتشتري
وتصدّر إلى الخارج والزنا له بيوت خاصة لها قانون يحميها الخ .. من المنكر
العظيمة ليست هذه أكبر خيانة لذين ضحوا في سبيل تحرير الدار الإسلامية
بأمر ما يمكن !! كان الراجح فور الاستقلال العودة إلى الله تعالى وشرعه
الحنيف والمحافظة على مقومات الأمة من لتفسيخ والاندثار بل أكاد أقول إن بقية
الأخلاق التي كنا نحفظ عليها أيام الاستعمار هي في طريقها إلى الزوال - إلا
إن يشاء الله - وما ذلك إلا بخيانة الحكام لتضحيات شعوبهم .

قال الإمام الذهبي في إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء 23 / 1 : « [أقاموا
الصلاة وآتوا الزكاة] أشار إلى إقامة أركان الإسلام [وأمروا بالمعروف] يعم
إحياء علوم الدين [ونهوا عن المنكر] يعم الجهاد مع الكفر وأخذ الجزية منهم
لأنه لا منكر أشد من الكفر ولا نهى أقوى من قتل أهله وأخذ الجزية منهم وإقامة

الحدود والتعزير على العصاة من المسلمين »

قال القرطبي في تفسيره : « إن الأمر بالمعروف لا يطبق بكل واحد، وإنما
يقوم به السلطان إذ كانت إقامة الحدود إليه والتعزير إلى رآيه، والحبس
وإطلاق له ونفي والتغريب فينصب في كل بدة رجلاً صالحاً قوياً أميناً ويأمره
بذلك ويمضي الحدود على وجهه من غير زيادة قال الله تعالى : « الذين إن
مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ... » .

قال ابن تيمية في الصبغة 57 : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا
بالعقوبات الشرعية فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن وإقامة الحدود
لواجبة على ولاية الأمور وذلك يحصل بالعقوبات على ترك الواجبات وفعل
المحرمات » .

لا شك أنه من خلال هذه النقول يتضح أن إقامة الدين ليس المقصود منه
كما يفهم الكثير من الناس أنه مجرد فتح جامعات إسلامية أو عقد ندوات صغية
شرعية - وإن كان لابد من ذلك - ولكن لابد من دولة قوية تقوم على تنفيذ
الأحكام ولذا جاء في الحديث الصحيح أن لرسول صلى الله عليه وسلم قال
مبيناً أن أركان الإسلام تنتقض إذا زال السلطان (لينقضن عرى الإسلام عروة
عروة فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها وأولهن نقضا الحكم وآخرهن
الصلاة) [رواه أحمد وبن حبان والحاكم وهو حديث صحيح] .

فضيب ع احكم ضياع الإسلام وعندها يبقى الإسلام مجرد مواظ أو
دراسات معمقة في الشريعة ريد فاق المستشرقون المسلمين فيها بحيث أصبح
الكثير من المسلمين اليوم يتخرجون على أيدي المستشرقين في العلوم الإسلامية
والله المستعان . وأزيد الأمر وضوحاً لتستبين سبل المجرمين .

قال خطيب الشرييني في السراج المنير 553 / 2 : « وأمروا بالمعروف أي
لذي أمر الله تعالى به ورسوله [ونهوا عن المنكر] أي الذي نهى الله ورسوله

عته » .

قال ابن العربي المالكي في تفسيره 1 / 293 : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أصل الدين وخلافة المسلمين »

قال ابن خلدون في المقدمة ص 225 : « أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين يُعين لذلك من يراه أهلاً له فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك ويبحث عن المنكرات ويؤدب على قدرها أو يحرم الناس على المصالح العامة في المدينة » .

قال صديق حسن خان في فتح البيان في مقاصد القرآن 6 / 193 : « فيه [أي لاية] إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على من مكنته الله في الأرض وأقره على القيام بذلك » .

قال الشوكاني في النواء العاجل في دفع العدو، لمصائل 3 : « إن من أهم فريضه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع كونه أقدر وأقوى على أدائها كان ذنبه أكبر وأشد » فيقول « من كان قادر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان ذنبه أشد وعقوبته أعظم ومعصيته أقطع . بهذا جاءت حجج الله وقامت براميته ونطقت به كنيه وأبلغته إلى عبده رسله » .

تعليق : فكيف بمن جعل أجهزة الدولة في الدفاع عن المنكر وقهر أهل الحق الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر وصدق الله العظيم إذ يقول « والمتافقون والمتفقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف » [التوبة : الآية 67] .

قال لرازي في مفاتيح الغيب 3 / 21 : « إنه تعالى لما أمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك مما لا يتم إلا إذا كان الأمر بالمعروف قادراً على تنفيذ هذا التكليف على الظلمة والمتعالمين »

قال ابن تيمية في الفتاوى 28 / 65 : « ... وجميع الولايات للإسلامة إنما

مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة الكبرى والصغرى مثل ولاية الشرطة وولاية لحكم أو ولاية المال وهي ولاية لدواوين الخائسة وولاية الحسبة » وقال أيضاً « وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وقال « وولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو مقصود الولاية » .

منزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند العلماء :

قال الحسن البصري : « من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه » .

قال الضحاك : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قريضة من فرائض الله كتبها الله على عبده المؤمنين » .

قال الجصاص : « أكد الله تعالى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أخباره المتواترة عنه فيه وأجمع السلف وفقهاء الأمصار على وجوبه » أحكام القرآن 2 / 592 .

قال ابن حزم الأندلسي في الفصل 4 / 271 : « اتفقت الأمة كلها على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلاف من أحد منهم » .

قال النووي شرح مسلم 1 / 51 : « قد تطبق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين » .

قال الشوكاني فتح القدير 1 / 337 : « وجوبه ثبت بالكتاب والسنة وهو أعظم واجبات الشريعة وأصل عظيم من أصولها وركن مشيد من أركانها وبه يكمل نظامها ويرتفع سدنامها » .

وقال ابن العربي أحكام القرآن 1 / 394 : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باب عظيم هو ابتداء الدين والإسلام وهو أيضاً انتهؤه » .

قال العرطبي أحكام القرآن 4/ 47 : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانا واجبين في الأمم المتقدمة وهو فائدة الرسالة وخلافة النبوة » .

قال سيف الدين الأمدي في أصول الأحكام 1 / 308 ، « ما من أمة إلا وقد أمرت بالمعروف كاتباع أنبيائهم وشرائعهم ونهت عن المنكر كنهيهم عن الإلحاد وتكذيب أنبيائهم » .

قال الرازي : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله إن هذه الصفات الثلاث كانت خاصة في سائر الأمم »

قال محمد رشيد رضا في المنار 4 / 32 : « قد جرت سنة الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين على الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان محفوظاً بالمكروه والمخاوف » .

قال الإمام الغزالي في الإحياء 2 / 269 : « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القصب الأعظم في الدين وهو المهمة التي يعث الله لها النبيين أجمعين، ولو طوى بساطه وأهمل عمله لتعطلت أسبوة، واتسع الخرق بخربت البلاد، وهلك لعباد ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم القتل، وهذا كان الذي خلقنا أن يكون قلوبنا لله وإنا إليه راجعون، إذ قد اندرس هذا القطب عملة وعلمه وانمحى بالكلية حقيقة ورسمه، فاستولت على القلوب مداهنة الخلق واتمحت عنها مراقبة الخالق، واسترسل الناس في اتباع الهوى والشهوات استرسال البهائم، وعز على بساط الأرض مؤمن صادق لا تأخذه في الله لومة لائم فمن سعى في تلاقي هذه الفترة، وسد هذه الثغمة، إما متكلفاً بعلمها أو متقلداً لتنفيذ، مجدداً لهذه السنة الدائرة ناهضاً بأعبائها ومتشجراً في إحيائها كان مستثراً من بين الخلق بإحياء سنة، ففضى الزمن إلى إيمانها وتمسكاً بقرية تتضائل درجات القرب دون ثروتها .

هذه مكانة الأمر بالمعروف عند العلماء الفحول، ولقد نقلت أضعاف هذا في كتاب تحت عنوان [الآلوية المنصورة في إحياء الفرائض، المهجورة] بما يتج

الصدر إن شاء الله تعالى ويبلغ ثأر الغربة عند القائم بها في هذا الزمان الذي أصبح المسلم، لحق غريباً بدينه وعقيدته وفكره ويوصم بالإرهابي والمتطرف والمتعصب ولفشى ولندزي بينما يوصم المتساهل في دينه الجبان بالمعتدل، المتنور، المتقدم الخ... وألفظ أخرى هي أقرب إلى الهم منها إلى المدح لو كانوا يعقلون !

د - مقصد إقامة الحدود :

من مهمات إمام أو الحاكم، ليسم إقامة الحدود التي حدّها الله بالعدل والإنصاف على الفقير والغني والحاكم والمحكوم فإن لم يفعل سقطت حرمة وضاعت مهايته ووجب تقويمه حتى يرجع إلى الصراط المستقيم .

قال ابن تيمية في الفتاوى 28 / 301 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (حدٌ يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يعطروا أربعين صباحاً) [رواه ابن ماجة والنسائي وأحمد وهو حديث صحيح] « وهذا، لأن المعاصي سبب لنقص الرزق واختراق من العدو كمن يدل عليه الكتب والسنة فبدأ بقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت محبة الله تعالى فحصل الرزق ونصر » وقال فيه أيضاً « فإن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده، فيكون الوالي شديداً في إقامة الحد لا تأخذه رافة في دين الله » وقال في موضع آخر « فإن إقامة الحد من العبدات كالجهاد في سبيل الله فينبغي أن يعرف أن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده فيكون الوالي شديداً في إقامة الحد لا تأخذه رافة في دين الله فيعصمه، ويكون قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات لا شفاء غيظه وإزالة العلل على الضيق بمنزلة الولد إذا أدب ولده فإنه لو كف عن تأديب ولده - كما تشير به الأم رقة ورافة - لفسد الولد وإنما يؤدبه رحمة به وإصلاحاً لحاله... فمن أسباب الأزمات في المجتمعات تعطيل الحدود كما جاء في الحديث الصحيح (يامعشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن وأعوذ بالله أن تدركونهن :

1 - لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا [قلت من ذلك مرض العصر الفلق والسيدا وغيرهما] .

2 - ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم .

3 - ولم ينقصوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلب الله عليهم عوفاً من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم [قلت كما هي الحال في بلاد الإسلامية المستعمرة ومنها فلسطين مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم] .

4 - ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا [قلت فالأطيار تنزل رحمة بالبهائم لا بالعباد لتقريبهم في الفرائض] .

5 - وما لم يحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم [قلت سبب الفتر عدم الحكم بما أنزل الله أو الإيمان بالعبادات والكفر بالحكام السياسية والاقتصاد والمعاملات عموماً كما هو حادث في بلاد المسلمين إلا مارحم الله] [روى ابن ماجه والحاكم وهو حديث صحيح]

هـ - الحفاظ على حقوق الأمة :

يجب على الحاكم المسلم أن يدافع عن حقوق الأمة لاسيما لضعفاء وفقراء والمحاويج؛ فبأن لم يفعل وضيّع حق الأمة عامة والمحتاجين خاصة حق لهم أن يطالبوا بذلك بكل صلافة . ويوم أن كانت الأمة حية كانت تعرف حقها وتطالب به عزّة ولا يملك الحاكم إلا أن يطيع ويسمع، وإذا تراخت في الأخذ بحقوقها قام من أولي العزم من الرجال بالدفاع عن حقها ولو كان وحيداً .

جاء في مجمع الزوائد للهيتمي 550 >> عن أبي نضيل عن معاوية بن أبي سفيان أنه صعد المنبر فقال (إنما المال مالنا والله فينا فمن شئتنا أعطيناها ومن شئتنا منعناه فلم يجبه أحد) . فلما كان في الجمعة الثانية قال مثل ذلك فم

يجبه أحد، فلما كان في الجمعة الثالثة قال مثل ذلك فقام إليه رجل من حضر المسجد فقال كلا إنما المال مالنا والله فينا فمن شئتنا منعناه فمنا منعناه فلم يجبه أحد . ثم دخل الناس فوجوا الرجل معه على السرير فقل معاوية للناس : إن هذا أحياني أحياء الله، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (سيكون بعدي أمراء يقولون ولا يرد عليهم يتقاضون في النار كما تتقاضم القرنة) وني تكلمت أول جمعة فلم يرد علي أحد فخشيت أن أكون منهم ثم تكلمت في الجمعة الثانية والثالثة فرد علي هذا الرجل فاحيانى أحياء الله) .

تعليق : ينبغي على الأمة أن لا تترك الدعاء ورجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينفرد بهم الطاغوت وهم يريدون لهم العزة والانتصاف من الظالمين وهذا ما مكّن لأعداء الإسلام في بلاد المسلمين ؛ يقوم الدعاء إلى الله تعالى ثم يخذلهم الشعب وهم يعملون لرفع مكانتهم وتخفيضهم من الظالمين والطواغيت . نحن الأمة التي فعل ذلك قد ارتكبت جرماً عظيماً أيضاً ، قال عليه الصلاة والسلام (إذا رأيتم أمتي تهافت أن تقول للظالم أنت ظالم فقد تورع منهم) وسبب ضرب مذلة والمسكنة على اليهود هو أن موسى عليه السلام جاء لتخليصهم من الأسر والاستعباد والذل كما قال القرآن الكريم على لسان موسى « فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم » [طه : 47] وقال تعالى « وتلك نعمة تمنها علي أن عبّدت بني إسرائيل » [شعراء : الآية 22] فعوض أن يقف معه بنو إسرائيل ويجاهدوا معه خذلوه في ساعة العسرة فكانت عاقبتهم الذل والتهوان . قال تعالى « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين » قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين وإننا لئن تدخلناها حتى يخرجوا منها لئن يخرجوا منها فإننا داخون * قال رجلان من الذين

يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فإذا دخلتموه
فإنكم قائلون وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين * قالوا يا
موسى إنا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها فاذهب أنت وربك
فقاتلا إنا هاهنا قاعدون * قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي
فاسرق بيتنا وبين القوم الفاسقين * قال فإنها محرمة عليهم
أربعين سنة يتبهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين «
[المائدة الآية 21 - 26] نعم هذه هي نهاية الأمم الجبالة التي تتخاذل أمام
لماصل عند طغيته وإن تجد لسنة الله تبديلاً ورغم هذا ينبغي للمسلم أن
يكون ثابتاً على الطريق مهما خذلهخاذلون فمن صفت لطائفة المتصورة أنهم
(لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم) [رواه مسلم] ومن صفات الغرباء
نهم (ناس قليل في ناس سوء كثير من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم) كما جاء
في الحديث ، والآن عودة إلى المقصد الذي نحن بصدد الحديث عنه :

فالحكم المسلم الحق هو ذلك الذي يؤدي حقوق الرعية وهو خائف من التفريط
وعواقبه أمام الله تعالى ثم أمام الرعية .

قال ، لقلقشندي في منثر الإنافة ج 1 / ص 13 ، « إن أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه سأل طلحة والزبير وكعب وسلمان العارضي عن الفرق بين
ال خليفة والمث فقال طلحة والزبير لا ندري فقال سلمان : الخليفة الذي يعدل في
الرعية ويقسم بينهم بالسوية ويشفق عليهم شفقة الرجل على أهله ويقضي بينهم
بكتاب الله تعالى

جاء في تاريخ الطبري ج 3 / 252 : « عندما دهمت المجاعة الجزيرة العربية
في عهد عمر قال : لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل
بيت عدتهم فيقتلهم سمومهم أنصاف بطونهم ففعلت فإنهم لن يهلكوا على
أنصاف بطونهم »

قال ابن عبد الحكم في كتابه عن عمر بن عبد العزيز ص 179 : « دخلت روضة
عمر بن عبد العزيز عليه عقب توليته الخلافة فوجدته يبكي فقالت : أي شيء
حدث ؟ هل لقد توليت أمر هذه الأمة ففكرت في الفقير الجائع والمريض لضائع
والمعاري المجهود والمقهور والمظلوم والعريب والأسير ولشيخ الكبير وعرفت أن ربي
سألي عنهم جميعاً فخشيت ألا تثبت لي حجة فبكيت » .

وجاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي ، 23 : « عن مرة حم مولى عمر أنه رأى عمر
مغتماً فسأله مزاحم : مالي أراك مغتماً ؟ فأجاب عمر : لكثرة ما أتد فيه فليفتنم ،
ليس أحد من الأمة إلا وأنا مزوم أن أوصل إليه حقه »

تعليق : فأين حكام المسلمين من هذه الأخلاق العظيمة !! إن حكام المسلمين
المغتصبين للسلطة ياكلون ولشعب يجوع ، ويفرحون ويفنون والشعب في المنسي
والضيق ، يلعبون بالأموال الطائلة يصرفونها على الفتيات السنوات ، ولقائمة
طويلة وما أصدق قول لشاعر عتد قال :

أبلغ أمير المؤمنين رسالة من تاصح لك لا يريد خداعاً
بضع الفتاة بألف ألف كامل وتبيت سادات الجيوش جيعاً

يفلقون الأبواب في وجه حاجات الأمة والرسول صلى الله عليه وسلم يقول
(ما من إمام يفلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب
السماء ، دون خلقه وحاجته ومسكنته) [رواه الترمذي وأحمد وإسحاق] يلبسون
أفخر أنواع البس صباحاً ومساءً وفي الأمة من لا يجد ما يستتر به عورته
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول (من ترك اللباس تواضعاً لله وهو يقتر عليه
نعاه الله يوم القيامة على رؤوس الضالقات حتى يخبر من أي حلل الإيمان شاء
يلبسه) [رواه الترمذي وأحمد وإسحاق] ياكلون الذل وأن
الطعم وفي الأمة من لا يجد ما يسد به مضمته والرسول صلى الله عليه وسلم

كان بيت النبائي المتديعة طاوياً وأهله لا يجدون عشاء وكان أكثر خبزهم الشعير. وكان سيد الخلق صلى الله عليه وسلم لا تغلق دونه الأبواب ولا تقوم دونه الحجابة ولا يفدى عليه بالجفان ولا يراح عليه بها يجلس على الأرض ويأكل صغامة بالأرض ويبس العليظ ويركب احمرار ويردف بعده ويلحق أصابعه وكان يقول (من يرغب عن سنتي فليس مني) [رواه البخاري ومسلم] .

وهو ائثال أيضاً - بابي وأمي هو - عليه الصلاة والسلام (لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وما تلتذتكم بالنساء على الفرس وأخرجتم إلى الصدقات تجارهن) [رواه الطبراني والحاكم والبيهقي وإسده حسن] .

وإننا لا أقول أنه ينبغي لحاكم أن يسلك نفس الطريقة وإن كان قد ملكها الراشدين الأربعة وكذا عمر بن عبد العزيز بل إن عثمان الذي قيل فيه ما قيل كن يطعم الناس طعم الإمارة ويأكل هو الخبز والزيت وإنما ينبغي أن يكون لهم إحساس بالرعية ويمشاكلها فإذا كان حكام الغرب يتولون أمر الرعية فيقومون بشؤون دنياهم خير قيام - كما هو مشاهد - فإن الحكام في بلاد الإسلام فرطوا في الأمرين معاً فلا الدين ولا الدنيا وانصرفوا إلى شؤونهم كلية وإذا صالبا الشعب بحقه الديني أو الديوي سلطوا عليهم أشد أنواع العذاب والتكيل وقالوا إنهم يهددون أمن الدولة ويعرضون المصلحة الوطنية لمخاطر ووجنوا على ذلك أعواناً من علماء السرء وقضاة الجور وجيوش لا تخشى الله ولا تخاف عقابه . هذه حالة الأمة المسجونة في سجون حكام الكفر والطم الفجرة، فمتى تتخلص الشعوب الإسلامية من هؤلاء الذين لم يقرموا لا بأمر الدين ولا بأمر الدنيا ولا بسلام نصرها ولا بكفر كسروها ؟

قال السيوطي في تاريخ الخلفاء « قال الحسن البصري : دخل عمر بن الخطاب على ابنه عاصم وهو يأكل السم فقال ما هذا ؟ قال قرمتا إليه (أي شدة الشهوة لحم) قل أوكما قرمت إلى شيء أكلته ؟ كفى بالمرء سرفاً أن يأكل

كل ما اشتهى » .

وعن الأحنف بن تيس : قال « كنا جلوساً بباب عمر فمرت جارية فقلوا سرية أمير المؤمنين. فقال : ما هي لأمر المؤمنين يسرية ولا تحص له؛ إنها من مال الله فقط : فماذا يحل له من مال الله تعالى ؟ قال : إنه لا يحل لعمر من مال الله، لا حنتين حلة الشتاء وحنة للصيف وما أحج به وأعتمر وقوتي وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغنام ولا بأفقرهم ثم أنا بعد رجل من المسلمين » .

واقعة ذات مغزى : يختلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع زوجته - أم كلثوم - حول العقد الذي أهدته إليها زوجة هرقل وهل هو من حقها أم هو من حق بيت مال المسلمين فعرض الأمر على الصحابة ... فاتفق الصحابة بأن العقد من حق زوجته باعتبار أنه جاء رداً على هدية شخصية كانت أم كلثوم قد اشترتها بدينار من مالها الخاص وأرسلتها إلى الملكة ورغم ذلك الحكم فقد ظل عمر يلاحق زوجته ويجادلها ويقول لها : [الآن وقد حكموا بك فلو أخذت العقد فقد ظلمت ... ولئن يقول الناس عمر ظلم زوجته من صالح المسلمين خير من أن يقال عمر ظلم المسلمين من أجل زوجته] فسلمته العقد عن طيب خاطر ورجع إلى بيت المسلمين . فليكن حكام المسلمين من هذا . إنهم أفقرنا المسلمين من أجل شهوات نسايتهم وضيالتهم ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قال ابن حزم في المحلى ج 156/6 : « وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقيرهم ويجبرهم السلطان على ذلك وإن لم تقم الزكاة بهم ولا في سائر المسلمين فيقيم لهم بما ياكلون من لقوت الذي لا يد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ويمسكن بمنعهم من المطر والصيف والشمس ويعيون المارة » . قال عمر [لو استقيت من أمري ما استبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء المهاجرين] وقال ابن حزم أيضاً « لا يحل للمسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه مسلم أو

لنمي لأن فرض على صاحب الطعام إطعام الجائع فهذا كن ذلك كذلك فيس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير وله أن يقتل على ذلك» .

قال ابن تيمية 262 / 28 : « فالمقصود بواجب بالولايات إصلاح دين خلق الذي متى فاتهم خسروا خسراً مبيناً ولم ينفعهم ما نفعوا به في الدنيا وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم، وهو نوعان (1) قسم المال بين مستحقه (2) وعقوبات المعتدين فمن لم يعتد أصلح به دينه ودنياه ولهذا كن عمر بن الخطاب يقول « إنما بعثت عمالي إليكم ليصممكم كتاب ريكم وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيحكم » فلما تغيرت الرعية من وجه والرعاة من وجه تناقضت الأمور فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان كن من أفضل أهل زمانه وكن من أفضل المجاهدين في سبيل الله » .

وقال الإمام أحمد كما في المغني 34 / 9 : « لا بد للناس من حكم أو تذهب حقوق الناس » .

وقل الجويني في غياث الأمم 174 : « إذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات فحفظ مهج الأعداء وتدارك حشاشة الفقر أهم وأهم »
تلك أهم مقاصد الحكم التي إن أخل بها الحاكم كان مستحقاً لعن والتقويم بعد النصيح والإرشاد

8 - تزيين الشرك للرعية :

الواجب على الحاكم لمسلم أن يحارب مظاهر الشرك وفق سياسة شرعية حكيمة لأن الشرك أكبر الكبائر على إطلاق وهو الذنب الذي لا يغفره الله تعالى « إن الله لا يغير أن يشرك به ويفقر مادي ذلك لمن يشاء » [النساء : الآية 48] غير أن حكام البلاد الإسلامية - ما عدا الحجاز بقيام العطاء بواجب الدعوة خاصة في مجال العقيدة جزأهم الله خيراً - انقلبوا إلى دعاة على أبواب جهنم يزينون للناس البطل، فأصبحنا نشهد في التلفاز

نقل أخبار الزيارة لقيور الأولياء - زعموا - وازدحام الناس على الأضرحة كتهم في موسم الحج، بل إن البعض يقدم زيارة تلك الأضرحة على الحج أو يصوف بتلك الأضرحة ويتمسح بها ويطلب البركة منها في جو من الاختلاط والرقص رجلاً ونساءً والذبح لغير الله تعالى وإضافة إلى ذلك كله الاختلاط مع السواح القادمين من أوروبا، كل هذه المشاهد والصور الشركية تقدم في التلفاز للعامة مع التحبيب لها ووزيرة الشؤون الدينية نائمة مشغولة بنشر إسلام التسامح والمحبة والرحمة ومحاصرة الدعوة في بيوت الله وتنصيب أئمة على المقاس .
يسبحون بحمد السلطة اخارحة عن أحكام الشريعة الغراء متدسية قول النبي صلى الله عليه وسلم (ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أدانهم، وذكر ، وإمام قوم وهم كارهون) [رواه ابن ماجه] متجاهة أن الإسلام بين العزة والكرامة يحب أهله أهل الإيمان ويكرهون أهل الكفر والعصيان قاله في الله والبغض في الله من علامات الإيمان لصادقة .

لقد حاربت جمعية علماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس مظاهر لشرك كلها ويلاهودة وألف في ذلك مبارك الملي رسلته المفيدة النافعة ' الشرك ومظاهره ' وحارب الشباب المسلم الذي قيد بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السجون تلك مظاهر بالدعوة فكانوا يعقدون الرحلات إلى أنحاء البلاد خصيصاً لحاربة هذه المظاهر الشركية وكانت هدم ' المسودة ' شارك معهم وقُد بالقتل ونجاه الله تعالى برحمته فكمن من صال أرشدهم وكمن من مشرك تاب على يديهم وكمن ضريح حطموه وهم اليوم غاصّة بهم السجون والله المستعان

قد اعلامة محمد بن عبد الوهاب في الرسائل الشخصية ص 29 : « لو أن رجلاً أقر بأن الإسلام نهي عن الشرك ولم يفعل الشرك بنفسه ولكنه ربه للناس ورغبهم فيه أليس هذا كافراً مرتداً .. » .

وقال في ص 272 : « إن هؤلاء الذين يقولون التوحيد دين الله ورسوله ثم

يغضبه أكثر من بغض اليهود والنصارى، ويسبونه ويصدون الناس به
ويجهدون في زواله وتبئيت الكفر بالنفس والمال والرأي هؤلاء يجب جهادهم
وقتلهم بكل مستطاع حيث أنهم أشد من اليهود والنصارى وهم مصدر فتنة على
هذا الدين وقد أمر الله عز وجل بقتال أهل الفتن قال تعالى « **وقاتلوهم حتى
لا تكون فتنة ويكون الدين لله** » [الأنفال : الآية 39] كيف لا يكفر
من جاء إلى أهل الشرك يحثهم عليه وعلى لزومه ويزينه لهم ويستشيرهم على
قتل المؤمنين الموحدين وأخذ مالهم ومصادرة حقوقهم ؟، إن الأدلة على كفر المسم
إذا أشرك بالله أو صر مع المشركين على المسلمين ولو لم يشرك أكثر من أن
تحصر من كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم للعنمدين ». وأي محاربة
للدین أكبر من تزيين الكفر والشرك للخلق ؟، إن المحاربة بهذا الأسلوب قد يفوق
المحاربة بالسلاح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الصارم المسؤول ص 385 : « المحاربة
نوعان : محاربة باليد ومحاربة باللسان . والمحاربة باللسان في باب الدين قد
تكون أنكى من المحاربة باليد ، خصوصاً محاربة الرسول صلى الله عليه وسلم
بعد موته فإنها إنما تمكن باللسان وكذلك الإفساد قد يكون باليد وقد يكون
باللسان وما يقسده اللسان من الأديان أضعاف ما تقسده اليد كما أن ما يصلحه
اللسان من الأديان أضعاف ما تصلحه اليد فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان
أشد ، والسعي في الأرض بقصد الدين باللسان أوكد فهذا السب لله
والرسوله أولى باسم المحارب المفسد من قاطع الطريق . إن المحاربة خلاف
للسلمة ، والسلمة أن يسلم كل من المتسلمين من أذى الآخر فمن لم تسلم من يده
أو لسانه فليس بمسالم لك بل هو محارب » .

قال الطوخي كعب في الفتح ج 11 / ص 343 : « لما كان ولي الله هو من
تولى الله بالطاعة والتقوى تولاه الله بالحفظ والتصور وقد أجرى الله العادة بأن

عدو صديق وصديق العدو عدو فعند ولي الله عدو الله ومن عصى إنساناً
كان كمن حربه ومن حارب ولي الله كان كمن حارب الله »

قلت : فالأظمة في البلاد الإسلامية أغلبها تعادي أولياء الله الذين آمنوا .
وكانوا يتقون وتفتح لهم السجون لأنهم يحاربون الشرك والضلال والفساد
والله المستعان

9 - تحقيق ما عجز عنه الكافرون المستعمرون :

ليس من عجيب القول أن أقول إن أغلب حكام البلاد الإسلامية قد حققوا
أهداف الكفار من اليهود والنصارى والوثنيين والملاحدين علموا ذلك أم جهلوا ولا
عذر لهم بالجهل . فما من خطة خطط لها أعداء الإسلام وعجزوا فيها أيام الغزو
والاحتلال إلا وتحققت أثناء الاستقلال وواقع البلاد الإسلامية يشهد بذلك فكان
لحكم الخونة بهذا الصنيع أول من خان تضحيات الشعوب الإسلامية وهذا ما
سأعمل على بيانه إن شاء الله في كتابي " كواشف الأنوار لما حدث من وراء
الستار " وهو يتحدث عن مخططات أعداء الإسلام وكيف أفلح حكم البلاد
الإسلامية في تحقيقها بالكر والحيلة والمخادعة ، والآن ما علينا إلا أن نتقل ما
كان يأمل فيه أعداء الإسلام وتحقق في بلاد المسلمين إما بسياسة الحديد والنار
أو بسياسة المكر والخديعة :

قال المستشرق الفرتسي كيمون : « إن الديانة المحمدية جذام تفتش بين
الناس وأخذ يقتك بهم فتكاً ذريعاً ، بل هو مرض مريع وشلل عام وجنون ذهولي
يبعث الإنسان على الخمول والكسل ولا يوقظه من الخمول والكسل إلا ليدفعه إلى
سفك الدماء ... »

تعليق : والهدف من هذا الكلام وصف الإسلام بأنه دين عنف وقد وجدنا
حكم المسلمين ويطانتهم وأبواقهم يصفون المسلمين المذمومين عن حقوقهم

المشروعة بأهل علف وإرهابيين تماماً كما كانت تفعل فرنسا في بلادنا أثناء الاستعمار، فتبعت المجاهدين بالإرهابيين والدعاة بالحرضين، وصدق الله العظيم إذ يقول « تشابهت قلوبهم » [البقرة : الآية 118] وقوله « اتواصوا به بكل هم قوم طاغون » [الذاريات : الآية 53]

قل كارل ماركس « لا بد لكل شيوعي أن يتخلص من رجال الدين بأي وسيلة وبأي صورة »

وجاء في كومنتس السوفيتية 1964 : « أوصانا لينين منذ البداية بأنه إن يستقر التحول الاشتراكي الصحيح إلا بالقضاء على الدين » .

جاء في القومية والفكر الفكري ص 280 « كان النشيد الذي يردده جنود الصليب وهم يقتحمون معقل الإسلام في ليبيا يقول .

أما : أنمي صلاتك ولا تيكي بن المسحكي وتأمي
أنا ذاهب إلى طرابلس فرحاً مسروراً .

سايدل دمي في سبل سحق الأمة الملعونة

سأحارب الديانة الإسلامية .

سأقاتل بكل قوتي لحق القرآن .

قال ستالين في مجلة الدولة والقانون عدد كانون الثاني 1950 : « يجب نبذ العقيدة الإسلامية لأنها عقيدة بالية محشوة بالأساطير الفارغة ويسرني أن أعلن أن الاتحاد السوفيتي سجل نصراً كبيراً بالقضاء على هذه العقيدة وستصلها من الوجود، فلم يبق من أتباعها إلا قلة في طريق التصفية إلى الانحلال كما أن مساجدهم في طريق الزوال » .

تعليق : لا شك أن من يحارب المسلمين ويفتح لهم السجون والمحشذات ويقدم العشرات منهم إلى المشائق إنما يعمل على تنفيذ خطط أمثال هؤلاء الكفرة

قال شمعون بيريز سنة 1978 « إنه لا يمكن أن يتحقق السلام في المنطقة مادام الإسلام شامهاً سيفه وإن بطمئن على مستقبلنا حتى يغمد الإسلام سيفه إلى الأبد » .

وقال سحاق راين : « إن مشكلة لشعب اليهودي هي أن الدين الإسلامي مازال في نور العدوان والتوسع ليس مستعداً لقبول أية حلول مع إسرائيل إنه عدونا اللدود الذي يهدد مستقبل إسرائيل وشعبها »

قل مدير المخابرات الإسرائيلية هارون باريف وهو يجيب على سؤال هل سيكون بمقدور الأقطار العربية على المدى البعيد أن تزيل إسرائيل ؟ قال لا اعتقد أن العرب بأوضاعهم الحالية يستطيعون أن يزيلوا إسرائيل من الوجود حتماً مع وجود أسلحة جديدة متطورة، ولكن الأمر قد يصبح أكثر خطورة بالنسبة لإسرائيل في المستقبل إذ نجح المتعصبون في تغيير الأوضاع لصالحهم، ولكننا نأمل من أن نصدقنا (يقصد حكماء العرب والمسلمين) الكثيرين سينجحون في القضاء على خطر المتعصبين لمسلمين في الوقت المناسب »

تعليق : لا شك أيضاً أن قمع الحركات الإسلامية من طرف الحكم إنما هو خدمة عظيمة لليهود وأن حديث السلام ما هو إلا خرافة لعرقلة سيرة الجهاد لاسترداد البلاد الإسلامية المغتصبة والاقول بذاتها معبرة ومينة مدى تطور حكماء المسلمين في تحقيق مخطط سرائير .

قل لقائد اليهودي دايان 26.01.1979 : « إن على دول الحرب وعلى رأسها لولايات المتحدة أن تعطي اهتماماً أكبر لإسرائيل باعتبارها خط الدفاع عن الحضارة الغربية وفي وجه أعاصير الثورة الإسلامية التي بدأت في إيران والتي من الممكن أن تهب بشكل مفاجئ وسريع ومذهل في أية منطقة أخرى في العالم العربي وربما في تركيا وأفغانستان أيضاً » وقال أيضاً « إن الشيوعية أفضل من الإسلام لأنها في الأصل فكرة غريبة يمكن الالتقاء والتفاهم معها أما الإسلام

فلا التقاء معه ولا تفاهم إلا بلغة الحديد والنار» .

جاء في صحيفة الرأي الأردنية 1979.01.21 نقلاً عن الراحلين بوست :
« حيث ذكرت أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر طلب من وكالة المخابرات الأمريكية أن تعد دراسة عن الحركات الإسلامية في لعلم كله ... إن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد نشاط الحركات الإسلامية المنتشرة في العالم الإسلامي وإن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إعداد «دراسة جديدة حول الحركات الإسلامية المنتشرة يسهل على الإدارة الأمريكية وأصدقائها [أي حكام المسلمين] في المنطقة الإسلامية مراقبتها عن كثب حتى لا يتفاجأ بإندلاع ثورات إسلامية في أي مكان في العالم الإسلامي ، لأن أمريكا حريصة على عدم السماح للإسلام المتشدد بأن يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الدولية » .
تعليق : وهذه النقطة تؤكد تأكيداً تاماً بأن هؤلاء الحكام يتفقدون خطط الأعداء الكفرة في سحرية وقمع الحركات الإسلامية الأصلية وهذا لتقرير شامد على دال وأعمال الحكام في البلاد الإسلامية شاهدة على ذلك .

إن الاستعمار العالمي يضرب المسلمين بهؤلاء الحكام الخونة لدينهم وشعبهم ولنضحيات الأجيال من أجل الاستقلال بمفهومه الواسع . ولذلك ينبغي للمسلمين أن يعرفوا عدوهم وأن يعدوا لعدة ويجمعوا الشمل لمواجهة هذه الأخطار التي تحديق بدينهم وفق خطة محكمة قائمة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإلا هلكوا على أيدي هؤلاء الحكام الكفرة الفجرة الخونة بل العملاء لأعداء الإسلام ، كما علينا أن نعرف أن أعداء الإسلام لن يبقوا مع المسلمين إلا ظاهراً لصلحة ظرفية فقط لأن الله تعالى قال « ولئن ترخي عنك اليهود ولا النصراني حتى تتبع ملثهم » [البقرة : الآية 120] وقال أيضاً « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا » [البقرة : الآية 217] وهذا هو السر في خذلان البوسنة والهرسك وتدمير العراق وحصار

ليبيا وقمع الحركات الإسلامية القوية في صمت رهيب ولومات كلب في أزقة أوروبا جوعاً لقامت الدنيا ولم تقعد .

قال اردبين وستو رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية في عهد جونسون 1967 ، « يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية الإسلامية ليست خلافاً بين الدول أو الشعوب ، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية » ثم قد « إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي ، فلسفتها وعقيدته ونظامه ، وذلك ما يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي بفلسفتها وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي ... ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام وإلى جانب لعالم الغربي والدولة الصهيونية ، لأنها إن فطت عكس ذلك فإنها تنتكر لاعتها وفلسفتها وتقافتها » .

قال ريخان لجريدة صنداي تايمز لبريطانية كما جاء في مجلة الدعوة العدد 156 : إن هناك احتمال نشوب حرب دينية في منطقة الشرق الأوسط مقد عاد لمسلمون إلى الفكرة القائلة بأن الطريق الوحيد إلى الجنة هو الاستشهاد »

وجاء في تقرير أممي سنوي للكونجرس ، الأمريكي قبل غزو الكويت ب أربعة أشهر يح على ضرورة التدخل لحماية المصالح الحيوية وأن ذلك يتطلب وجوداً عسكرياً وأهم ما جاء في التقرير : أولاً حماية النفط ، ثانياً القضاء على التطرف الديني وجاء فيه (أمام لحلف ، الناتج عن صراع دينية في الشرق الأوسط والذي يحظى باهتمام مسؤولي السياسة الأمريكية الذين يعتقدون بأن التطرف الديني سيستمر في تهديد الحياة الأمريكية والدول الصديقة من الشرق الأوسط والتي يعتمد العالم ، لحر على مصادر الطاقة فيها) .

تعليق : وبهذا يتضح أن العالم الغربي له استراتيجية ثابتة أمام الإسلام والحركات الإسلامية الأصلية وأن مصطلح التطرف مصطلح غربي وأن العالم

الحر يساند الحكام على الشعوب التي تريد العودة إلى الإسلام ولذلك فهم عندما يضرّبون بولة لا يريدون النظام والحاكم بقدر ما يريدون إذلال الشعب . ولذلك ينبغي على المسلمين في العالم كله مسبدة الشعوب الإسلامية ولوقوف معكم كما حدث في أفغانستان، والتدمير عدة لا يمس النظام كما في العراق وإنما يمس الشعب وكذا الحصار في ليبيا وكذا البوسنة والهرسك ومن أجل هذا كانت الجبهة الإسلامية رغم قلة عدتها وعددها تسارع إلى الوقوف إلى جنب هذه الشعوب قياماً بواجب النصرة الشرعية كما حدث في العراق، وتسجين المتطوعين للجهاد في فلسطين وبولا قمع النظام لوقفت نفس الموقف مع الشعب الليبي المسلم وكذا في الصومال والبوسنة والهرسك بن تخطت الأسوار فكانت إلى جانب الإخوان هناك في البوسنة والهرسك كما كانت خيرة الشباب من قبل في أفغانستان وهذا هو سر سكوت العالم الغربي عما حدث في الجزائر، وما هو حاش من تعذيب وبكيد وتشريد وتشويه لصورتها . والأعجب من هذا كله أن مساعدة العراق ولوقوف إلى جنب الشعب العربي المسلم ضد جريمة وتهمة ضخمت ملفنا !! وإلى الآن لم نسمع عن النول الإسلامية والعربية وقفت وقفة رجل واحد وقالت للعالم الغربي ولجلس . لأمم كفى كفى ظلماً وعبواناً على العالم الإسلامي والعربي ، ما هذا يا قوم ؟ هل نحن مجرد أخصاب على رقعة الشطرنج تخططون ونحن نصادق ؟ . وبإمكان العالم الإسلامي والعربي أن يقف هذه الوقفة ويمنع البترول وتصديره إلى العالم الحر " حتى يرفع الحصار عن ليبيا والعراق والبوسنة والهرسك ولكن متى كان لعب أن يعصي سيده !! إن حكام الدول الإسلامية والعربية معظمهم عبيد للاستعمار العالمي الجديد ، أخذ مثلاً عن اتحاد المغرب العربي - المزعوم - الشعوب لا دخل لها فيه مطلقاً ، خلافاً لما يحدث في أوروبا فهذه اندامارك وحدها شكلت عائقاً أمام الوحدة الأوروبية حتى تنازلوا لها عن بعض لقضايا ، إنها أنظمة تحترم شعوبها - ولو كانت كافرة - ولا يستطيع

لحاكم أن يبرم أمراً في غيابها أمّا نحن في المغرب العربي لا نعلم ماذا حدث في موريتانيا مؤخراً ، بل إننا سمعنا خطاب الرأس الحافي ولم نسمع ما قاله قدة المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ما هذا يقوم ؟ أهكذا تكون الوحدة ؟ إن هذا التصرف أشبه ما يكون بتصرف الصمصص الشطار ليداً !! كيف لا تعلم الشعوب عن محتوى هذه الوحدة التي تغف باسمها ثم لا تعلم عنها لا صغيراً ولا كبيراً ؟ عفا لقد استرسل بي الفكر إلى هذا الحد ، ولكن أنا متأكد أن لغرب راض على هؤلاء الحكام لأنهم اتبعوا ملته وثقوا وأمره وزيادة ! .

قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ص 8 : « ثم جعل محمد على شريعة من الأمر شرعها له وأمره باتباعها ونهاه عن اتباع هواه الذين لا يعنون ، وقد دخل في الذين لا يعنون كل من خالف شريعته ، وأهواهم هو ما يهوونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر الذي هو من موجبات دينهم الباطل وتو بع ذلك فهم يهوونه وموافقتهم فيه اتباع لما يهوونه ولهذا ففرح الكافرون بموافقة المسلمين في بعض أمورهم ويسرون به ويرون أن لو بذلوا ما لا عظيماً ليعصر ذلك » .

قال الشيخ محمد لنزالي في « من هنا نعلم » ص 11 : « ومن ثم ركز لانجليز والفرنسيون وغيرهم من كهنة السياسة وزبانية الاستعمار ركزوا قوهم في فصل الدين عن الدولة وإبعاد الإسلام عن ميادين التشريع والتنفيذ ودفعه إلى لوزاء ليعيش - إلى حين - في مسجد مهجور أو ثقباً أياًه في حفل كتيب » وقال أيضاً « وتواصلت دول أوروبا أن تحارب بكل أسلوب الحنين إلى الحكم لإسلامي والتشريع لإسلامي ، حتى أنها تنص فيما تبرم معنا من معاهدات على أن تكون قوانيننا السائدة متداداً لقوانين الغرب الفاسدة وحذر ثم حذر أن تصلوا التشريع بمنابعه الأولى من كتب الله وسنة رسوله .

ذعر الغرب من عودة الإسلام إلى القيادة :

قال ألبير مشامور : « من يدري ؟ ربما يعود اليوم الذي تصبح فيه بلاد الغرب مهددة بالمسلمين يهيئون إليهم من السوء ليغيروا العالم مرة ثانية وفي الوقت المناسب (ويتابع) لست متنبئاً بكن الإمارات الدالة على هذه الاحتمالات كثيرة ولن تقوى الذرة ولا الصواريخ على وقف تيارها . بن المسم قد استيقظ وأخذ يصرخ ما أنذا إنني لم أمت وإن أقبل بعد ليوم أن أكون أداة تسيرها لعواصم الكبرى ومخبراتها » .

قال تورنس براون : « إن الخطر الحقيقي علينا موجود في الإسلام وفي مدرته على التوسع والإخضاع وفي حيويته المدهشة » .

قال سالازار : « إن الخطر الحقيقي على حضارتنا هو الذي يمكن أن يحدثه المسلمون حين يغيرون نظام العالم . فلما سأل أحد الصحفيين : لكن المسلمين مشغولون بخلافاتهم ونزاعاتهم . أجابه قائلاً : أخشى أن يخرج منهم من يوجه خلافهم إلينا » .

قال سر ماديبوك بكبول « إن المسلمين يمكنهم أن ينشروا حضارتهم في العالم لأن بنفس السرعة التي نشروها به سابقاً بشرط أن يرجعوا إلى الأخلاق التي كانوا عليها حين قاموا بنورهم الأول لأن هذا العالم الضاوي لا يستطيع الصمود أمام روح حضارتهم » .

قال أرنولد توينبي « إن الوحدة الإسلامية نائمة، لكن يجب أن نضع في حسابنا أن النائم قد يستيقظ » .

وقال جيب « إن الحركات الإسلامية تتصور عادة بصورة مثقلة تدعوا إلى الدهشة فهي تتفجر فجاراً مفاجئاً قبل أن يتبين المرقبون من أماراتها ما يدعوهم إلى الاستراية في أمرها، فالحركات الإسلامية لا ينقصها الوجود لوعامة ولا ينقصها إلا ظهور صلاح الدين حديد » .

تعليق : من خلال هذه النقول ينبغي أن يدرك المسلمون خاصة الذين هم في بلاد الغرب أن عليهم رسالة عظيمة في خدمة الإسلام ودعوة أهل أوروبا إلى الإسلام في بساطته من الكتاب والسنة وهدي الحماية وأن يجهدوا أنفسهم في ذلك وأن يكونوا قدوة حسنة ناطقة، والابتعاد عن مواطن الشبهات وأن يوجدوا صفوفهم على كلمة سواء لنصرة الإسلام وأن يهتموا بقضايا المسلمين هي لعالم وأن ينصروا كل من وجبت نصرتهم شرعاً، وفي ظني أن أهل الغرب أكثر استعداداً لقبول الإسلام من أي وقت مضى بعد أن أفسست الحضارة الغربية في القيم والروح وطغت المادية وطفئ الفساد والخلل والتفسيخ وظهرت تجارة الرقيق الأبيض بشكل خط من قيمة إنسانية للراة .

10- انتهاج أسلوب النفاق والمخادعة مع الشعوب :

إن هؤلاء الحكام في بلاد الإسلام أدركوا أن الشعوب مسلمة أصلاً - وإن ظهرت منها بعض المعاصي - فلم يكن بوسعهم المجاهرة بمحاربة الإسلام علناً وتحدي شعثهم الظاهرة، كما أدركوا أنهم - أي الشعوب - في معظمها تجهل للإسلام على وجهه الحقيقي كما أنزل الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وكما فهمه اربعيل الأول من صيغة الرسول صلى الله عليه وسلم والائمة العظام، وذلك لظروف الاستعمار وسياسته في تجهيل الشعوب المستعمرة لاسيما دينها . لقد أدرك هؤلاء الحكام كل ذلك فسهل عليهم مخادعة لشعوب لتبقى خاضعة لسيطرتهم فإذا طالب الشعب بحقه المشروع في أي ناحية من نواحي الحياة، لاسيما المتعلقة بالسياسة والتطبيق الشريعة خرجوا عليهم بعبء البلاط فسفوها أحلامهم ووصفوا لحاكم بأنه مسلم يصلي ويصوم ويشهد أن لا إله إلا الله ويبنى المساجد ويفعل الخير وينبغي أن يطاع فتتخذ شرائع كبيرة من الأمة لجهلها بحقيقة الدين وإن كنت تبقى يسارها شك في هذا الحكم . أما إذا ظهرت جماعة تُعرف بدينها وإسلامها ولا تتخذ بما يقع

الحاكم لمعط للشرع ببعض ألوان العبادة مفادعة ومكراً ولم تلتفت إلى علماء السلطة والشرطة والمخابرات هنا يتدخل الحاكم بشلوب القمع والتكيل والتشريد تحت عنوان حماية الوطن من الحروب الأهلية والمحافظة على الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للبلاد .. و... مما سبق بيانه في الصفحات السابقة .

لقد كان السلف الصالح من نفعه الناس في دين الله لا يتخدعون بمجرد دعاوى التي لا برهان عليها، وكانوا يعلمون أن النفاق هو اختلاف السر والعلن واختلاف القول والفعل والعمل فأبوا بكر لصديق طلق على الذين متعوا فريضة الزكاة وأقروا بالشهادتين والصلاة وسائر الأركان اسم المرتدين، وعند طبع حاطب أهل مكة على سر رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء عمر متافق لأنه نى بعمل لا يعمل، لا على النفاق، وعلموا أن المنافقين تكذب أفعالهم أقوالهم فلم يترددوا في إطلاق لفظ النفاق عليهم ولو ادعوا الإسلام وتمسحوا به كذباً ونفاقاً قال تعالى مبيناً أن المنافقين تكذب أفعالهم أقوالهم « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام » وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد » وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد » [البقرة : الآية 204 - 206] وقال أيضاً « إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يראفون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا * مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا » [النساء : الآية 142 - 143] ، والحديث عن المنافقين طويل وطويل لاسيما في سورة التوبة ولست الآن بصدد الحديث عن النفاق والمنافقين وإن كانوا هم أخطر شيء على المجتمع الإسلامي وعلى الجماعة الإسلامية ومن هنا كان عذابهم أشد من عذاب الكفار ، قال تعالى « إن المنافقين في

الدرك لأسفل من النار » [النساء : الآية 145] ، بشهودن دلسان وقلوبهم كاذبة يدعون الإصلاح وهم أسس الفساد .

قال محمد بن سيرين « لم يكن شيء أخوف علي من هذا ، لقول في هذه الآية « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين » [البقرة : الآية 8]

قال الحسن البصري « لا تقوم الساعة حتى يسود كل قوم منافقوها » . وقال أيضاً « من لم يخف النفاق فهو منافق »

قال عمرو بن العاص : « كان النفاق غريباً في الإيمان ويوشك أن يكون الإيمان غريباً في النفاق »

ولخطورة هذه النقطة أجعل كلامي فيما يلي :

1 - أهل العلم لا يتخدعون بمجرد الأقوال :

قال حذيفة رضي الله عنه « المتفقون الذين فيكم اليوم شر من المنافقين لذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا : يا أبا عبد الله وكيف ذلك ؟ قال : إن أولئك كانوا يسرون نفاقهم وإن هؤلاء يعلنون . . . قلت : كيف لو عاش زماننا هذا !! »

- وقد أيضاً بعد قراءة قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منكم » [المائدة : الآية 51] ليتق أحدكم أن يكون يهودياً أو نصرانياً وهو لا يشعر لهذه الآية .

وسئ من المنافق ؟ هل الذي يصف الإسلام ولا يعمل به .

قال الأحنف بن قيس « قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاحتبسني عنده حولا فقال { يا أحنف إني قد بلوتك وخبرتك فرأيت علانيتك حسنة وأنا أرجو أن تكون سريرتك عى مثل علانيتك وإننا كنا نتحدث إنما يهلك

هذه الأمة كل منافق عليم]

قلت : لم يوله ولاية بمجرد أنه شاهده يصلي وإنما اختبره سنة بأكملها حتى لا يخدع فيه فكيف لو رأى حكام المسلمين يعطلون الشرع وينشرون الفساد ويقدمون بين يدي الله ورسوله لا شك أنه لو حضر هذا الزمان لشهر السيف في وجوههم جميعاً .

قال عمرو بن العاص : « ثلاث إذا كن في عبد فلا تتخرج أن تشهد عليه أنه منافق إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أئتمن خان ومن كان إذا حدث صدق وإذا وعد أجز وإذا أئتمن أدى فلا تتخرج أن تشهد أنه مؤمن »
قال عبد الله بن عمرو : « يأتي على الناس زمان يجتمعون في مساجدهم ليس فيهم مؤمن »

قال جعفر الصادق : « لو أن قوماً عبدوا الله وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وصاموا شهر رمضان وحجوا البيت ثم قالوا : شيء صنعه رسول الله ألا نصنع خلاف ما صنع أو وجدوا في ذلك حرجاً في أنفسهم لكانوا مشركين »
قال بلال بن سعد : « لا تكن لئلاً لله في العلانية وعموداً في السر »
قال الحسن البصري : « من التفاق اختلاف اللسان ولقاء واختلاف السر والعلانية واختلاف الدخول والخروج وفي رواية والقول والعمل »

قال معاوية لهدلي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن المنافق ليصلي فيكذب الله ويصوم فيكذب الله ويقاتل فيقتل فيجعل في النار » .
قال معروف الكرخي : « طلب الجنة بلا عمل ذنب من الذنوب وانتظار الشفاعة بلا سبب نوع من الفرور وارتجاء الرحمة من لا يطاع جهل وحمق » .
قال محمد بن عبد الوهاب : « إن أعظم الفروق بين أهل محبة الله وبين من يدعي محبة الله هو اتباع الشريعة والقيام بواجب الجهاد »

قال ابن عقيل : « إذا أردت أن تعلم محل الإسلام من أهل الزمان فلا تنظر

إلى زحامهم في أبواب المساجد ولا ضجيجهم في الموقف بلبيت وإنما انظر إلى مواطنهم أعداء الشريعة » .

قال الشافعي : « إن الفتيا لا تصح من مخالف لقتضى العلم لأن عمدة صق القول مطابقة الفعل فالفتيا لا تصح مع المخالفة وإنما تصح مع الموافقة »

2- محبطات الأعمال الصالحة ونواقضها :

بينت النصوص الشرعية الكثيرة أن العبادات والأعمال الخيرية قد تحبط كلياً إذا قارف المسلم ما يناقضها أو إذا آمن بجانب من الإسلام وأعمل آخر فمثلاً إذا أشرك المسلم حبط عمله لقوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن عملك وتكفرن من الخاسرين » [الزمر : الآية 65] وحذر القرآن الكريم لصحابة الكرام من رفع الصوت أمام الرسول صلى الله عليه وسلم لأن ذلك محبط لأعمالهم الصالحة، قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون » [الحجرات - الآية 2] كما أشارت نصوص أخرى إلى العبادات التي تخالف الأهداف التي شرعت لها لا وزن لها عند الله تعالى فمن عليه الصلاة والسلام (أتدرون من المفلس ؟ قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا دينار وفي رواية ولا متاع قال المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فليت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار) [رواه أحمد ومسلم والترمذي] وهذا الحديث يصور المفلس الحقيقي عند الله تعالى الذي يبطل العبادات التي يقوم بها بتضييع حقوق العباد، والله تعالى يقول « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تُبطلوا أعمالكم » [محمد : الآية 33] والأمثلة في هذا المعنى كثيرة فالصلاة إذا كانت ناقصة

مبتورة يضرب بها وجه صاحبها وتقول [ضيعت لله كما صيغني] والدين يخاسعون بالصلاة لهم الويل والثبور « فويل للمصلين » الذين هم عن صلاتهم ساهون » [الماعون : الآية 4-5] والذي يصوم ثم يقصر في بقية أحكام الدين لا ثواب عنده ولا أجر إلا الجوع والعطش ، قال عليه الصلاة والسلام (من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) ، وسئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن امرأة تؤدي الفرائض من صلاة وصيام ولكنها تؤدي جاراتها فقال عليه الصلاة والسلام : (هي في النار) [رواه البخاري] ومن أدى زكاة ماله أو صدقة بالبن والأذى حبط عمله قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس » [البقرة : الآية 264] والأحاديث في مثل هذا المعنى كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام :

- (من غارق الجماعة فيد شبر [جماعة المسلمين] فقد حطم ربة الإسلام من عنقه وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم) [رواه أحمد وأبو داود والحاكم وهو حديث صحيح] ،

- وقوله (ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم : إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أئتمن خان) [رواه مسلم وغيره] ،

- وقوله أيضاً (وإن من دعا بدعوى الجاهلية فهو من جثي جهنم وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم) ،

- وقوله (لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له) [رواه أحمد وابن حبان وهو حديث صحيح] ،

قال علي بن أبي طالب : « لقد سبق إلى جنات عدن أقوام ما كانوا بأكثر صلاة ولا صياماً ولا حياءً ولا اعتماراً ، لكنهم عقوا عن الله من غفلة فوجلت منه قلوبهم وأطمأننت إليه نفوسهم وخشعت له جوارحهم ففارقوا الناس بطيب المنزلة

وعوا الدرجة عند الناس في الدنيا وعند الله في الآخرة » ،

قال ابن عباس « من أحب في الله وأبغض في الله ووالى في الله وعادى في الله فإنما ينزل ولاية الله بذلك وإن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا وذلك لا يجدي على أهله شيئاً » ،

قال عمر بن الخطاب : « لا تنظروا إلى صلاة أحد ولا إلى صيامه ولكن انظروا من إذا حدث صدق وإذا أئتمن أدى وإذا أشقى ورع » ،

وقال أيضاً « لا يفرتك صلاة امرئ ولا صيامه من شاء صلى ومن شام صام ولكن لا دين لمن لا أمانة له »

قال المهاجر بن حبيب : « إن عيسى ابن مريم كان يقول « إن الذي يصلى ويصوم ولا يترك الخطايا مكتوب في الملكوت كذاب » ،

قال شيخ الإسلام في التحفة العراقية 41 : « إن المسلم ليقول في اليوم واليلة أكثر من سبع عشرة مرة اهدت الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير مغضوب عليهم ولا ضالين ولكنه مع ذلك قد يكون من المغضوب عليهم ومن الضالين بلسان حاله وفعله »

وقال أيضاً في مجموعة التوحيد 515 : « من أظهر لولاية الله وهو لا يؤدي الفرائض ولا يتجنب المحارم بل قد يأتي بما يتناقض ذلك لم يكن لأحد أن يقول هذا ولي الله » ،

جاء في الدرر السنية ج 1 / ص 93 : « وذلك في تفسير قوله تعالى « ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت » [النحل : الآية 36] هذه الآية تدل على أن الإنسان إذا عبد ربه طاعته ومحبه ومحبة ما يحبه ولم يبغض المشركين ويبغض أفعالهم ويحاديهم فهو لم يجتنب طغاوت ومن لم يجتنب طغاوت لم يدخل في الإسلام فهو كافر ولو كن من

أعيد هذه الأمة يقوم الليل ويصوم النهار وتصبح عبادته كمن صلى ولم يغتسل من الجنابة أو كمن يصوم في شدة الحر وهو يفعل الفاحشة في نهار رمضان»
والقول في هذا المعنى كثيرة وأناي أعمس على جمعها إن شاء الله في الرسالة " إحياء القلب السقيم بتصحيح المفاهيم " ، فليحذر المسم أن ينخدع بمثل هؤلاء الحكام المخادعين الماكرين المعطلين لشرع الله ولذين يحبون أن يشيع الشرك والفاحشة في الدين آمنوا .

ومن الأمور التي يخادعون بها الشعوب الإسلامية الزعم أنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وهذا أريد أن أتحدث عن بعض حقائق الشهادة :

هتى تستبين سبيل المجرمين ؟

وذلك في النقاط التالية على عجل :

1 - فضل الشهادة : لقد جاء في فضل الشهادة أحاديث كثيرة منها قوله عليه الصلاة والسلام :

(ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرّمه الله على النار) . [رواه البخاري ومسلم]

وقوله أيضاً (إن الله حرّم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله) [رواه البخاري ومسلم] .

وقوله أيضاً (من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة) [رواه مسلم] .
وناس أمام هذه الأحاديث طوائف :

1 - صائفة أساءت فهمها تماماً وظنت أن قائلها لا يدخل النار إطلاقاً .

2 - وطائفة قالت إن هذه الأحاديث كانت قبل القران والحدود .

3 - وطائفة قالت إنها منسوخة .

4 - وطائفة قالت إنها محكمة ضم إليها شرائط أخرى .

5 - وطائفة قالت إنها مطقة جاء ما يقيدها

قال ابن رجب في شرح كلمة إخلاص ص 13 : « وقالت طائفة من العلماء لمراد من هذه الأحاديث أن لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة ولنجاة من النار ومقتضى ذلك ولكن المقتضى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه أو لوجود مانع ، وهذا قول الحسن وهب بن منبه وهو الأظهر » .

2 - الشهادة لها قيود وليست مجرد النطق بها :

فيس لحسن البصري « إن ناساً يقولون من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، فقال : من قال لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة »

وقد وهب بن منبه : لمن سأله أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ، قال : بلى ولكن ما من مفتاح إلا له أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك والآل لم يفتح لك .

وقال الحسن للفرزدق ، وهو يدقن امرأته ما أعددت لهذا اليوم ؟ قال « شهادة أن لا إله إلا الله منذ سبعين سنة قال الحسن نعم العدة لكن لا إله إلا الله شروطاً فأياك وقذف المحصنة » .

قال ابن تيمية « إن الإنسان بقراءة القرآن لا يعد عالماً بل يعد قارئاً ولا تدخله قراءته الإسلام إذا لم يكن عالماً بمعنى لا إله إلا الله عما تنفي وتثبت » .

وقال أيضاً كما في مجموعة التوحيد 108 « ليس المراد بقول لا إله إلا الله قولها باللسان مع الجهل بمعناها وترك العمل بمقتضاها فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في ادراك الأسفل من النار مع أنهم يصلون ويتصدقون ولكن المراد بقولها مع معرفة القلب لمعناها ومحبتها لها ومحبة أهلها وبغض من خالفها ومعاداته » .

قال ابن رجب : في كلمة الإخلاص « ويدل على صحة هذا القول [قلت أي

ن لها شروطاً) أن اتقي صلى الله عليه وسلم رتب دخول الجنة على الأعمال الصالحة في كثير من النصوص » .

قال محمد بن عبد الوهاب في مجموعة التوحيد ص 111 : « فالله الله يا خواني تمسكوا بأصل دينكم أوله وآخره وأسه وأسه شهادة أن لا إله إلا الله واعرفو معناها واحبوها وأحبوا أهلها واجعلوهم إخوانكم ولو كانوا بعيدين منكم نسباً واكفروا بالطواغيت واعدوهم وابغضوهم وابغضوا من أحبهم أو جاد عنهم أو لم يكفروهم أو قال ما عليّ منهم أو قال ما كلفني الله بهم فقد كذب هذا على الله وأفتخرى عيه ثمناً مسيئاً فقد كلف الله كل مسلم ببغض الكفار أبائهم أو أباؤهم أو إخوانهم فالله الله تمسكوا بذلك تلفون ربكم لا تشركون به شيئ » .

وقال أيضاً : « إن شهادة أن لا إله إلا الله قيدت في الأحاديث بقيود ثقال منها العلم والإخلاص والصق واليقين وعدم الشك وقبول ذلك ومحبة ولحداثة فيه والمولاة عليه » .

قال اسحاق بن عبد الرحمن في الدرر السنية ج 1 / 261 . « إن مجرد إنيان بالشهادتين من غير علم بمعناها ولا عمل بمقتضاها لا يكون به المكف مسلماً بل هو حجة عليه خلافاً لمن زعم أن مجرد الإقرار كاف بذلك كالكرامية أو مجرد التصديق كاف في دخول لإنسان في مسمى الإسلام كالجهمية ونحوهم وقد أكذب الله المنافقين فيما أتوا به وزعموه من الشهادة وأكد على كذبهم مع أنهم أتوا باللفظ مؤكدة بأنواع من التأكيدات »

قال نعيم ياسين : « ولا خلاف بين العلماء أن النطق بالشهادتين والتصديق بهما لا يكون منجياً من الخلود في النار وكافياً في دخول الإيمان والإسلام إذا كان مقترناً بما يتقضى أو ينقض إحداها » . انظر أركان الإيمان ص 168 .

قال الشيخ أحمد حماني في الدلائل البادية على ضلال البابية وكفر البهائية ص 84 : « وليس الإسلام مجرد دعوى ، بل له قواعد يرتكز عليها وأسس يبني فوقها ولا يعد أحد مسلماً مؤمناً حتى يقوم بها ويلزمها وقد جاء ذكر هذه القواعد

في آيات محكمات في مختلف سور القرآن الكريم ملكية ميثها والمدنية من الطوال ومن المتوسط ومن القصار ثم أجمالها - وجمعها - حديث جبريل ، الصحيح المشهور » .

وقال في الملتقى السابع للفكر الإسلامي ص 672 : « إن كلمة التوحيد ينطق بها كل مسلم التزاماً بكل ما جاء به الشريعة من الفضائل النفسانية والنظم في الحياة الدنيوية والدينية ولا يجوز أن يقوم المسلم ببعض ويترك بعضاً لأنه حينئذ يكون متبعاً هواه - ومن أضل ممن تبع هواه - وقد خالف بنو إسرائيل كتاب الله فحللوا ما حرم عليهم فقال فيهم « أتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب » [البقرة : الآية 10] ولما في كلمة التوحيد من التزام رأينا فصحاء العرب الذين يدركون معناها يأتون أن ينطقوا بها وتثقل على ألسنتهم إن كلمة التوحيد تلزمهم ترك أهتهم وإقلاق من آثامهم والتزام نظام دقيق في حياتهم الروحية والمادية بخضوعهم الكامل لتعاليم الدين »

قالت الدكتورة سميرة محمد عمر جمجوم في المعوقون لدعوة الإسلامية ص 359 : « فالذين ينطقون بالشهادتين ومع ذلك يقصرون حكم غير الله على حكم الله وأخلاقيات الأعداء على أخلاقيات الإسلام مدعين أن ذلك هو التطور والحضارة بماذا نسمي هؤلاء ؟ أليس هو شر أنواع النفاق ؟ البطنية فما مضى والمنافقون من قلوبهم كانوا يشككون في التكليف التي جاء بها الشرع فلا يؤدون الصلوة إلا وهم كسالى رثاء لناس وعندهما بخلوا أحدهم بنفسه يتخصص من كل التكليف وهو في الظاهر ينطق بالشهادتين ما الفرق بين هؤلاء وبين من ينطق بالشهادتين الآن وهو تحت ستار الحرية يؤدي بحرية المرأة في جسدها وكذلك الرجل ولا يؤدي لفرائض ولا يتزم بالأوامر ، أليس هذا شر أنواع النفاق يظهر

من جديد ؟ ثم ما فائدة تدريب الشهادتين بأطراف اللسان من غير أن نحمل قلبه وتسيطر على أعماله ؟ هل لو وقف المريض يردد اسم البواء دون أن يستعمله هل يفيد شيئاً ؟

بعد أن تُسمي، نُسناً ينطق بالشهادتين ثم هو يعيش في بيته كما يعيش الكفار ويتعامل مع مجتمعه كما يتعامل الكفار ويحتكم إلى قوانين الكفار فإذا ما ظهر الإسلام الحقيقي أمامه ينظر إليه تضرته إلى كائن غريب لا يعرف عنه شيئاً هذه مظاهر النفاق في العصر الحديث التي أصبحت من الواجب على الدعاة أن يعيدوا العدة لمقاومتها وينبهوا الناس إلى خطورها . .

3 - النطق بالشهادة لا يمنع من الحكم بالردة :

الردة معناها الكفر بعد الإيمان وتصديق على كل مسلم بخل في الإسلام بمحض اختياره ثم رجع إلى الكفر منشروح الصدر من غير إكراه . ويكفر به الإنسان المسلم ثلاثة أمور :

1 - ما يكون نفس اعتقاده كفراً كإنكار الصانع أو صفاته أو جحد لنبوات أو يقر على نفسه بالكفر .

2 - صدور ما لا يقع ، لا من كافر وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعه ذلك لفعل كالسجود للصنم أو أن يلقي مصحفاً في القذورات لأن هذه الأفعال علامة لكفر وإن صرح فاعلمها بالإسلام .

3 - إنكار ما علم من الدين بالضرورة لأنه أبل إلى تكذيب أشرار ، كقول القائل الصلاة غير واجبة والزكاة غير واجبة والأمر بالمعروف غير واجب وهكذا . .

عائدة ثلاثة أنواع اعتقادية، قولية، وفعلية

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص 117 : « قد يترك [المسلم] دينه ويفرق الجماعة وهو مقر بالشهادتين ويدعي الإسلام كما إذا جحد شيئاً من أركان الإسلام أو سب الله ورسوله أو كفر ببعض الملائكة أو النبيين أو الكتب

المنكورة في القرآن مع العلم بذلك » .

قال شارح ، لطحاوية 316 : « مع العلم بأن في أهل القبلة المخالفين ، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم وهم يتظاهرون بالشهادتين »

قال القاسمي عياض في الشفا ج 2 / 287 : « وكذلك تكفر بفعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك لفعل كالسجود للصنم أو للشمس والقمر والصليب والنار وسعي إلى الكنائس والبيع مع أهلها والقرى يزعمهم ... فقد أجمع المسلمون أن هذا لا يوجد إلا من كافر وإن هذه الأفعال علامة الكفر وإن صرح بالإسلام » .

قال محمد ناصر في انبواكه العذاب ص 52 : « إن الكتب والسنة دلاً على أن من جعل الملائكة أو الأنبياء أو ابن عباس أو أبا طالب أو المحجوب وغيرهم من الأنبياء والصالحين وسائط بينه وبين الله ليشفعوا له عند الله لأجل قربهم من الله كما يفعل الملوك أنه كفر مشرك حلال الدم وإن قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وصلى وصلى وصلى وزعم أنه مسلم بل هو من الأخسرين أعداء الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » إذا فليس كل من قال لا إله إلا الله فهو صادق فيها فقد يأتي بما يناقضها ويخرجه من دائرة الإسلام والعباد بالله .

متى يُقاتل الناطق بالشهادة ؟

قال البخاري « كنت الأنمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسئها فإذا وضع لكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقتل عمر كيف تقاتل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني

دماهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) فقال أبو بكر « والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم » [رواه البخاري ومسلم] ثم تابعه بعد عمر قلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة: إذ كان عند حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكمه وقال لنبي صلى الله عليه وسلم (من بدل دينه فقصله) [رواه أحمد والبخاري] وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً وكان يقافاً عند كتاب الله .

قال ابن رجب في جامع العلوم ص 81 : « فأبو بكر رضي الله عنه أخذ قتالهم من قوله إلا بحقها فدل على أن قتال من تنى بالشهادتين جائز ومن حقها أداء حق المال الواجب وعمر رضي الله عنه ظن أن مجرد الإتيان بالشهادتين يعصم الدم في الدنيا تمسك بعموم أول الحديث كما ظن طائفة من الناس أن من تنى بالشهادتين امتنع من دخول النار في الآخرة تمسكاً بعموم ألفاظ وردت وليس الأمر على ذلك، ثم إن عمر رجع إلى موافقة الإمام أبي بكر رضي الله عنه . وقال أيضاً » وإنما قال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال وهذا أخذه والله أعلم من قوله في الحديث " إلا بحقها " وفي رواية " لا يحق لإسلام " فجعل من حق الإسلام إقام الصلاة وإيتاء الزكاة كما أن من حقه " لا ترتكب الحدود وجعل كل ذلك مما استثنى بقوله إلا بحقها وقوله " لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال " يدل على أن من ترك الصلاة فإنه يقاتل لأنها حق الدين، فكذلك من ترك الزكاة التي هي حق المال، وفي هذا إشارة إلى أن قتال بترك الصلاة أمر مجمع عليه لأنه جعده مقيساً عليه وليس هو مذكور في الحديث الذي احتج به عمر رضي الله عنه وأنه أخذ من قوله " إلا بحقها " فكذلك الزكاة لأنها من حقه وكل ذلك من حقوق الإسلام » .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية 510/28 وقد سئل مرة عن التتار فقال : « نعم

يجب قتالهم هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مبني على أصليين أحدهما : لمعرفة بحالهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم .
فأما الأول : فكل من بشر القوم يعلم حالهم ومن يباشرهم يعلم ذلك لما بلغه من الأخبار المتواترة وأخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد أن نبين الأصل الآخر الذي يخفص بمعرفته أهل العلم بالشريعة الإسلامية فيقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة قلته يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين، فإذا أقرروا بالشهادتين وامتنعوا من الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وإن امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة، وكذلك إن امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو الخمر أو غير ذلك من حرمات الشريعة، وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في المصا والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالعرف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار إلى أن يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل أن يظهرُوا الإلحاد في أسماء الله وأبائه أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد خلفاء الراشدين أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شريعة الإسلام وأمثال هذه الأمور » .

قال ابن تيمية في الفتاوى 501/28 : **سؤال** : « ما يقول الفقهاء أئمة الدين في هؤلاء التتار الذين قدموا سنة 699 هـ . وفعلوا ما اشتهر من قتل المسلمين وسبي بعض الذراري والنهب لمن وجدوه من المسلمين وقتلوا حرمت الدين من إلال المسلمين وإهانة المساجد لإسيما بيت المقدس وأفسدوا فيه وأخذوا

من أموال المسلمين وأموال بيت المال الحمل العظيم وأسروا من رجال المسلمين الحجم الغفير وأخرجوهم من أوطانهم وادعوا مع ذلك التمسكت بالشهادتين وادعوا تحريم قتال مقاتلهم لما زعموا من اتبع أصل الإسلام ولكونهم عفوا عن ستئصال المسلمين فهل يجوز قتالهم أو يجب وإن كان فمن أي لوجوه جوازه أو وجوبه أفقون مأجورين ؟ >> .

تعليق : وهذا عين ما تفعله الأنظمة الحاكمة في البلاد الإسلامية وتتعلل بأنها مسلمة !! والآن جواب العالم الرياسي بحق يقول >> الحمد لله كل طائفة متمتعة عن التزام شريعة من شريع الإسلام لظاهرة من هؤلاء القوم وغيرهم فإنه يحب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وملتزمين ببعض شرائعه كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما واتفق أصحابه على القتال على حقوق الإسلام عملاً بالكتاب والسنة وكذلك ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من عشرة أوجه الحديث عن الخوارج وأخبار أنهم شر الخلق والخلقة مع قوله (تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم) فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال. قال القتال وجب حتى يكون الدين كله لله >> .

وقتلهم رحمه الله بنفسه وحرص المؤمنين عليهم حتى زالت دولتهم ونزع النش من قلوبهم بقوله [إذا رأيتموني معهم والمصحف فوق رأسي فاقبلوني] هكذا يكون العلم وهكذا فليكن علماء الإسلام الأقبح المغاوير الذين لا يخشون في الله لومة لائم ، وهذا لو هدف يذكرني بموقف فقهاء القيروان الذين خرجوا على الدولة العبيدية رغم أنها تبني المساجد وتدعي الإسلام ولكنها تنال من الصحابة وتبدل شرع الله فافقتي العلماء بوجوب الخروج عليهم وأعدوا لذلك عدة وكان قائدهم صفاد بن كيداد أبو يزيد الخارجي، وفضلوا الخروج مع هذا المبتدع على هؤلاء

الذين غيروا الشرع وبدلوه . قال الفاسي الذي يدعى شهيد مصر وقد سبغه لسلخون وهو يتلو القرآن ، قال لخلد : >> أنت رجل من أهل القبلة نقاتل بك من كفر بالله ورسوله >> ، نعم لقد رأوا أن الخروج معه متعين بكفرهم وهو من أهل القبلة رغم أنهم لم يكونوا يثقون فيه تمام الثقة كما ذكر القاضي عياض في المدارك ومن ذهب إلى هذا الرأي ربيع القطان لساناً أفريقياً في زمانه وكان قد نحل جسمه ورق عظمه من صيام النهار وقدم الليل، وكان جعله على نفسه أن لا يشبع من طعام ولا نرم حتى يقطع الله نولة بني عبيد وقتل شهيداً ، بل إن الإمام أحمد السبائي الذي قال فيه القاضي عياض " يمانه يعدل إيمان أهل المغرب " وكان مجافياً لأهل البدع شديد لغلظة عليهم قليل الدارة ويشتمهم فوق المنبر في الرقت الذي لم يقدر أحد من السماء على الجهر بكلمة الحق، قل لخلد >> نبأ بك على كتاب الله وسنة رسوله ومذهب مالك فأنت رجل من أهل القبلة توحدهم الله فخرجت للجهاد فخرجت فنصرك عليهم >> .

حتى أن جيلة من حمود الذي ما سمع قط يذكر ، الذي بمدح ولا ذم ومجر والدته في حياته لأنه صاحب السلطان وتبرأ من تركته يعد موته كان يقول على هؤلاء - بني عبيد - : جهاد هؤلاء أفضل من جهاد أهل الشرك

ولاشك أن الكفر مطلق ومقيد فإن بني عبيد الله المهدي مع أنهم يتكلمون بالشهادتين ويصلون ويبنون المساجد في القاهرة مصر بما فيها الأزهر ذكر بن الهوزي وجوب غزوهم في كتابه (النصر على مصر) وهكذا وجدنا العلماء الربانيين دوماً قادة الأمة بالكتاب والسنة وهدي السلف الصالح

قال محمد بن عبد الوهاب هي كشف الشبهات في الجمع الفريد 229 . >> لا خلاف بين العلماء كلهم أن الرجل إذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وكذب في شيء أنه كافر لم يدخل في الإسلام وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة أو أقر بالتوحيد

والصلاة وجوب الزكاة أو أقر بهذا كله وجحد الصوم أو أقر بهذا كله وجحد الحج . ولما لم يفتن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لحج أنزل الله في حقهم ، ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين [آل عمران آية 97] ومن قرأ بهذا كله وجحد البعث كفر بالإجماع وحل دمه وماله ... يثوب عبيد القداح الدين ملكوا مغرب ومصر هي زمن بني العباس كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويدعون الإسلام ويصلون الجمعة والجماعة فلما أظهروا مخالفة الشيعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتلهم وأن بلادهم بلاد حرب وغزاهم المسلمون حتى استنفذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين » .

قال القوطبي نقلاً عن ابن اسحاق « لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب إلا مساجد : مسجد المدينة ومسجد مكة ، ومسجد جواثي [اسم حصن بالبحرين] وكانوا في ردتهم تسمين :

- 1 - قسم نبت الشريعة كلها وخرج عنها ،
- 2 - قسم نبت وجوب الزكاة واعترف بوجوب غيرها قالوا نصلي ونصوم ولا نؤذي فقاتل الصديق جميعهم .

قال محمد ناصر في الفواكه 69 ، نقلاً عن الخطابي « مما يجب تقديمه في هذا أن يعلم أن أهل الردة كانوا صنفين صنف ارتدوا عن الدين وناذبوا ملّة وعادوا لكفرهم وهم الذين عني أبو هريرة بقوله ' كافر من كفر من العرب ' والصنف الآخر فرقوا بين الصلاة والزكاة فأكفروا بالصلاة وأنكروا فرض الزكاة ووجوب أدائها إلى الإسم » .

تعليق : من خلال ما تقدم يظهر أن النطق بالشهادتين لا يكفي لكف عن قتال من لم يمثل بيقية الأركان الإسلامية وواجباته ومن هنا قاتل أبو بكر صائغي

الزكاة وهم يقولونها لأنه أصبح نصقهم بها لا تأثير له ومن هنا نص العلماء على أن الطائفة الممتعة عن شريعة من شرائع الإسلام أو المخة بالأركان لا يعصمها مجرد النطق بالشهادة .

قال ابن تيمية 545 / 28 : « وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتعة إذا منعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المقوالة فإنه يجب قتالها إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو نكاح ثوات المحارم أو عن استحلال لنفوس والأموال بغير الحق أو الرب أو الميسر أو الجهاد لكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الإسلام فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله »

قال ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص 86 ، « إن كلمتي الشهادتين بمجردهم تعصم من أتى بهما ويصير بذلك مسلماً فإذا دخل في الإسلام فإن أقام الصلاة وآتى الزكاة وقام بشتائر الإسلام فله ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين وإن أخل بشيء من هذه الأركان فإن كانوا جماعة لهم منعة قوتوا ، وقد ظن بعضهم أن معنى الحديث أن الكافر يقاتل حتى يأتي بالشهادتين ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة وجعلوا ذلك حجة على خطاب الكفار بالفروع وفي هذا نظر وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الكفار تدل على خلاف هذا » .

قال محمد بن ناصر في الفواكه العذاب ص 88 : « ولو تنبأنا آيات والأحاديث والأثر وكلام العلماء في قتال من قال لا إله إلا الله إذا ترك بعض حقوقها لطال الكلام جداً فكيف بمن ترك الإسلام كله »

وقال ابن رجب في جامع العلوم ص 83 : « إن الشهادتين مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تعصم دم صاحبها وماله في الدنيا إلا أن يأتي ما يبطل دمه » .

فمن المواضع التي يُباح فيها دم المسلم مع الشهادة قوله عليه الصلاة والسلام
(لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث

1- الثيب الزاني (معروف أن الزاني يشهد أن لا إله إلا الله ولكنه
أتى ما يبيح دمه) .

2- النفس بالنفس (ومعروف أن قتل العمد مسلم مرتكب لكبيرة) .

3- والتارك لدينه المفارق للجماعة (وهذا المرتد وسبق الحديث عن أنواع
الردة) [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ] :

ولقد ورد قتل المسلم بغير إحدى الثلاث لفصل ولو نطق بالشهادتين .

1- من فعل فعل قوم لوط

2- من أتى ذات محرم

3- الساحر

4- من وقع بهيمة [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ] .

5- قتل شارب الخمر في المرة الرابعة [رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَنَسَائِيُّ وَالحَاكِمُ
وَنُزَيْعِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ] .

6- قتل الخليفة الثاني [رَوَاهُ مُسْلِمٌ] - الخ .

شبهة ودحضها : وملخصها أنه ينبغي الكف عن من قال لا إله إلا الله
استدلالاً بحديث أسامة المشهور (أقتلته بعد أن قالها ؟) .

قال محمد بن عبد الوهاب العقد الفريد ص 232 : « ولهم شبهة أخرى
يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على أسامة قتل من قال لا إله إلا الله
وقال أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله » [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ] وكذلك قوله (أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ] .

أحاديث أخر في الكف عن قولها ومراد هؤلاء الجبهة أن من قالها لا يكفر ولا
يقتل ولو فعل ما فعل فيقال لهؤلاء المشركين الجهال : معلوم أن رسول الله صلى

الله عبه وسلم قاتل اليهود وسباهم وهم يقولون لا إله إلا الله وأن أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله ويصلون ويدعون الإسلام وكذلك الذين حرقهم عيسى بن أبي طالب
وهؤلاء الجهلة مقرونون من أنكر البعث كفر وقتل ولو قال لا إله إلا الله وأن من
جحد شيئاً من أركان الإسلام كفر وقتل ولو قالها فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئاً
من لفروع وتنفعه إذا جحد التوحيد الذي هو أصل بين الرسل ورأسه ؟ ولكن
أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث .

فأما حديث أسامة فإنه قتل رجلاً ادعى الإسلام بسبب أنه ظن أنه ما ادعاه
إلا خوفاً على دمه وماله، والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين
منه ما يخالف ذلك وأنزل الله في ذلك « يا أيها الذين آمنوا إذا ضريتم
في سبيل الله فقتلوا » [النساء : الآية 94] أي فقتلوا فالأية تدل على
أنه يجب الكف عنه والتثبيت فإن تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قُتل لقوله «
قتلوا » ولو كان لا يقتل إذا قالها لم يكن للتثبت معنى .

وكذلك الحديث الآخر وأمثاله معناه ما ذكرناه أن من أظهر الإسلام
والتوحيد وجب الكف عنه إلا إذا تبين منه ما يدقض ذلك، والدليل على هذا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال (أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله ؟)
وقال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) هو الذي قتل في
خوارج (أينما لقيتموهم فاقتلوهم، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) مع كونهم
من أكثر الناس عدداً وتهليلاً حتى أن الصحابة يحترقون أنفسهم عندهم وهم
تعلموا العلم من الصحابة فلم تنفعهم لا إله إلا الله ولا كثرة العبادة ولا ادعاء
الإسلام لما ظهر منهم مخالفة الشريعة، وكذلك أراد صلى الله عليه وسلم أن يغزو
بني المصطلق لما أخبره رجل أنهم منعوا لزكاة حتى أنزل الله تعالى قوله « يا
أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً

بجهالة فتصيحوا على ما فعلتم نادمين » [الحجرات الآية 6] وكان الرجل كاتباً عليهم، فكل هذا يدل على مراد النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التي احتجوا بها ما ذكرناه .

وثمة نقول أخرى هي في الكتاب المسمى " إحياء القلب السقيم بتصحيح المفاهيم " أب لأمر لأخرى يخادعون بها الشعوب وتنطلي على عامتهم - إلا القليل - وفيهم من ينسب نفسه إلى العلم الشرعي قهفي في بحوث تحت عنوان " فتح الرحمن في بيان أحكام الخروج على حكام الزمان " .

زيادة بيان وإيضاح :

يحسن بي أن أزيدكم إيضاحاً في هذا المجال لالتباسه على كثير من الناس ولسرعة أخذهم بهؤلاء الأحكام وبكل من سبق نصاً من الكتاب والسنة من علماء المسلمين دون الرجوع إلى فهم السلف الصالح وأئمة الإسلام العظام، فما أكثر الذين يحفظون النصوص وما أقل من يفقهها فقهاً صحيحاً، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام (قَرَّبَ حَامِلُ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ رُبُّ حَامِلِ فِقْهِ لَيْسَ بِفِقْهِ) ، وكثيراً ما تكون النصوص صحيحة والاستدلالات قبيحة .

قال ابن تيمية في الإيمان 181 : بينا حقيقة الإيمان « ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار بالمجرد التصديق والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانتقاد . والكفر هو عدم الإيمان، سواء كان معه تكذيب أو استنكار أو بقاء أو إعراض، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانتقاد فهو كافر » . ونظر ما قاله في الفتاوى 292/7 فإنه جند .

قال ابن القيم في كتاب الصلاة 19 : « ونحن نقول : الإيمان هو التصديق ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق الخبر دون الانتقاد له ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يعرفون أبناءهم مؤمنين

مصدقين ... فالتصديق إنما يتم بمؤمنين أحدهما اعتقاد الصدق والثاني محبة القلب وانتقاده » . وانظر ما قاله في صفحة 25 فإنه نفيس .

قال السيد قطب في الظلال ص 1643 / ج 3 : « إن المعنى الأول لدين هو الدينية أي الخضوع والاستسلام والاتباع وهذا يتجلى في اتباع الشرائع والأمر جد لا يقبل هذا التعميم في اعتبار من يتبعون شرائع غير الله دون إنكار منهم يشبهون به عدم لرضا عن الافتئات على سلطان الله مؤمنين بالله مسلمين لمجرد أنهم يؤمنون بالكيفية الله سبحانه وتعالى ويقدمون له وحده الشعائر، وهذا التمتع هو أخطر ما يعانيه هذا الدين في هذه الحقبة من التاريخ وهو أفكك الأسلحة التي يحاربها به أعداء الذين يحرمون على تثبيت لافطة الإسلام على أوضاع وعلى أشخاص يقر الله سبحانه وتعالى في أمثالهم أنهم مشركون لا يدينون دين الحق وأنهم يتخذون أرباباً من دون الله وإذا كان أعداء هذا الدين يحرمون على تثبيت لافطة الإسلام على تلك الأوضاع وهؤلاء الأشخاص فواجب حماة هذا الدين أن ينزعوا هذه اللافتات الخادعة وأن يكشفوا ما تحتها من شرك وكفر واتخاذ أرباب من دون الله وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون

وقال في الظلال أيضاً : « فما يملك إنسان أن يدعي أن شريعة أحد من البشر تفصل أو تماثل شريعة الله في أية حال أو في أي طور من أطوار الجمعية الإنسانية ... ثم يدعي - بعد ذلك - أنه مؤمن بالله وأنه من المسلمين ... إنه يدعي أنه أعم من الله بحال الدس وحكم من الله في تدبير أمرهم، أو يدعي أن أحوال وحاجات جرت في حياة الناس وكان الله سبحانه غير عالم بها وهو بشرع شريعته أو كان عبداً بها ولم يشرع لها ولا تستقيم مع هذا الادعاء دعوى الإيمان مهما قالها باللسان » .

قال الشيخ أبو الأعلى في تذكرة الدعاة ص 7 : « إن من مظاهر النفاق أن الإنسان يدعي الإيمان بالإسلام ويتظاهر بالانتساب إليه والتمسك به ثم يعيش

راضيا مطمئنا في ظل نظام منافض الذي يؤمن به، قانعا مغتبطا في كفه لا يتبعض له عرق ولا يخفق له قلب، إن مثل هذا الصنيع يحمر الحق من أمارات لسفاه ومن صميمه في غير شك» .

قال الشيخ محمد الغزالي في الجانب الدطفي في الإسلام ص 21 : « إن آثار الإيمان العلنية - وهي لباب الإسلام - لا يمكن أن تنفصل هي الأخرى عن طبيعة اليقين الموحى بها، بل يرى أن الإيمان بالبعث والكفر بالبعث كفر كامل، وأن الإيمان بالمقرون بنية التمرد ورفض الخضوع لله كفر كامل . إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا » [التور : الآية 51] .

وقال عبد الحميد متولي في أزمة الفكر الإسلامي في العصر الحديث ص 23 : « وإذا نحن ألقينا نظرة على دستور الدول الإسلامية فإننا نجد غالبيتها قد فتصرت على ذات النص الشهير المعروف (الإسلام دين النولة) وهو نص لا يترتب عليه التزام على الدولة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما هو إلا بمثابة تحية كريمة للعقيدة الدينية التي تدبج بها الأغلبية أو هو بمثابة - كفارة - تقدمها الدولة لعدم التزام أحكام الشريعة في تشريعها »

توظيف بعض الإسلام لضرب المسلمين :

مخالفت أنظمة العالم الإسلامي للإسلام أكثر من أن تحصر وقد ذكرت - لكم بعضها في الصفحات السابقة غير أن هذه الأنظمة لخبثها ومكرها قد تلجأ إلى الإسلام ذاته لمحاربة الجماعات الإسلامية لاسيما إذا صدرت منها هفوة أو رلة عن غير قصد أو من بعض الجهة فيجعلون من الحجة قبة ومن النملة فيلا وهذا أسلوب أعداء الإسلام منذ فجر الرسالة المحمدية يتسقطون أخطاء المسلمين ليشتوا عليهم حرباً نفسية إعلامية قصد تنفير الناس منهم وعزلهم . خذ مثلاً على ذلك قوله تعالى « يستثلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال

فيه كبير وصداً عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا » [البقرة : الآية 217] سبب نزول الآية أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث بسرية على قيادتها عبد الله بن جحش في ثمانية من المهاجرين ليس فيهم أحد من الأنصار، ومعه كتاب معلق وكلفه ألا يفتحه حتى يمضي ليلتين فلما فتحه وجد به (إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل بطن نخلة بين مكة والطائف ترصد بها قريشاً وتعلم لنا من أخبارهم ولا تكرم من أحد على المسير معك من أصحابك) . فلما نهر عبد الله بن جحش في الكتاب قال سمحاً وطاعة ثم قال لأصحابه قد أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمضي إلى بطن نخلة أرسد بها قريشاً حتى آتية منها بخبر وقد بهى أن أستره أحداً منكم فمن كان منكم يريد الشهادة ويرغب فيها فليطلق ومن كره ذلك فيرجع فأتانا ماضٍ لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمضى ومضى معه أصحابه لم يتخلف أحد منهم . حتى إذا كنت السرية ببطن نخلة مرت غير لقريش تحمل تجارة فيها عمرو بن الحضرمي وثلاثة آخرون فقتلت السرية عمراً بن الحضرمي وأسرت اثنين وقر الربع وغنمت العير وكانت تحسب أنها في اليوم الأخير من جمادى الآخرة فإذا هي في اليوم الأول من رجب - وقد دخلت الأشهر الحرم - التي تعظمها العرب وقد عظمها الإسلام وأقر حرمتها، فلما قدمت السرية بالخير والأسيرين على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام، فوقفت العير والأسيرين وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً، فلم قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط في أيدي القوم وظنوا أنهم قد هلكوا وعتقهم إخوانهم من المسلمين فيما صنعوا، وقالت قريش : قد استحل محمد وأصحابه الشهر الحرام، وسفكوا فيه الدم وأخذوا فيه لأموال وأسروا فيه الرجال، وقالت اليهود تفاظوا بذلك على محمد ...) ملخص

اقصة، وفيها أنه يمكن أن يقع من بعض المسلمين أخطاء أثناء التنفيذ كما حدث أيضاً في موطن كثيرة منها قصة خالد يوم فتح مكة وقصة أسمة السالفة الذكر فهم بشر ولا يد من الاعتراف بالخطأ وإصلاحه حتى لا يقع ثانية، ولكن هذا فعل للمشركين أعداء الإسلام من هذه الحادثة أقاموا الدنيا ولم يقعدوها واتخذوا منها حرباً إعلامية وتشهيرية بالرسول وأصحابه والقصد هو النيل من الإسلام وعقيده ووظفوا بعض الإسلام في ضرب الإسلام ذاته

قال السيد قطب في ظلال القرآن ج 1 / ص 226 : « وانطلقت الدعاية المضلة على هذا النحو بشئ الأساليب الماكرة التي تروج في البيئة العربية وتظهر محمداً وأصحابه بمظهر المعتدي الذي ييوس مقدسات العرب وينكر مقدساته هو كذلك عند بروز المصلحة ! حتى نزلت هذه النصوص القرآنية فقطعت كل قول وفصلت في الموقف بالحق يقبض الرسول صلى الله عليه وسلم الأسيرين والغنيمة .

« يسألك عن الشهر الحرام قتال فيه ؟ قل قتل فيه كبير » [البقرة : الآية 217] نزلت تقرر حرمة الشهر الحرام وتقرر أن القتال فيه كبير نعم ولكن « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل » . إن المسلمين لم يبدأوا القتال ولم يبدأوا العدوان، إنما المشركون هم الذين وقع متهم الصد عن سبيل الله والكفر به والمسجد الحرام، لقد صنعوا كل كبيرة لصد الناس عن سبيل الله، ولقد كفروا بالله وجعلوا الناس يكفرون ولقد كفروا بالمسجد الحرام، انتهكوا حرمة قاتلوا المسلمين فيه وقتلواهم عن دينهم طوال ثلاثة عشر عاماً قبل الهجرة وأخرجوا أهله منه وهو الحرم الذي جعله الله آمناً فلم يأخذوا بحرمة ولم يحترموا قدسيته .. وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام .. وفتنة الناس عن دينهم أكبر عند الله من القتل وقد ارتكب المشركون هاتين الكبيرتين فسقطت

حجتهم في الحرز بحرمة البيت الحرام وحرمة الشهر الحرام ووضع موقف المسلمين في دفع هؤلاء المعتدين على الحرمات، الذين يتخذون منها ستاراً حين يريدون، وينتهكون قدساتها حين يريدون ! وكان على المسلمين أن يقاتلوهم أنى وجدوهم لأنهم عادون باغون أشرار لا يرقبون حرمة ولا يتخرجون أمام قداسة . وكان على المسلمين ألا يدعوهم يحتمون بستار رائف في الحرمات التي لا احترام لها في نفوسهم ولا قداسة !

لقد كانت كلمة حق يراد بها الباطل وكان التلويح بحرمة الشهر الحرام مجرد ستار يحتمون خلفه لتشويه موقف الجماعة المسلمة وإظهارها بمظهر المعتدي ... وهم المعتدون ابتداءً وهم الذين انتهكوا حرمة البيت ابتداءً . هؤلاء قوم طغاة بغاة معتمدون لا يقيمون لمقدسات ربنا ولا يتخرجون أمام الحرمات ويدوسون كل ما توضع لمجتمع على احترامه من خلق ودين وعقيدة يقيمون دون الحق فيصنعون الناس عنه ويفتنون المؤمنين ويؤذنونهم أشد الإيذاء ويخرجونهم من البلد الحرام الذي آمن فيه كل حي حتى لهوم ! ثم بعد ذلك كله يتسترون وراء الشهر الحرام ويقيمون لذنب ويقعدونها باسم الحرمات والمقدسات ويرفعون أصواتهم : انظروا هاهنا محمد ومن معه ينتهكون حرمة الشهر الحرام !

فكيف يواجههم الإسلام ؟ يواجههم بحلول مثالية نظرية طائفة ؟ إنه إن يفعل مجرد المسلمين الأخير من سلاح بينما خصومهم البغاة الأشرار يستخدمون كل سلاح ولا يتورعون عن سلاح .. ! كلا إن الإسلام لا يصنع هذا لأنه يريد مواجهة لدفعه ورفعته، يريد أن يزيل البغي والشر وأن يقلم أطراف الباطل والصلال ويريد أن يسلم الأرض للقوة الخيرة ويسلم القيادة للجماعة الطيبة ومن ثم لا يجبر الحرمات متاريس يقف خلفها معسرون البغاة الطاعة ليرمو الطيبين الصالحين ليلبثة وهم في مأمن من رد الهجمات ومن نيل الرماة !

إن الإسلام يرمي حرمات من يرعون الحرمات ويشدد في هذا المبدأ ويصونه، ولكنه لا يسمح بأن تتخذ الحرمات مقاريس لمن ينتهكون الحرمات ويؤثون لطيبين ويقتلون الصالحين ويفتنون المؤمنين ويرتكبون كل منكر وهم في منجاة من القصاص تحت ستار الحرمات التي يجب أن تُصان وهو يمضي في هذا المبدأ على أطرافه . إنه يحرم لغيبة .. ولكن لا غيبة لفاسق، قالفاسق الذي يشتهر بفسقه لا حرمة له يعف عنها الذين يكتون بفسقه وهو يحرم الجهر بالسوء من القول ولكنه يستثنى ' إلا من ظلم ' [النساء : الآية 148] فله أن يجهر في حق ظالمه بالسوء من القول لأنه حق ولأن السكوت عن الجهر به يطمع الظالم في الاحتماء بالمبدأ الكريم الذي لا يستحقه 1 .

... هذا هو الإسلام .. صريحاً واضحاً قوياً دامغاً ، لا يلف ولا يدور، ولا يدع الفرصة كذلك لمن يريد أن ينف من حوله وأن يدور

وهذا هو القرآن يوقف المسلمين على رخص صلبة لا تخرج فيها قدامهم وهم يمشون في سبيل الله ليطهروا الأرض من الشر والفساد ولا يدع ضمانهم علة متحرجة تنكس الهوجس وتؤذي الوسوس . هذا شر وفساد وبغي وبطل ... فلا حرمة له إذن ولا يجوز أن يتنصر بالحرمات ليضرب من ورثها الحرمات ؛ وعلى المسلمين أن يمشوا في طريقهم في يقين وثقة في سلام مع ضمانهم وفي سلام مع الله »

ولا أمك أن أعلق على هذا الشرح الذي أصاب كبد الحقيقة فهو كاف شاف في الذين يستخدمون الإسلام لضرب المسلمين كف هو واقع الحال في البلاد الإسلامية

» * * *

بيان حكم طاعة الحكام في البلاد الإسلامية

أحب تأخير بيان الحكم في هذه النقطة بالذات بعد معالجة نقاط هامة تتعلق بصناعة الحكم وهي

1 - الطاعة المطلقة إنما تكون لله ورسوله فقط ؛

قال العز بن عبد السلام سلطان العلماء في قواعد الأحكام 158/2 مبيناً سبب تفرد الله تعالى بالطاعة المطلقة « وتفرد الإله بالطاعة لاختصاصه بنعم الإنشاء والإبقاء والتغذية والإصلاح الديني والدنيوي، فما من خير لأجله وما من خير إلا هو سلبه، وليس بعض العباد بأن يكون مطعاً أولى من البعض، إذ ليس لأحد منهم إنعام بشيء مما ذكرته في الإله وكذلك لا حكم إلا له فأحكمه مستفادة من الكتاب والسنة والإجماع والأقيسة الصحيحة والاستدلالات المعتمدة، فليس لأحد أن يستحسن ولا أن يستعمل مصلحة مرسلة ولا أن يقلد أحداً لم يأمر بتقليده كالمجتهد في تقليد المجتهد أو في تقليد أصحابه وفي هذه المسائل اختلاف بين العلماء ويرد على من خالف ذلك قوله عز وجل « إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه » [يوسف : الآية 40] ويستثنى من ذلك العامة فإن وظيفتهم لتقليد لمجزمهم عن التوصل إلى معرفة لأحكام بالاجتهاد بخلاف المجتهد فإنه قدور على النظر المؤدي إلى الحكم » .

قال لحافظ في الفتح 112/13 : « قال لطبيعي أعاد لفعل في قوله : « وأطيعوا الرسول » إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة » .

2 - تحريم الطاعة في المعصية ؛

مما لا خلاف فيه بين أهل العلم أن طاعة الإمام وجبة فيما وافق لشرع ومحرمة تحريماً قطعاً إذا خالف شرع الله تعالى وخرج عن أحكام لسريعة أو

أمن بعض وكفر ببعض قال عنه الصلاة والسلام (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) [مشفق عليه] ولقوله أيضاً (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق) [رواه أحمد والحاكم وهو حديث صحيح ورواه البخاري ومسلم بلفظ (لا طاعة لأحد مني ...)] .

قال ابن تيمية في الفتاوى 28 / 201 : « والمطاع في معصية الله والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق سواء مقبولا خبره المخالف لكتاب الله أو مطاعاً أمره المخالف لأمر الله هو طغوت »

قال الطبري ج 3 / 304 وقد روى بسنده إلى ابن جريج عند قوله تعالى « ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » قال : « لا يطع بعضنا بعضاً في معصية لله » .

قال القاسمي في محاسن التأويل 16 / 137 نقلاً عن الكيا الهرسي : يؤخذ من قوله [ولا يعصيتك في معروف] أنه لا طاعة لأحد في غير معروف « وقال « وأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن إلا بـمعروف وإنما شرطه في الطاعة لئلا يترخص أحد في طاعة السلاطين

وفي تفسير الطبري روى ابن جرير بسند « عن ابن زيد في قوله [ولا يعصيتك في معروف] قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبه وخبرته من خلقه ثم لم يستحل له أمر إلا بشرط، لم يقل [لا يعصيتك] ويترك حتى قال [في معروف] فكيف ينبغي لأحد أن يطاع في غير معروف وقد اشترط الله هذا على نبيه » .

جاء في مستدرک الحاكم : « أن رجلاً نادى ابن مسعود فأكب عليه فقال يا أبا عبد الرحمن متى أضل وأنا أعلم ؟ قال : إذا كنت عليك أمراء إذا أطعتم أدخلوك النار وإذا عصيتهم قتلوك » .

قال ابن القيم في عون المعبود 7 / 290 : « من أطاع ولاية الأمر في معصية الله كان عاصياً وأن ذلك لا يمهده عند الله بل إثم المعصية لاحق به .. » .
قال ابن عابدين « إن له [الإمام] علينا واجب الاحترام ما لم يفسد وواجب الطاعة ما لم يأمر بمعصية » .

قال أبو فارس في النظام السياسي في الإسلام « ذكر [أي المولى تعالى] ثلاثة شروط لطاعة الحكام :

1 - أن يكونوا مطيعين لأحكام الشريعة فإذا لم يطبقوها فلا طاعة لهم بل تحرم طاعتهم

2 - أن يحكموا بالعدل بين الناس فإذا لم يفعلوا ذلك فلا طاعة لهم .

3 - ألا يأمروا الناس بمعصية فإذا أمروا بمعصية فلا سمع لهم ولا طاعة .

3 - طاعة الحكام مقيدة باتباع الشرع وأداء الحقوق :

في الخطبة التي ألقاها بالخليفة الراشد، لأول قرر حق الأمة في القوامة على الحاكم الذي ولته أمرها فهي تعاونه إذا أحسن وهي تقومه أي تحسبه وترشده إذا ضل عن الطريق المستقيم، ولا تنزع الأمة بطاعة الحاكم إلا إذا كان متبعضاً ومنفذاً لما أمر الله به ورسوله، فالحاكم أو الخليفة ليس حاكماً مطلقاً ولكنه مقيد بشريعة الإسلام . ولهذا قال الإمام مذكراً معلقاً على قول الصديق « فإذا أحسنت فاعينوني وإن زغت فقوموني » قوله : لا يكون أحد إماماً أبداً إلا على هذا لشرط قال تعالى « إن الله يأمركم أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً » يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » [النساء - الآية 58 - 59] .

قال البيضاوي في تفسير الآية «أمر الناس بصاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل تنبيهاً على أن وجوب طاعتهم ماداموا على الحق»
قال الرمخشري في تفسير الآية «لما أمر بالولاية باله الأمانات إلى أهلها وأن يحكموا بالعدل أمر الناس بأن يطيعوهم ويتنزلوا على قضايهم»
قال الطبري في تفسيرهم «إن الأمر بذلك فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة»

قال الإمام علي رضي الله عنه «حق الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا ويطيعوا»
قال الرازي في تفسيرها «علم أنه تعالى لما أمر الرعاة والولاة بالعدل في الرعية أمر الرعية بطاعة الولاة فقال تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» [النساء : الآية 59] وهو يشير إلى الآية التي قبل هذه الآية وهي «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»

قال الحافظ في الفتح 112/33 : «قال الطبري أعاد الفعل في قوله «أطيعوا الرسول» إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة ولم يعبه في أولي الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا يجب طاعته ثم بين ذلك في قوله «فإن تنازعتم في شيء» كأنه قيل فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما خالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله»

قال الحافظ : ومن يدعي الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له أليس الله أمركم أن تطيعوا في قوله «وأولي الأمر منكم» فقال له ليس قد نزعتم عنكم ؟ يعنى الطاعة إذ خالفتم الحق بقوله «فإن تنازعتم في شيء» فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر» [النساء : الآية 59]

قال الإمام العوالي في الإحياء 112/2 : «إن طاعة الإمام لا تجب على الخلق إذا دعاهم إلى موافقة الشرع»

قال الرازي : «إن الأمة مجمعة على أن الأمراء والسلطين إنما يجب طاعتهم فيما علم بالدليل أنه حق وصواب»

قال ابن تيمية «فمن أجاز اتباع شريعة غير شريعة الإسلام وجب خلعه وانطقت بيعته وحرمت صاعته لأنه في مثل هذه الحال يستحق وصف الكفر»

قال ابن حزم الأندلسي الفصل 164/4 : «فإن قدونا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وجبت طاعتهم وإن زاغوا في شيء منهما منعوا من ذلك وأقيم عليهم الحد . والحق فإن لم يؤمن أذاهم إلا باخلع خلعوا وولى غيرهم فإن لم يكن خلعهم إلا يائقتل وجب قتلهم»

قال الموردي في الأحكام السلطانية ص 17 : «وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم ووجب له عليهم حقن الطاعة وانصرة ما لم يتغير حاله والذي يتغير به حاله فيخرج عن الإمامة شيئين أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه»

قال أبو يعلى في الأحكام السلطانية 28 : «وإذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقن الطاعة وانصرة ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة»

4 - أغلب حكام المسلمين لا ينطبق عليهم "أولي الأمر"

الطاعة مقيدة أيضاً بأن يكونوا منا لقوله تعالى «وأولي الأمر منكم»
قال الحافظ في الفتح 111/13 : «قال ابن عسلة سألت زيدا بن أسلم عنها - أي عن أولي الأمر - في هذه الآية ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال اقرأ ما قبلها تعرف فقرأت «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» [النساء : الآية 58] فقال هذه في الولاية»

قال اشوكاني في فتح القدير ج 1 / 481 : « وأولى الأمر هم الأئمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والمراد طاعتهم فيما يأمرون به ويهتدون عنه ما لم تكن معصية » .

والذي يغتصب السلطة بالقوة كما هي حالة البلاد الإسلامية لا يمكن أن يقال أنه منذ لأنه لم يصل إلى الحكم باختيار الأمة . ذكر ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ص 288 « روي عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر بضرب من سمي يزيد ابن معاوية أمير المؤمنين عشرين سوطاً » أي أنه لا يقر بإمامته قال ابن مخرمى الكشاف 1 / 275 : « إنهم ينسلخون عن صفات الذين هم أولو الأمر عند الله ورسوله وأحق أسمائهم اللصوص المتعصية » .

قال محمود شلتوت في الإسلام عقيدة وشريعة 373 : « إن المراد بأولي الأمر هم جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين وهم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الزعماء الذين يرحح إليهم في الحاجات والمصالح العامة فهؤلاء إذا اتفقوا على حكم أو أمر وجب أن يصاعوا فيه شريطة أن يكونوا منا وآلا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله التي عرفت بالتواتر، وأن يكونوا مختارين في بحثهم في الأمر واتفاقهم عليه وأن يكون ما اتفقوا عليه من المصالح العامة التي لهم سلطان نظر والبحث فيها فلا هو من العقد ولا من العبادات » ، وأكتفي بهذا القدر .

حكام لا شرعية لهم

أركان عقد الإمامة :

الخلافة أو الإمامة أو رئاسة الدولة إنما هي عقد من العقود تصح بمصحح به العقود وتبطل بما تبطل به العقود ويبطل العقد شرعاً إذا وقع خلل في ركن من أركانه وعقد الإمامة يتكون من :

1 - العقد : وهو الأمة التي لها كل السيادة في اختيار الحاكم .

2 - المعقود له : وهو الحاكم ، الذي أسند إليه أمانة الحكم فهو أجير عند الأمة .
3 - المعقود عليه : وهو حراسة الدين وسياسة الدنيا وعمارة الأرض .
وهذا العقد يسمى ببيعة قياسياً أي ما يتم في عقد البيع وأخطر ركن العقد هو الثالث ولا بأس أن أوضح ثلاث نقاط هي :

1 - الخلافة عقد :

قال ابن خلدون في المقدمة ص 174 : « كانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً لعقد فأنشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمي بيعة كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه ودخية أمره »

قال صاحب الطول في كتابه الاستفتاء الشعبي والشرعية الإسلامية ص 148 : « أما البيعة فتعتبر عقداً مبرماً بين المرشح للخلافة والأمة يتعهد فيها الأول برعاية مصالح الأمة مقبلاً تعهد هذه الأخيرة بالسمع والطاعة في حدود شريعة الله » .

قال د . / السنهوري فقه الخلافة وتطورها « إن الاختيار عقد حقيقي غرضه إعطاء الخليفة المنتخب الولاية لعامة ... مادام أن الخليفة المنتخب قد كنسب الولاية من الانتخاب الذي هو عقد حقيقي بينه وبين الأمة فإن معنى ذلك أن سلطته يستمدّها من الأمة » .

قال د . / الطحاوي في السلطات الثلاث 435 : « إن المجمع عليه أن الخلافة لا تعني الحكم المطبق ولا تختلط بحق الملك الإلهي الذي استند إليه موك أوروبا في القرون الوسطى لتبرير سطاتهم وكنها سلطة تستند إلى رضا المسلمين الذي يتجسد في صورة عقد وأن الخليفة يمارس سلطته تحت رقابة المسلمين ولهم أن يعزلوه إذا فقد الصلاحية للمنصب لأسباب جسمية أو عقلية ... » .

2 - بيان مادة العقد (المعقود عليه) :

مادة العقد إقامة الدين وسياسة الدنيا وعدم الخروج عن أحكام الكتاب والسنة

جاء في فتح الباري 13 / 193 عن عبد الله بن دينار قال : « لما بايع الناس عبد الملك أمير المؤمنين كتب إليه عبد الله بن عمر (إلى عبد الملك أمير المؤمنين) إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت »

- « وعندما أثر الحسن الصالح والتدزل عن الخلافة وبايع معاوية بايعه على إقامة كتب الله وسنة نبيه » .

- « عندما بايع علي بن أبي طالب بالخلافة شرط للمسلمين الالتزام بالكتاب والسنة فجاءه ربيعة بن أبي شداد الضعمي فقال له « بايع على كتب الله وسنة رسوله فقال ربيعة على سنة أبي بكر وعمر فقال له ويلك لو أن أبا بكر وعمر عملا بغير كتاب الله وسنة رسوله لم يكونا على شيء من الحق » .

قال محمد رشيد رضا في الخلافة 32 : « والأصل في البيعة أن تكون على الكتاب والسنة وإقامة العدل من قبله وعسى لسمع والطاعة في المعروف من قبلهم » .

قال بدر الدين بن جماعة : واصفاً صيغة لعقد التي بموجبها يتولى جماعة المسلمين السلطة بأن يقال « بايعناك وراضين على إقامة العدل والقيام بفروض الإمامة على كتاب الله وسنة رسول الله » .

قال أبو يعى في الأحكام ص 25 : « وصفة لعقد أن يقال بايعناك على بيعة رضا على إقامة العدل والإنصاف والقيام بفروض الإمامة » .

3 - ما يبطل به العقد :

قال عبد الله بن عباس « لا يلزم الوفاء بعهد الظالم، فإذا عقد عليك في

ضم نانقضه » .

قال ابن تيمية نثرية العقد 17 : « فلو ولي شخص على أن يحكم بغير ما أنزل الله ورسوله أو يقسم بغير العدل الذي أمر الله به ورسوله كان هذا شرطاً باطلاً باتفاق لمسلمين وكذلك إذا أمر بما علم أنه مخالف لحكم الله » .

قال طاهر القاسمي في نظم الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي 274 : « وهذا الشرط (الكتاب والسنة) مستند إلى صريح القرآن الكريم حيث تردت آية واحدة في سورة واحدة ولم يتغير فيها إلا جزء واحد » ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » [المائدة : الآية 44] . فإذا خالف لمبايع هذا ، شرط فلم يحس بما في الكتاب والسنة أو عمل بما ينقضهما فقد تنقضت نيته بقوله صلى الله عليه وسلم (المسلمون على شروطهم) .

قال محمود شلتوت تفسير القرآن الكريم 283 : « ومن ذلك يرى الإسلام أن التعاقد الذي يتضمن انتهاك الحرمة الشخصية الإسلامية في بلاد الإسلام - كالحكم في الأموال والأعراض بغير ما أنزل الله وكمنع غير المسلمين في بلاد الإسلام حقوقاً تقصد أخلاق المسلمين ولا تتفق وسلطانهم في بلادهم - تعاقد باطل يحرم الوفاء به ويجب نقضه » .

وما أروع هذه الحادثة التي تدل على حق نقد الحاكم وحق مقاومة الحاكم إذا أدخل بشروط العقد :

فهذا جارية بن قدامة دخل على معاوية بن أبي سفيان فقل له معاوية « ما كن أهونك على قومك أن سموك » جارية فقال له جارية وما كان أهونك على قومك أن سموك معاوية (المعاوية هي لأشي من الكلاب) فقال له معاوية (سكت لا أم لك فقال جارية يل أم لي ولدتني ، إن القرب التي أبغضناك بها لدينا في جوانحنا وإن لسيوف التي قاتلناك بها في أيدينا وإنك لم تملكننا عذوة وإن تهلكك قسوة ولكنك أعطيتنا عهداً وميثاقاً فأعطيناك سمعاً وطاعة فإني وفيت لنا

وغيثت وإن خضت إلى غير ذلك فإننا تركت وراءنا رجلاً شجاعاً وأسنة حديد
[انظره / عماد عبد الحميد ليجار - النقد لمباح]

ومن خلال ما تقدم يمكن استخلاص ما يلي :

ليس هناك حاكم في البلاد الإسلامية يستحق وصف الحاكم الشرعي ، وهم
ما مولدوا اغتصبوا السلطة وبورثوها وعصوا شرع الله ، باستثناء الحجاز
ووقفه الدعوة ورجال العلم - ومخشى أن تلحق بالدول الأخرى خاصة بعد حرب
الخليج ، أم البت ففسس به ببيعة شرعه ، وهذه مخالفة لنظام الإسلام في تولي
الحكم ، وأما عسكريون سبوا على الحكم بالحديد والفر وجرروا تنصيات
مزورة كما هو معلوم .

أم في الجزائر فأمزى أهلى وأمر فبعد فور الجبهة الإسلامية بالأغلبية مرزوق
في لبلديات ولولايات والمجلس الشعبي معتم بالقوة بعد أن اختارت أغلبية الأمة
حكم الله تعالى بلا مهادنة ولا وعيد وإنما عن اقتناع . وهذا كنه بفضل الله تعالى
ثم بفضل جهود الدعوة إلى الله تعالى وكذا بفضل مختلف شرائع الشعب الذين
أدركوا أن الإسلام هو الحل والله استعان . فالبيعة بمفهومها الشرعي
الصحيح عبر موجودة في بلاد المسلمين ، وعلى المسلمين السعي لإيجاد الحاكم
الشرعي الذي يقيم شرع الله تعالى فيهم ومذلك على الله يعزى

وخلاصة القول أن هذه الأنظمة وهؤلاء الحكام الطغاة لا تحوز طاعتهم
بل تقدم بيانهم .

تحريم إعانة الحكام والأنظمة التي لا تطبق شرع الله

من التهم التي وجهت للعديد من الإحوة تهمة تحريض لجيش والبرك
والشرطة وذلك بدعوتهم إلى عدم إعانة النظم والدفاع عن الطغمة العسكرية

التي اغتصبت السلطة بالقوة ولقد كتبت مقالة في هذا المضمار تنصح فيها
الجيش والبرك والشرطة أن يتخلوا عن هذه المناصب وأن لا يقاتلوا جواهرهم من
أحد بعدا غيرهم وهناك من كان يجس الحكام لشرعي فم أن علم حكم مسألة
حتى نلق ، وهناك لمتروك وهناك الصر ومازلت متمسكاً بهذا الأمر وأريده
بمصيلاً لحكم تتم فيها المجلس الأعلى للقضاء تقعوا عن هذه المعصية
الكبرى وهذا من باب الدين النصيحة

لقد نص أم العلم كم سبق بيته أن هؤلاء الحكام لا يحوز طاعة أو مرهم
لأنها مخالفة للشرع بل حتى لقوانين الذي وضعوه بأنفسهم وإن بصرة الحاكم
وطاعته واجبة إذا حكم بالكتاب والسنة وأقام الدين لله تعالى ، أما إذا عطى
الشرعية وأنتع الفاحشة في الذين آمنوا وساس الرعية - قهراً - بالقوانين
بوضعية فيجب الأخذ على يديه وأمانته وحقاره وهذا مع لا خلاف فيه بين
علماء الأمة قديماً وحديثاً ما عدا علماء الجلاء الذين لا يخلو منهم زمان ولا مكان
من يكسبون على الأمة دينها ابتغاء حطام الحياة الدنيا . وقد فضحهم لإمام
ابن الجوزي في تلبيس إبليس وغيره من العلماء الصالحين الذين لا يخلو أيضاً
«هم زمان ومكان بفضل الله وحمله»

ومن أدلة التي تحرم إعانة مثل هؤلاء الحكام خصوصاً ، وكل ظالم طاغية
«سوء قوله تعالى : «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم
والعدوان» [المائدة : آية 2] وقال عليه الصلاة والسلام (من أعان صاحب
باطل لم يحض بباطله حقاً برأت منه قمة الله وقمة نبيه) [رواه الطبراني] ،
قال عليه الصلاة والسلام (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه
أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه)

[رواه الرمزي وأبو داود والنسائي وهو حديث صحيح]

قال عليه الصلاة والسلام (إنك ستكون بعدى أسراء من صدقكم بكذبهم

وعاصيهم على ظلمهم قليل مني وأست منه وليس بوارد على الجسوس ومن لم يصدقهم بكنبهم ولم يعنفهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وهو وارد على الحرص [رواه الترمذي والنسائي تحت الوعيد لمن عان أميراً على الظلم] .

- قال عليه الصلاة والسلام (يكون في آخر الزمان أمراء ظلمة ووزراء فسقة وقصاة خونة وفقهاء كذبة فمن أدرك منكم ذلك فلا يكونن لهم جائباً ولا عريقاً ولا شرطياً) [جمع الزوائد] .

- وقال عليه الصلاة والسلام (من أمركم من الولاة بمعصية فلا تطيعوه) [رواه ابن ماجه]

والاحاديث في تحريم إعانة الظلمة على ملهم كثيرة فكيف إذا كان هذا لظالم هو ذلك الحاكم العاشم الخارج عن شريعة السماء لبدل لدين الله فلا شك أن نصرة وإعانة أمثال هؤلاء من الولاة المحرمة شرعاً والتي تصل بصاحبها إلى لكفر والعياذ بالله .

قال محمد بن عبد الرهاب « من نواقض الإسلام العشرة مظهرة لمشركين ومعاونتهم على المسلمين مستبدلاً بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه من الله لا يهدي القوم الظالمين »

[المائدة : الآية 51]

قال ابن تيمية في مجموعة التوحيد 259 . قال تعالى « ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون » ولما كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون » . [المائدة : الآية 80-81] هذه الآيات بيان من الله سبحانه وتعالى أن الإيمان بالله وبالنبي وما أنزل إليه يقتضي عدم ولاية الكفار مثبتة موالاتهم

يوجب عدم الإيمان، لأن عدم اللازم يقتضي عدم المنزوم » .

فالدفاع عن الحكام والظلمة الذين يحكمون بغير ما أنزل الله وإعانتهم ببال والبين والرأي كفر صريح لا خفاء فيه وهذه المولاة أنواع ودرجات :

1- أن يوافقهم ظاهراً وباطناً فهذا كفر واضح صريح مخرج من الملة والعياذ بالله .

2- أن يوافقهم ويمين لهم بالباطن مع مخالفته لهم ظاهراً فهذا أيضاً كفر وهذا هو النفاق .

3- أن يخلفهم في الباطن ولكن يوافقهم ظاهراً وهو على ضربين :

أ - أن يقص ذلك مكرهاً بالتعذيب والحبس لأنه في سلطانهم وهذا معذور بالإكراه ب - أن يفعل ذلك طمعاً في منصب أو جاء أو رئاسة أو خوف وهذا كفر لأنه شرح بالكفر صديراً .

قال ابن تيمية مجموعة التوحيد 288 وقد سئل عن المعاون لأعداء الله فقال : « حكمه حكم الميثر وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد » . وقال أيضاً « إنه لا يوجد مؤمن يواد من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم فمن واد كافراً فليس بمؤمن لأن مودة الله ومودة عبده ضدان لا يحتمعا في قلب واحد » . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول (لا تقولوا للمنافق سيدنا فإنه إن يك سيدكم فقد أسخطتم ربكم عز وجل)

[رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهو حديث صحيح]

قال محمد بن عثيق في كتبه النجاة والفكاك « إنه ليس في كتاب الله حكم فيه من الأدلة أكثر ولا آيين من هذه الحكم - أي الولاة والبراء - بعد وجوب لتوحيد وتحريم ضده » .

قال القرطبي في أحكام القرآن ص 217 / ج 6 : في تفسير قوله تعالى « ومن يتولهم منهم فإنه من الله » [المائدة : الآية 51] « أي من يعاضدهم

ويتأصرون منكم فحكمه كحكمهم في كفر والجزاء وهذا الحكم باقٍ إلى يوم القيمة وهو الموالاة بين المسلمين والكافرين .
فهذا عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرغم من أنه نصر الرسول صلى الله عليه وسلم باليد والمال والسلاح وأبى أن يسلمه للكفرة وقال :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً
لولا الملامة أو حذار معصية لوجدتني سمحاً بذلك مبيناً

رغم هذا كله قال الله تعالى « ما كان للنبي والذين آمنوا معه أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » [التوبة : الآية 113] ، فمسألة الموالاة من عقائد المسلمين العظيمة التي حفظت على الأمة كيانها من الميوعة في المواقف والتردد جاء في صحيح مسلم أن أبا سفيان أتى قبل إسلامه على سلمان وصهيب ويلا في نفر فقالوا والله ما أخذت السيوف من عنق عدو الله مأخذاً ؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه أقولون هذا لشيخ قريش ومبيداهم ؟ فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال (يا أبا بكر لعلك أغضبتهم لأن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك فأتاهم أبو بكر فقال يا إخوتاه أغضبتكم ؟ قالوا لا يغفر الله لك يا أبا بكر) ، سبحانه الله مجرد كلمة لا يجوز النطق بها في صالح كافر محارب لله والرسول وإلا فهي معصية يغضب الله منها ، هذه هي العقيدة في صفاتها وجمالها ورونقها وهكذا عاش المسلمون أعزة بها فمنا اليوم الذي ضعفت هذه العقيدة وأصبح يخبو من القلوب ورنقها يوماً بعد يوم سقطت من عين الله تعالى وأصبحت تُغضب المسلمين العبد الصالحين في سبيل إرضاء الفاسقين المعطلين للدين ابتغاء متاع الحياة الدنيا بل هناك من أصبح يقتل المسلم الموحّد إرضاء لقند الغرقة أو طلباً للدنيا والمال والرسول صلى الله عليه وسلم يقول

(من أكل برجل مسلم أكلة فإن الله يطعمه مثلها في جهنم ومن اكتسى برجل مسلم ثوباً فإن الله يكسوه مثله في جهنم ومن قام برجل مسلم مقام سمعة فإن الله يقوم به مقام سمعة يوم القيامة) [رواه أحمد وأبو داود والحاكم وهو حديث صحيح] ، الحديث فيه وعيد شديد رهيب لمن يعيشون على حساب المسلمين وبمائهم فكم من إنسان يرقى ويضاعف له المرتب أو الدرجة لأنه أحسن تعذيب لمسلمين والتفكير بهم كما رأينا رئيس الحكومة الفاضل الخاسر يدفع عن السبيح لأنه اتقن فن تعذيب المسلمين والقتل منهم واتهامهم بالباطل إرضاء لأسياده الطواغيت ، وعن عليه أن يقال من منصبه لا شيء إلا لأنه قديم في محاربة المسلمين ، وهكذا الكثير من أصحاب الهمم السافلة الساقطة يتقدم لأسياده بالنيل من المسلمين وكلما كان أشد وأنكى كلما ضُغِفَ له في المكانة والله المستعان ، في الوقت الذي تجد فيه أباذر الفقاري يكون بسفلى ثنية غزال « يتعرض غير قريش فيستولي عليها أو على بعضها فيقول لا أرد إليكم منها شيئاً حتى تشبهوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن قطعوا رد عليهم ما أخذ » وهكذا كان يصنع ثمامة بن أثال فرق كبير وبون شمسع بين عبيد الدنيا والشهوات وأصحاب العزائم ، الكبيرة والعقائد الصلبة .

يجب على المسلم الحق أن لا يكون ظهيراً لأهل الإجماع ولذلك قال بعض السلف من مشي مع ظالم فقد أجرم ، قال الله تعالى للرسول الكريم « فلا تكونن ظهيراً للكافرين » [القصص : الآية 86] أي معيذ لهم ومن زلت به القدم وكان ظهيراً لهم وأراد أن يرجع إلى الصراط المستقيم فبأسوة فيما حكاه الله تعالى عن سيدنا موسى عليه السلام قال تعالى « قال وبإني ظلمت نفسي فأغفر لي فغفر له إنه هو الغفور الرحيم » قال رب بما أتعمت علي قلن أكون ظهيراً للمجرمين » [القصص : الآية 16-17] إنها جريمة عظيمة أن يقف المسلم

مدافعاً على أهل الباطل والكفر والفسق ابتغاء متاع الحياة الدنيا والله يقول :
« ولا تكن للظالمين خصيماً » [النساء : الآية 105] ، أي مدافعاً عنهم
كما يفعله اليوم رجال الأمن من شرطة وجيش ودرك وكذا رجال القضاء بالرغم
من أن الله تعالى نهى عن الدفاع والمخاصمة والمجادلة عن لخونة : قال تعالى :
« ولا تجادل من الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان
خواناً أثيماً » [النساء : الآية 107] ومن دافع عنهم في الحياة الدنيا
ونصرهم على أصحاب الحق ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة وإن تنفعه وكلته
عنه في الدنيا يوم يقوم الأشهاد ، ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في
الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون
عليهم وكيلاً » [النساء : الآية 109] فلا يجوز البتة أن يخاصم مسلم على
كافر أو فاسق أو مرتد إلا إذا علم أنه محق في مسألة من المسائل بعينه
فيجادل عن تلك المسألة بذاتها من باب الإنصاف » ، أنظر القرطبي أحكام
القرآن 5 / 442 .

مسألة فقهية :

ما هو موقف المسلم أو الأمة إذا خرجت على الحاكم خرجة بالقوة ؟
لقد فصل العلماء قديماً الحديث في هذه المسألة وقد أحصيت نقول أهل العلم
في هذه القضية في كتاب [فتح الرحمن في بيان حكم الخروج على حكام
الزمان] ومخصه : أنه إذا كان الإمام جائراً وخرج عليه عادل فلا تجوز مقاتلة
لعادل ويجب نصره والوقوف إلى جانبه حتى لا يخل الحق أما إذا كان الإمام
عادلاً مطبقاً لأحكام الله تعالى وخرج عليه جائر فيجب نصره الإمام والمدافعة
عليه ببذل المال والنفس والرأي نصرة للحق وإذا خرج فاسق على حكم كافر
معطل لشرع الله تعالى وجب نصر الفاسق على هذا الجدل والمعصل لشرع الله
نعالي بناء على القاعدة الفقهية في درء أعظم المفسدين بأدناهما كما خرج أهل

القيروان مع أبي يزيد الخارجي على بني عبيد ، وإذا كانوا كلهم فاسقاً قبح
تساؤوا في درجة الفسق اعتزلهم وإن كان بعضهم أقل فسقاً وقف إلى جانب
الأقل وإن كانوا كلهم مؤمنين فإن علم أن الحق مع أحدهم على الآخر وجبت
نصرة صاحب الحق وإن جهل من هو صاحب الحق منهما ، عتزلهما كما فعل
الصحابه لأنه قتل فتنة فلا يقف لا مع هذا ولا مع هذا .

جاء في فتح القدير 4 / 411 : « يجب على كل من أطلق الدفع أن يقاتل مع
الإمام إلا أن يبدأ [أي الخارجون] ما يجوز لهم القتال كان ظلمهم أو ظلم
غيرهم فيجب أن يعينهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره » .

قال النووي في شرح صحيح مسلم « وقال معظم الصحابة والتابعين وعامة
علماء الإسلام : يجب نصر المحق في الفتن والقيام معه بمقاتلة ، لباغين كما قال
تعالى « فقاتلوا التي تبغي » [الحجرات : الآية 9] ، وهذا هو الصحيح
وتسأل الأحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل
لواحدة منهما » .

جاء في أحكام القرآن لابن العربي 4 / 174 والخرشي على مختصر خليل
60 / 8 : « قال علماؤنا في رواية سحنون إنما يقاتل مع الإمام العدل سواء كان
الأول أو لخارج عليه فإن لم يكونا عدلين فأمسك عنهما إلا أن تواد بنفسك أو
مالك أو ظلم المسلمين فادفع ذلك قال ... وقد روى ابن القاسم عن مالك : إذ
خرج على الإمام العدل خارج وجب الدفع عنه مثل عمر بن عبد العزيز فأما غيره
فدعه ينتقم الله من ظالم بمثله ، ثم ينتقم من كليهما قال تعالى « فإذا جاء وعد
أولاهما بعثنا عليكم عباداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال
الديار وكان وعداً مفعولاً » [الإسراء : الآية 5] . قال مالك إذا بويع
لإمام فقام عليه إخوته قوتلوا إذا كان الأول عدلاً فأما هؤلاء فلا بيعه لهم إذ ،
كان بويع لهم على الخوف » .

تعليق : لم ير الإمام مالك تأييد الحاكم إلا إذا كان في مثل سيره عمر بن عبد العزيز رغم أن خلفاء زمانه كانوا على درجه من العلم والفصل والتصديق لحكم الله تعالى وفتح البلدان وإرخال الناس في دين الله تعالى فكيف لو رأى حكام زماننا هذا ؟

قال القرطبي في أحكام القرآن ج 1 / 272 : « لو خرج خارجي على إمام معروف بالعدالة وجب على الناس جهاده فإن كفر الإمام فسقط والخارجي مظهر للعدل لم ينبغ للناس أن يسرعوا إلى نصرته بخارجي حتى يتبين أمره قيم يظهر من العدل أو يتفق كلمه الجماعة على طع الأول وذلك أن كل من طلب مثل هذا الأمر وظهر من نفسه الصلاح حتى إذا تمكن رجع إلى عادته من خلاف ما يظهر » .

قال ابن قيمية في السياسة الشرعية : « إذا صيهم أي المحاربين السطان و سواه لإقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا عليه بهه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى يفدر عليهم كلهم »

تعليق : هؤلاء الحكام ما طلبوا إقامة الحدود بل عصوها ولشعوب تصالب ماغامة مزع لله فمبعوث ولذلك ينبغي لوقوف مع هذه الشعوب في كسر مثل هؤلاء الحكام قدر المستطاع إذ كل الأمور مقيمة بها . وقد تم التخلص لشعوب من هؤلاء الحكام إما عن طريق العمل السياسي الهدف أو لعمل جهادي القومي فتستبقى هذه الشعوب في الدل والهوان والله السبعان

قال القاضي عياض في المدارك 1 / 569 : « وذلك في ترجمة الحارث بن مسكين » . إن المؤمن انحدر ببعض بلاد عربية [مصدر] وأحضر معه أي الحارث] فلما فتحها سأل حارثاً عن مسأله الأولى مرد عليه جوابه بعينه قال فف تقول في خروجنا هذا ؟ فقال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن مالك أن ابن رشيد كتب إليه يسأله عن قتال أهل ذلك ، فقال إن كانوا خرجوا عن ضام

سلطان فلا يحل قتالهم وإن كانوا إنما شقوا لبعضا قضا لهم جلاله فحدوه المؤمن بجواب فيبيع سبه فيه وسب مالكاً وقال له ارحل عن مصر فقال يا أمير المؤمنين إلى الثغور قال الحق بمدينة السلام . هكذا كانت صلاية العلماء في الصدع بالحق والوقوف مع المظلوم ولو ب نصيح وإيمان الحق لا كما يفعل علماء اسوء الذين يداهنون الحكم ويتعلمون إليه ويفرخون له الفتاوى الباطلة التي برهن بها الأرواح البريئة ، فليحذر المسم أن يخذى الحق وينصر الظلمة الكفرة ، لفجرة ولا يجوز التطل بالخبره . وحو ذلك من العلل لواهية الكذبة لتنفيذ أو مرهم الباطلة شرعاً بل وحتى قانوناً فهذا أبو نر . لعفاري قال لعصاة التي شهدت حضارته : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا منهم (لمؤمنين رجل منكم بفلاة من الأرض تشهده عصاة من المؤمنين) وليس من أولئك نفر أحد » لا وقد هلت في قرية أو جماعة والله ما كذبت ولا كذبت ولو كان عندي ثوب يسعني كفد لي أو لامراتي لم أكفن إلا في ثوب هو لي أو لها « إني أنشسكم الله ألا يكفني رجل منكم كان ميراً أو عريقاً أو بريداً ونقيماً وليس من أولئك نفر أحد » لا وقد فدر بعض ما قال إلا فتى من أنصار فقال أنا أكفنت يا عم في رءائي هذا وفي ثوبين في عييتي من غزل أمي قال أنت تكفني يا بني « نعم لم يكفني إلا الأنصاري لأنه لم يعمل في شؤون الدولة ولم يكن مسؤولاً عنده هذا في زمانه والشريعة مطبقة والفتوح قائمة وسوق العجم والأخلاق والقصائد رانجة فكيف يو حضر زماننا هذا الأنكذ الذي أذل فيه حكم المسلمين شعوبهم وقهروهم وجعلهم أكلة سائفة لأعداء الإسلام من كل ملة ونحلة فعجز المسلمون حتى عن الدفع عن أنفسهم فضلاً على إخوتهم في البلاد العربية أو لبعيدة والله المستعان

وجاء في طبقات ابن سعد أنه لما قدم أبو موسى الأشعري من البصرة وكان عاملاً عليها فاقبل على أبي نر يحتضنه ويقول « مرحباً بأخي فجعل أبو نر

يدفعه عن نفسه ويقول : إليك عني استأ بأخيك إنما كنت أخاك قبل أن تستعمل » انظر قال هذا لهذا الصحابي الجليل فكيف لو رأى قضاة هذا الزمن وشرطته وجيشه ودركه الذين يغفون في دماء الأبرياء 11% تارة بحجة الإكراه وتارة بحجة الخبزة، وتارة بحجج وأهية وتافهة لا قيمة لها أصلاً .

قال ابن تيمية في الإيمان 61 : « وقال غير واحد من السلف : أعوان الظلمة من أعوانهم ولو أنه لاق لهم نواة أو برى لهم قلماً ومنهم من كان يقول : بل من يقبل ثيابهم من أعوانهم وأعوانهم هم أزواجهم المذكورون في الآية يقصد قوله تعالى « احشروا الذين ظلموا وأزواجهم » [الصافات : الآية 22] .

قال الإسماعيلي : « يختلف الناس فيما يأمر الولاة من العقوبات قال أبو حنيفة وأبو يوسف : ما أمر به الولاة من ذلك غيرهم سعيهم أن يفعلوه فيما كُتبت ولايته إليهم » .

وقال محمد بن الحسن « لا يسع المأمور أن يفعل حتى يكون الذي أمره عدلاً وحتى يشهد عدلاً سواء عني أن عني المأمور ذلك » .

قال عمر بن هبيرة - وكان والياً على العراق - لعدة من الفقهاء منهم الحسن والشعبي إن أمير المؤمنين يكتب إلي في أمور أعمل بها فما تريد ؟ .

قال الشعبي « أنت مأمور واتبعية على أمرك » فقال للحسن ما تقول ؟ قال قد قل هذا ! قال قل : قال « اتق الله يا عمر فكأنك يملك قد أدرك فاستنزلك عن سمرقند هذا فأنخرجك من سعة قصرك إلى ضيق قبرك فإياك أن تعرض الله بالمعاصي فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

وذلك وجدنا العديد من العلماء رقصوا القضاء بالرغم من أن أحكام الشريعة هي السائدة وإنما خاف الكثير منهم أن يظلم الخلق أو أن يكون في إعانة حاكم غتصب السلطة ولم تعقد له بيعة شرعية، منهم :

- المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي : عرض عليه أمير المؤمنين الرشيد قضـ

الدينه فامتنع وقال له لئن يخلفني الشيطان أحب إلي من أن ألي القضاء .

ابن فروخ فقيه المغرب : وله قصة مشهورة مذكور في المدارك 343 / 1

، غازي بن قيس : وهو أول من أسخّل موطأ مالك وقراءة نافع الأندلس عرض عليه القضاء فأبى .

زيد بن عبد الرحمن شبطون : فقيه الأندلس راوده الأمير هشام عني القضاء فابى عليه وخرج هارباً بنفسه حتى قال عنه الوالي { ليت الناس كلهم كزيد حتى اكفي أهل الرقبة في الدنيا } وكان إذا بعث معاوية بن صالح القاضي شيئاً كان أباً زوجته إلى داره لم يأكل شيئاً منه خوفاً من الحرام أو شبهة وكان رهاباً ناسكاً ورعاً .

أب قضاة اليوم - إلا ما رحم ربي - فيشكلون الحرام أكلاً لما ويجتمعون اسحت جمعاً جماعاً كل ذلك على ظهر الفقراء والمساكين والأبوياء وقل مانجد منهم من حاكم مسؤولاً وهو في منصبه أو حقق معه هؤلاء هم أعوان الظلمة حقاً ياكلون الحرام ويضعفونه أولادهم وأهلهم ولا حول ولا قوة إلا بالله . لعلي العظيم ، وأختم هذه لمسألة الفقهية بما قال الحافظ بن حجر وابن حزم :

قال ابن حزم في المحلى 10 / 508 : « وأما الجورة من غير قريش فلا يحل أن يقاتل مع أحد منهم لأنهم كلهم أهل منكر إلا أن يكون أحدهم أقل جوراً مما قاتل معه من هو أجور منه » .

قال الحافظ في الفتح 12 / 286 : « قسم خرجوا غضباً لدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء هم أشر حق ومنهم الحسين بن علي وأهل المدينة في الحرّة والقراء الذين خرجوا على الحجاج » وقال « وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أواد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يحل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته » .

وقد أورد على هذا القول ما يدل عليه فقال « قد أخرج الطبري بسند

صحيح عن عبد الله بن الحرث بن رجل من بني نضر عن علي وذكر اخوارح فقال « إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلوهم وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم فإن لهم مقالاً » .

دفع شبهة الإكراه :

وهذه الشبهة أكثر من يتحلل بها رجال الشرطة والدرك والجيش والقضاة فيقولون نعم أنتم على حق وهذا النظام لم يظلمكم أنتم فقط [يعنون الجبهة الإسلامية] بل هو ظالم للأمة منذ 1962 ويصرح بعضهم أن الظلم موجود حتى في هذه المراكز من قبل كبار المسؤولين وإنما يضاف عنا عندما يريدون منا تصفية جماعة معينة أو معارضة سياسية قوية فعندها يحدث شيء من التساهل والتوسعة علينا لا حباً قبيحاً وإنما من أجل مصلحة ظرفية . ولكن ما لعمل نحن مكرهون على هذا العمل ونضاف على أنفسنا مذهبهم إن عصينا لهم أمراً فهم مجرمون حقاً - إلا مارحم ربي وقليل ما هم - هكذا يقولون أو هكذا يتعللون " ونحن نريد أن نوضح الأمور في هذا المجال عساكم أن تقلعوا عن إعانة الظلمة والله الهادي إلى سواء السبيل .

لاشك أن مساندة أي حاكم أو نظام ظالم لا يتحكم إلى شريعة السماء كبيرة من الكبائر وقد تخرج بصاحبها عن لمة - كما سبق بيانه - وعندما قص الله علينا طغيان فرعون وكيف أغرقه الله وشمس ذلك [أي الغرق] جنوده ندين كانوا يساندونه على الباطل وكانوا آلة طليعة في يد هذا الطاغية . قال تعالى « إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين » [القصص : الآية 8] وقال أيضاً « واستكبر هو وجنوده في الأرض بغير الحق وظنوا أنهم إلينا لا » يرجعون فاختبأ وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين » [القصص : الآية 39-40] فأشرك الله تعالى قوم فرعون الظالمين وجنوده في الخطيئة والظلم والإثم لسكوتهم ورضاهم به

ونصرهم له فالهدف من مهمة رجال الأمن والدرك والجود هو خدمة مقاصد اشرعة الإسلامية والمحافظة على قيم المجتمع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس تعذيب المسلمين وسجنهم وتخريب البلاد تحت غطاء قانوني تصنعه لطخمة الحاكمة ثم يذهب خيرة شباب الأمة ضحية لذلك . قال عبد الله بن عباس « ولولا دفع الله العدو ... بجنود المسلمين لعباء المشركون فقتلوا المؤمنين وخربوا البلاد والمساجد »

وسال علي بن أبي طالب لتوف اليكالي « يا نوف لا تكونن شاعراً ولا عريقاً ولا شرطياً ولا جدياً ولا عسكراً » .

لا يجوز قتل الأبرياء بحجة الإكراه :

لا يجوز مطلقاً قتل الأبرياء المدافعين عن دينهم وحقوقهم الشرعي تحت حجة أننا مكرهون وهذا محل إجماع بين أهل العلم ولقد فصلت الحديث عن الإكراه في المقالة التي تعتبر من جلة التهم التي وجهت إليّ ألا وهي [إزالة الريب والشك ...] .

قل القرطبي 10 / 183 أحكام القرآن : « أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره أنه لا يجوز الإقدام على قتل ولا انتهاك حرمة بجله أو غيره ويصير من البلاء الذي نزل به ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة » .

قال الحسن البصري : « التقية جائزة للمسلم إلى يوم القيامة ولا تقية في القتل » لأن المكروه إكراه ما ملجأ لا يجوز له أن يحمي على أخيه سلاح فيقتله من أجل سلامة نفسه هو فإكراه إنما يجوز معه التلفظ بكلمة الكفر أما أن حارب أهل الإسلام المدافعين عنه المطالبين بتحكيم شريعته بقوله وفعله ويناصر أعداء الإسلام من أجل أنه يشق عليه فراق أهله وأولاده فإن هذا الصنيع الشنيع من الكبائر ولعظائم ما لم تكن كفرة فإن الإكراه مهما كان مصدره لا يبيح للمسلم

حمل السلاح على أخيه بحجة الإكره

قال جميل محمد بن مبارك في نظرية الضرورة 329 : « الضرر لا يزال بمنتهى فليس لأحد أن يدفع ضرورة عن نفسه بإلحاق مثلها بغيره، وهذه أمثلة منها :
3 - إكره المسلم على قتال المسلمين مع أهل الشرك لا يبيح له ذلك، فلا يجوز للجندي المسم أن ينضم مكرهاً إلى صفوف المشركين لقتال المسلمين لأن بمنزلة ما لو أكره بالقتل على قتل مسلم . فإن إكره على مجرد تكثير سواد جنود العدو مع إغفائه من مباشرة القتل ففسد له ذلك أيضاً إلا إذا كان الإكراه بالقتل وعدم يقيناً أن ذلك لا يسبب هزيمة في صفوف المسلمين . وفي هذا يقول السرخسي « وإن قتلوا لهم قاتلوا معنا للمسلمين وإلا قتلناكم لم يسعهم القتال مع المسلمين لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه فلا يجوز لإعدام عبه بسبب لتهديد بالقتل كما لو قال له : اقتل هذا المسلم ولا تقتله . فإن هددوه لم يبقوا معهم في صفهم ولا يقاتلوا المسلمين رجوت أن يكونوا في سعة لأنهم الآن لا يصنعون بالمسلمين هم لكثرة سواد المشركين في أعينهم فهو بمنزلة ما لو أكره على إتلاف مال المسلمين بوعيد متلف فإن كانوا لا يخافون المشركين على أنفسهم فليس لهم أن يقفوا معهم في صف وإن أمرهم بذلك لأن فيه إرهاب المسلمين وإلقاء الرعب والفشل فيهم ويدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الإقدام على شيء منه » .

ف الضرورة غير معتبرة هنا لعدم توفر هذا الضابط ولذلك قال ويدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الإقدام على شيء منه وإلا فإن سجنهم وضميرهم وإساءة معاملتهم كل ذلك ضرورة لكنها لم أقضت إلى ضرورة أكبر منها لم ينتف إليها ولم يسمح بإنائها ومثل هذا ما إذا نشب قتال بين دولتين مسلمتين وليست إحداها باغية فلا يجوز للجندي المسلم في إحداها أن يقاتل جندياً مسلماً من الأخرى ولو أكره على ذلك فإن علم جنود إحدى الدولتين أن جنود

الأخرى مكرهون على القتال فلا يجوز لأولئك قتالهم إلا إذا شهروا عليهم سلاحاً أو كانوا مختطفين مع جنود مختارين أو لم يعموا هل هم مختارون أم مكرهون » .

وقال أيضاً في ص 68 : « كما لا يجوز قتل مسلم بالإكره في الحالات الفردية كذلك لا يجوز في الحالات الجماعية فلا يجوز لجنود مسلمين قتال جنود مسلمين بلا وجه حق ولا تؤبل صحيح ولا أثر للإكره في ذلك أيداً ولو كان الإكراه باقتصر وأولى من هذا إكره فرد واحد على فعل ما يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين كأن يكره الجندي بالقتل على أن يدل العدو على ما يضر جماعة لمسلمين إذ ليس له أن يفدى نفسه بنفوس المسلمين »

كيف يعمل المكره :

المكره . يتصرف حسب الحالات التالية

- 1 - أن ينحاز إلى أصحاب الحق ويعمل معهم ظاهراً أو بطناً ويبذل كل ما في وسعه لتصوية الحق بالمال والنفس، والرأي الحكيم، والدعوة والتذكير بالله ووجه المعتويات وإيواء المجاهدين .
- 2 - إذا عجز عن ذلك وكره له سلاح فعليه أن يفسد سلاحه أو يضرب في غير الهدف .

قال ابن تيمية 539 / 28 : « إذا كان المكره على القتال في لفتنة ليس له أن يقاتل بل عليه إفساد سلاحه وعليه أن يصير حتى يقتل مظلوماً فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الإسلام » .

3 - إن لم يستطع الانضمام إلى صفوف المسلمين فعليه المكر بالأعداء كما فعل نعيم بن سعود حيث أوقع الفرقة بين الأحزاب كما هو معروف في كتب السيرة ولو اقتضى ذلك إلى موافقتهم في الهدى الظاهري كخلق الحية ونحوها .

قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم 176 : « إن المخالفة لهم لا تكون

إلا بعد ظهور الدين وعطوه كالجهاد والزامهم بالجزية والصغر فما كان المسلمون في أول الأمر ضحفاء لم يشرع لهم المخالفة فما كمل الدين وظهر وعلا شرع لهم ذلك ولو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدي الظاهري لما عليه في ذلك من الضرر بل يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهري إذا كان في ذلك مصلحة دينية من دعوتهم إلى الدين والإطلاع على بطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الصالحة

فأما في دار الإسلام والهجرة التي أعز الله فيها دينه وجعل على الكافرين بها لصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة وإذا ظهرت الموافقة والمخالفة لهم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا » .

4- فإن كان في حالة عجز تام فلا يجوز له قتل المسلمين ولو أكره بل إذا صبر واحتسب ومات مات شهيداً .

قال الإمام الشافعي في الأم ج 4 / ص 215 موضعاً حالات الجدي المقاتل وما قاله أهل العم في المكروه :

- 1- ليس على المأمور عقل ولا قود ويستحب أن يكفى .
- 2- إن علم أنه يقتل بظلم كان عليه والإمام القود وكانا كقاتلين معاً .
- 3- لا قود على المأمور إذا ادعى أنه أمر بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق .
- 4- إذا علم أنه مظلوم وأكرهه الإمام فيه قولان منها - عليه القود ليس عليه أن يقتل الإنسان ظلماً إلى أن قال ... : ومن قُتل (أي الجندي) بلا أن يقاتل فلا يشك أحد أنه شهيد » .

قال وهبة الزحيلي في كتابه الضرورة ص 92 : « وإن أكره شخص على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك لأن المال الغير يستباح للضرورة كما في حال المخمصة ولصاحب المال

أن يضمّن الأمر لأن المستكره آلة للمكروه فيما يصبح آلة له والإتلاف من هذا القبيل، ولكن لو صبر المستكره على القتل ولم يتلف المال لا يثم وكان شهيداً » .
أما لقتل تحت غطاء الخوف على النفس أو الخيرة والعمل فلا وجه له .

قال القاضي عياض في المبارك 2 / 719 : « سئل أبو محمد بن الكراخي عن أكرهه بنو عبيد على الدخول في دعوتهم أو يقتل ؟ قال يختار القتل ولا يعذر أحد بهذا إلا من كان أول دخولهم البلد فيسأل إن أمرهم وأما بعد فقد وجب الفرار فلا يعذر أحد بالخوف بعد إقامته لأن المقام في موضع يطلب من أهله تعطيل الشرائع لا يجوز وإنما أقام من هذا من العلماء واستعبدوا على الميانية لهم لئلا يخلو بالمسلمين عندهم فيقتلهم عن دينهم » .

قال محمد بن عبد الوهب في مجموعة التوحيد 200 : « نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، وأخبر أنه من تولاهم من المؤمنين فهو منهم ولم يفرق الله تبارك وتعالى بين الخائف وغيره بل أخبر أن الذين في قلوبهم مرض يفعلون ذلك خوفاً من الدوائر وهكذا حال المرتدين خافوا من الدوائر من عدم الإيمان بوعده الله ، لصديق بالنصر لأهل التوحيد فبادروا وسارعوا إلى الشرك خوفاً من أن تصيبهم الدائرة ... إن موالة الكفار موجبة لسخط الله والخلود في العذاب بمجرد ما وإن كان الإنسان خائفاً » .

فليحذر رجال الأمن من معارضة مؤلاء وليحذر رجال القضاء أيضاً من مغبة إعانة الظلمة

قال ابن حزم في المحلى 13 / 139 : « من لحق بدار الكفر والحرب مختاراً معارياً لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد له أحكام المرتد كلها » .

قال ابن تيمية في الفتاوى 28 / 530 : « وكل من كفر إليهم (يعني التتار) من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم وفيه من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام وإن كان السلف قد سموا مانعي الزكاة

مرتدين ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف من صار مع أعداء الإسلام
قاتلاً للمسلمين» .

وقال أيضاً ص 534 : « فمن قفز عنهم إلى النار كان أحق باقتال من كثير
من التتار فإن القدر فيهم المكره وغير المكره وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد
أعظم من عقوبة الكافر الأصلي » وقال أيضاً ص 535 « ومن أخرجوه معهم
مكرهاً فإنه يبعث على نيته ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعهم إذ لا يتميز
المكره من غيره » . وانظر ص 537 فقد أبدع في التفصيل رحمه الله ولذلك اتفق
الأئمة على أن الكفار لو تترسوا بالمسلمين وخيف على المسلمين من الهزيمة فإنه
يجوز أن نرميهم ونقصد الكفار

قال الإمام الغزالي في المستصفى ج 313/1 : « فإن قيل فالكف من
المسلم الذي لم يذنب مقصود وفي هذه مخالفة المقصود قلنا هذا مقصود وقد
ضطربنا إلى مخالفة أحد المقصودين » .

قال وهبة الزحيلي في الضرورة 165 : « إذا صال الأعداء المحاربون على
المسلمين متترسين بأسارى مسلمين فإنه يجوز حينئذ قتل المسلم وغيره حفظاً
لجماعة المسلمين وحرراً للعبودية وإنقاذاً لبلاد من تسلط الأعداء وبذائهم » .

قال جميل محمد بن المبارك في كتابه عن الضرورة ص 42 : « فالشرعية
ناظرة إلى هذا كله حين لم تبغ جريمة القتل تحت أي ظرف باستثناء قتل لترس
الذي يتحدث عنه الفقهاء في هذا المجال فقد أبيع لأن فيه مراعاة لضرورتين أثبت
في مقابلة ضروري واحد فالضروريان هما حفظ نفوس الأمة كلها والثاني حفظ
الدين فلو لم يقتل الترسل لاستئصلت الأمة - والترس منها ولضاع الدين » .

ومن الأمتاف التي تشد من عضد الأنظمة الكفرية المضاربات السرية
والجوسسة على المسلمين والفتك بهم وإذاقتهم من العذاب ألواناً وأشكالاً، وهؤلاء
أهل حظوة عند الأنظام خاصة لأنهم اليد المخفية لبلاد سراً وباطناً ولعصا

القائمة علناً وظاهراً ، وما أكثر الجواسيس في بلاد الإسلام ولا يتقنون هذه
لعملية إلا على لشعوب الإسلامية وخاصة الحركات الإسلامية القوية والأحزاب
لمعارضة تصلبة أما التجسس على أعداء الإسلام فلا يحسنون منه لا تقبراً ولا
قطميراً وأصبحوا لأن في الدول العربية والبلاد الإسلامية هم السلطة . لأولى
ذات الامتياز الذي ليس فوقه امتياز ، باستطاعتهم تبديل نظام بنظام ووجوه
بأخرى بأسرع ما يمكن وهم متواجدون في كل مكان وخاصة في مراكز القرار
والأجهزة الفعالة .

أما الجواسيس [والياسين] الذين يتظاهرون بالصلاح والتقوى وإذا خلاوا
بشياطينهم قالوا إن معكم فأكث من أن يحصروا فهم ينسبون في صفوف
المسلمين ويتسقطون أخبارهم للإضرار بهم . وهذا الصنف وجد حتى في زمن
الرسول صلى الله عليه وسلم أمثال داعس، وسعد بن حنيف، وزيد بن الصلت،
ورفع بن جزيمة ينخدعون المساحد أماكن مراكز لهم، ولما علم المسلمون بهم
وكشفوهم أخذوهم ونفذوا فيهم الحكم وقد بين الإمام القرطبي أن حكم من
يتجسس على المسلمين للكفر وأعداء الله هو القتل كما فعل الرسول صلى الله
عليه وسلم في معاوية بن المغيرة بن أبي العاص حيث أمر الرسول صلى الله
عليه وسلم زيد بن حارثة وعمار بن ياسر أن يتعقباه ويقتلاه فوجداه على بُعد
ثمانية أميل من المدينة فقتلاه رمياً بالنبل وكف فعل عمر بدرباس الجاسوس
،نظر « غزوة أحد » محمد أحمد باشميد 279 و « اليهودية » د . / أحمد
شليبي ص 322 .

وعندما كشف حطب بن بلتعة سر المسلمين للأعداء لا عانة لهم ونكاية في
الإسلام - معاذ الله - وإنما لغرض تنبوي مع عدم إهمار نية الكفر والردة عن
الإسلام كتب إلى قريش يخبرهم بمسبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فمثل
هذا الفعل يعتبر من كبائر الذنوب ولقد استثنى حطب من إنفاذ حكم الجاسوس

لاعتبارات خاصة مثل كونه من أهل بدر وسلامة قصده ولذلك أعفى عنه وهو الذي قال فيه عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم دعني أضرب عنقه فقد تافق ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم منعه مذكراً بإياه أنه من أهل بدر، أما ما يدل على أنه سليم القصد وإنما أدركته لحظة الضعف البشري فباح بالسرايا في نص رسالته «أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجه إليكم بجيش كالليل يسير كالسيل وأقسم بالله لو لم يسر إليكم إلا وحده لأظفركم الله بكم وأنجز له موعده فيكم فإن الله وليه وناصره»

قال بعض المفسرين إن قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [الأنفال: الآية 27] نزلت في قوم كانوا يسمعون الشيء من النبي فيلقونه إلى المشركين ويفشونه، وقبل نزلت في أبي لبابة حين أشار إلى بني قريظة بعدم النزول على حكم سعد ابن معاذ وقبل لا تقطعوا فبايعة فنبج وأشار إلى حلقه، فمجرد إشارة اعتبرت خيانة فكيف بمن يقدم المعلومات عن إخوانه الذين يجاهدون في سبيل الله تعالى ثم من أجل تخليص الشعب من جلاذيه.

جاء في البداية والنهاية لابن كثير ج 413/5: «في غزوة تبوك حيث بلغه أن أناساً من المنافقين يجتمعون في بيت سويلم اليهودي يشبهون الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث إليهم نقرأ من أصحابه فيهم طلحة بن عبيد الله وأمرهم أن يحرقوا هذا البيت على من فيه نظر لوقوفهم المعادي من الإسلام ورسول الإسلام».

وأخيراً نرجو من الله تعالى أن يهدي من فتح قلبه لحقائق الإيمان من مصالح الأمن والشرطة والدرك والجيش والمخابرات ورجال القضاء إلى عدم الانحياز في جمع أبناء الشعب لأنه من حق أي شعب في العالم أن يقاوم ويجاهد ويناضل عن حقه الذي اغتصب منه بالقوة، وهذا الحق كفلته الشريعة والشرائع الأخرى

لحفظه القوانين الوضعية والمواثيق الدولية، ثم لصالح من يقتلون ويغتصبون وسجنون؟ لا شك أن هذا الصنيع لا يقيد إلا أعداء الإسلام في الداخل والخارج ويمكن للطغمة العسكرية المتعففة التي أفسدت البلاد منذ 1962 وقتلت ضحايا تفوق الحصر.

وجوب نصرة المسلم والمسلمين :

نصرة المسلم على الظالم من حقائق هذا الدين بل من المعلوم من الدين بالضرورة، فكيف إذا كان هذا الظالم حاكماً كافرراً فاجراً معطلاً لشرع الله تعالى!! إن الجهاد في سبيل الله تعالى يشرع لتخليص المستضعفين، قال تعالى «والمؤمنون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً» [النساء: الآية 75].

قال القاسمي في محاسن التأويل 1395/5: قال الرازي «معنى الآية لا عذر لكم في ترك المقاتلة وقد بلغ حال المستضعفين من المسلمين إلى ما بلغ من الضعف فهذا حث شديد على القتال وبيان العلة التي صار لها القتال واجباً وهو ما في القتال من تخصيص هؤلاء المؤمنين من أيدي الكفر، لأن هذا الجمع إلى جهاد يجري مجرى فكك الأسير» وأورد تنبيهاً فقال «قال بعض المفسرين ثمرة هذه الآية تكيد لزوم الجهاد لأنه تعالى ويخ على تركه وتدل الآية على لزوم استنقاذ المسلم من أيدي الكفار ويأتي مثل هذا استنقاذه من كل مضرة من ضالم أو لص وغير ذلك»

قال أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن ج 876/2: «إذا كان في المسلمين أسراء أو مستضعفون فإن الولاية معهم قائمة والنصرة لهم واجبة بالبدن بأن لا تبقى منا عين تطرف حتى نخرج إلى استنقاذهم إن كان عدداً يحتمل

ذلك أو تبذل جميع أموالنا في استغراجهم حتى لا يبقى لأحد درهم» .

قال الخازن ج 1 / 466 : « والمعنى لا عذر لكم في ترك الجهاد وقد بلغ حال المستضعفين ما بلغ من الضعف والأذى » . قال البغوي ج 1 / 471 : « فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك » [النساء : الآية 84] أي « لا تدع جهاد العدو والاستنصار للمستضعفين من المؤمنين ولو لوجدك » .

قال الخزالي في جريدة النصر 1986 / 23 : « من حق المسلمين أن يعرضوا ما عندهم على غيرهم عرضاً عادياً لا تقتزن به رغبة أو رهبة أي رشوة أو تخريف فإن عطلت إزاعتهم أو صوبرت كتبهم أو حبس دعاتهم جاز لهم أن يقاتلوا حتى يتقرر لهم هذا الحق، أي جاز لهم أن يكسروا السيج الحديدي الذي تحتمي وراءه بعض الفسافات والمذاهب الضالة »

وأبدع ابن حزم عندما قال في المحلى « وروى المقداد بن سعد يكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أيما رجل أضاف قوماً فأنصحه الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرعه وماله) [رواه الحاكم بلفظ أيما ضيف نزل يقوم فأنصحه الضيف محروماً فله أن يأخذ بقدر قواه ولا حرج عليه، وهو حديث صحيح] ، فإن كان الضيف يجب نصره حتى يأخذ حقه فما يملك بمن يعمل ليل نهار من أجر دعوة الناس إلى الخير فاستبد به ظالم غاشم » .

وهذه النصرة ليست مقصورة على أبناء البلد الواحد فالمسلم وطنه كل أرض فيها مسلم موحد ولو كان هذا المسلم وحيداً في أقصى الكرة الأرضية شمالاً أو جنوباً .

قال ابن عابدين « لو أن مسممة سببت بالشرق وجب على أهل المغرب تخليصها من الأسر » .

قال القرطبي في الحل الإسلامي « لأقليات المسلمة في شتى بقاع

الأرض هم جزء منا يحكم أخوة الإسلام فلهم حق المعاونة والمعاونة وعليهم مناصرة المستضعفين ولضطهدين منهم بكل ما يستطيع من قوة ولو أدى ذلك إلى حمل السلاح لإنقاذهم من طغيان الكفرة وعدوان الفجرة » .

قال البيهقي في فقه السيرة « وجوب نصرة المسلمين لبعضهم مهما اختلفت ديارهم وبلادهم مادام ذلك ممكناً فقد اتفق العلماء والأئمة على أن المسلمين إذا قدروا على ستقاذ المستضعفين أو المأسورين أو المذمومين من إخوانهم المسلمين في جهة من جهات الأرض ثم لم يفعلوا ذلك فقد باعوا بإثم كبير » .

ولقد فرط المسلمون في هذا الواجب وفي كثير من الأحيان وقف حكام السوء في سبيل تحقيق ذلك، ولو استرح المسلمون من هؤلاء الحكام الطغاة لعادت ديار الإسلام إلى أمهائها ولعاشت الشعوب الإسلامية في عزة ونخوة، ولا كيف يذبح الآلاف في البوسنة والهرسك وتُعم على أجساد الأطفال علامة الصليب والحكام لم يحركوا ساكناً ولم يزودهم حتى بالسلاح للدفاع عن أنفسهم لأن الأسلحة لا تصوب إلا لصدور أبناء الشعب وهذا ما ترك الإمام القرطبي يقول في زمانه « ولعمر الله لقد أعرضت نحن عن الجميع بالفتن فتظاهر بعضنا على بعض ليت بالمسلمين بل بالكافرين حتى تركنا إخواننا أذلاء صاغرين يجري عليهم حكم المشركين فلا حول ولا قوة إلا بالله » .

لقد خالفنا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب نصرة المسلم المظلوم قال عليه الصلاة والسلام (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه) [رواه البخاري ومسلم] وقوله أيضاً (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أأرأيت إن كان ظالماً كيف نصره ؟ قال تحجزه أي تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره) [رواه البخاري] وجاء في حديث آخر (ما من امرئ مسلم يخذل امرءاً مسلماً في موضع تنتهك فيه جرمته ويتقص فيه من عرضه إلا أخذله الله تعالى في مواطن يحب فيها نصرته .

وما من امرئٍ ينصر امرأ مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه ويتنكب فيه حرمةً إلا نصره عز وجل في موطن يحب فيها نصرته»

[رواه أبو داود وأحمد وهو حديث حسن]

قال د. / البوطي في فقه السيرة : « إن الفساد العريض والفتنة الضاربة أظانها في ربوع ديار المسلمين مرمها إلى التفریط في مبدأ التنصرة » .

قال سيد قطب رحمه الله 1559/3 : « والمسلمون الذين لا يقيمون وجودهم على أساس التجمع العضوي الحركي ذي الولاء الواحد والقيادة الواحدة يتحملون أمام الله فوق ما يتحملون في حياتهم ذاتها تبعاً تلك الفتنة في الأرض وتبعاً هذا الفساد الكبير »

فلو تكاففت جهود المسلمين في العالم الإسلامي، وقاموا بدينهم خير قيام وسارعوا إلى مناصرة كرم مسلم وفي أي بقعة من الأرض تون طلب الإذن من الحكم لزالّت هذه الفتنة التي خيمت على ديار المسلمين طويلاً، وعسى أن تتجلي قريباً بحمسة الشباب، الفاهم لنين الله القوام به في تصقاع الذنب، جامعاً رابطة العقيدة فوق كل رابطة أرضية وأحياناً فريضة الجهاد بمعناها الواسع أي الجهاد العلمي والجهاد المالي والجهاد السياسي والجهاد الحركي والجهاد في تربية النفس وتركيباتها حتى تصفو لخالقها فلا تتعلق بغيره ولا تطب سواه ولا تعتمد لا عليه وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنسنتكم) [رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهو حديث صحيح] أو معنى قوله في الحديث الآخر (من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا) [متفق عليه] وقوله عليه الصلاة والسلام (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل) [رواه البخاري ومسلم] .

وينبغي للمسلمين أن لا يمتنعهم الخلاف فيما بينهم من نصرة بعضهم بعضاً

مهما ثباعدت ديارهم فهذا جعفر الصادق يقول «إني لانسارع إلى قضاء حوائج عداي مخافة أن أرىهم فيستغنوا عني» ، قال هذا في لأعداء فكيف بالأصدقاء .

قال ابن القيم يصف شيخ الإسلام «كان يدعو لأعدائه وما رأيته يدعو على واحد منهم وقد نعت له يوماً أحد معارضيه الذي كان يفوق الناس في إيدائه فزجرني وأعرض عني وقرأ إنّا لله وإنا إليه راجعون» وذهب بساعته إلى منزله فعزى أبويه وقال «عبروني خليفة له ونائباً عنه وأساعدكم في كل ما تحتاجون إليه وتحديث معهم بلصف وكرام بعث فيهم السرور فبالغ في السعاء لهم حتى تعجبوا منه» . وهذه هي أخلاق الكمل من الرجال وقليل ما هم !

موقف علي بن أبي طالب ممن قعد على نصرته : «وكن علي رضي الله عنه أبصر وأعم بما يعرض لهم من الشبهات وكان يبرئهم من الذم فلا يجبر القاعد عنه على لحرب علماً منه بما سبق إلى وهمه مما هو برئ منه» . شطرو مقالات الإسلاميين ص 3 والتمهيد لبقلاني 234 .

قال الإبراهيمي «إن الطليق الذي لا يمد يده لإنقاذ الأسير وهو قد ر على إنقاذه يؤسم بواحدة من اثنين : إما أنه راضٍ مفتبط وإما أنه شامت متشفٍ... إن الخصم الشريف القوي الشجاع لا يرضى لخصمه أن يكون أسيراً في يد غيره ولا يرضى له إلا أن يكون حراً طليقاً مثله، حتى إذا نازل نازل كفوّاً وإذا غلب غلب كفوّاً أما أن يرضى الخصم الشجاع لخصمه بالأصفاد والأغلال فهو غميرة في الشجاعة ونقيصة في الكفاءة وقادح في دعوى الخصومة» . وأختم هذا البحث بكلمة نافعة لابن تيمية .

قال في الفناوى 245/3 «هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني فإنه وإن تعدى حدود الله في بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية فأنا لا أعدى حدود الله فيه بل أصبغ ما أقوله وأفعله وأرثه بميزان العدل وأجعه مؤثماً بالكتاب

لذي أنزله الله وجعله مدى للناس حاكماً فيما اختلفوا فيه» وقال في موطن آخر
«وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطاياها، وذلك يعم الخطأ في المسائل
الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه
المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية»

ﷺ ﷺ ﷺ

الباب السادس

**دفع بعض الشبهات التي تثار في
وجه القائمين بمجاهدة هؤلاء الحكام**

دفع الشبهات

منذ دخولنا السجن خلال الجو الجبّاء قراحوا يلصقون التهم بالآيرياء دون حجة أو بينة ولو كانوا رجالاً ما فعلوها ، وقديماً قال الشاعر ،
وما أحد من السنّ الناس سالماً ولو أنه ذك النبي المطهر
ولقد طلبنا مراراً من النائب العام وكذا من رئيس المحكمة بحقتنا في الرد على كل ما يُثار في الساحة ضدنا فلم يُسمع لنا صوت وبمعتنا يرسل إلى التلفزة ليسمح لنا بالرد فلم نلتق الرد إلى يوم الناس هذا ، وهذه قمة الجبن ولو كان خصمنا [السليطة] على حق لما سلك هذا السبيل الضال ! ، وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم إذ يقول (إنما لم تستع فاصنع ما شئت) ، ولنا عودة إلى تلك التهم بالتفنيذ والإبطال في رسالة قادمة إن شاء الله تعالى حتى يفتضح أمر هذه الطغمة العسكرية وما هي الوسائل الخبيثة التي تتبعها للبقاء في السلطة بالحديد والنار والمكر والخداع .
ولكن ساقصر على الشبهات التي تخص بعض القضايا الشرعية التي كثر فيها ، القيل والغال وهي :

1 - تضيق مفهوم الجهاد :

الجهاد ليس كما يظن الكثير من أنه مقتصر على مقاتلة الكفار فحسب وإنما معناه أوسع من ذلك .

قال الحافظ في الفتح 3/6 « الجهاد لغة ، المشقة وشرعاً بذل الجهد في قتال الكفار ويطلق على

- 1 - مجاهدة النفس على تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها .
- 2 - مجاهدة الشيطان : على دفع ما يأتي به من الشبهات وما يزيته من الشهوات
- 3 - مجاهدة الكفار ، فتقع باليد واللسان والقلب .
- 4 - مجاهدة النفساق : باليد ثم اللسان ثم القلب . أنظر زاد المعاد الجزء الثالث

أوائل كتاب الجهاد فقد بين أنه يقع على ثلاثة عشر مرتبة ومن جمعها فهو العالم الرباني بحق، فمقصر الجهاد على الكفرة من اليهود والنصارى والمستعمرين فقط معاطلة كبرى، فمن ألوان الجهاد المجهولة والمضاعة جهاد الحكام المعطلين لشريع الله تعالى، [راجع] مبحث حكم لو طرأ على الحاكم كفر أو صرح بالكفر [فستجد نقول أهل العلم في وجوب جهادهم والخروج عليهم لمن قدر على ذلك وهذا ما يسمى "بأحكام جهاد الأئمة" وقد أشارت الأحاديث إلى هذا النوع من الجهاد من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم) وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا نتأيذهم عند ذلك ؟ قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة] [متفق عليه] . مفهوم الحديث أنه إذا لم يقيموا الصلاة يقاتلون ويجاهدون .

قال النووي شرح مسلم 12 / 243 : « دل هذا الحديث على عدم جواز الخروج على الولاية ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الدين فنذكر الصلاة على سبيل المثال لا على سبيل التخصيص » .

وإذا ثبت أن هناك لون من ألوان الجهاد غفل عنه المسلمون - إلا من رحم ربي - ألا وهو جهاد الأئمة لا بأس أن نتحدث عن هذه الفريضة عموماً وبإيجاز . النصوص القرآنية والحديثية وأثار السلف الصالح في فضل لجهاد كثيرة ومعروفة . قال الله تعالى « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً » [النساء : الآية 74] .

وجاء في الحديث الصحيح (لقيام رجل في سبيل الله [ساعة] أفضل من عبادة ستين سنة) [رواه البيهقي وهو حديث صحيح]

- قال علي بن أبي طالب : « من حرض أخاه على لجهاد كان له مثل أجره

وكان له في كل خطوة في ذلك عبادة سنة » .

- وقال عبد الله بن عمر « غداة في سبيل الله عز وجل خير من خمسين حجة » .

- قال معاذ « لأن أشيع رفقة في سبيل الله فأصلح لهم أحلاسهم وأرد عليهم من دوابهم أحب إليّ من عشر حجج بعد حجة الإسلام » .

ولقد أدرك أبناء الصحبة هذه القضية فكانوا يتسابقون إليها وأسنانهم لم تبغ سن الجهاد خلافاً لما نراه في الحكومات الطاغية إذا وجدت شأياً عمره سبعة عشر عاماً أو عشرين سنة قالوا انظروا الإرهابيين يفررون " بالقصر " وكان ثورة نوفمبر قام به من كانت أعمارهم خمسين وستين فيفخرون بهذا ويذمون هذا ما لكم كيف تحكمون ويأتي العقول تزنون !! » .

2- الإسلام مصدق وسيف :

الإسلام دين سلم وسلام ولكن سلام لأقوياء أو يُقال " السلام المسلح " والله تبارك وتعالى أمرنا بإعداد العدة لمجاهدة الكفر فقال « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » [الأنفال : الآية 60] . وفسر الرسول صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي وإلبيكم ما نص عليه أهل العلم بهذا الصدد :

قال ابن تيمية 28 / 263 : « فمن عدل عن الكتب قوم بالصدية ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف وقد روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا - يعني السيف من عدل عن هذا يعني المصحف » وقال أيضاً « فإن قوام الدين بكتاب الهادي والحديد ، الناصر كما ذكره الله تعالى فعلى كل أحد الاجتهاد في اتفاق القرآن والحديث لله تعالى » .

قال الجويني في الغيثي 195 « وإمام القوام على أهل الإسلام مأمور باستعمال منهاج الصجاج في أحسن الجدال فإن نجح ولا أثر في أعمال

الابطال المصطفين بنار القتال .

قال محمد بن عبد الوهاب في كشف الشبهات « العامي من الموحدين يغيب ، ألاف من علماء هؤلاء المشركين كما قال تعالى « وإن جندنا لهم الغالبون » [الصافات : الآية 173] فوجد الله هم الغالبون بالحجة واللسان كما أنهم الغالبون بالسيف والسنن وإنما الخوف على الموحّد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح والقتل عندنا في الإسلام ليس تشفياً في الخلق أو همجية متوحشة وإنما هو نصر للحق عندما يعتدي عليه الباطل وما دامت الدعوة الإسلامية تنتشر دون قتال فلا يجوز اللجوء إلى القوة أبداً ، أما إذا قام أصحاب الباطل ووضعوا في وجوه الدعاة الحواجز والعراقيل وسمح للكفر والفسق أن يعرّيد وكممت أفواه أهل الحق وعلت أيديهم ورسفت أرجلهم في الحديد فعندما لابد من امتشاق الحسام واللجوء إلى القوة لا لإكراه الناس على الدخول في الدين إذ لا إكراه في الدين وإنما لرفع هذه الحواجز والعقبات من الطريق وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله . وما أروع كلمة شيخ الإسلام ابن تيمية في السياسة الشرعية عندما قال « بن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله » وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حريصاً على السلام ففي صلح الحديبية كان يقول (والذي نفسي بيده لا يسألني خطة يعظمون فيها حرّات الله إلا أعطيتهم إياها) ولكن حبه للسلام لا يعني أنه غير قادر على القتال والجهاد وإنما إشارته للسلام وذلك قل أيضاً (إنما لم نجئ لقتال أحد وإن هم أبوا فوالذي نفسي بيده لأقاتلنهم على أمري حتى تنفرد سألقتي) وعندما سمع أن عثمان ألقى عليه القبض من قبل قريش عقد البيعة المشهورة في السيرة بيعة الرضوان التي نكروها الله تعالى في سورة الفتح ، هذا هو سلام المسلمين لا ستسلام المتخاذلين لفسدين للقوة ، فالإسلام دين الرحمة لمن يستحقها ودين القوة والعزة لمن أراد أن يعاد ويكابر ويمتّع الناس حقوقهم وله بر الشاعر النّائل :

نزلنا لجهاد وقد سنمنا وعوداً في الفضا طارث بخاراً
ونحن بنو السلام فإن لجأتنا إلى الحرب ققسراً واضطراً

مسألة 1 : لجهاد أصلاً لا يكون إلا تحت راية إمام مباع بيعة شرعية وإذا فقد الإمام فإن هذا الفرض لا يسقط وعلى المسلمين كطائفة أو جماعة أن يقوموا به بشروطه ، جاء في المبدع في شرح المنع 349 / 3 « فالعزو لا يجوز إلا بإذن الأمير إلا أن يفاجئهم عدو يخافون كلبه » وما أكثر الأعداء اليوم .
قال ابن قدامة في المغني 469 / 8 : « الجهاد إنما يكون بإذن الإمام أو من طائفة لهم منعة وقوة » .

قال النووي 229 / 12 : « فلو طرأ عليه الكفر وتغيير الشرع أو أحدث بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه وتصب إمام عاقل إن أمكنهم ذلك فإن لم يقع إلا الطائفة وجب عليهم القيام وخلع الكافر »

قال الحافظ في الفتح ج 513 / 7 : تحت عنوان « من تأمر في الحرب من غير إمرة » ، خاف الله » .

قال ابن المنير ، يؤخذ من حديث الباب أن من تعين لولاية وتعلّزت مراجعة الإمام أن الولاية تثبت لذلك المعين شرعاً وتجب طاعته حكماً ، كذا قال « ولا يخفى أن محلها إذا اتفق الحاضرون عليه قل ويستفاد منه صحة مذهب مالك في المرأة إذا لم يكن ولي الأمر السلطان فتعذر إذن السلطان أن يؤجها الإمام وكذا إذا غاب إمام الجماعة قدم الناس لأنفسهم » .

قال الطحاوي هذا أصل يؤخذ منه أن على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الإمام يقوم مقامه إلى أن يحضر » .

قال البيهقي في شرح السنة ج 54 / 11 : « فيه بيان أن التأمر في الحرب مشروع وفيه أن خالد بن الوليد تأمر عليهم بعد ما أصيب الأمراء من غير تأمر »

من النبي صلى الله عليه وسلم لكان للضرورة وذلك أنه نظر فإذا هو في غير مخوف لم يأمن فيه ضياع المسلمين فأخذ الراية وتولى أمر المسلمين ورضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قصار هذا أصلاً في كل أمر حدث مما سبيله أن يتولاه الأئمة ولم يشهدوه وخيف عليه الضياع أن القيام واجب على من شاهده من جماعة المسلمين» .

قال الجويني في غياث الأمم 128 : «جوز بعض علماء أهل السنة نصب أكثر من إمام عند انعدام إمكان الاجتماع على إمام واحد من هؤلاء أبو الحسن الأشعري وأبو إسحاق الإسفراييني والإمام الجويني والكرمية»

قال الجويني في غياث الأمم 280 : «قال العلماء : لو خلى زمان عن السلطان فحق على قطن كل بلدة أن يقدموا من نوي الأحلام وانهى ونوي العقول والحجى من يلتزمون امثال إشارته وأمره وينتهون عن مناهيه ومراجره»

قال ابن حزم في المحلى 12 / 523 : «إن لم يكن للناس إمام ممكن فكل من قدم بالحق حينئذ فهو نافذ»

وهذا نقول أخرى مجموعة في بحث «صنيع أهل لإسلام إذا غاب الإمام» . وخلص القول أنه لا يجوز الاعتذار بعدم وجود الإمام لبقعه عن فريضة الجهاد بل على المسلمين أن يختاروا من يصلح لهذه المهمة ولو كانت فيه بعض الذنوب كما نص أحمد بن حنبل وغيره .

3 - القول بعدم جواز الخروج على الحكام الفاسق إجماعاً :

من الشبهات الخطيرة التي يروج لها علماء السلطان القول بعدم جواز الخروج على الحكام الفاسق إجماعاً وأن من فعل ذلك فقد خالف مذهب أهل السنة والجماعة وهدي السلف الصالح . وكثيراً ما أقعدت هذه الشبهة جمهير المسلمين من السعي في خلع الحكام الفاسقين المتحرفين والرد على هذه

الشبهة أجمله فيما يلي :

أ - بيان أن الفاسق لا ينصب حاكماً على المسلمين :

لقد نص علماء الإسلام قديماً وحديثاً على أن الفاسق لا ينصب حاكماً على المسلمين ابتداءً واختلفوا إذا طرأ عليه الفسق بعد إتقانها على مذاهب ذكرت في كتابي «فتح الرحمن في بيان أحكام الخروج على حكام الزمان» .

والدليل على أن الفاسق لا ينصب إماماً قوله تعالى قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين .

[البقرة : الآية 124]

قال مجاهد : «إنه أراد أن الظالم لا يكون إماماً» .

قال الرازي في تفسيره «احتج الجمهور على أن الفاسق لا يصلح أن تعقد له الإمامة بهذه الآية» .

قال الجصاص في أحكام القرآن : «ثبت بدلالة هذه الآية بطلان إمارة الفاسق وأنه لا يكون خليفة»

قال ابن عيينة : «لا يكون الظالم إماماً قط وكيف يجوز نصب الظالم للإمامة والإمام إنما هو لكف الظلمة فإذا نصب من كان ظالماً في نفسه فقد جاء المنس السائر من استرعى الذنب ظلم» .

قال القرطبي في تفسيره : «ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن تعقد الخلافة لفاسق» .

قال العز «لو عذرت العدالة في الأئمة قدمنا أقلمهم فسقاً قال الأزعي وهو متعين إذ لا سبيل إلى جمع الناس فوضى» .

ب : القول بعدم جواز الخروج على الحكام الفاسق مسألة خلافية :

القول بتحريم الخروج على الحكام الفاسق وأنها مسألة إجماعية قول لا

يحالفه الصواب إذ المسألة عند من درس المسألة من أهل العلم يدرك أنها مسألة خلافية حتى أن العلماء الذين نقلوا الإجماع نقلوا في مواطن أخرى أنها خلافية ورجحوا القول بعدم الجواز .

قال الأشعري في مقالات الإسلاميين 1451 : « ذهب جماعة من أهل السنة والخوارج والمعتزلة والزيدية وكثير من المرجئة إلى وجوب الثورة على الإمام الفاسق واستخدام القوة في ذلك وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بمسألة سل السيف » .

قال الجويني في القياثي 100 : « قد ذهب طوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أن ، لفسق إذا تحقق صرثانه أوجب ، إخلاص الإمام كالجئون » .

قال ابن حزم الأندلسي وهو يذكر من قال بالخروج « ذهب إليه طوائف من أهل السنة منهم علي بن أبي طالب ومن قاتلوا معه والزبير وطلحة وسعيد بن جببر والحسن البصري والشعبي ومحمد بن عبد الله بن الحسن وأخوه إبراهيم وقال وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كإبي حنيفة والشافعي ومالك وداود وأصحابهم وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سل السيف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يكن دفع المنكر إلا بذلك وقال : إن الأمة على اتفاق في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكنهم يختلفون في طرق القيام بهذا الواجب الديني فذهب أكثر أهل السنة وهو رأي الإمام أحمد وبعض الفقهاء إلى أن هذا لا يكون باليد ولا بسل السيف أصلاً وإنما يكون بالنصح والتوجيه والصبر » . انظر الفصل 42 / 171 والمحلى 10 / 87

قال ابن تيمية مصيراً الخلاف في شأن مقتل الحسين، منهاج السنة ج 2 / 247 « إن الاختلاف في شأن مقتل الحسين تفرق إلى ثلاث وجهات نظر

١- منها أن قتله كان حقاً لأنه شق عصا المسلمين وفرق جماعتهم بينما ينص

لحديث النبوي عى أنه (من جاعكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه) [رواه مسلم] ففسدوا الأمر على ما فعه الحسين ولهذا يعد أول خرج على ولاة الأمر في الإسلام .

٢- ولكن الشيعة ترى أنه كان الإمام الواجب طاعته الذي لا يتم أمر من أمور الدين من جهاد أو صلاة إلا به وكلا الرأيين متطرفان .

٣- أما لمذهب الوسط - وهو مذهب أهل السنة والجماعة - فيعتسر أن الحسين قتل شهيداً مظلوماً ولا ينطبق عليه ، تسويق ذكره لأنه « طلب أن يذهب إلى يزيد أو إلى أشقر أو إلى بلده فلم يمكنه وصلبوا منه أن يستأثر لهم وهذا لم يكن واجباً عليه » .

قل الحافظ ابن حجر 8 / 13 : « نقل ابن النين عن الداودي قال : « الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ولا فالواجب الصبر ... وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفسق ابتداء فمن أحدث جوراً بعد أن كان عادلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه والصحيح المنع إلا أن يكفر فنجب الخروج عليه » .

قال الحافظ في التهذيب 288 / 2 ، عن الحسن بن صالح « قولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور ... قال وهذا مذهب السلف قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما وأوه قد أفضى إلى ما هو أشد منه » .

قال ابن الوزير اليماني في الروض البسم ص 32 / 2 « إن اكلام في الخروج على أئمة أجور عندهم من المساس الطنية الفرعية التي لا يتم المخالف قبيها ولشأنعية في جواز ذلك وجهان معروفان ذكرهما في الروضة البوي ومن مجموع المذهب في قواعد المذهب للشيخ صلاح الدين العلاني وذكر ج ... »

ج - بطلان دعوى الإجماع :

مما تقدم من النقول ندرك أن دعوى الإجماع باطلة لاسيما إذا عرفنا أن الإجماع المعتبر عند المحققين من أهل العلم والأصول هو « المعلوم من الدين بالضرورة » قال الإمام الشافعي « لست أقول ولا أحد من أهل العلم : هذا مجمع عليه إلا لما لا تلقى عالماً أبداً إلا قتله لك وحكاه عن قبه كما يظهر أربع وكتحريم الخمر وما أشبه هذا » كفي في الرسالة .

وقال ابن حزم « هذا هو الإجماع المتيقن ولا إجماع غيره » .

وقال أحمد شاكر معلقاً على كلمة ابن حزم هذه « هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الحق في معنى الإجماع والاحتجاج به، وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة وأما الإجماع الذي يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ولا يكون أبداً وما هو إلا خيال » .

وذلك لأن ضبط الإجماع في غير المعلوم من الدين بالضرورة من الصعوبة إثباته . قال ابن حزم « لو أمكن ضبط جميع أقوال علماء جميع أهل الإسلام حتى لا يشذ منها شيء لكان هذا حكماً صحيحاً ولكن لا سبيل لضبط ذلك البتة » ولذلك قال الإمام أحمد « من ادعى الإجماع فهو كذاب لعل الناس قد اختلفوا ما يدريه ؟ ولم يتنه إليه ؟ فليقل لا تعلم الناس اختلفوا ... » . ومسألة الإجماع مطروقة في كتب الأصول فلترجع .

وممن نقل الإجماع الإمام النووي قال « أما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينغزل وحكي عن المعتزلة أيضاً فغلط من قائله مخالف للإجماع » ولكن قال في موطن آخر « وقيل إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم » وقال في موطن آخر « وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع » وهذا كله يدل على أن المسألة خلافية لا إجماعية وبالله التوفيق .

قال ابن الوزير في الروض البسم 34 : « ومن ذاك ما ذكره أبو محمد بن حزم في الرد على أبي بكر بن مجاهد المقرئ فإنه ادعى الإجماع على تحريم الخروج على الظلمة فرد ذلك عليه ابن حزم واحتج عليه بخروج الحسين بن علي رضي الله عنه وخروج أصحابه على يزيد ويقرّج الأشعث ومعه من كبير التابعين وخيار المسلمين على الحجاج بن يوسف وقتل ابن حزم : أتري هؤلاء كفروا ؟ بل والله من كفرهم فهو أحق بالتكفير ولقد يحق على المرء المسلم أن يزعم لسانه ويعم أنه مجزي بما تكلم به مسؤول عنه غداً . قال : ولو كان خلافاً يخفى لعزنا ولكننا أمر ظاهر لا يخفى على المخبرات في البيوت . ذكره في كتاب الإجماع رواء عنه الرمي في كتابه عمدة الأئمة . وقد ذكر هذه مسألة القاضي عياض وذكر دعوى ابن مجاهد لإجماع . قال القاضي عياض ورد عليه بعضهم على هذا بقيام الحسين بن علي رضي الله عنه وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدور الأول على الحجاج مع ابن الأشعث وتقول هذا القائل أنه لا ينزع الأمر أهله على أئمة العدي . قل عياض وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس لمجرد الفسق بل لا غير من الشرع وأظهر من الكفر » .

تعليق : كئن قالوا بأن الخروج على الحجاج لأنه غير الشرع وأظهر الكفر كما قاله النووي أيضاً في شرح صحيح مسلم ج 12 / 229 . ولذلك خرجوا عليه بالسيف فإن الأمر في حكام البلاد الإسلامية أشد وأنكى لمن عرف سيرة الحجاج فالخروج عليهم لمن قدر على ذلك أولى وأولى .

د - القائلون بعدم الخروج بالعسق مطلقاً :

ومن باب الإنصاف نسرّد أقوال الذين قالوا بالمنع :

قال القاضي عياض شرح مسلم ج 12 / 229 : « وقال جمهور أهل السنة من أئمة وأصحابنا والمحدثين لا ينغزل بالعسق والنظم وتعطيل الحقوق ولا يخلع ولا

بجواز الخروج عليه بذلك بل يجب وعظه ونخويقه» .

قال أبو يعلى في المعتمد في أصول الدين 243 : « ذكر شيخنا أبو عبد الله في كتابه عن أصحابنا أنه لا ينطع بذلك أي يفسق الأفعال كلخذ الأموال وضرب الأبشار، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله تعالى » .

قال أبو يعلى في الأحكام السلطانية ص 20 : « لا يمنع من استدامة الإمامة سواء كان بأفعال الجوارح وهو ارتكاب المحظورات وإقامه على المنكرات إتباعاً لشهوة أو كان متعلقاً بالاعتقاد وهو المتول شبهة تعرض فيها إلى خلاف الحق » .
جاء في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ص 158 عن أحمد : « ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق » .

وجاء في الأحكام السلطانية 21 : « اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله (أحمد) وقالوا : هذا أمر قد تفاقم وفشا - يعني إظهار خلق القرآن - نشاورك في أن تسترضى بإمرته ولا سلطته فقال عليكم الإنكرة بقلوبكم ولا تخلعوا يداً من طاعة ولا تشقوا عصا المسلمين » وقال في رواية المروزي وذكر الحسن بن صالح فقل « كان يرى السيف ولا نرضى بمذهبه » .

قال النووي في روضة الطالبين 48 / 10 : « إن الإمام لا يتعزل بالفسق على الصحيح » .

قال النووي : « وأما الخروج وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتنة وإراقة الدماء وفساد ذات الدين فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه » .

هـ - القائلون بالخروج بالفسق :

وهناك من العلماء من قال بالخروج بالفسق

جاء في شذرات الذهب لابن إسماعيل الحنبلي 44 / 1 وتاريخ بغداد 384 / 13 :
قال أبو اسحاق الفزاري لأبي حنيفة « أما اتقيت لله جئت أخى على الخروج مع إبراهيم فقال إنه كما لو قتل يوم بدر وقال والله ليهي عندي بدر الصغرى » .
قال أبو زهرة في كتابه عن أبي حنيفة 163 : « لقد أيد أبو حنيفة رحمه الله زيد بن علي الملقب بزين العابدين على هشام بن عبد الملك وقال بصف خروجيه : لقد ظاهر خروجيه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأيده بأهل قارب إلى عشرة آلاف درهم ، وكان يشجع الناس على الخروج على المنصور ومؤازرة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن في ثورته ضد المنصور ويفضل ذلك على حج التطوع » .

جاء في تفسير المنار ج 1 / 457 : « كان أبو حنيفة يفتي سراً بجواز الخروج على المنصور بل ويساعد علناً بن الحسن على ما كان ينزع إليه من الخروج عليه ومن الناس من يعلل إمتناع أبي حنيفة وغيره من الأئمة من توليه منصب القضاء في زمن المنصور وأمثلة من الأمراء باعتقاد عدم صحة إمامتهم وعدم إنعقاد ولايتهم وقامت له امرأة ، أشربت على ابني بالخروج مع إبراهيم ومحمد ابني عبد الله بن الحسن حتى قُتل فقال ليتني مكان أبك » ولذلك قيل لأوزاعي « احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة - فلم نحمله » .
قال الجصاص في أحكام القرآن ج 1 / ص 86 : « وكان مذهبه [أي أبا حنيفة] مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور » .

قال ابن كثير في البداية 84 / 10 ، وأدب الشافعي 203 : « روى ابن جرير عن الإمام مالك أنه أمتى الناس بمبايعته - أي محمد بن عبد الله بن حسن - الذي خرج سنة 146 هـ فقبل له فإن في أعناقنا بيعة للمنصور فقال إنهم كنتم مكرهين وليس لكم بيعه فبايعه الناس عند ذلك ولزم مالك بيته » وكان هذا سبب محنته رحمه الله

قال القرطبي في أحكام القراء ج 1 / 271 : « الإمام إذا نصب ثم فسق بعد انبرام انعقد فقال الجمهور إنه تنفسخ إمامته ويضلع بالفسق الظاهر اسطوع »
جاء في اتحاف السادة المتقين 2 / 233 . . . ونسب الزبيدي هذا القول إلى الشافعي في القديم وإلى ذهب بعض أصحابه . . .

جاء في المعاني السنية 488 قال الشافعي : « إن الإمام ينعزل بالفسق والفجور وكذا كل فاض وأسير . . . »

جاء في الأحكام السلطانية أبو يعلى 20 والمسنن من مسائل أحمد :

- ما ورد في رواية حنبل قال عن الثموري : « وأي بلاء كان أكبر من الذي أحدث عيو الله وعدو الإسلام من إمامة الفسقة » .

- قال الإمام أحمد فيما رأيته على طهر جزء من كتب أخي رحمه الله حديثاً أبو الفتح بن متعب قال سمعت جدي يقول : « كان أحمد إذا ذكر المأمون قال كان لا مأمونا » .

- وفي رواية الأثرم في امرأة لا ولي لها { السلطان } ثقيل له تقول السلطان ونحن عى ماترى اليوم ؟ وذت وقت يمتحن فيه القضية فقال : أما لا أقول على ما ترى إنما قلت السلطان » .

قال أبو يعلى في ديل كتاب صيقات الخائنة 2 / 305 . قال أحمد : « من دعا متهم إلى بدعة فلا نجسوه ولا كرامة وإن قدرتم على خلعها فاخلعوا » .

ملاحظة هامة : المشهور عن الإمام أحمد من حجب عن القول بالخروج وهذه القول تخالف ذلك فما هو السر في ذلك ؟ الظاهر - والله أعلم - أن الجواب بحسب السائل وثقته فيه وبحسب قدرة الخارجين أو عجزهم وهذا يدخل في السياسة الإنشائية وبالرغم من أنه وصف الخراج على الإمام الفاسق بالبدعة يصف أحمد بن نصر الخراجي بأجمل الأوصاف وحزن على موته .

قال ابن كثير في البداية ج 10 / 303 : « من أهل لعدم الدانة والعص

الصالح والاجتهاد في أخير وكان من ثمة السنة الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر خرج الوثوق بالله القائل بخلق القرآن ، رحمه الله ما سخاه لقد جاد بنفسه له وقال عنه ابن كثير ذهب أحمد بن نصر شهيداً وحزن عليه أهل بغداد سذير طويلة لاسيم لإمام أحمد بن حنبل » كما حزن حزناً شديداً على سعيد بن جبير أيضاً وقال عنه : « قتل الحجاج سعيد بن جبير وما على وجه الأرض تحذ لا وهو مقتدر إلى علمه » وقد جعله من أئمة الزهد في كتابه الزهد وكلنا يعرف أن سعيد بن جبير كان يحرض على قتل الحجاج ويقول : « قاتلوهم ولا تأثموا من قتالهم بنية ويقين وعلى شتمهم قاتلوهم على جورهم في الحكم وتجبرهم في الدين واستذلهم الضعفاء وإماقتهم الصلاة » وكان إلى جانبه العلامة ابن أبي ليلى يقول معرضاً : « ييب المؤمنون إله من رأى عدواناً يعمل به ومنكراً يدعى إله فذكره بقلبه فقد سلم ويرى ومن أنكر بسانه فقد أجر وهو أفضل من صاحبه ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين السفلى ذلك الذي أصاب سبيل الهدي ونور في قلبه اليقين فقاتلوا هؤلاء الملحنيين المحدثين ليلتدعين الذين قد جهلوا الحق فلا يعرفونه ومموا بالعدوان فلا ينكرونه »

ومذا كان مذهب الحنابلة عدم جواز الخروج على الإمام الجائر فقد خالف في ذلك بعض الحنابلة مثل ابن رزق وابن عقيل وابن الجوزي انظر لمغني 2 / 10 والإنبصاف في معرفة الرجع من خلاف 10 / 311 .
ولنعد بعد هذه الملاحظة إلى بقية الأقوال .

قال الغزالي في إحياء علوم الدين ج 2 / 11 : « إن السلطان الضام فيه أن يكف عن ولايته وهو إما معزول أو وجب لعزل وهو عى لتحقيق ليس بسطرن »
قال الجوزي في العياث ص 98 : « الإسلام هو الأصل والمعصام فهو فرض إنسداد الإمام عن الدين لم يخف انخلاعه وزوال منصبه وانقطاعه » .

قال لشهرستاني في نهاية الإقدم في عم الكلام 406 : « وإن ظهر بعد ذلك

جهل أو حور أو ضلال أو كفر انخلع منها أو خضعه» .

قال عبد القاهر البغدادي في أصول الدين « قال أصحابنا مع أكثر الأئمة أن العصمة من شروط النبوة والرسالة وليست من شروط الإمامة وإنما يشترط فيها عدالة ظاهرة فمضى أقام في الظاهر على موافقة الشريعة كان أمره في الإمامة منتظماً ومضى راع عن ذلك فإن الأمة عياراً عليه في العدول به من خطئه إلى صوابه أو في العدول عنه إلى غيره وسبيلهم معه كسبيله مع خلفائه وقضته وعماله وسعاته، إن زاغوا عن سنته عدل بهم أو عدل عنهم » .

قال الإمام الجويني في الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص 425 . « من انقضت له الإمامة بعقد واحد فقد لزمته، ولا يجوز خضعه من غير حدث وتغير أمر وهذا مجمع عليه فإذا فسق وفجر وخرج عن سمت الإمامة بفسقه، فإخلاعه من غير خلع ممكن وإن لم يحكم بإخلاعه وجواز خضعه وامتناع ذلك وتقويم أوده ممكن ما وحدنا إلى التقويم سبيلاً »

قال ابن حزم الأندلسي في الفصل 171 / 4 « إن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك ... وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة وقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة وقول معاوية وعمر والنعمان بن بشير وغيرهم ممن معهم من الصحابة رضي الله عنهم، وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد بن الحسن بن عبي وبقيّة الصحابة من المهاجرين والأنصار القسامين يوم الحرة رضي الله عنهم وقول كل من قام على لفاستق الحجاج ومن وآله من الصحابة رضي الله عنهم كائناً من ذلك وكل من كان ممن ذكرنا من أفاضل التابعين ... ثم من بعد هؤلاء من تبعي التابعين ومن بعدهم كعبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر وكعبد الله بن عمر ومحمد بن مجازين ومن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن وهشم بن بشر ومطرق البزاز

ومن خرج مع إبراهيم بن عبد الله وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كآبي حنيفة والحسن بن علي وشريك ومالك بن الشافعي وداود وأصحابهم فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث إما نطق بذلك في فتواه وإما فاعل لذلك سل سبيله في إنكار ما رآه منكراً » .

تعليق : فالسلف الصالح كانوا يرون الخروج على الأمراء الفسقة الظلمة بعد الخلفاء الراشدين وقد قام بعضهم فعلاً بذلك وإذا ثبت أن بعضهم لم يخرج لا اعتقادهم بأن إمامة الفاسق صحيحة بل لعدم قدرتهم على الخروج . فالقول بوجوب طاعة الحكام الظلمة الفسقة وحرمة الخروج عليهم وغلق باب مقاومة الأئمة النعمة لم يظهر إلا في أواخر القرن الثاني الهجري والسف الأول كانوا على غير ذلك من درس السيرة وتاريخ تلك الفترة .

و - ضرورة التفريق بين أنواع الفسق :

حاكم المسلمين قد يظهر منه بعض الهفوات أو المعاصي إذ ليس من شروط عدالة العصمة من كل المعاصي وإنما ينبغي التفريق بين ما يخلع به من المعاصي وأنواع الفسق وما لا يخلع به ومن وجب نصحه ووعظه .

قال الجويني في غياث الأمم 79 : « فغي الذهاب إلى خلعه وإخلاعه بكل عشرة رفض الإمامة ونقضها واستئصال فائدتها ورفع عائدتها وإسقاط ثقة بها »

قال محمد صادق مرجون في كتابه، خليفة لمفترى عليه ص 101 « كان مجتمع عثمان ساجداً ثائراً فأحصيت عليه هذه الثوافه وجعلت أحداثاً جساماً وقع من أجلها أخطر انقلاب عرفه التاريخ » .

فالذي يخلع به الحاكم إنما هو الفساد الفاحش المتعظم وليس بالتوافه التي لا ينجوا منها أحد

قال الأيجي في مواقف 353 : « ولئلا خلع الإمام وعزله بسبب بوجبه مثل

أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين كما لهم نصب وإقامته لانتظمتها وإعلانها» .

قال الباقر في التمهيد 176 : « إن ما يوجب خلع الإمام أمور منها كفر بعد الإيمان ومنها تركه إقامة الصلاة والدعاء إلى ذلك ومنها عند كثير من الناس فسق وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبرار وتناول النفوس المحرمة وتصبيع الحقوق وتعطيل الحدود » . وقال أيضاً « لإمامة إذا ثبتت بعقد صحيح لم يتخلع الإمام بالتقذف فيه التأويل عليه وإنما يتخلع بالحي المعلوم من الأحداث النابتة الظاهرة ، والذي يتبني عمله هو النظر فيما ذكره عبد الرحمن وما نومه لقوم عليه ، فإن كان مما يوجب خلع الولاية وسقوط الطاعة صرنا إليه وطالبناه بموجبه وإن كان خصاً في التأويل وقليلاً يلباطل أخبرت عنه ولم نحقق به » .

قال الجويني في غياث الأمم 72 : « إذا انسحل عن الدين فالأمة في تختيار إقالته بعد ثبوت ربه أئمة » وقال في صفحة 79 / « ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه مرض أو عراه مرض وامتنع عليه الرأي به ولكنه كان مرقوب الزوال لم يقض بانتخاذه ومن تشبث في ذلك بخلاف كان مُسَلَّماً عن وفاق المسلمين انسلال الشجرة من العجين فأمّا إذا تواصل منه العصيان وهب منه العدوان وظهر افساد وزال السداد وتعطلت الحقوق والحدود وارتفعت الصيانة ووضعت الخيانة واستجراً الظلمة ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه وتداعى الخل والخلل إلى عظام الأمور وتعطيل الشؤون ، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم ذلك أن الإمامة إنما تُعْنَى لنقبض هذه الحالة ، فربما أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإبالة فيجب استدراكه لا محالة » وقال في أصول الاعتقاد ص 370 : « وإذا جار الوالي وظهر ظلمه وغشيه ولم يرعو عمة زجر عن سوء صنيعه فلا مل لحل والعقد التواطؤ على درته ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب » .

قال ابن الوزير في الروض الباسم 34 : « وفيه بين اتفاقهم على تمسين

مافعه الحسين رضي الله عنه مع يزيد وإن الأشعث وأصحابه مع الحجاج وأن جمهورهم قصروا جوار ، الخروج على من كان مثل يزيد والحجاج ومنهم من جوز الخروج على كل ضالم » وقال في موطن آخر « في بيان أن منع الخروج على الظلمة استثنى من ذلك من فحش ظلمه وعظمت المفسدة بولايته مثل يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف . وأنه لم يقل أحد ممن يعتد به بإمامة من هذه حالة » .

قال نعيم ياسين في كتابه الجهاد ميادينه وأسايبه ص 203 : « ينبغي التفريق بين أنواع الفسق والمعصية التي يقع فيها الحكام المسلمون فإن كانت هذه المعاصي أموراً شخصية تعود على الحاكم بالضرر في دينه أو كانت توقع ضرراً بعدد محدود من الرعية نون أن تصل إلى حد يدل على أن هذا الحاكم قد اتخذ منهجاً منحرفاً عن منهج الله عز وجل في سياسة الأمة فلا يكون هذا الفسوق وهذه المعاصي مبرراً شرعياً لخروج على الحاكم والقيام عليه وتجميع الأعوان وشهر السلاح في وجهه فإنه مادام يأخذ الناس بمنهج الله وشرعه بصورة عامة فإنه لا يضرهم في دينهم وإنما يضر نفسه بما يرتكب من المعاصي وما يعود من ضرر على بعض الأفراد خاصة لا يوازي ما يكون من فتنة تفريق الصف وسفك الدماء إذا ما شهر في وجهه السلاح » .

وأما إذا كان فسوق الحاكم وعصيانه يشكل منهجاً يأخذ به رعيته ويظهر من خلاله عزمه على الانحراف بالأمة عن منهج ربها في العقيدة والأخلاق والشرائع وقبائدها بغير كتاب الله عز وجل وسنة رسول صلى الله عليه وسلم فإن فتنة الصبر على هذا المنكر أشد وأعظم من أية فتنة تنتج عن القيام على هذا الحكم وشهر السلاح في وجهه فيجب على المسلمين أن يجاهدوا هذا الحاكم ويستعملوا كل وسيلة مشروعة لإزاحته عن سدة الحكم واستبداله بمن يأخذهم بدين الله سبحانه وتعالى فإن جهاد الكفار نفسه لم يشرعه سبحانه وتعالى إلا ليمنع

طواغيت الإنس من الحكام من فتنة الناس وليوقف صدهم العباد عن الحق وعن رؤية النور ولاخذهم البشر بالحكام وخلق وقيم مستمدة من أهورنهم وشهواتهم فقد قال تبارك وتعالى « **وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله** » [الأنفال : الآية 39] فليس متشدداً إذن من يقول بوجوب الخروج على الحاكم إذا أصبح يبدنه ضد العباد عن شرع الله عز وجل وأخذهم بالحكام لا تمت إلى شريعة الله بصلة وفتنتهم عن دين الله سبحانه مهما كان هذا الحاكم متظاهراً بالإسلام . . . وأما الذي يقتن المسلمين عن دينهم ويعسفر ما جعل بين يديه من وسائل لقهر والسلطان لتربية الناس على الفسوق والعصيان ونشر للرذيلة بينهم فإنه يقودهم إلى جهنم وغضب الله تعالى ويكون ما يحمل من الأوزار حملاً ثقيلاً عليه وعلى أمته جميعاً فلا يجوز لمسلم يريد لنفسه النجاة من عذاب الله أن يسكت عنه . . . » .

ز - القائلون بجواز الخروج مع القدرة وأمن الفتنة :

ذهب عدد من أهل العلم إلى أنه يجوز الخروج بالفسق بل يجب أحياناً شريطه القدرة وأمن الفتنة خشية وقوع ما هو أعظم خلافاً لمن قالوا بالمتع مطلقاً .

قال الشوكاني في نيل الأوطار 108/7 نقلاً عن الداودي : « الذي عليه عامة العلماء في أمر الجور أنه إن قدر على خلعه يغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب لصبر »

قال ابن تيمية في منهاج السنة 241/2 : « وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير » . وقال في موطن آخر منه « ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لم يجز الأتباع بأعظم الفسادين لدفع أذاهما » .

قال الأبي في المواقف ص 400 : « وللأمة عزل الإمام بسبب يوجبه وإن

أدى إلى الفتنة احتمل أدنى المضرتين » .

قال ابن عابدين 573/1 : « وإذا قلد عدلاً ثم جار وفسق لا ينعزل ولكن يستحق العزل إن لم يستلزم فتنة » .

قال إمام الحرمين غياث الأمم 277 : « ولكن إن اتفق رجل مطع ذو اتباع وأشياع ويقوم محتسباً لمعروف ذهياً عن المنكر أمراً وانتصب لكتابة المسلمين ما دفعوا إليه فبيعض في ذلك قدماً والله ينصره » .

قال محمد رشيد رضا في الخلافة 41 : « وقد تقدم التحقيق في المسألة ونصوص المحققين فيها وملخصه أن أهل الحل والعقد يجب عليهم مقاومة الظلم والجور والإنكار على أهله بالفعل وإزالة سلطانهم الجائر ولو بالقتال إذا ثبت عندهم أن المصلحة في ذلك هي الراجحة والفسدة هي المرجوحة »

قال إمام محمد الخضر حسين في نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ص 35 : « أما البيعة والعاصون من ولى الأمر فقد أمر الإسلام بكفاحهم وسل لسيوف في وجوههم ما استطعت لذلك سبيلاً » .

ح - هل الخروج على الأئمة الفسقة فتنة دوماً ؟

يتبغي أن ندرك جيداً أن الفتنة تكون في بقاء هذا الحاكم المعطل لشرع الله تعالى . فالذين قبلوا بإمامة المنتقل قبلوا ذلك على كره منهم جرياً على القاعدة التي يستعملونها ، وهي أنه يتبغي احتمال الضرر الأقل في سبيل دفع الضرر الأكثر وأن الخروج على أئمة الجور متى كان مؤدياً إلى أعظم من جورهم من إراقة الدماء وفساد ذات البين حرم تحريماً ظنيماً إجتهادياً مختلفاً في صحته

جاء في مجمع الأنهر لزمده ج 1/707 : « فإن كن استمرار هذا الحاكم هو الضرر الأكبر وجب الخروج عليه بالسيف » .

قال عبد القادر عوده في كتابه الإسلام وأوضاعنا السيئسية ص 170 : « ولقد قبل الفقهاء إمامة المنتقل ابتداء الفتنة وخشية الفرقة ولكنها أدت إلى أشد

لفتن وإلى تفريق الجماعة الإسلامية وإضعاف المسلمين وهدم قواعد الإسلام ولو علم الفقهاء الذين أجازوها ما سوف تؤدي إليه لما أجازوها لحضة واحدة، فالمتغلب الذي يطلب السلطان على الأمة من غير شورى إنما هو رجل لا يؤمن بقوله تعالى : **وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ** [الشورى : الآية 38] ومن كان لا يؤمن بقول الله ميسر أهلاً لولاية أمر المسلمين فما يقوم أمر المسلمين إلا على إقامة أمر الله، والمتغلب الذي تسلط على المسلمين بما يناهى أمر الله ليرضى أهواء نفسه لن يتأخر عن إرضاء نفسه في كل وقت على حساب أمر الله كلما تازعه إلى ذلك هواء . إن المسلمين رضوا بولاية العهد وإمامة المتغلب وبالسكوت على الأئمة الظلمة والفسقة وكان رضائهم يرجع إلى الخشية من الفتنة، وما علموا أنهم في الفتنة سقطوا بما رضوا من الخروج على أمر الله وبما سكتوا عن إقامة أمر الله . إن الفتنة كل الفتنة هي الرضا بالخروج على أمر الله وقبلة أمور الدنيا أو الدين على غير ما أقامها الله، وما يصح لمسلم ولا مسلمة أن يرضى بغير ما رضى الله، أو يتقاعد عن إقامة أمر الله فقيم جاء الإسلام وعلام جالد المسلمون الأوائل وقتلوا وعذبوا وقتلوا إن كان خوف الفتنة مما يقبض أيدي المسلمين على إقامة الإسلام ويرضيهم بأوضاع لا تتفق مع الأوضاع التي يفرضها الإسلام ؟ . إن كل وضع مخالف للإسلام يجب أن يزول مهما كلف ذلك من تضحية لأن في ذلك إقامة لإسلام، والله قد اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ليقيموا بها الإسلام فما يملكون أن يتأخروا عن تضحية بأموالهم وأولادهم وأنفسهم في ذلك السبيل » .

وقال أيضاً « ولو أننا أخذنا رأي الفقهاء القائلين باحتمال أدنى المضرتين إذا أدى العزل إلى فتنة وفسرنا هذا الرأي على ضوء التجارب التاريخية وعلى الواقع الذي يعيش فيه ، لإسلام تبين لكل ذي بصر أن أدنى المضرتين في كل الأحوال هي العزل ولا شيء غيره إذ أن عدم العزل يؤدي إلى الإضرار بالإسلام

ورضعف سلطانه وتلك هي المضررة العظمى بلا جدال ، وأخيراً فقد انتهينا إلى عصر أصبحت فيه الكلمة لشعوب ولم يعد فيه لرؤساء النول سلطان أمام سلطان الأمة فلم يعد ثمة محس للخوف من أن تصاحب العزل فتنة إذا رأت الأمة الإسلامية عزل الخليفة أو رأت تكثيرة الأمة ذلك وإذا زال الخوف من الفتنة لم يعد هناك محل إلا لرأي واحد هو رأي جمهور الفقهاء الذين يجتمعون على عزل الخليفة أو الإمام كلما أتى عملاً يستوجب العزل وهو رأي الفريق الأول من جمهور الفقهاء الذي يقول بعزل الخليفة لسبب يستوجب العزل أيما كانت الظروف والأحوال » .

ط - الآثار الوخيمة لعدم القول

بجواز الخروج على أئمة الفسق :

إن القول بعدم جواز الخروج على الأئمة الفسقة مطلقاً قول خسير على كيان شعوب الإسلامية، فهي تغليب للظلمين على سواد الأمة الصالحة وذويان كيانها أمام فرد متسلط غاشم أو طغمة طاغية متجبرة، وقد أدى هذا القول إلى ضمور الفقه السياسي ذاته .

قال الجصاص في أحكام القرآن ج 1 / 87 : « إنما أنكره عليه [الخروج على الأئمة الظلمة] أغمار أصحاب الحديث الذين بهم فقد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أمور الإسلام » .

قال محمد الجعلود في الموالاة ج 2 / ص 517 : « إن مبدأ التسامح مع لولاة الفساق والظلمة مبدأ خطير على الأمة لا يقف عند حد حيث يفقد الأمة أهم خصائصها في إقامة العدل واستيفاء الحقوق وتنفيذ الواجبات على الناس من القمة إلى القاعدة بلا استثناء أو تمييز كما هو مقرر في الشريعة الإسلامية، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (**إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك الله أن يعمرهم بعقاب من عنده** ...) وقال مبيهاً كيف نأثر

العرب بالمسلمين وأخذوا « ببعض المفاهيم السياسية الإسلامية في تعيين الحكم وعزله فتجد أن بعض الدول والكفرة تعزل رئيسها عند أدنى خطأ يرتكبه، بينما يتشبث بتسلطون على رقاب المسلمين بكرسي الحكم حتى لو أباسوا الشعب كله في سبيل ذلك أو أن يلقي الشعب بجسد الحاكم من على كرسيه جثة هامدة وهذا كله مخالف لأصول النظام السياسي في الإسلام .

ولكن للأسف الشديد أن القول بعدم جواز عزل الحاكم قد تجاوز مرحلة فسق الحاكم ومعصيته إلى القول بعدم جواز عزله مهما فجر وطني ومهما أباح وحرّم ومهما أظهر من ألوان الكفر الاعتقادي والقولي والعملي وهذا القول - بحمد الله - ثم يقل به أحد من علماء الإسلام المعتمدين، وإنما قال به جماعة من أدهياء العلم والفقه وسماسة الكلمة الذين يبيعون ذممهم بحفنة من الدراهم أو ينافقون مع الحكام الكفرة خوفاً من ظلمات السجن وأعداء المشائق فيهرولون إلى عتبات الحكام الكافرين يلفتأوى المعلبة الجاهرة التي يعلمون مسبقاً أنها تنال رضى الحاكم وتبرق لها أسارير وجهه ، ولقد وجد الصغاة جمهوراً من علماء انفاق وه عاظ المسكنة الذين زينوا للطفة انحرافهم وبرروا لهم أخطأهم وقاموا بمؤونة إقناع الناس نيابة عن ساداتهم حتى وصل الأمر إلى ما هو مشاهد من ولاء للحكام الكافرين في معظم البلاد الإسلامية وهؤلاء الذين يتزبون بزي العلماء وهم كممثل الحمار يحمل أسفاراً قد جروا على البلاد الإسلامية مفاصد كثيرة لا تعد ولا تحصى وفيهم يقول ابن المبارك رحمه الله

وهل أقصد الدين إلا الملوك وأخبار سوء ودهانها

قال ابن حزم الأندلسي في الفصل 173/4 : « ولش قال بعضهم إن في هذا القيام بإباحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأستار فيقار لهم لو كان فوق ما ذكروه مانعاً من تغيير المنكر، ومن الأمر بالمعروف لكان هذا بيعتاً مئماً من جهاد أهل الحرب وهذا، ما لا يقوله مسلم » .

قل الغزالي في كتابه كيف يتعامل مع القرآن ص 90 : « الذي أشعر به من قديم أن فساد الحكم في العالم الإسلامي له جذور ضاربة في التاريخ وأن سطوة الحكم انفرادي كان من وراء لا أقول ضمور الدراسات القرآنية بل من وراء ضمور الفقه نفسه، فالفقه تضخم حيث يجب أن يكون ضعيفاً . الفقه الدستوري هو الذي جعل الأوروبيين يبحثون وراء سلطة قضائية وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية أو هو الذي جعلهم يبحثون عن العقد الاجتماعي بين الحاكم والحكوم، هذا الكلام يكاد يكون ميتاً عندنا بعد الخلافة الراشدة لأن سطوة الحكم هي التي أجمعت الأقواء وجعلت الكلام في فقه العيادات يبدئ ويعيد وجعلت الكلام لي كل ما يبعد عن الحكم »

وقال « ولي الآن فقه العمل والعمال يستورد من الخارج للأسف فقه الإدارة والفقه الدولي والدستوري يكاد يكون وجوده فيه الآن صفرأ ومع أن تلامذة أبي حنيفة هم أول من كتب في الفقه الإداري والفقه الدولي ومع أن رجالاً من أئمتنا منهم ابن تيمية نفسه تحدثوا حديثاً عظيماً في شمولية القرآن بالنسبة إلى المنطق والسياسة إلا أن واحداً كبرن تيمية قضى حبه في السجون وأذين يربطون أن يشتغلوا بالإصلاح إذ وجدوا أن السجن هو الذي يقضون به حياتهم فإن عدداً كبيراً منهم مسبقاً بعيداً عن المخاطرة « الناس ألفت أن تعيش حيث وجدت حفاوة الجماهير أو أوقات الخير تدر عليهم عيشاً يعيشوا بها » .

وقال صفحة 95 منه : « محاولة إصلاح الحكم عندنا تأثرت بعدة صفيين أولاً وتأثرت ثانياً بما يشاع من أحاديث وأحكام كثيرة تسوغ الظلم وتجعل الخروج على الحاكم كونه الكفر أو بونه الكفر وهذه مسألة خطيرة في تاريخنا، عندما وجدت الإنجليز صححوا مسار الحكم عندهم بقتل الملك واستقرت الديمقراطية عندهم . الفرنسيون فعلوا الشيء نفسه قتلوا لويس السادس عشر وأنا لا أدعو لقتل بلما عندهم تكون الشعوب في سجن وضعها فيه الحاكم فمن حقها أن

تكسر السجن وتقتل السجناء . . .

وقال أيضاً : « فالفساد السياسي عندنا له أثر أكبر من غيره وذلك أحب أن يلتفت المسلمون إلى الفساد السياسي الذي سيعيق نهضتهم ما بقي هؤلاء الساسة المستبدون وما بقي حكم الفرد والاستبداد السياسي » .

وقال : « أرى أن غيرنا استطاع على عجل أن يحل إشكله ولو بالسيف، والإنجليز والفرنسيون، والأمريكان عانت الجماهير من الحكم والاستبداد فقاومته . لذلك أنا أرفض الاغتيال السياسي لأن الاغتيال يدل على شجاعة فرد وجبن أمة ولذلك يذهب من يُغتال ويجيء بعده من يكون أسوأ منه أو مثله وانتهى الأمر .. لم يصنع هذا الغريبيون عندما استأصلوا الجرثومة من أساسها، بثورات كبيرة »
نظر صفحت 90/9، 95/125/145/147 .

ولذلك نجد العديد من علماء الشريعة والقانون يقولون بحق الأمة في مقاومة الحكم إذا انتهكوا الحقوق وأخلوا بمضمون عقد البيعة

قال د / عبد الحميد مثولي : « إن مقاومة الظلم ليست حرية من الحريات أو حقاً من الحقوق العامة، هذا مع أنه قد نص عليها إعلان حقوق الإنسان سنة 1789 في فرنسا، تلك الحقوق التي قصرها على الحرية - الملكية - المساواة وإنما يعتبرها جزءاً متطرفاً على انتهاك السلطات لتلك الحقوق الفردية » انظر المبادئ الدستورية 351 .

قال د / طعيمة الجرف في القانون الدستوري 158 : إذا خضعت سلطة الحقوق « وخروجهم على هذا الواجب يعني حق المواطنين في مقومتهم واسترداد السلطة من أيديهم بفعلاً للظلم الذي أنزلوه بهم » .

قال د / سعد عصفور في مشكلة الضمانات والحريات العامة « والسلطة التي تتسع تحمل في طياتها أسباب الإغراء على الانحراف بها عن أهدافها المخصصة والخروج بها عن المجالات المحددة لها وهذا تكمن الخطورة على حقوق

الأفراد وحيرياتهم ... ولا سبيل إلى دفع هذه الضرورة إلا بإيجاد الضمانات التي تحقق الوقاية أو العلاج، الوقاية التي تتمثل في تحذير السلطة التنفيذية من إساعة استعمال السلطات المخولة لها وبث الخشية في نفوس القائمين عليها من مغبة الإساعة والعلاج الذي يتمثل في تزويد الأفراد بالوسائل التي تكفل رد الاعتداء الواقع على حقوقهم وحيرياتهم ومساواة المعتدين عن هذا الاعتداء ، من خلال هذا العرض الموجز نترك حجم خطورة القول بعدم جواز الخروج بالفسق مطلقاً ولواقع أكثر شامداً على ما تمناهي، الأمة الإسلامية عندما مكتت لفرد مستبد أو فئة لتحكم في مصيرها بالأهواء والشهوات قسراً عنها .

في - التدوير في خلق الأمة

وتقديم الوسائل السلمية على غيرها :

العلماء القائلون بخلق أئمة الفسق الذين فحش فلمهم وفسقهم لم يجعلوا استخدام القوة في المقدمة وإنما جعلوها في نهاية المصدف وبعد استنفاد كل الطرق السلمية حقناً على الأمة وحقناً للدماء فإن أصر الحاكم على الطغيان والضلال وتمادى في غيه وفساد لحقوق وهتك الأعراض كان للأمة عندها القيام عليه وسل السيف في وجهه ووجه من يقف معه مساند لظلمه وبنية .

قال ابن حزم كما في لفص ج 175/4 : « والواجب إن وقع شيء من الجور وإن قل أن يكلم في ذلك ويمتنع منه فإن امتنع وراجع، الحق وأذن للقوم من البشر أو من الأعضاء وإقامة حد الزنا ولقذف والحجر عليه، فلا سبيل إلى خلقه وهو إمام كما كان لا يحل خضعه، وإن امتنع في إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلقه وإقامة من يقوم بالحق لقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » [المائدة : الآية 2] .

قال د / عبد الحليم عويس في كتابه ابن حزم الأندلسي ص 268 « يستفي ابن حزم بصررة واضحة رأيه في تنخير الإمام بالعدل أو القتل

من تجربته في عصر الفتنة والطوائف، فمن خلال نظريته إلى عبوك الطوائف، على أنهم خونة تجب الثورة عليهم لأنهم محاربون لله ورسوله ساعدون في الأرض بالفساد ...

ومن خلال هذه التجربة يدعو ابن حزم إلى ما يسمى " بالعنف الدموي " عندما تفشل وسائل إعادة هؤلاء الحكام إلى حظيرة الشريعة والإصلاح عن الجور ... لكن ابن حزم مع إيمانه بوجود التغيير الدموي مع أمثال هؤلاء الحكام يرى تباع بعض أساليب المقاومة الهادئة إن كن متعذراً قتال هؤلاء الحكام وهذه الأساليب هي :

- 1 - مخاطبة هؤلاء الملوك ونصحهم إن وقع شيء من الجور .
- 2 - فإن لم يمكن مخاطبتهم وجب الإمساك عن مدحهم بل ويجب ذم جميعهم .
- 3 - فمن عجز عن ذلك فتسعه [التقية] مع أن هذا لا يجوز لأنه لو اجتمع كل منكر على هؤلاء ولو بقية لما غلبوه
- 4 - عدم معونة هؤلاء الحكام باللسان أو اليد .
- 5 - وعند الإضطرار لمعاملتهم يجب معاملتهم على نحو ما يضطر المسلم لمعاملة اليهود والنصارى » .

قال محمد عبيد في الإسلام والنصرانية : « إن الخليفة عند المسلمين ليس بمعصوم ولا مهيأ بزيادة الوحي وليس من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب أو السنة بل هو وسائر طلاب العلم سواء وإنما يتفاضلون بصفاء العقل وكثرة الإصاية في الحكم ثم هو مطاع مادام على النهج ونهج الكتاب والسنة والمسلمون له بالمرصاد، فإذا انحرف عن النهج أقاموه عليه وإذا اعوج قوموه بالنصيحة والإعذار إليه، فالأمة هي التي تنصبه وهي صاحبة الحق عليه وليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتفكير من أشر وهي سلطة خولها الله لأئمة المسلمين يقرع بها أنف أعلامهم كما خولها لأعلامهم

يتناول بها أديانهم

قال محمد الجعفري في كتابه الموالاة والمعاداة ج 2 / 529 : « ولأني الذي أرجحه من هذه الآراء الثلاثة أن الحاكم إذا عصى وارتكب أمراً يوجب فسقه لعولي أو الفعلي نظر إليه فإن كان العزل يمكن أن يتم عزله بطريق سلمية كما هو الأصل في الشريعة الإسلامية وجب عزله عند حصول المعصية نظراً إلى أن الأصل من شروط الولاية لعدل في الضيعة وتحقيق العدالة فيه فرد نقض هذا الشرط بنفسه وجب خلعه كما يحصل في بعض الدول، الكافرة التي أخذت ببعض المفاهيم السياسية الإسلامية في تعيين الحاكم وعزله فتجد أن بعض الدول لكافة تعزل رئيسها عند أدنى خطأ يرتكبه بينما يتشبث المتسلطون على رقاب المسمين بكرسي الحكم حتى لو أبادوا الشعب كله في سبيل ذلك أو أن يلقي لشعب بجسد الحاكم من على كرسيه جثة هامدة وهذا كله مخالف لأصول النظام السياسي في الإسلام » .

قال محمد عبد القادر أبو فارس في كتابه النظام السياسي في الإسلام 272 يرى أن التدرج على ثلاث من حل :

1 - يمكن أن يتم العزل عن طريق التقييم إلى الإمام الفاسق أو الجائر وتبيان الأمور له بأنه لم يعد صالحاً للإمامة ويطلب منه أن يضع نفسه وقد نفعل فلا يترتب على ذلك مفسدة عظمى ولا صغرى بل بقاء مفسدة انقاسد .

2 - وطريقة ثانية في العزل ما يسمى في العصر الحديث بالعصيان المدني وهذه الطريقة تكون على النحو التالي : إذا شعرت الأمة بأن هذا الإمام فاسق مستهتر أو جائر لا يصح للإمامة وتقدمت إليه بالنصيحة ولكنه أبى واستكبر فم عليه إلا أن تقطعه وتقاطع من له به أية علاقة وحينئذ يجد نفسه منبوذاً من أمته فإما اعتدل وإما اعتزل ... فإذا فعل كل واحد من أفراد الأمة الإسلامية

مع هذا الإمام الجائر الفاسق هذا الفعل ووقف منه هذا الوقت فتبذه وقاطعه قلبه سابط لا محالة» .

ك - تحديد مدة مهينة للإمامة :

قال صاحب كتاب الإمامة العظمى ص 489 تعليقا على ماسبق :

«تلت وهذه [أي الطريقة الثانية] لها مستند من الشرع وهو ما جاء في المطبراتي عن النبي صلى الله عليه وسلم (يكون في آخر الزمان أمراء ظلمة ووزراء فسقة وقضاة خونة وفقهاء كذبة فمن أدرك منكم ذلك فلا يكرن لهم جابيا ولا عريفا ولا شرطيا) والله أعلم .

تعليق : هذا الأسلوب في التدرج مع الحاكم الظالم الفاسق الذي نصر عليه علماء الإسلام قديما وحديثا يكاد أن يكون هو عين ما وصل إليه الغربيون من أن النقد السياسي قسمان :

- 1 - نقد وقائي ويكون سابقا على اتخاذ القرار أو التصرف ويندرج تحت المناقشات والحوار والاستفتاءات السابقة على اتخاذ القرار السياسي المادي
- 2 - نقد علاجي ويكون لاحقا لاتخاذ القرار أو صدور التصرف وموضوع النقد العلاجي يندرج تحته المناصحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة الظلم والمقاطعة والاعتزال والخروج على الحكام وخلعهم، ولا كانت مقاومة الظلم في حقيقتها عملا ماديا عفيفا فإن مقتضى ذلك أن تصبغ الدعوة إلى الحق بالتي هي أحسن ومصدرة الرأي بالرأي فإن أصر الحاكم على الباطل وجبت المقاومة» .

وهذا الأسلوب انتهجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير أن النظام أصر على تكبر والطغيان، وصادر حقوق رؤساء البلديات وضيق صلاحياتهم عمدا فما كان منهم إلا أن توجهوا إلى رئاسة الجمهورية مطالبين برفع الظلم فوجدوا الأبواب

موصدة مغلقة ورغم ذلك بذلوا جهدا معتبرا في تقسيم خدمات في المستوى للشعب، ثم شنت عليهم حملة من الانتقادات في أجهزة الإعلام دون تمكينهم من الرد والنداف عن حقوقهم بل شنت لهم السجون والمحاكمات، الباطلة وتحديرا وزبر الداخلية وغيره بالمناظرة والمناقشة والحوار على شاشة، تلفزة وأمام الرأي العام قم تسمع بهم كلمة !! ومؤخرا حث جميع المجالس البلدية ولولاية ظلمة وعدوارة ويغير وجه حق فمن هو أورهابي إذن !! إن المسلمين من أقدر الناس على الحوار ومقارعة الحجة بالحجة إن فتح لهم الباب وفي نفس الوقت هم من أقدر الناس على مقاومة الباطل ورجاله بقوة حتى يهلك أحد الطرفين ممن مات من المسلمين مات شهيدا ومن عاش عاش سعيدا

والواقع يقول أن هذا النظام، المتعفن لا يؤمن لا بالإسلام ولا بالديمقراطية ولا يؤمن بالحرية السياسية ولا بالتنازل عن السلطة مهما كلف ذلك من قتل أفراد الشعب . فهل يقل والحالة هذه إن مجاهدة هذا النظم الكافر الفاجر لا تجوز !!؟ اللهم لا، خاصة بعد استنفاد كل الطرق، سلمية بما لا مزيد عليه .

فائدة : لقد رأيت الكثير ممن يقولون بعدم الخروج على الحكام الفسقة ينفلون عن أمر بالغ الأهمية ألا وهو أن القائلين بهذا القول لا يرون مع عدم الخروج لسكوت على ظلم الأئمة الفسقة بل يرون وجوب الإنكار على هؤلاء الحكام وخاصة من علم المسلمين، فليس معنى التصير أن يترك المتقلب الحبل على غاربه ويرضى بأعماله كيفما كانت بل لا بد من أن تفل الأمة مهينة عليه بقيادة أهل العلم فيدعى إلى الخير ويصد عن الضلم ويوعظ وينهى عن المنكر بكل الطرق الممكنة دون قتال إذ أعظم الجهاد كلمة حق عند إمام جائر، فعدم مل السيف عند القائلين به لا يعني عدم الأمر والنهي .

قال ابن تيمية شرح مسلم 229 / 12 : « وقال جمهور أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين لا ينغزل بالفاسق والظلم وتعطيل الحقوق ولا يضع ولا يجوز

الخروج عليه بذلك بل بحب وعظه وتخويفه»

قال أبو يعلى في، يعتمد في أصول الدين 243: «ذكر شيخنا أبو عبد الله في كتابه عن أصحابنا أنه لا ينخلع بذلك أي يفسق الأفعال كتحذير الأموال وضرب الأبطال ولا يجب الخروج بل بحب وعظه وتخويفه وترك طاعته في شيء مما يدعو إليه من معاصي الله تعالى»

ولذلك كانت عادة السلف الصالح الجهر بكلمة الحق في وجوه هؤلاء الحكام الفسقة وقد قص علينا الإمام الغزالي نقلاً من أخبارهم ثم قال «كن من عادة السلف، لتعرض للأخطاء والتصريح بالإنكار من غير مبالاة بهلاك المهجة والتعرض لأنواع العذاب تعلمهم بأن ذات شهادة ولما علم المتصلون في الدين أن أفضل الكلام كلمة حق عند سلطان جائر وأن صاحب ذلك إن قتل فهو شهيد كما وردت الأخبار قدموا على ذلك موطنين أنفسهم على لهلاك ومحتملين أنواع العذاب وصبرين عليه في ذات الله تعالى ومحتسين لما يذللونه من مهجهم عند الله... فهذه كانت سيرة لعلماء وعادتهم في الأمر بالعرف والنهي عن المنكر وقلة مبالاتهم بسطوة السلاطين، لكنهم اتكوا على فضل الله تعالى أن يحرسهم ورضوا بحكم الله تعالى أن يرزقهم الشهادة فلما أخصوا له النية أثر كلامهم في القلوب القاسية فليزها وأزال قساوتها، وأما الآن فقد قيدت الأطماع ألسن العلماء فسكتوا، وإن تكلموا لم تساعد أقوالهم أحوالهم فلم ينجحوا ولو صدقوا وقصدوا حق العلم لأفلحوا، ففساد الرعايا يفسد الملوك وفساد الملوك يفسد العلماء وفساد العلماء باستيلاء حب المال وانجاءه ومن استولى عليه حب الدنيا لم يقدر على الحسنة على الأراذل فكيف على الملوك الأكابر، والله المستعان على كل حال»

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو سر سكوت من ينسب نفسه إلى العم عن

فسق وكثر هؤلاء الحكام 118.

ملاحظة هامة : إن حكام البلاد الإسلامية لا يشملهم وصف الحكام لقساق لما سبق بيانه في الصفحات السابقة وإنما أحببت لمقط أن أعالج مسألة حكم الخروج بالفسق عند أهل العم وأوضح أن في المسألة خلافاً وليست مسألة إجماعية كما يدعيه البعض ولبحث فروع أخرى أضرب الآن عليها صفحاً.

4 - إطلاق لفظ البغاة على الدعاة :

إن أناقش وصم بعض الجبهة لبعض إخواننا بجماعة الهجرة والتكفير تارة وبالخوارج تارة أخرى وبأهل فتنة في كثير من الأحيان لثلاثة أسباب

1- هذه التهم أصبحت سلعة رائجة عند الأنظمة المعطلة لشرع الله تعالى حتى تنفر الناس منهم سائلاً وتستعدي عليهم أعداء الإسلام لتفرد بهم على حدة

2- عدم تفريق الكثير ممن يطبق هذه التهم بين تكفير أهل السنة والجماعة وتكفير أهل الأمور والدع وعدم التفريق بين الخروج على الحكام بحق والخوارج الذين جمعوا إلى الخروج عقد باطلاً بالكتاب والسنة وهدي السلف الصالح.

3- هذه التهم والشبهات المتارة خاصة من علماء السلطان قد فصلت فيها القول في بعض ما كتبت من مقالات بتوفيق الله تعالى.

ولكن أحب أن أقف عند تهمة الخارجين بحق بالبغاة في النقاط التالية

أ - تعريف البغاة عند الأئمة :

جاء في حاشية ابن عابدين 3/ 426: «بأنه الخروج عن طاعة إمام الحق بغير حق ويعرفون لبغي بأنه الخارج عن طاعة إمام الحق بغير حق».

جاء في حاشية الزرقاني 60: «ببغى الامتناع عن طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبته ولو تأويله والبناء بأنهم فرقة من المسلمين خالفت الإمام الأعظم أو نائبه لمنع حق وجب عليها أو لحلفه».

جاء في نهاية المحتج 8/ 382 تعريف البغاة «بأنهم المسلمون مخالفو

الإمام بخروج عليه وترك الإتيان له أو منع حتى توجه عليهم بشرط شوكة لهم وتأويل مطاع فيه .

جاء في شرح منتهى كشف القناع 114/4 : « الخارجون عن إمام ولو غير عدل بتأويل « ما نكح لهم شوكة ولو لم يكن قبيح مطاع » .

قال ابن حزم في المحلى 520/12 : « بأنهم يثأرون الإمام ، لعدل في حكمه فيأخذون الصدقات ويقيمون الحدود » .

قال المناوي فيض القدير 336/6 : « أجمع فقهاء الحجاز والعراق من قريفي الحديث والرأي منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أن عباً مصيب في قتاله لأهل حقين كما هو مصيب في أهل الجمل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون ولكن لا يكفرون ببلغيهم » ومن خلال هذه التعاريف على ما فيها من خلاف لا تنطبق صفة البغاة على الدعاة والمجاهدين الذين يجاهدون لتكون كلمة الله هي العليا ويذنون أعزاً لديهم وهي نفوسهم لتحكيم الشرع وإقامة دولة على الكتاب والسنة وهدى السلف الصالح .

ب - الخارج على أئمة الجور لا يسمى باغياً :

ليس كل من خرج على سلطة غير شرعية باغياً بل قد يكون هو صاحب الحق والعدل ومن يقف في وجهه أو يحارب ضده هم البغاة .

قال ابن حزم الأندلسي 424/12 : « من دعا إلى أمر بالمعروف أو نهي عن منكر أو إظهار القرآن والسنن والحكم بالعدل وهو صادق بدعواه فلا يعتبر باغياً بل الباغي من خالف ذلك »

قال ابن الوزير في الروض الباسم ص 32/2 : « إن الفقهاء لا يقولون بأن الخارج على إمام الجور باغ ولا أثم، وهذا واضح من أقوالهم ، إلى أن قال : « وأصرح من هذا أن الذهبي قال في كتابه الكشف أن زيدا رضي الله عنه

ستشهد بهذا اللفظ، وهذا نص منه في موضع النزاع فإن الباغي ليس بشهيد إجماعاً » .

تعليق لا بد منه : لقد تساهل الكثير في إعطاء هذه اللفظة الشرعية لكل من هب ودب . لقد عقد الإمام البخاري في باب لا يقال فلان شهيد ج 89/6 : « أي على سبيل القطع بذلك إلا إذا كان يلحق ثم سبق أثر عمر في ذلك وقال فالمراد التهي عن تعيين وصف واحد يعينه بأنه شهيد بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال ، وإن كان مع ذلك يعطي حكم الشهداء في الأحكام الظاهرة ولذلك أطبق السلف على تسمية المقتولين في بدر وأحد وغيرهما شهداء ولما أراد حكم الظاهر المبني على الظن الغالب والله أعلم » .

قال المهلب في هذه الأحاديث جواز القول بأن قتل المسلمين في لجنة لكن على الإجمال لا على التعيين « فليحذر المسم أن يطلق أسم شهيد على الأمان وله أن يقول نسال الله تعالى أن يتقبله شهيداً أما أن تطلق لفظة شهيد على الذين يقاتلون دفاعاً عن الطوائف فهي طامة كبرى وجعل بالسين قطع

ج - قتال البغاة ومصلحتهم :

الأنظمة التي تدعي الإسلام وتزعم في كثير من الأحيان أنها تريد القضاء على الإرهاب وتطرف ليقى الإسلام نقياً لا تعرف - ومن أين لها أن تعرف - أحكام معاملة البغاة إن صح أنهم بغاة ولا تفرق بين الخروج والخوارج ولا بين كيفية مقاتلة الكفار والخوارج والبغاة .

قال لقريطي 319/16 : « إن حكمة الله تدعى في حرب الصحابة التعريف منهم لأحكام قتال أهل التأويل إذ كان أحكام قتال أهل الشرك قد عرفت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم »

قال الشافعي « وهو - أي علي بن أبي طالب - رضي الله عنه الذي سن قتالهم - أي البغاة - وأحكامهم ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن

الخفاء غيره فيه سنة»

قال القرطبي في أحكام القرآن ج 2 / 353 : « في هذه الآية دليل على أن الباغي على الإمام بخلاف الكافر فكافر يقتل إذا قاتل بكل حال ولباغي إذا قاتل يقاقل بثية الدفع ولا يثيب مدبر ولا يجهز على جريح » .

قال الماوردي في الأحكام السلطانية ص 65 : « ويخالف قتالهم (البغاة) قتال المشركين والموتدين من ثمانية أوجه :

1 - أن يقصد بالقتل ردعهم ولا يعتمد به قتلهم ويجوز أن يعتمد قتل المشركين والموتدين .

2 - أن يقتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين .

3 - أن لا يجهز على جريحهم وإن جاز الإجهاز على جرحى مشركين والموتدين .

4 - أن لا يقتل أسراهم وإن قتل أسرى المشركين والموتدين ويعتبر أحوال من في الأسر منهم فمن أمت رجعته إلى القتال أطلق ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى نجلاء الحرب ثم يطلق ولم يجز أن يحبس بعدها ...

5 - أن لا يفتح أموالهم ولا يسبي ذراويهم . روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (منعت دار الإسلام ما فيها وأباح دار الشرك ما فيها) .

6 - أن لا يستعان لقبانهم بمشرك معاهد ولا ذمي، وإن جاز أن يستعين بهم على قتال أهل الحرب والردة .

7 - أن لا يهادنهم إلى مدة ولا يوادعهم على مال فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه فإن ضعف عن قتالهم استظر بهم القوة عليهم لم يرده عليهم وإن واسعه على مال بطلت المواعدة ونظر في المال فإن كان من قبئهم أو من صدقاتهم لم يرده عليهم وصرف الصدقات في أهلها والقيء في مستحقه وإن كان خالص أموالهم لم يجز أن يملكه عليهم ووجب رده إليهم .

8 - أن ينصب عليهم لعنات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم النخيل والأشجار لأنها دار إسلام تمنع ما فيها وإن بغى أهلها، فإن أحاطوا بأهل العدل وخافوا منهم الاصطدام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتماد قتالهم ونصب العنات عليهم فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أُردها إذا كان لا يندفع بغير القتل ... » .

قال ابن تيمية في الفتاوى ج 35 / 53 وكذا في ج 4 / 451 : « أما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير أهل الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عمدة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين » « والمصنفون في الأحكام يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعاً وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتال البغاة إلا حديث كوث بن حكيم عن نافع وهو موضوع وأما كتب الحديث المصنفة مثل صحيح البخاري والسنة فليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج وهم أهل الأهواء وكذلك كتب السنة المنصوص عليها عن الإمام أحمد ونحوه، وكذلك فيما أضن - والكلام لابن تيمية - كتب مالك وأصحابه ليس فيها باب قتال لبغاة وإنماذكروا أهل الردة والأهواء قال " وهذا هو الأصل الثابت بكتب الله وسنة رسوله وهو الفرق بين القتل لمن خرج عن الشريعة والسنة فهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وأما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين فليس في النصوص أمر بذلك » ... « فأركب الأولون ثلاثة مصدري (أي بعدم التفريق بين تلك الأنواع)

1 - قتال من خرج عن طاعة ملك معين وإن كان قريباً منه أو مثله في السنة والشريعة لوجود الافتراق والافتراق هو الفتنة .

2 - التسوية بين هؤلاء وبين المرتدين عن بعض شرائع الإسلام

3 - التسوية بين هؤلاء وبين قتال الخوارج المارقين من الإسلام كما يمرق السهم

من الرمية ولهذا تجد تلك الطائفة يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم بناء على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة ومعهم في ذلك بمنزلة لتعصبين لبعض أئمة العلم أو أئمة الكلام أو أئمة الشريعة على نظرهم مدعين أن الحق معهم أو أنهم أرجح بهي قد يكون فيه تأويل بتقصير لا بالاجتهاد وهذا كثير في علماء الأئمة وعبادهم وأمرانها وأجنادهم وهو من لباس الذي لم يرفع من بينها فتسأل الله العدل فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله >> .

قال الجلود في الموالاة والمعاداة ص 499، مفصلاً حالات البغاة الأربعة :

الحالة الثانية : >> أن يكون البغاة قد تظاهروا باعتقادهم وأعلنوا عصيانهم بلا قوة يستخدمونها وهم مع ذلك على اختلاطهم بالأئمة وامتزاجهم بالرعية وذلك مثل ما يحصل في بعض البلاد الإسلامية من تجمعات ومظاهرات يراد بها الاستنكار والاحتجاج بأسهل الطرق وأبسرهما للتعبير عن الرأي بغض النظر عن صواب هذا الرأي أو خطئه، ففي مثل هذه الأحوال يجب على الحاكم والأئمة دعوة هؤلاء إلى تحكيم كتاب الله بينهم في محكمة نزيهة ذات استقلالية كاملة تامة في اتخاذ الأحكام وتنفيذها عملاً بقوله تعالى > فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول > [النساء : الآية 59] فسوضع لهم إذا كانوا بحق بغاة بفساد اعتقادهم خطأ فهمهم ليرجعوا إلى الاعتقاد الحق وموافق الجماعة فإن أبوا بعد الدعوة والإقناع والتحكيم جاز للإمام أن يعزّز فقط من تظاهروا بالعناد والعصيان أدباً وتعزيراً يتناسب مع الخطأ الذي ارتكبه هؤلاء وهذا التعزيز والتدبير لا يقرره الحاكم بنفسه وهو لا يفقه من أحكام الإسلام شيئاً ولم تقرره السلطة القضائية من وقع التشريع الإسلامي بحيث لا تصل العقوبة التعزيرية في مثل هذه الأحوال إلى القتل لقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يحل دم إمرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة) [رواه البخاري ومسلم] >> .

وقال أيضاً >> وإذا عبد الإمام، لحق أمر قتال الفئة الباغية لقائد من قواده وجب على هذا القائد إنذارهم ودعوتهم إلى المسألة وتحكيم كتاب الله فيما شجر بينهم فلا يصح منه الهجوم لمباغتتهم لهم (قللت كما حدث في أكتوبر 88 وجوان 91 وكثير من المواطنين يضرب الناس بالرصاص دون سابق إنذار ثم يطوى ملف القتلى دون أن يعرف المجرم الحقيقي الذي أمر بإطلاق النار على الأبرياء) لأنهم غير مشركين ولا مرتدين فهم إخوة مؤمنون وأفراد مسلمون كما تدل الآية المتقدمة على ذلك ولهذا يدعواهم بالتي هي أحسن فإن أبوا قاتل المقاتلين المقبلين منهم ويكف عن قتل المدبرين منهم والفارين ولا يقتل أسيرهم ولا جريحهم ولا يذمهم ولا يعامل أهل الحرب من المشركين والمرتدين بل يعامل أسراهم معاملة كريمة طبق بهم كمسلمين ... ولا يستعان على قتلهم بمشرك فقد منع الإمام أحمد الاستعانة بالمشركين في قتل أهل الحرب لعدم الاستعانة بهم في قتل البغاة أولى >> .

قال د . / القرضوي في الصحوة الإسلامية بين الجور والتطرف ص 147 : >> ولنا في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أسوة حسنة، في موقفه من الخوارج الذين قتلوه واتهموه بأشنع مديهم به مسلم عادي، فكيف بعدم الأعلام وقارس الإسلام، نزع البتول وابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم وسيف الحق المسلول ؟ بيد أنه رضي الله عنه وكرم الله وجهه، أكره عليهم باطلهم دون أن يقابل تهمتهم بمثلها أو يكفرهم كما كفروا، بل استيقاهم في دائرة الإسلام إحساناً للظن بهم، وحملاً لحالهم على أحسن المحامل وسأله بعض الناس عن الخوارج أكفارهم ؟ فكان جوابه : من الكفر فرجاً .. قيل له فما هم ؟ أقال إخواننا بالأمس بغوا علينا ليوم ! فهم إذن حكم البغاة لمدونين لاحكم الكفار المرتدين

والبغاة هم الذين يخرجون على الإمام العادل بتأويل وشبهة عندهم وهؤلاء إذا كانوا ذوي شوكة وشهروا السلاح في وجه الإمام، فلا ينبغي أن يبادرهم بالقتال،

بل عليه أن يرسل إليهم من يزيح عنهم الشبهة، ويقيم عليهم الحجة ويجادلهم بالتي هي أحسن، حقناً لدماء المسلمين وجمعاً لكلمتهم ما وجد إلى ذلك سبيلاً . فمن أصروا على موقفهم وأبوا إلا القتال، قوتلوا حتى يفينوا إلى أمر الله . وفي المعركة : لا يتبع مذيرهم، ولا يجهز على جريحهم، ولا يقتل أسيرهم ولا تُسبى نسوهم، ولا تُغنم أموالهم فإنما هم مسلمون يقاتلون لدفع آذاهم، وردهم إلى حظيرة الوحدة، لا لاستئصال شأقتهم وإبادة خضرائهم » .

هذا ما قرره علماء الإسلام في معاملة البغاة إن ثبت أنهم بغاة فعلاً فكيف إذا ثبت أنهم هم أصحاب الحق والحاكم هو البقي بنعطيله لشريعة ونشر الشوك والفساد في ربوع البلاد مستخدماً أجهزة الدولة في ذلك .

ولكن النظام في الجزائر أو الطغمة العسكرية المفسدة لم يلتفت إلى هذه الأحكام مطلقاً وإنما راح في ظلام الليل الدامس يسن قانوناً لمكافحة الإرهاب - يزعمه - كله مود انتقامية لتصفية الخصوم السياسيين الذين عجزوا عن مقارعتهم بالحنة والبذل في ميدان العمل السياسي الواضح، وراح [النظام] يشك ما يسمى بالحاكم، الخاصة التي تعمل في الخفاء والظلام وربما كان حل قضائهم من المخابرات العسكرية أو من بعض القضاة الذين لا شخصية لهم وإنما همهم إرضاء الطغمة العسكرية طمعاً في الحياة والمال والجاه ولو على حساب الأبرياء الذين قاموا في وجه الطغمة العسكرية المفسدة، المجرمة، وقد أنشئت هذه لحاكم السرية حتى لا يتمكن هؤلاء الأبرياء من الدفاع عن أنفسهم في وجه الطغمة لفاجرة لاسيما أن هذا القانون لا يمكن أن نطلق عليه اسم قانون لا بلغة الشرع ولا بلغة القانون ذاته لأن القانون عبارة عن تعبير عن إرادة الأمة فهذا القانون يعبر عن إرادة الطغمة والمتسلطة على البلاد منذ 1962 تصنع اقانون على مقاسها وهذا أمر معروف في دول العالم الثالث .

وخلاصة القول في هذه الشبهة أن الذين قاموا بمجاهدة النظام بعد مصادرة

حق الشعب في الاختيار ورفضه لكل طريق سلمي من شأنه أن يوصل إلى معارضة إلى السلطة دون دماء ولا زهاق أرواح وليته [أي النظام] يثشد على الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترك المجال للحزب الأخرى تنشط لاسيما التي لها تمثيل شعبي برزح يسار هذه الأحزاب فمن ساندته من الأحزاب فتح له المجال ومن وقف موقف المعارضة ضيق عليه الخناق ومنعه حقه حتى في الإعلام بينما فتح الباب على مصروعه للتجمع الوطني لهدف سياسي لا يخفى على من له دابة بعقل هذه الألاعيب السياسية المفضوحة المكشوفة في الغراء فهل يقل بعد هذا إن النظام حقد على المسلمين فقط دون سائر الأحزاب ؟ ولحق أقول إن هذا النظم لا يؤمن لا بمعارضة إسلامية ولا بمعارضة ديمقراطية إنما يؤمن بشيء واحد هو أن تكون المعارضة تسبح بحمده فقط ولا بعينه بعد ذلك إن كانت هذه المعارضة إسلامية أو ديمقراطية أو شيوعية المهم أن يبقى في السلطة وكفى، وكل من وقف إلى جانبه يشطر كلمة فهو صاحبه ولو كان من أكفر الكافرين فهو لا تعنيه عقيدة أو أيديولوجية وإنما يعنيه المنصب والمصلحة والدليل أنه من مدحه اليوم يذمه غداً للمصلحة فقط فالشاذلي هو " أب الديمقراطية في الجزائر " وبعد سقوطه والإطاحة به هو المسؤول عما حدث البلاد ويسعيد عبد السلام ليأرحه [قبل رئاسة الحكومة] رجل يحب السلطة ومسؤول عما أحدث لبلاد من إفلاس زمن يومدين واليوم هو " أب لوطنية " وعي كافي البارحة كان مختصاً لقطع الأرض بفجر وجه حق واليوم هو بقية جيل نوفمبر ورصيد الثورة الجزائرية . تلك هي مواقف النظام لقد تم على النفع والمصلحة المادية وما أصدق الأحف بن شمس إن يقول « الدنيا إذا أقيمت مئذنتك محاسن غشرك وإذا أدبرت سلبتك محاسن نفوسك » هذه نفسية لطغمة العسكرية لبي كانت ولا تزال من وراء ماسي الشعب الجزيري كله .

5 - القول بأن الخارجيين على النظام

يطبق في حقهم حد الحراية :

لقد أفتى بعض علماء اسلطان أن الخارجيين على النظام يستحقون حد الحراية مستثنين على ذلك بقوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » [المائدة : الآية 33] .

والذي يراجع كتب التفاسير قديماً وحديثاً يعرف أن حد الحراية له أحكام خاصة لا تنطبق على الذين يخرجون عن أئمة الفسق والجور ثم هؤلاء العلماء يأمرون الحكام بتطبيق حد الحراية وهم يعرفون أن مبادئ الحدود معطلة وكذا الشريعة السمحاء كما سبق بيانه، والأعجب من هذا كله أن تجد هؤلاء الحكام الطواغيت يقولون نحن نصيق عليهم حكم الإسلام لا لأنهم يؤمنون بهذا الحكم ولكنه يوافق هؤلاء في تصفية خصومهم المسلمين باسم الإسلام وهذا أكبر الكذب وأعظمه وأفحشه بينما تجد أحكام الشريعة الأخرى معطلة بتلك صفة من صفات اليهود الخبيثة قال تعالى « أفئتمون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب » [البقرة : الآية 85] ، وقد صرح القرآن الكريم بكفر هؤلاء في قوله تعالى « يؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقا »

[النساء : الآية 149-150]

ولا شك أن أخطر شيء على الشعوب إذا تعاون عالم من علماء السلطان مع حاكم فاجر طغية هذا بيمصره بالرخص « اساقطة وذاك يدوس على كرامة الأمة بالحديد والنار ويأمر افقتاوى الباطلة وهو لا يؤمن بالشرع إلا ما وافق هواه

ومصلحته كما جاء في الحديث الصحيح (تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً فإني قلب أشربها نكت في نكتة سواد وأني قلب أنكرها نكت في نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة مادامت السموات والأرض والآخر أسود مرياً كالكور مخبياً لا يعرفه معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه) [رواء مسلم] .

والأ فاما الذي جعل احكام يطبق حد الحراية ويعطل حد لزنا والسرقة والردة وشرب الخمر !! بل ما الذي جعله يسارع إلى تطبيق حد القصاص باسم الإسلام ويلاده تعج في ذات الوقت ببيوت الدعرة المرخص بها قانوناً ومصانع الخمر على اختلاف ألوانها وعشرات المقالعات لشرع الله تعالى !! إذن فالقضية ليست قضية تطبيق شرع وإنما القضية استقلال الشرع في تحقيق مصلحة لا فلماذا لا يفتح ملف أكتوبر 88 وملف جون 91 ومن المسؤول عن قتل الأبرياء مرياً بالوصف في الساحة العامة ؟! واسمع مقالته السيد قصب رحمه الله في تفسيره الآية :

قال السيد قطب في ظلال القرآن ج 2 / 878 ، « وحدود هذه الجريمة التي ورد فيها النص هو لخروج على الإمام المسلم الذي يحكم بشريعة الله والتجمع في شكل عصبة خارجة على سلطان هذا الإمام تعتدي على أهل الإسلام وتعتدي على أرواحهم وأموالهم وحرمايتهم وهؤلاء الخارجون على حاكم يحكم بشريعة الله المعتنون على أهل دار الإسلام المقيمين للشريعة لا يحاربون الحاكم وحده ولا يحاربون الناس وحدهم إنما هم يحاربون الله ورسوله حينما يحاربون شريعته ويعتدون على الأمة القائمة على هذه الشريعة ويهددون دار الإسلام المحكومة بتلك الشريعة .

كما أن للنص - في صورته هذه - مفهوماً آخر متعيناً لهذا المفهوم هو أن السلطان الذي يحق له - بأمر الله - أن يأخذ الخارجيين عليه بهذه العقوبات

المقررة لهذه الجريمة هو السلطان الذي يقوم على شريعة الله ورسوله في دار الإسلام المحكومة بشريعة الله ورسوله وليس أي سلطان آخر لا تتوافر له هذه الصفة في أية دار أخرى نقرر هذا بوضوح لأن بعض أئمة السلطة في كل مكان كانوا يُنهون لحكم لا يستمدون سلطانهم من شريعة الله، ولا يقومون على تنفيذ هذه الشريعة ولا يحققون وجود دار إسلام في بلادهم ولو زعموا أنهم مسلمون كانوا يقتنون لهم بأن يأخذوا الخارجين عليهم بهذه العقوبات باسم شريعة الله بينما كان هؤلاء الخارجون لا يحاربون الله ورسوله بل يحاربون سلطة خارجة على الله ورسوله، إنه ليس سلطة لا تقوم على شريعة الله في دار الإسلام أن تأخذ الخارجين عليها باسم شريعة الله، وما مثل هذه السلطة وشريعة الله؟ إنها تقتصب حق الألوهية وتدعيه فما لها تتسمد بقانون الله وتدعيه!! >>

قال د / محمد مصطفى الزحيلي في كتابه الاعتقاد في الدين فكرًا وسلوكًا ومنهجاً ص 103 ، والكتاب دراسة عن الآثار السيئة الفلوق في الدين ومفاسد الإفراط والتفريط على حد سواء، وعدّ من التفريط في أحكام الدين تمزيق الدين فقال >> ويتخذ التفريط في الدين صورة التمزيق للدين كمن يؤمن بالله تعالى وبالرسول وبالإسلام وبالقرآن، ولكنه يأخذ بعض أحكامه ويهمل بعضها الآخر ويطبق بعض الإسلام ويتخلى عن بعضه الآخر ويختار من القرآن بعض آياته وأحكامه ومبادئه ونظائره ويعرض عما سواه ويسلخ من الدين ما يشاء من الفروع بما يتفق مع الأهواء والديول والأذواق فيلتزم به، ويتاجر فيه ويتباهى بتطبيقه، ويدير ظهره لما يشاء ولا يكتفي بذلك نظرياً ولا يقف عند هذا الحد، بل ياجأ إلى أديان أخرى أو فلسفات فكرية أو قوانين وضعية أو عادات بالية أو تقاليد موروثية ليستورد منها ما يشاء، ويسدّ قبيها الثغرات التي شقها في الدين ويرقع بها الصورة التي شرهها بيده بدون تنسيق ولا انسجام، ليصبح المنظر مفرقاً، ولثوب مُرقعاً، والصورة مخزية والهيكل غريباً عن أهله وعن خير أهله، لا مع هؤلاء ولا مع

هؤلاء وستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير .

ولم يقتصر هذا الأمر على الأفراد والجماعات، بل امتد إلى الدول والحكومات التي قامت بنفس العمل السابق وقصرت في تصديق دين الله وشرعه فأحتفظت ببعض الأحكام الشرعية وبعض جرائب الفقه كالحكام لأسرة وما يقرب منها وفرضت القوانين، لوضعبة الأجنبية على المسلمين، وشرعت الأنظمة، لبشرية كالفنون الجنائي والقانون التجاري والقانون الدولي والقانون المدني، وأنظمة الشركات والعمال والمصارف، فضلت وأضلت وأضاعت شخصيتها وفقدت هيبتها وتعثرت في طريقها واضمح كيانها لتصبح تبعاً بهذا وذاك واستسلمت لإرادة الأجنبي والاستعمار الفكري والتشريعي وفي ذات الوقت تحاول أن تطبق من الدين ما يروق لها لتتاجر باسم الدين وتظهر أمام السذج أنها تصبّق الدين ونعمل به >> .

تلك بعض الشبهات المثرة في وجه العاملين على مقاومة النظام الخدم من الناحية الشرعية أما الشبهات الماثرة من الناحية السياسية فلك حديث عنها في الرسالة الثانية إن شاء الله تعالى .

وقبل ختم موضوع الرسالة أحب أن أتحدث عن صفات علماء السعة والطماء الربانيين الذين أخذوا على عاتقهم عبر التدرج الدفاع عن الشريعة الإسلامية والدفاع عن حقوق الأمة المسلمة

من صفات علماء السلطان

قلت فيما سبق أن من الأمور الخطيرة على حياة الأمة عندما يذخر أولئك العلماء الذين يتخونون من العلم الشرعي وسيلة للمتجبرة والتلبيس على العوام وتفريخ الفتاوى، لباطة الحكام الكفرة والفجرة، ومن هنا نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يتخوف على أمته من مثل هذا النوع فقال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح (أخوف من أخاف على أمتي كل منافق عليم

اللسان [رواه ابن عدي وهو حديث صحيح] وقوله أيضاً (أكثر منافقي امتي قراؤها) [رواه أحمد والطبراني والبيهقي وهو حديث صحيح] وقد كان سلفنا الصالح يتخوفون على الأمة منهم أيضاً .

قال عمر بن الخطاب : « ما أخاف عليكم أحد رجلين : رجل مؤمن قد تبين إيمانه ورجل كافر قد تبين كفره ، ولكن أخاف عليكم منافقاً يتعوذ بالإيمان بعمل غيره » . وقال أيضاً « قد اقترب منكم زمان قليل الأمانة كثير القراء قليل الفقهاء كثير الأمل » . وقال أيضاً « إن أخرف ما أخف عليكم ثلاثة : منافق يقرأ القرآن لا يخطئ فيه وأوياً ولا أنفاً يجادل الناس أنه أعلم منهم ليضلهم عن الهدى ورتلة عالم وأئمة مضلون » .

روى أن علياً رضي الله عنه ذكر فتناً تكون في آخر الزمان فقال له عمر متى ذلك يا علي ؟ قال إذا تفتت لغير الدين وتعلم لغير العمل والتفتت الدنيا بعمل الآخرة » .

قال يوسف بن أسباط : « لقد أدركت أقواماً فاسقاً كانوا أشد إبقاء على مروءاتهم من قراء أهل على أديانهم » قلته كيف لو عاش إلى زماننا هذا 119 .
وأثر السلف الصالح في التحذير من علماء السلطان أكثر من أن تحصر جمعت بعضها في رسالة لطيفة تحت عنوان (القرقران بين علماء السلطان وعلماء الرحمن)

ومن أبرز صفاتهم : التمسح على أعتاب الحكام طلباً للدنيا الفانية ولذلك قال أبو ملكية « إن الرجل ليدخل على الإمام فما يخرج إلا مشركاً أو منافقاً » .
وقال عبد الله بن عمر لما رأى الناس يدخلون المسجد فقل « من أين جاء هؤلاء ؟ فقالوا من عند الأمير فقال إن رأوا منكراً أنكروه وإن رأوا معروفاً أمروا به ؟ قالوا لا . قال قم يصنعون ؟ قالوا يصلحونه ويسبونه إذا خرجوا من عنده فقال ابن عمر « إنا كنا لنعد النفاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

قيماً دون ذلك » .

ومن صفاتهم أيضاً : تبصير الحكام بالرخس وتبرير ظلمهم وفسادهم ولذلك وجد الحكام في هؤلاء سنداً وعضداً فاعقدوا عليهم من الأصول الطائفة . قال إسماعيل بن إسحاق القاضي لذلكي « دخلت على المعتضد فرفع إلي كتاب لأنظر فيه وقد جمع فيه الرخص من زلل لعلماء وما أحتج به كل منهم فقلت . مصنف هذا زنديق ! لم تصح هذه الأحاديث على ما رويتها ، ولكن من أباح المسكر لم يبيع المتعة ومن أباح المتعة لم يبيع الغناء والمسكر وما من عالم إلا وله زلة ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه » فامر المعتضد بإحراق ذلك الكتاب » .
ولذلك قال سليمان التيمي « لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فبك الشر كله » .
وقال الأوزاعي « من أخذ بنواذر العلماء خرج من الإسلام » .

ومن صفاتهم : الإنكار على الرعية دون الراعي ، فيأثمرون الرعية بالرفق بالحاكم ولا العكس ويحذرون الرعية من الغش ، ويشنون غش الراعي لرعية ، وينكرون على الشباب الإقراء ولا ينكرون على الحكم التفریط ، ويطالبون الشعب بطاعة الحكم ولا يطالبون الحاكم بقيام بمقاصد الحكم ، ويحكمون - رجماً بالغيب - على الأبرياء لما ينشره الحاكم من كذيب عبر وسائل الإعلام وينكرون من قدح في الحكم ويقولون أين البينة وهم مهرة شي . لشد يد بالضعيف دون القوي صاحب مال والجاه والصولجان ، فكيف لا يصدق عليهم قول النذيل الدين أنيون لشعوب " نعم إنهم يخدرون الشعوب عندما تريد أن تفك حلقها من الحكم الفجرة المختصين لسلطة والمعتلين لشرع الله تعالى الخ ... » .

ومن صفاتهم : قلب الحقائق وتسمية الأشياء بغير أسمائها فالتنازل عن مقاصد الشريعة يسمونه تسامحاً ، والذل والإستكانة يسمونه حكمة وبعد نظر .
والتمسك بهدي الرسول صلى الله عليه وسلم وما كان عليه السلف يسمونه تعصباً وتشدداً والجهر بكلمة الحق يسمونه تهورا وشقاقاً ومسايرة الكفار والتشبه بهم

يسمونه تقتحاً ومعصرة الخ .. ، تسأل الله الثبات والسلامة وحسن الخاتمة آمين.

صفات العلماء الربانيين

قال الفضيل بن عياض « كان العلماء ربيع الناس إذا رآهم المريض لم يسره أن يكون صحيحاً وإذا نظر إليهم الفقير لم يود أن يكون غنياً وقد صاروا اليوم شتة للناس » ونحن نريد أن تلقى صورة خاطفة على ما كان عليه العلماء في هذه النقطة وكيف كانوا فعلاً ربيعاً

1 - منزلة العلماء :

لاشك أن منزلة العلماء رفيعة عند الله وعند رسوله وعند الذين آمنوا ونصوص القرآن والسنة وأثار السلف أكثر من أن تحصر في هذا المجال .

قال الحسن : « لولا العلماء لصار الناس كالبهائم » .

وقال يحيى بن معاذ : « العلماء أرحم بأمة محمد صلى الله عليه وسلم من آبائهم وأمهاتهم . قيل وكيف ذلك ؟ قال لأن أباهم وأمهاتهم يحفظونهم من نار الدنيا وهم يحفظونهم من نار الآخرة » .

قال علي بن أبي طالب : « العالم أفضل من الصائم ، لقائم الجهاد وإذا مات العائم ثلم في الإسلام ثلثة لا يسدها إلا خلف منه » .

قال عمر بن الخطاب . « موت ألف عابد قائم الليل صائم النهار أهون من موت عالم بصير يخلل الله وحراره » .

2 - العالم الحق الذي يجمع العلم والعمل :

كثير من الناس يظنون أن العالم هو ذلك الذي يحفظ عشرات العلوم والفنون لشرعية ويحسن الحديث عنها والحق أن العالم الحق عند السلف الصالح هو الذي جمع بين العلم والعمل وخشية الله تعالى .

- سئل سعد بن إبراهيم الزهري أي أهل المدينة أفضله ؟ فقال « أتقاهم الله تعالى » .

- وسأل فرقد السنجي الحسن البصري عن شيء فأجابته فقال « إن الفقهاء يخالفونك ، قال لحسن تكلتك أمك يا فرقد وهن رأيت فقيهاً بعينك إنما الفقه الزاهد في الدنيا الراعب في الآخرة . ليعصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف نفسه عن أعراض المسلمين العفيف عن أموالهم ، النصيح لجماعتهم » .

3 - العلماء الحق كانوا يدافعون عن حقوق الأمة :

قد كان العلماء هم الذين يقودون الشعب في معركة ضد الطواغيت لأنهم هم المحرك الأساسي للشعب ومستودع أسرارهم وكانوا خير وسيطة لحسم الخلاف بين الراعي والرعية فهم ملائكة في الظروف لصعبة فإذا أثقل الحكم لجانر كاهل الأمة بالضرائب والكوس غدوا بذلك ، فهذا الإمام الغزالي يقف أمام حاكم سلجوقي أثقل كاهل الناس بالضرائب فقل له « أسقاً » إن رقاب المسلمين كدت تنقض بالمصائب والضرائب ورقاب خيلك كادت تنقض بالأطواق الذهبية » .

- وعندما هزم جند الناصر مع انتصار وولي الجند وأسراهم الأدبار وخذلت دمشق من حاكم أو أمير أو أعيان البلاد بقي شيخ الإسلام ابن تيمية صامداً مع عامة الناس فاجتمع شيخ الإسلام مع من بقي من أعيان البلاد واتفق معهم على تولي الأمور وأن يذهب في وفد إلى قازان فقابلته في بلدة البيك وأغلظ شيخ الإسلام له القول وعندما قرب قازان إلى الوقد طعماً فأكلو إلا ابن تيمية فقبل له : ألا تتكل ؟ فقال : كيف أكل من طعامكم وكله ما نهيتكم من أغانم الناس وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس حتى أخذ قازان الجبار يطلب منه الدعاء فخذ ابن تيمية يدعو فقال « اللهم إن كان عندك هذا إنما يقبل لتكون كلمتك العليا وليكون الدين كله لله فنصره وأيده ومكته البلاد والعباد وإن كان قد قام رياء وسمعة وطلباً للدنيا لتكون كلمته هي العليا وليذل الإسلام وفله فخذله ووزله ودمره واقطع دبره » وقازان يؤمن على دعائه .

- وذكر الجبرتي في الجزء الثاني من تاريخه « أن الفلاحين في قرية من قرى بلبس شكوا إلى الشيخ عبد الله الشرقاوي كبير علماء الأزهر ظالماً لحق بهم فأبلغ الشيخ شكواهم وانقضى زمان على عهد البلاغ من غير جوى فجمع الشيخ علماء الأزهر وتشاوروا في الأمر ملياً فانتبهوا إلى إنذار الأمراء جبهة بالمقاومة واتفقوا على إغلاق أبواب الجامع ودعوة التجار وأصحاب الأعمال إلى إغلاق الدكاكين وحوادث التجارة وإعلان ما نسميه اليوم بإضراب العام ثم ركب الشيخ الشرقاوي والعلماء في اليوم الثاني وتبعته جمهير الشعب إلى منزل الشيخ السادات لإشراكه وإشراك أتباعه معهم في مقاومة الأمر حتى يستجيبوا إلى مطالبهم وكان إبراهيم بك قصر بجوار بيت الشيخ السادات فرأى هذه الجموع التي يكف عنها المبد تلف حوله وهالته كثرتها فأرسل من يسأله عن سبب اجتماعها ثم علم بالسبب فلم يجسر على الذهاب بنفسه إلى مكان الاجتماع وتاب عته التفتت دار أيوب بك لاستماع أقوال العلماء والسعي في تحقيق مطالبه فعلم منهم أنهم يريدون كف المظالم وصيانة الأموات والأرواح ورفع الكؤوس والضرائب إلا ما ترتضيه الرعية فخطابهم أيوب بك في تحقيق بعض هذه المطالب والاكتفاء بتعجيل بعضها مما يستطيع إنجازه لوقته وقال إن رفع الكؤوس والضرائب دفعة واحدة متعذر وأنه قد يرفع شيئاً فشيئاً وإلا ضاقت علينا المعاش والأرزاق ولم يستمع العلماء جواباً شافياً في ذلك المجلس فباتوا يلبثهم في حرم المسجد حتى أن يخرجوا في الصباح إلى الميادين والساحات العامة معلنين بخلع الطاعة والاستجابة إلى أحكام الشريعة وبعد ثلاثة أيام من لإضراب العام ومشاورات بين العلماء والحكام فتك العلماء حق الرعية ورفعوا الظلم عنها ». هكذا كان العلماء الربانيون كانوا محركين للشعوب لا مخدرين لهم والأمثلة في هذا الصدد كثيرة عبر تاريخنا الإسلامي، لقديم والحديث فلم يكن لعالم الحق منعزلاً عن الأمة وإنما كان معها يشاركها أفراسها وأتراسها ولو أن

الرس علىهم السلام يمشوا ليقبضوا في بيوتهم دون أن يتحركوا بالدعوة التي كلفهم الله بإبلاغها لما سمع لهم صوت ولا قامت لهم دعوة .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين ج 2 ص 177 في شأن الذين يعطلون قريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل التفرغ لأنواع العبادات من الذكر والقراءة والصيام : « وقد غر إبليس أكثر الخلق بأن حسن لهم القيام بنوع من الذكر والقراءة والصلاة والصيام والزهد في الدنيا والانتفاع وعطلوا هذه العبوديات [الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] فلم يحدثوا قلوبهم بالقيام بها وهؤلاء عند ورثة الأنبياء من أقر الناس ديناً فإن الدين هو القيام لله بما أمر به فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالاً عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وبما كان عليه هو وأصحابه رأى أن أكثر من يشار إليهم بالدين هم أقل الناس ديناً والله لمسهعان

وأبي دين وأي خير فيمن يرى محرم الله تثبتت وحدوده تضاع ودينه يتروك وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يرغب عنها وهو بارد القلب ساكت اللسان ؟ شيطان أخرس كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق، وهل بلية الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلعت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين ؟ وخيارهم المتحزن المتلطمز ولو نوزع في بعض ما فيه غضضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل وجد واجتهد واستعمل مراتب الإنكار الثلاث بحسب وسعه، وهؤلاء مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يشعرون وهو موت القلوب فمن القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى وانتصاره للدين أكمل »

ولذلك أهل العلم حقاً وصدقاً يثبتون على الطريق المستقيم ويأخذون بالعزائم وهو كان في ذلك أرواحهم ولسان حالهم يريد قول الرسول الكريم (ما من مسلم يظلم

مظلمة فيقتل فيقتل إلا قتل شهيداً) أو يردد هول أبي ذر الغفاري عندما قيل له أما هناك أمير المؤمنين عن الفتيا فقال «قوالذي نفسي بيده لو وضعت الصمصامة بهذا ثم هللت أني متخذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تحترقوا لأنفذتها» وهو القائل «ما زال بي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى ما ترك لي الحق صديقاً» .

والخلاصة : بعد كل ما تقدم يظهر جلياً أن من حق أي شعب أمين واستبجح ومنع حقه في اختيار حكامه بالقوة أن يدافع عن حقه أمام السلطة المقتضية ومجاهدتها حتى يحقق له حقه المقتضب منه، ولا يمكن أن توصف حركة المقاومة بالخارجة عن الشرع أو القانون كما سبق بيانه بل المقتضب المتسلط أولى بأن يوصف بذلك، وثمة فرق كبير بين معنى الحرب الأهلية ومقاومة السلطة لباغية ومن يقف في صفها مسانداً، كما أن هناك فرقاً آخر بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة فليس كل من وقف أمام السلطة الباغية الطاغية يعني بالضرورة أنه يسعى في تحطيم الدولة بمفهومها القانوني كما يروج له النظام المتعفن الذي يريد أن يوهم الرأي العام أن السلطة هي الدولة وبالتالي الساعي في مقاومتها كالساعي في نقض دعائم الدولة .

إن متقوم به الطغمة العسكرية من استغلال رجال الأمن والجيش والدرك وبعض رجال القضاء وتسخير أجهزة الدولة وخاصة الإعلام يعتبر جريمة كبرى في حق الشعب والذي يعد من أكبر دعائم الدولة ومكوناتها كذلك من أجل البقاء في السلطة بغير وجه حق، ثم من خول هؤلاء الطغمة لإيقاف مسار الانتخابي !!! وتحت أي مبرر ؟ سوى حب التسلط على رقاب الشعب بالقوة ولذلك أنتمنى صديقاً أن لا يتورع رجال الشرطة والدرك والجيش ورجال القضاء ورجال الإعلام ، انزواء في دعم سلطة خارجة عن نطاق الشرع ومنطق القانون ولأنهم أشرار يدفعون أبناء الشعب إلى الاقتتال وهم في راحة بال لأنهم تعودوا على

سفت ادماء وقتل الأبرياء، لقد استمعت إلى رئيس الحكومة الفشل وهو يدفع برجال الأمن والدرك والجيش إلى وجوب كسب المعركة مع الإرهاب فقلت سبحان الله ما أقبل حياء هؤلاء الأثقال كسب معركة ضد من ؟ واستعراض العضلات ضد من ؟ وتقاسي هذا المغفل الوقع ، لعمري لسلسلة لطاغية أنه بهذا الصنيع يوسع رقعة الخلاف بين أفراد الشعب الواحد والمستفيد الوحيد هي الطغمة العسكرية المتسلطة على لشعب والجيش والدرك والأمن ورجال القضاء وأجهزة الدولة بغير وجه حق والأدهى من هذا كله أن أكثر من 50% من ميزانية الدولة تصرف على رجال الشرطة والجيش والدرك من أجل قمع أبناء الشعب الذين لهم كل الحق شرعاً وقانوناً في مقاومة هذه لطغمة المتعفن التي لم تعترف لا بالشرع ولا بالقانون ولا بصندوق الانتخاب ورغم كل هذا يصفون معارضتهم بالإرهاب وأنهم ضد مصلحة البلاد وكأنهم هم الدولة وهم المصلحة العليا للبلاد وهم أهل الوطنية الصادقة ومن طعن في أشخاصهم الساقطة فهو ضد الوطن وضد الدين وضد المصلحة العليا للبلاد ، ألا قليلم رئيس الحكومة أنه أبلخ يده بدماء الأبرياء دفاعاً عن طغمة عسكرية أثرت على حساب الشعب وأفقرت البلاد والعباد والتي على استعداد تام مع إخواني حفظهم الله تعالى لنفسه هو وغيره في كل التهم التي وجهت إليها بغير وجه حق وتفنيد كل الشائعات التي اتخذوها مبرراً لإيقاف المسار ، لانتخابي بحركة إيقلاية مكشوفة .

الخطوط العريضة للرسالة الثانية إن شاء الله تعالى

أما الرسالة الثانية فهم النقاط التي سأطرق إليها فهي :

- 1 - بيان أن المحاكمة الصورية (المهزلة) كانت محاكمة ظالمة .
- 2 - بيان عجز قضائي التحقيق عن التحقيق القانوني وأن التهم صُنفت في مكتب وزير الدفاع وبقية الطغمة العسكرية كم سيأتي ذلك مفصلاً وبالأسماء رغم أن قاضي التحقيق مقتنع تمام الاقتناع بالبراءة التامة خاصة للإخوة الأربعة : نور الدين شقرة وعبد القادر بوحضرم وعلي جدي وعبد القادر عمر . أم كاتب السطور والأخ كمال قمارزي والشيخ عباسي فإن البراءة تظهر جلياً يوم المحاكمة .
- 3 - بيان أن النائب العسكري كان من وراء كل الدماء التي سالت لأتفه رباعترافه هو أن القضية سياسية ووعد أنه سيصرح بهذا يوم المحاكمة .
- 4 - يبين أن من أسباب إلقاء القبض علينا وعدم إطلاق سراحنا رغم عدم وجود أي دليل مادي ضدنا هو أحداث الفوضى في صفوف المسلمين واقترال حوادث مصطنعة .
- 5 - الكشف على من كان وراء إطلاق الرصاص على المعتصمين ليلاً مما يسهل الكشف على من كان وراء أكتوبر 1988 ووراء تلك المجازر الرهيبة
- 6 - بيان أن مساندة الشعب العراقي وتسجيل المتطوعين للجهاد في فلسطين كان من جملة التهم الموجهة إلينا .
- 7 - بيان أن القضاء لا استقلالية له لأن الأحكام تصدر من الطغمة العسكرية وإنما يعطى القضاء للظلم طابعاً قانونياً فقط لتكون الطغمة بعيدة عن الاتهام إذا ما حدث تحقيق نزيه خاصة في القضايا السياسية الكبرى .

8 - إن كل البروات التي اتخذت لتوقيف المسار الانتخابي وأوهى من بيت العنكبوت ولو كنا خارج السجن لأتيينا عليهم واحدة إثر أخرى حتى نزرها قاعاً صفصيا .

9 - قامة الأدلة على أن ما وقع بعد توقيف المسار الانتخابي إنقلاب وأن الشاذلي تحت الإقامة الجبرية خوفاً من أن يصرح بقضايا تهز البلاد من أساسها .

10 - تحميل المسؤولية فيما حدث في البلاد بعد توقيف المسار الانتخابي لمجلس الدستوري الذي كان من المفروض أن يدافع عن اختيار الشعب ويعلن النتائج وهذا مما يدل أنه ليس هناك أجهزة دولة وإنما هناك طغمة متحكمة بالحديد والمار وبالتالي فهو مسؤول عن كل الدماء التي سالت كما أن النائب العسكري مسؤول لأنه يعلم أننا أبرياء وأننا لو كنا خارج السجن لكشفنا لأعيب النظام المتعفن للرأي العام . ومن الذين يتحملون مسؤولية الدماء لجنة إنقاذ الجزائر التي ساهمت في تزييم الوضع وتهويل الأمور وهذا كله طبعاً بأمر من الصفوة العسكرية والأجهزة الخفية التي حركت هذه العرّاس .

11 - بيان مدى همجية الطغمة في حل الجبهة الإسلامية وسائر المجالس المنتخبة وفتح لسجون والمعتقلات لخيرة أبناء الجزائر من مختلف الشرائح الاجتماعية وسن قانون الإرهاب وهم مصدر الإرهاب والمصائب لهذه البلاد .

وهناك قصاي هامة أخرى تتعلق بمستقبل لبلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخ .

وأخيراً أيها المجلس الأعلى " للقضاء أنصرك لوجه الله تعالى بعدم التورط مع هذه الطغمة العسكرية وأن تتصفوا الحق وأمله فهل أنتم

فعلون !!! وهل لكم من الشجاعة ما يجعلكم على ذلك !!! .

كتبها [أي المسودة] العبد الفقير
إلى رحمة ربه بن حاج علي
السجين ظلماً وعدوان
زنزانة رقم 9 / بالسجن العسكري
بالبلدية .

تسلم نسخة لكل من :

- 1 - رابطة حقوق الإنسان د . علي يحيى عبد النور .
- 2 - حقوق الإنسان الجزائرية د . فتح الله الإشعاع فقط
- 3 - مرصد حقوق الإنسان د . عبد الرزاق برة للإشعاع فقط
- 4 - تسلم نسخة لكل المحامين في القضية كل واحد باسمه الخاص .

الرأي الذي استقر عليه أهري

إنني أكره ألف والدوران وأحب الرضوح والصراحة ولو كان في ذلك إعدائي
وتعليقي على أعواد المشايخ هي سبيل ما أعتقد أنه واجب وحق . وقد تسأل
المحكمة لطفاً عن رأيي فيما يحدث في البلاد فنقول مستعيناً بالله وحده :
إن مجاهدة هذا النظام الذي تحركه الطغمة العسكرية غداً أمراً واجباً
شريعاً لما سبق بيانه . وواجباً قانوناً لمصدرة هذه الطغمة حق لتسعب في
الاختيار الحر فإن أي شعب يُغتصب حقه من حقه أن يقوم ويدفع عن مكانته
وشخصيته الجماعية .

ن ما يخلو - حقاً - في الجزائر أن سائر الدول تسير نحو إعطاء الشعوب
حقها في الاختيار بكل عزة وكرامة . واحترام ذلك الاختيار، مهما كان نوعه بما
أنه اختيار الشعب بمحض إرادته، إلا في الجزائر حيث ما زالت الطغمة العسكرية
تفكر بأساليب بالية أكل عليها الدهر وشرب .

ومن هنا كنت ولا أزال أطالب كل رجال الجيش المخلصين للشعب لا للطغمة
وكذا رجال الأمن ودرك ورجال القضاء أن لا يبقوا بجانب هذه الطغمة ضد
الشعب الأعزل المسلم بل كان من واجب الجيش المدافعة عن اختيار الشعب لا عن
مصالح طغمة الضالة الفاجرة .

ولو أنني كنت خارج جدران السجن لكنت في صف إخواني الذين يجاهدون
من أجل تخليص الشعب من هذه الطغمة الفاجرة الخارجة عن قانون السماء
وقانون الأرض والتي سفكت الدماء وانتهكت الأعراض وعطلت الشريعة وعاشت في
لأرض فساداً قتلتها الله وأخرها .

أما تهمة لإرهاب والتطرف والتعصب فكل هذه التهم تعودنا سماعها من

قاموس الأنظمة، التي تدفن الحرية وتستبد بالشعوب بسياسة الحديد والذرة وتقرض عنها الوصاية كأن الشعب قاصر لا يحسن الاختيار وهم أحق بوصف إرهاب فحوادث أكتوبر 88 وحوادث جوان 91 ومحتشدات الصحراء، الالهية 92 شهادة على كفر هذه الطغمة وضلالها القديم

إنني أصارحك أيها المجلس " الأعلى " للقضاء بأنني لو كنت خارج السجن لكنت جندياً بسيطاً في قيادة الأخ، لمجاهد - ولا نزكي على الله أحداً - مشبوطي عبد القادر الذي اعتزف له النظام بعد خروجه من السجن بأنه أخطأ في حقه وأراد أن يرد إليه الاعتبار فرفض ذلك هو وجماعة الإخوة الصالحين بل إنني أقول حتى لو لم يكن مشبوطاً موجوداً لكنت تحت قيادة أي رجل صالح مصلح يقاوم هذا النظام الذي رفض كل الحلول السياسية، السلمية وتحدى الشرع والقانون والأعراف الدولية، فمن كانت هذه سيرته فواجب خلعها والخروج عليه حتى يتحقق للشعب الجزائري المسم حقه الحر في اختيار حكامه .

قول هذا وأما أعرف أن هذا الكلام يكلفني غالياً ولكن في سبيل الله يهون كل شيء ولست بحالي يقول ما قاله الإمام مالك رحمه الله عندما أؤذي في الله تعالى « وقد ضربتُ فيما ضرب فيه محمد بن المنكدر وربيعه وابن المسيب ولا خير فيمن لا يؤذي في هذا الأمر » .

ولست أبالي حين أقتل مسلماً على أي جنب كان في الله مصرعي

الأخ السجين ظلماً وعدواناً

بن حاج علي (أبو عبد الفتاح)

سجن المحكمة العسكرية

لبليدة

محتوى الكتاب

الصفحة	الباب الأول
11.....	وجوب العمل السياسي لإقامة الدولة الإسلامية
13.....	أولاً : العمل السياسي من صميم الإسلام .
22.....	ثانياً : إيجاد سلطة شرعية قريبة ..
26.....	ثالثاً : السعي إلى تحقيق الاستقلال التشريعي .

الباب الثاني

33.....	أصول النظام السياسي في الإسلام في اختبار الحاكم
35.....	من خصائص نظام سياسي في الإسلام .
36.....	ولاً : لا شرعية بدون شورى شرعية ..
37.....	ثانياً : لا شرعية للحاكم إلا بالاختيار .
44.....	ثالثاً : من حق الأمة نقد الحاكم وتقويمه ..
52.....	رابعاً : لا هيئة للدولة بغير شرعية ..

الباب الثالث

55.....	النظام الدكتاتوري الاستبدادي ..
57.....	من مواصفات الأنظمة الدكتاتورية العسكرية
60.....	1- لا يمكن من مراكز القرار إلا أمثاله ..
63.....	2- تقييد حريات الأمة ..
64.....	3- تصفية لخصوم السياسيين ..

الصفحة

التهمة الموجهة للخصوم : 65

أ - حب الكرسي والزعامة

ب - الإخلال بالنظام العام وتهديد المصلحة العامة

ج - إتهام الممارس للحرية السياسية بالقذف

د - إتهام المعارضة بالتحريض

هـ - إتهام المعارضة بخيانة الوطن

4 - استقلال القانون وتقنين الظلم 77

الباب الرابع

مقاومة الأنظمة والحكام منذ الغروب 81

* مشروعية مقاومة الحكومات الجائرة

* مقاومة الغرب للسلطات المستبدة

أولاً : الغرب والسلطة المطلقة 84

ثانياً : الغرب والصراع من أجل تقييد السلطة 86

ثالثاً : تأثير الغرب بالحضارة الإسلامية 91

1 - شهادات في إثبات أن الإسلام دين ودولة 92

2 - شهادات في إثبات مدى تأثير الغرب بالحضارة الإسلامية 94

3 - فضل الإسلام على الحضارة الغربية 96

رابعاً : تمسك الغرب بالحرية 98

خامساً : الحرية السياسية لب النخريات 99

سادساً : الآثار الوخيمة لكبت الحرية السياسية وحرية التعبير 103

الصفحة

الباب الخامس

مقاومة الحكام في ميزان الإسلام 107

- من موجبات مقاومة الحكام في الشريعة الإسلامية :

أولاً : من كفر أو طرأ عليه الكفر يجب خلع 109

ثانياً : معنى الكفر البواح 113

* من المبررات الشرعية لمقاومة الأنظمة :

1 - إقتصاب الحاكمية 114

2 - عدم الرد عند التنازع لله وللرسول 116

3 - عدم التحاكم إلى شرع الله تعالى 119

- حكم الحكم بغير ما أنزل الله تعالى 123

- بيان حكم القاضي الذي يحكم بغير ما أنزل الله 132

4 - التحليل والتحريم بالأهواء 140

5 - القول بفصل الدين عن الدولة 144

6 - أنظمة تعمل على تغيير الشرع وتبديله 148

7 - الإخلال بمقاصد الحكم في الإسلام 150

- ومن مقاصد الحكم في الإسلام :

أ - نصرة الدين وتعليمه 151

ب - مقصد إقامة العدل 155

ج - مقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومترلتها 157

د - مقصد إقامة الحدود 163

هـ - الحفاظ على حقوق الأمة 164

الصفحة

- 8 - تزيين الشرك للرعية 170
- 9 - تحقيق ما عجز عنه المستعمرون الكافرون 173
- 10 - نذر القرب من عودة الإسلام إلى القيادة 180
- 10 - انتهاج أسلوب التفاف والمخادعة مع الشعوب 181
- * متى تستيقظ سبيل المجرمين ؟
- 1 - فصل الشهادة 188
- 2 - الشهادة لها قيود 189
- 3 - النطق بالشهادة لا يمنع من الحكم بالردة 192
- * أنواع الردة :
- 1 - متى يُقاتل الخاطيء بالشهادة ؟ 193
- 2 - دحض الشبهة حول حديث أسامة 200
- 3 - توظيف بعض الإسلام لضرب المسلمين 204
- * بيان حكم طاعة الحكام في البلاد الإسلامية :
- 1 - الطاعة المطلقة لله ولرسوله 209
- 2 - تحريم الطاعة في العصية 209
- 3 - طاعة الحكام مقيدة باتباع الشرع وأداء الحقوق 211
- 4 - أغلب حكام المسلمين لا ينطبق عليهم " أولي الأمر " 213
- * حكام لا شرعية لهم :
- أركان عقد الإمامة 214
- 1 - الخلافة عقد 215
- 2 - بيان مادة العقد [العقود عليه] 216
- 3 - ما يبطل به العقد 216

الصفحة

- * تحريم إعانة الحكام والأنظمة التي لا تطبق شرع الله تعالى 218
- 1 - دفع شبهة الإكراه 230
- 2 - لا يجوز قتل الأبرياء بحجة الإكراه 231
- 3 - كيف يعمل المكره ؟ 233
- 4 - وجوب نصرة المسلم والمسلمين 239

الباب السادس

دفع بعض الشبهات التي تثار في وجه القائمين

- بمجاهدة الحكام
- 1 - توضيح مفهوم الجهاد 245
- 2 - الإسلام مصحف وسيف 249
- 3 - القول بعدم جواز الخروج على الحكام الفاسق إجماعاً 252
- أ - بيان أن الفاسق لا ينصب حاكماً على المسلمين 253
- ب - القول بعدم جواز الخروج على الحكام الفاسق 253
- ج - بطلان دعوى الإجماع 256
- د - القائلون بعدم الخروج بالفسق مطلقاً 257
- هـ - القائلون بالخروج بالفسق 258
- و - ضرورة التفريق بين أنواع الفسق 263
- ز - القائلون بجواز الخروج مع القدرة وأمن الفتنة 266
- ح - هل الخروج على الأئمة الفسقة فتنة يوماً ؟ 267
- ط - الآثار الوخيمة لعدم القول بجواز الخروج على أئمة الفسق 269
- ي - التدرج في خلع الأئمة وتقديم الوسائل السلمية 273

الصفحة

- 276 لـ - تحديد مدة معينة للإمامة
- 279 هـ - إطلاق لفظ البغاة على الدعاة
- 279 أ - تعريف البغاة عند الأئمة
- 280 ب - الخارج على أئمة الجور لا يسمى باغياً
- 281 ج - قتال البغاة ومعاملتهم
- 288 5 - القول بأن الخارجين على النظام لا يطبق عليهم حد الحرابة
- 291 * من صفات علماء السلطان
- 294 * صفات العلماء الربانيين
- 1 - منزلة العلماء
- 2 - العالم الحق الذي يجمع العلم والعمل
- 3 - العلماء الحق يدافعون عن حقوق الأمة
- 300 * الخطوط العريضة للرسالة الثانية
- 303 * خاتمة : الرأي الذي استقر عليه أمري

هذه الرسالة

إنني أكره ألف والدوران وأحب الوضوح والصراحة، ولو كان في ذلك إعدامي وتعليقي على أعيوان المشانق في سبيل ما أعتقد أنه واجب وحق. إن مجاهدة هذا النظام الذي تحركه الطغمة العسكرية غذا أمرا واجبا شرعا كما سبق بيانه. وواجبا قانونا لمصادرة هذه الطغمة حق الشعب في الاختيار الحر، فإن أي شعب يستعبد حقه، من حقه أن يقوم ويدافع عن مكانته وشخصيته الجماعية.

إن ما يقلق حقا في الجزائر أن سائر الدول التي تسير نحو إعطاء الشعوب حقا في الاختيار بكل حرية وكرامة، واحترام ذلك الاختيار مهما كان نوعه بما أنه اختيار الشعب بمحض إرادته، إلا في الجزائر حيث ما زالت الطغمة العسكرية تفكر بأساليب بالية أكل عليها الدهر وشرب.

من هنا كنت ولا أزال أطالب كل رجال الجيش المخلصين للشعب لا للطغمة، وكذا رجال الأمن والدرك ورجال القضاء أن لا يقفوا بجانب هذه الطغمة ضد الشعب الأحرار المسلم، بل كان من واجب الجيش المدافعة عن اختيار الشعب لا عن مصالح الطغمة الضالة الفاجرة. ولو أنني كنت خارج جدران السجن لكنت في صف إخواني الذين مجاهدون من أجل تخليص الشعب من هذه الطغمة الفاجرة الخارجة عن قانون السماء وقانون الأرض، والتي سفكت الدماء، وانتهكت الأعراض وعطلت الشريعة، وعشت في الأرض فسادا، قاتلتها الله وأجراها.

أما تهمة الإرهاب والتطرف والتعصب، فكل هذه التهم تعودنا سماعها من قاموس الأنظمة التي تدفن الحرية وتستبد بالشعوب بسياسة الحديد والنار، وتفرض عليها الرقابة، كأن الشعب قاصر لا يحسن الاختيار وهم أحق بوصف الإرهاب، فحوادث أكتوبر 1988 وحوادث جوان 1991 ومعتشات الصحراء اللاهبة 1992 شاهدة على كفر هذه الطغمة وضلالتها القديم.